
د. صبري فارس الهيتي
الجغرافيا السياسية
مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي
الكتاب الجديد
دار الكتاب الجديد المتحدة

الجغرافيا السياسية

مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي

تأليف

د. صبري فارس الهيتي

أستاذ في جامعة بغداد

دار الكتاب الجديد المتحدة

الطبعة الأولى

كانون الثاني/ يناير/ أي النار 2000 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 4683/ 99

رقم الإيداع الدولي (ردمك) **ISBN 9959-29-017-4**

دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

دار الكتاب الجديد المتحدة

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،

خليوي: 933989ـ03 ـ هاتف وفاكس: 542778ـ1ـ00961

بيروت ـ لبنان

توزيع **دار أويــا** للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،

هاتف: 44448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21 . 00218 ـ فاكس: 44442758 . 21 . 00218، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

الإهداء

إلى... ابني الحبيب عمر

لإصراره على شق طريقه بحماس وحيوية وتفاؤل

المقدمة

تعد الجغرافية السياسية واحداً من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية. لكونها تحتاج إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع (الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية) مع العوامل الجغرافية شبه الثابتة.

كما يوجد اختلاف كبير بين منطلق الدراسة في الجغرافية السياسية وبين منطلقه في الدراسات الجغرافية عامة، بما في ذلك فروع الجغرافية البشرية والاقتصادية. فالإقليم وحدة الدراسة في الفروع الجغرافية. وأما في الجغرافية السياسية فإن وحدة الدراسة هي الدولة، وهي في حد ذاتها اصطناع بشري يتأثر بالتغيرات السريعة الداخلية والخارجية.

وتعني لفظة الدولة: السلطة الفعالة والمحمية والمنظمة، وتدل على أن الدولة نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه من الأخطار الخارجية أو الداخلية. وهو يتمتع لهذا الغرض بقوة مسلحة وبعدة أجهزة للإكراه والردع. ولا توجد دولة بلا درجة عالية من الانسجام الاجتماعي والتنظيم التسلسلي اللذين يسمحان للحكومة بإشعاع سلطتها وتنفيذ رغباتها.

ومن هذا يتضح أن محور الجغرافية السياسية هي الدولة وأن الدولة أو الوحدة السياسية هي: عبارة عن رقعة من الأرض موحدة ومنظمة سياسياً ومسكونة من قبل سكان أصليين لها حكومة وطنية ذات سيادة على جميع أطراف الدولة، ولديها القوة الكافية لحماية سيادتها.

وهناك عوامل رئيسية لقيام الدولة، ولا يمكن أن يطلق عليها مصطلح دولة إذا لم تكن مستكملة لهذه الشروط. وهذه العوامل هي[1]:

1 ـ رقعة من الأرض محددة بحدود موضحة ومعترف بها، إذ يستحيل قيام دولة

لمدة طويلة دون أن يكون لها مكان من الأرض تمارس عليه سيادتها وتمنع كل قوة أجنبية من التعدي على أراضيها.

2 ـ وجود شعب أو سكان أصليين يعيشون على تلك الأرض عيشة دائمة، على أن توجد بينهم روابط قوية تجعل منهم وحدة سياسية متماسكة. هذه الروابط تاريخية أو قومية أو لغوية أو أهداف ومصالح مشتركة. فالشعور الذي يسود بينهم هو أنهم يتفقون في أحد هذه الروابط يندفعون إلى الاتحاد والعيش سوياً على أرض واحدة.

3 ـ التنظيم السياسي والذي بواسطته تمارس الدولة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية، وهذا التنظيم لا يتم إلا بواسطة شخص أو أشخاص تكون وظيفتهم الرئيسية رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، باتخاذ القرارات اللازمة والتي يراعى فيها الخير ورفاهية الشعب. وتكون مسؤولة عن الانتفاع بموارد البلاد وتتولى حماية الشعب والوطن من الغزو الخارجي.

4 ـ خلو الدولة من الالتزامات الخارجية التي لها مساس بسيادتها، حيث ان جوهر الدولة هو الاستقلال الذاتي وحكم الشعب نفسه بنفسه وأن السيادة التامة من قبل الحكومة على جميع أطراف البلاد أمر لا بد منه.

5 ـ أن يكون لدى الدولة القوة الكافية لحماية الشعب. فعدم وجود مثل تلك القوة التي تساعدها على توفير الأمن الداخلي وحماية الأمن القومي من الغزو الخارجي، يجعل الدولة في حالة عدم استقرار أمام القوى المعارضة لوحدة البلاد من الداخل والخارج.

ومما تقدم يمكننا أن نعطي تعريفاً للجغرافية السياسية ونقول كما عرفها (هارتشورن Hartshorne) بأنها:

«تحليل القوة بهدف تحديد الوزن السياسي للدولة بكل ما يعني هذا وما يفترض من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها ومعطياتها، طبيعياً وبشرياً، من حيث الموارد والإنتاج والمشكلات والعقبات. وكذلك أهدافها ومثلها. أي كل ما يؤثر في قوتها ويسهم أو يحد من ثقلها»[2].

ويرد تحديد آخر لمفهوم الجغرافية السياسية يتقارب أو يتفق إلى درجة كبيرة مع التعريف السابق وهو:

«إن الجغرافية السياسية تهتم بالتباينات المساحية للظاهرات السياسية وتعطي اهتماماً خاصاً للمساحات التي تنتظم سياسياً في وحدات ذات حدود وتبحث في مقوماتها والعوامل التي ساعدت على قيامها، والهدف من وجودها. ولعل أهم صفات التباين بين الدول والوحدات السياسية المختلفة، هو التباين القائم على تقييم قوة الدولة ومكانتها السياسية»[3].

أما دوكلاس Douglas فقد عرف الجغرافية السياسية بقوله:

«والجغرافية السياسية حينما تركز على دراسة الدولة فإنها تهتم أساساً بالطبيعة الجغرافية وسياستها Policy واستراتيجيتها القومية National Strategy (وهذه الاستراتيجية ترتبط بالأمن القومي لتلك الدولة الذي تعمل على تحقيقه) ثم قوتها. فالدولة تقوم لتحقق وظيفة هي غالباً ما تترجم على أنها رغبة أمة لإثبات هويتها أو شخصيتها السياسية في مساحة الأرض التي تعيش فوقها»[4].

كما يعرفها جاكسون بأنها: دراسة الظاهرات السياسية في إطارها المكاني، سواء كان متضمناً تحليل الحدود السياسية، والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة، أم مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة[5].

أما علم الجيوبولتيكس Geopolitics

فهو العلم الذي يتكون من كلمتين إغريقيتين هما «Geo» تعني الأرض و«Politics» وتعني أمراً يتعلق بالدولة وعلى وجه الأخص سياستها، وتعتبر الجغرافية السياسية منطلقاً لهذا الموضوع[6]. إذ ان الجغرافية السياسية هي الأصل الذي تفرعت عنه الجيوبولتيكا، وكما يقول هاوسهوفر «إن الجيوبولتيكا وليدة الجغرافية السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها القائد السياسي.

والفرق بين الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس يظهر بالتأكيد على أحدهما: فالجغرافية السياسية تأخذ بعين الاعتبار الدولة، وتعنى بتحليل بيئتها الجغرافية تحليلاً موضوعياً. أما الجيوبولتيكا فتقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية[7] واستشراف مستقبلها ضمن الوجود الدولي، وتحديد وزنها السياسي في العالم.

وللجيوبولتيكس مفهومان أحدهما قديم ارتبط بوجهة نظر ضيقة قامت على

الفكرة الألمانية الخاصة بالمجال الأرضي باعتباره المجال الحيوي (Lebens raum) أو بما يقابله بالإنكليزية (Living of Space) أي أن الدولة هي عبارة عن كائن حي وقد قال في ذلك اللواء (هاوسهوفر).

وقد عرّف معهد ميونخ في ألمانيا بناء على ذلك هذا العلم بتعريفات عديدة كلها تصب في نفس الهدف التوسعي وتوحي به ومنها:

1 ـ إن الجيوبولتيكس هي النظرية التي تبحث عن قوة الدولة بالنسبة للأرض.

2 ـ إن الجيوبولتيكس هو نظرية التطورات السياسية من حيث علاقاتها بالأرض.

3 ـ الجيوبولتيكس هو العلم الذي يبحث عن المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها.

4 ـ الجيوبولتيكس هو الأساس العلمي الذي يقوم عليه العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي[8]. والتي تعني (حسب رأيهم) حق كل أمة في منطقة من الأرض أن تتوسع وتمتد وخاصة الدول الكبرى[9]. علماً أن هنريك فون تريتك الذي نادى بتوسيع رقعة الدولة عن طريق الفتح العسكري، هو أول من استخدم اصطلاح (المجال الحيوي) وكذلك فردريك لست الذي أعجب باتساع الدول التي قامت في العالم الجديد[10].

وكان رودلف كيلين R.K. Jellen المؤرخ والعالم السياسي السويدي (1864 ـ 1922) أول من بدأ استخدام مصطلح الجيوبولتيكا. أصدر كتابين أحدهما (الدولة كمظهر من مظاهر الحياة) نشره في سنة 1916 والثاني (الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي) نشره عام 1920 وفيهما يستخدم خلفية كبيرة من: الفلسفة العضوية، فلسفة هيجل والعديد من الآراء التي تظهر في كتابات راتزل وماكيندر (اللذين سيأتي بحثهما بشكل تفصيلي في الفصل السادس من هذا الكتاب).

وقد أوضح وجهة نظره في السياسة، واعتبر وجود خمسة أقسام فرعية للسياسة أطلق على أحدهما (الجيوبولتيكا). وقد تأثر كيلين بالحرب وأصدر مؤلفات أخرى استخدم فيها الجيوبولتيكا للدفاع عن قضية ألمانيا. وتكشف مؤلفاته عن شمول مليء بالحماسة نحو العلم الطبيعي دون أن يحدد من هذا التزمت الغني للعلم، فهو على سبيل المثال يناقش أمر الدولة ككائن مستخدماً

المطابقة التي قدمها راتزل وكأنها مبدأ أساسي، أو كأنها قانون طبيعي لا سبيل إلى نقضه[11].

وكان للدكتور اللواء كارل هاوسهوفر الذي ولد في سنة 1869 والتحق خلال المدة 1908 ـ 1919 بالجيش الياباني مدرباً لمدفعيته أثره الكبير في بلورة الآراء الجيوبولتيكية، خاصة وأنه حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ميونخ سنة 1911 برسالته عن اليابان وعيِّن في نفس الجامعة مدرساً للجغرافية والتاريخ الحربي ووصل إلى منصب الاستاذية سنة 1920.

وقد التقى هاوسهوفر بهتلر لأول مرة في سنة 1923، عندما كان الأخير سجيناً في قلعة لاندزبرج، وبعد تأسيس الرايخ الثالث تم تعيين هاوسهوفر رئيساً للأكاديمية الألمانية، ويتضح من الفصل الرابع عشر من كتاب (كفاحي) ان هتلر استمد نظريته في المجال الحيوي من آراء هاوسهوفر. الذي اعتقد بموجبه أن الدولة كائن حي، ومن ثم فرز التوسع الإقليمي، (احتلال مناطق أخرى) وخلق مجال حيوي للدولة تتنفس فيه وتمتد بينه لتصبح دولة عظمى.

ومن آراء هاوسهوفر أن مقومات الدولة القوية أربعة[12].

1 ـ عدد كبير من السكان.

2 ـ معدل مواليد مرتفع.

3 ـ اتحاد تام بين دم سكانها وتربتها.

4 ـ توازن عادل بين سكان الريف والحضر فيها.

وهي المقاييس التي تشكل (مبدأ الكفاية الاقتصادية للدولة) حسب رأيه. وإلى جانب ذلك نجد ثلاثة مبادىء أساسية تتردد دائماً في كتابات مدرسة ميونخ وتحدد الاستراتيجية (السوقية) العامة لهذه المدرسة وهي[13]:

1 ـ مبدأ «الدولة العملاقة أو الكبرى» الذي دعا إليه فريدرك راتزل.

2 ـ مبدأ ازدواجية القارات، واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب، ويكونان معاً كتلة إقليمية قارية ذات اكتفاء ذاتي، فالشمالية تقدم المصنعات والجنوبية هي مجالها الحيوي في إنتاج الخامات والتسويق.

3 ـ مبدأ الجزيرة العالمية الذي طوره ماكيندر في كتاباته.

ويعرِّف البعض الجيوبولتيكس بأنه، مرادف للجغرافية السياسية التطبيقية، أي

بمعنى السياسة الوطنية المتأثرة بالوسط الطبيعي، وخاصة عندما يؤكد ذلك البلد على الأمن القومي أو السياسة الخارجية[14].

كما يعرف تعريفاً آخر مماثلاً للتعريف أعلاه، على أنه «علم يبحث فيها بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وأنه يهدف بصفة خاصة إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة وساستها»[15].

وهكذا نرى بأن من الموضوعات التي يعنى الجيوبولتيكس بدراستها هي العلاقات الدولية، التي تنجم بسبب التباين الهائل في المقومات الاقتصادية والموارد الطبيعية والتباين في الشخصية إلى ضرورة وجود نوع من العلاقة تربط أجزاء العالم المختلفة بعضها بالبعض. فبعض الأقاليم في العالم غنية بالمواد الخام والمواد الأولية الأساسية اللازمة لغذاء الإنسان، والبعض الآخر غني بمقومات الصناعة والخبرة الفنية ونجد أن بعض أقسام العالم لديها من مقومات الإنتاج الكثير، ولكن تنقصها الأيدي العاملة والطاقة البشرية. وغيرها من أجزاء الأرض التي تتوفر فيها الطاقات البشرية ولكن ينقصها رأس المال.

وهذا يرجع إلى أسباب التباين في المقومات الجغرافية للدول، مما جعل تلك الدول بحاجة ماسة إلى علاقات دولية، (لأنه ما كان يوجد مبرر عندئذ لو كانت كل الأجزاء متماثلة وكل الأنماط الأرضية متكررة)[16]. ولذا فقد كان جزء من اهتمام الجيوبولتيكس هو التأكيد على العلاقات بين الدول.

لذا فإن الجيوبولتيكا كانت ديناميكية (حركية)، إذ انها هيأت أدوات الفعل السياسي وكانت دليلاً للحياة السياسية، كما كانت الضمير الجغرافي للدولة[17].

ويستعمل الجيوبولتيكس للتعبير عن جغرافية العلاقات السياسية وخاصة تلك التي تتعلق بالسياسات الدولية. لأن الجيوبولتيكس يتصل مباشرة بالعلم الذي يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي في أوضاع الشعب أو مواقعه، وبالأخص في السلوك الدبلوماسي للدولة. وبهذا المعنى فإن الدراسة الجيوبولتيكية تعد موضوعاً أساسياً للكشف عن مقومات ومتطلبات بناء القوة العسكرية وعوامل إعاقتها. إذ ان حياة الدول وقوتها الجيوبولتيكية تنبعان من الأرض بشكل أو بآخر، لكن ذلك يتطلب تدخل البشر بحكمة وتبصر لكي يحولوا موارد الأرض إلى عناصر فعالة[18].

وبناء على ذلك فقد تضمن هذا الكتاب ثلاثة عشر فصلاً، خصصت الفصول

الثلاثة الأولى لدراسة مقومات الدولة الطبيعية والبشرية والاقتصادية، واختصت الفصول العشرة الأخرى بدراسات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، تضمنت تطبيقات النظريات الجيوبولتيكية على الوطن العربي باعتبار العرب كقوة دولية، والتكامل الاقتصادي العربي، والأمن المائي، والمشروع الشرق أوسطي، وعلاقة الواقع التنموي بالزيادة السكانية وتأثير الغزو الثقافي على الأمة العربية وعن تأثير العولمة على الوطن العربي. ثم تأثير الترتيبات الدولية التي سميت (بالنظام الدولي الجديد) على الأمن العربي، والوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي وأخيراً المستقبل الجيوبولتيكي للوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية.

يأمل الباحث أن يكون قد قدم خدمة علمية لأهداف أمتنا العربية المجيدة.

والله من وراء القصد.

الباحث

حزيران (يونيو) 1999

مصادر المقدمة

(1) حسين حمزة بندقجي، الدولة، دراسة تحليلية في مبادىء الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ج 1، ص 12 ـ 14.

(2) Richard Hartshorne, Political Geography, In American Geography, Inventory & Prospact, ed. Preston James and Clarence Jones, Syracuse, 1954, P. 177.

(3) د. محمد حجازي، دراسة في أسس ومناهج الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة (د. ت. ط)، ص 35.

(4) Douglas Jackson, Whither Political Geography Annals of the Association of American Geographers, Vol. 48, 1958, P. 178.

(5) W. Jackson, Political and Geographic Relationships, Englewood Cliff, 1964, P.I.

(6) د. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص 129.

(7) رسل هـ. فيفيلدوج. اتزل بيرسي، الجيوبولتيكا، ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر، السلسلة الألف كتاب، الكرنك، القاهرة، ص 14 ـ 15.

(8) رسل هـ. فيفيلدوج. اتزل بيرسي، المصدر السابق، ص 12.

(9) ادوارد ميدايرل، رواد الاستراتيجية الحديثة، ترجمة محمد عبد الفتاح ابراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، جـ 4، ص 65.

(10) د. محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ص 392.

(11) ادوارد ميدايرل، المصدر السابق، ص 36.

(12) د. محمد محمود الديب. المصدر السابق، ص 398.

(13) د. محمد رياض، ص 91.

(14) د. عاطف علبي، الجغرافية الاقتصادية ـ المقدمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1979، ص 148.

(15) د. أمير محمود عبد الله، دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968، ص 18.

(16) Douglass Jackson, Politics and Geographic Relationships, Prentic-Hallin. Englewood Cliff, New.

Jersey, 1964. P. 24.

(17) تي، دبليو، فريمان، قرن من التطور الجغرافي، ترجمة د. شاكر خصباك، مطبعة العاني، بغداد، 1976، ص 336.

(18) لويس سي. بلتيروجي. ايزل بيرسي، الجغرافية العسكرية، ترجمة د. عبد الرزاق عباس. مطبعة دار الحرية، بغداد، 1975، ص 129.

الفصل الأول

المقومات الطبيعية للدولة وأثرها على وزنها السياسي

من العوامل التي تؤثر في قيمة الدولة السياسية مجموعة العوامل الطبيعية، التي لها أهمية في التأثير في تركيبها الطبيعي، كما أنه يبرز دورها ويجدد الأهمية في تكييف الصورة المركبة التي تتألف منها، إضافة إلى ان العوامل الطبيعية تساعد الباحثين والمخططين على دراسة ذلك التركيب الطبيعي للدولة للتمكن من تقرير أهميتها ووزنها السياسي الدولي. إضافة إلى تعليل سهولة التوسع أو التعرض للهجوم أو مقاومة الحصار الخارجي. كما أن بناءها الداخلي يتوقف إلى حد كبير على بنائها الطبيعي من حيث نظام وتوزيع السكان وطاقاتهم في استثمار مواردها الطبيعية.

والمقومات الطبيعية التي تؤثر في الدولة ووزنها السياسي متعددة أهمها:

أ ـ الملامح المكانية **Locational Features**

الذي يتضمن كلاً من:

1 ـ الموقع Location

2 ـ حجم الدولة Size

3 ـ شكل الدولة Shape

ب ـ مظاهر اللاندسكيب الطبيعي (المظهر الخارجي الطبيعي **Land Scape Natural**

ويتضمن:

1 ـ التضاريس Relief

2 ـ المناخ Climate

جـ ـ الموارد الطبيعية Natural Resources

وتتضمن:

1 ـ الموارد المائية Water Resources

2 ـ التربة Soils

3 ـ الموارد المعدنية Minerals Resources

4 ـ النبات الطبيعي Natural Vegtation

5 ـ الثروة الحيوانية (الحيوانات البرية والأسماك).

أ ـ الملامح المكانية:

1 ـ الموقع الجغرافي:

يقصد بالموقع مقدار إشراف الدولة على البحار أو عدمه، ومدى قربها أو بعدها من مناطق الموارد الحيوانية والأسواق الاستهلاكية ومدى التعرض للظواهر الجوية وأثر هذه الظواهر في الإنتاج. ويتضمن كذلك استعداد الإقليم للتوسع في شؤون المواصلات كالطرق والموانىء والمطارات وقواعد الصواريخ. كما يتناول الحديث عن الموقع الجغرافي أيضاً مدى صلاحيته واتساعه لتحقيق وتوفير العمق السوقي، أي عمق وانتشار التوزيع للمراكز العسكرية[1].

ويمكن التعبير عن موقع أية دولة بطرق رئيسية ثلاثة هي:

1 ـ الموقع الفلكي Astronomical Location

إن الأساس المتخذ للتعبير عن الموقع الفلكي هو خطوط الطول ودوائر العرض، وقد رسمت خطوط الطول بالنسبة إلى خط الصفر الذي يمر في مرصد قرية جرينتش ويسمى باسمه ويقسم العالم إلى نصفين غربي وشرقي، إذ يقابل خط جرينتش في الناحية الأخرى من الكرة الأرضية خط طول 180°، إذ يبلغ عدد الخطوط 360 خطاً.

أما دوائر العرض فعددها 180 دائرة يفصل بينهما خط الاستواء الذي درجته (صفر) ويكون 90° إلى الشمال ومثلها إلى الجنوب. ويكون تأثير خطوط الطول

عادة أقل أهمية بالنسبة للدولة من أثر دوائر العرض. فالدولة التي تقع في نصف الكرة الشمالي تتمتع بمميزات الدولة التي تقع في نصف الكرة الجنوبي فهي تقع في القسم الأكبر من اليابس أي بالقرب من الأسواق العالمية ومراكز النشاط التجاري ومصادر الحضارة.

وفي العصور القديمة قامت الامبراطوريات العظيمة على الزراعة الإروائية وتمركزت حول الأنهار الكبرى التي تجري خلال التربة الخصبة في المناطق الصحراوية فنشأت امبراطورية بابل حول الفرات، والامبراطورية الآشورية على ضفة دجلة اليسرى والامبراطورية المصرية حول المجرى الأدنى للنيل، والجزء الشرقي من امبراطورية دارا على نهر السند. ثم أصبح البحر المتوسط لاعتدال مناخه وبوصفه مقراً للثقافة القديمة مركزاً للحضارة العالمية وأصبح اتخاذ موقع على شواطئه أمراً ضرورياً للسيادة والقوة في تلك الحقبة: قرطاجة، اليونان، الامبراطورية الرومانية، الامبراطورية البيزنطية[2].

وقد دفعت ظاهرة تركّز الدول الكبرى أو ذات الشأن في الميزان الدولي بعض الباحثين ومنهم كيفر J. Kieffer إلى القول: بأن التركّز الحالي للقوة ينحصر في منطقة تمتد حول العالم بين دائرتي عرض 10° شمالاً، وتقل درجة القوة جنوب هذه المنطقة بشكل ملحوظ. أما شمالها فما عدا السويد والنرويج حيث تمثلان قوة لا يستهان بها، فلا توجد دولة قوية إطلاقاً. وتمتاز هذه المنطقة بملاءمة مناخها المعتدل للنشاطات البشرية ويقع ضمنها أغلب سكان العالم والقسم الأكبر من الموارد الطبيعية المهمة والصناعة وجميع قوى العالم الكبرى[3].

فدوائر العرض إذن بسبب تأثيرها في اختلاف الصفات المناخية من جزء لآخر من سطح الأرض، تؤثر بدورها في النشاط لسكان الدول، وكلما كانت دوائر العرض متعددة أدى ذلك إلى تنوع في الظروف المناخية ومن ثم أعطى فرصة للدولة في التكامل بين أجزائها، كما هو الحال بين أجزاء الوطن العربي الذي يتنوع فيه المناخ.

كما أن للموقع الفلكي في الجهات القطبية والاستوائية أثراً كبيراً في المناخ الذي يؤثر بدوره في الإنتاج الغابي والرعوي والزراعي والمعدني. وتكاد تقتصر أهمية الجهات القطبية على استخراج بعض المعادن، ولا يمكن قيام النشاط

الزراعي بها، كما أن عدد السكان قليل جداً. ولذلك فليس من المتوقع نشوء دول عظمى في المناطق الاستوائية أو القطبية لضعف الإنتاج(4).

2 ـ الموقع بالنسبة للمساحات المائية وكتل اليابسة Maritime and Continental Location

يساعد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد طبيعة مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية. وتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بأنها دول بحرية. والتي لا تطل على مسطحات مائية بأنها دول قارية.

ويلاحظ أن الدول العظمى في العالم منذ أن عرف الإنسان الملاحة إنما هي دول بحرية سواء أكان ذلك بصورة كبيرة أو على نطاق ضيق، وإنها سيطرت على البحار والتجارة العالمية.

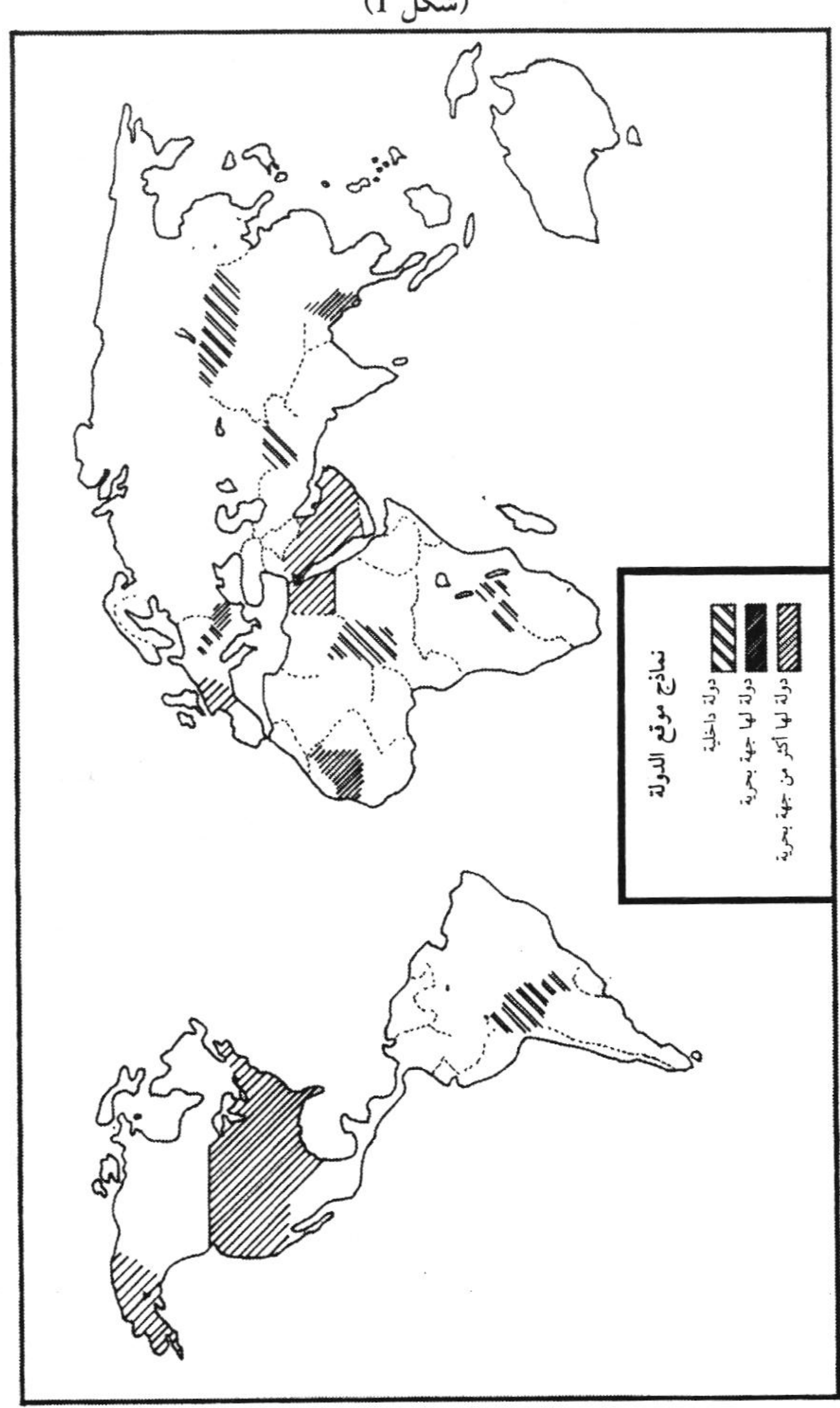
إن الدول التي تطل على كتلتين أو أكثر من الكتل المائية كالولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا والسعودية أو الدول الجزرية مثل بريطانيا واليابان وأندونيسيا، لها ميزة موقعية تفوق الدول ذات البحر الواحد مثل موزمبيق وبيرو وبورما والجزائر على سبيل المثال، أو الدول القارية المقفلة كأفغانستان وبوليفيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها التي لا تستطيع أن تنفذ إلى البحر إلا عن طريق أراضٍ أجنبية مما يجعلها تواجه باستمرار مشكلات الاتصال ببقية العالم الخارجي. (انظر الخارطة رقم 1).

وتوجد دول تقع على البحر ولكنها مع ذلك تعاني من العزلة لبعدها عن الطرق التجارية العالمية الرئيسية، ومن أمثلة هذه الدول أقطار الساحل الغربي لأقطار أميركا الجنوبية القليلة الأهمية مثل الاكوادور وبيرو وشيلي.

ولا بد من الإشارة إلى شكل الساحل، فليس البحر هو الذي يجذب الدولة إليه فقط والدليل على ذلك أن أفريقيا تعتبر محاطة من جميع الجهات ببحار ومحيطات ولكن تأخر كشف هذه القارة لأن سواحلها هندسية مستقيمة ليس بها من الفتحات والخلجان الصالحة لنشأة الموانىء الطبيعية ولرسو السفن إلا القليل(5).

فأفريقيا تعادل قارة أوروبا في مساحتها حوالي 3 مرات، في حين أن سواحل الثانية تعادل في طولها سواحل الأولى ثلاث مرات، وذلك لتعمق البحار والخلجان في جسم القارة الأوروبية.

(شكل 1)



نماذج موقع الدولة
دولة داخلية
دولة لها جهة بحرية
دولة لها أكثر من جهة بحرية

ومن الممكن معرفة درجة قارية دولة ما بصورة أولية بحساب نسبة طول حدودها البرية إلى حدودها البحرية. إلا أن هذه الطريقة لها عيوبها لأنها لا تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة هذه الحدود. فمثلاً ان الحدود البحرية الشمالية لكل من كندا والاتحاد السوفياتي لا يستفاد منها في الملاحة إلا بصورة محدودة لتجمدها معظم أيام السنة ولكن أثرها يظهر واضحاً إذا حاولنا إيجاد النسبة المذكورة[6].

ويمكن استخراج نسبة طول الساحل إلى مساحة الدولة، فكلما زاد رقم المقام ازداد البعد عن المسطحات المائية الخارجية والعكس صحيح، وهذا يعني أن سواحل تلك الدولة قصيرة، فالنسبة فيما يخص مصر 1 كم لكل 926 كم^2 وفي الجزائر 1 كم لكل 1985 كم2 وفي فرنسا 1 كم لكل 106 كم^2 وفي إيطاليا 1 كم لكل 28 كم2[7]. أما الولايات المتحدة فهي 1 كم لكل 848 كم^2.

إن دراسة معامل احتكاك الحدود Coefficient of Friction الذي ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحسابية العامة في نسبة الحدود البرية إلى رقعة المساحة السياسية.

$$\text{معامل احتكاك الحدود} = \frac{\text{كثافة السكان العامة} \times \text{نسبة الحدود البرية}}{\text{رقعة المساحة السياسية}}$$

والقاعدة العامة أن هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود[8].

ويمكن استخراج نسبة الحدود البرية إلى المساحة، وكذلك نسبة الحدود البحرية والبرية إلى عدد السكان، وذلك لاستخراج كم من السكان يقف خلف كل كيلومتر من الحدود[9]. فإن لذلك قيمة استراتيجية لها دلالة على وزن الدولة السياسي.

وهناك أقاليم في العالم تكتسب بحكم موقعها أهمية استراتيجية (سوقية) خاصة مما يزيد من قوتها، وهذه الأقاليم تشتمل عادة على ممرات مائية تصل بين بحرين مثل الدردنيل ومضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز ومضيق ملقا وقناة السويس وقناة بنما. في حين أن هناك أقاليم تكتسب قيمتها الاستراتيجية من استخدامها كقاعدة ضد بعض الدول المعادية مثل قواعد غرينلاد واوكيناوا في كل من الدانمارك و اليابان، حيث تستخدمها الولايات المتحدة كقواعد جوية ضد اعدائها.

ومما لا شك فيه ان التحكم في هذه المناطق الاستراتيجية يعطي قوة ملحوظة للدولة التي تمارس هذا التحكم، وهذا يجعل بعض الدول الضعيفة والتي يشتمل إقليمها على بعض المواقع الاستراتيجية، تعتقد أن هذه الأهمية الاستراتيجية إنما هي نقمة عليها. لأنها قد تكون فقط مدعاة إلى فقدانها لقوتها بل ولاستقلالها أيضاً[10].

أما عن المواقع البرية (القارية) فنجد أن هذه الدول تسعى قدر طاقتها للوصول إلى البحر لأنه الوسيلة التي تربطها بالعالم الخارجي. ولذلك جاهدت بعض الدول الأوروبية التي لم يكن لها سواحل على البحر في الحصول على سواحل. ومثالَ ذلك بولندة التي وصلت إلى البحر البلطي عن طريق الممر البولندي، ويوغسلافيا التي وصلت إلى البحر الأدرياتي عن طريق شبه جزيرة أسترا. أما النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسويسرة فلم تستطع الوصول إلى البحر إطلاقاً ولذلك فهي دول قارية. ومن أمثلتها في آسيا لاووس ومنغوليا ونيبال وأفغانستان. ومنها في أفريقيا مالي والنيجر وتشاد وفولتا العليا وأفريقيا الوسطى وأوغندا وملاوي وروديسيا وبتسوانا ولسوتو وزامبيا. وفي أميركا الجنوبية بوليفيا وباراكواي (أنظر الخارطة رقم 2). كما قد تتعرض الدول القارية إلى التورط بمشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة لها بسبب اشتراكها معها في الحدود السياسية. وهذه الظاهرة ناتجة عن الموقع القاري بالدرجة الأولى. وتتضاعف هذه المشاكل كلما زاد عدد الدول المجاورة للدولة الداخلية، وتقاس درجة القارية لموقع أية دولة في ضوء عدة معايير منها[11]:

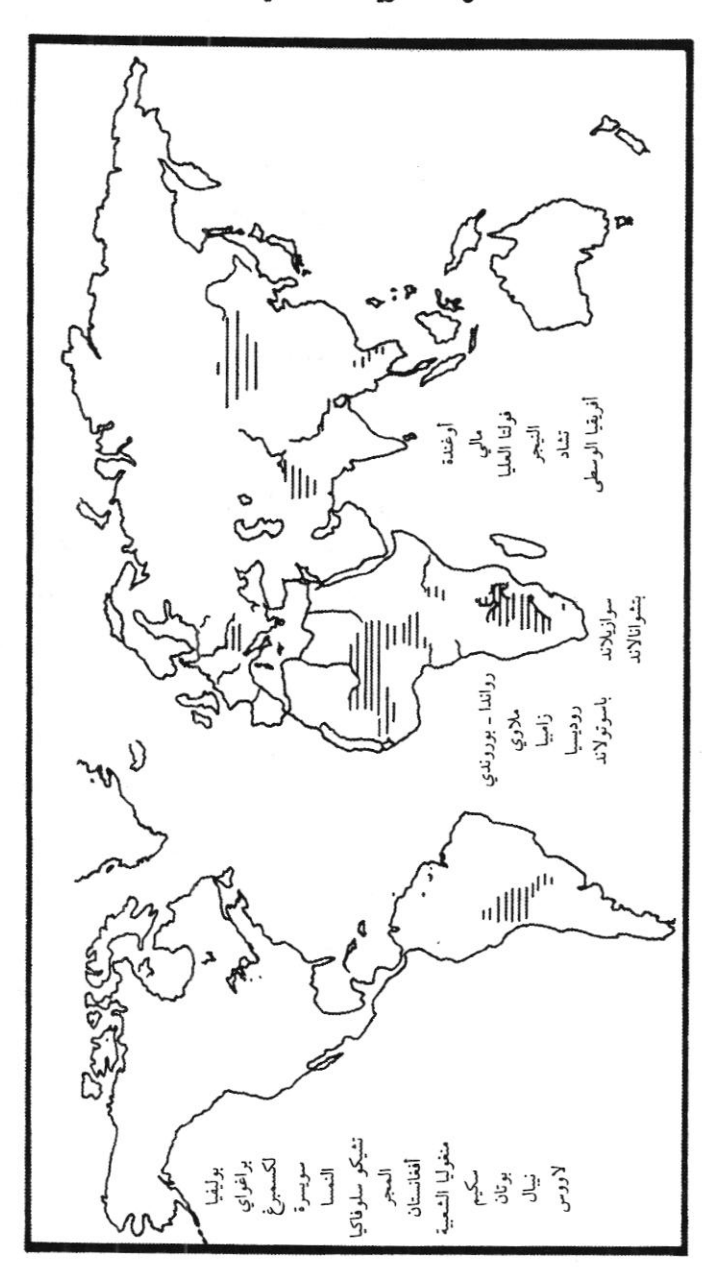
1 - في ضوء موقع الدول المجاورة لها بالنسبة للبحر. فإذا كانت الدولة القارية ذات الموقع الداخلي تقع إلى جوارها دولة لها سواحل فتكون المشكلة أقل خطراً من الدولة القارية التي يفصل بينها وبين البحار دول متعددة، أي تقع إلى جوارها في اتجاه البحر دولة قارية أخرى.

2 - بحجم الدولة المجاورة والمسافة الفعلية التي تفصل بين الدولة وبين السواحل. وتضطر الدول القارية أن تتوصل إلى اتفاقات بشأن مرور التجارة عبر أراضي الدول المجاورة مع التي تمتلك واجهات بحرية والتي تستخدمها في صادراتها ووارداتها.

3 - مدى كفايتها الذاتية وغناها عن البحار أو فقرها الشديد واعتمادها الكامل على الموارد الخارجية في الغذاء والاحتياجات الأساسية للسكان.

خارطة رقم (2)

الدول القارية (الداخلية)



4 ـ قوة الدولة المجاورة التي تفصل بيها وبين البحر. فإذا كانت من الدول الضعيفة فلا توجد مشكلات. وإذا كانت من الدول القوية المتسلطة المعتدية فيخشى من بأسها وتصبح درجة قارية الدولة الداخلية عندئذ أعظم.

5 ـ الأراضي التي توجد بينها وبين البحر بصرف النظر عن التركيب السياسي لهذه الأراضي، فإذا كانت أراضٍ مسطحة كأن تكون سهولاً فسيحة غنية بالطرق الممهدة وخطوط السكك الحديدية فتصبح المسافة مسألة ثانوية في هذه الحالة، وفي حالة وجود عوائق طبيعية كأن يكون السطح وعراً معقداً، فيه جبال شديدة الارتفاع أو تكون المنطقة التي تفصل بين الدولة والبحر صحراء خالية من كل مقومات الحياة، أو أراضٍ مليئة بالموانع المائية وغير سهلة العبور.

وهكذا يظهر أن المشكلات التي تتعلق بالمواصلات والنواحي الاقتصادية والسياسية التي تواجهها هذه الدول الداخلية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، وجميعها متعلق بمحاولتها للوصول إلى البحر. فهي تسعى إلى ضمان مرور تجارتها وسكانها عبر أراضي الدول الساحلية عن أقرب وأرخص طريق باستمرار وبدون تدخل تلك الدول. غير أن هذا المطلب قد لا يتوفر لها لأن الدولة الساحلية، قد تقطع عنها الطريق في أي وقت، إذا ما أرادت ممارسة الضغط السياسي عليها. وتشتد صعوبات نقل هذه الدولة عندما تكون المحاصيل الرئيسة والمنتجات التي تعتمد عليها ذات وزن ثقيل لا تتحمل النقل إلى مسافة طويلة[12].

ومن الدول التي تعاني من مشاكل نقل صادراتها الزراعية والحيوانية الثقيلة تشاد والنيجر وبتسوانا، وتعاني الدولة الأولى من قلة طرق المواصلات وخاصة السكك الحديدية في دائرة نصف قطرها 900 كم. وبعضها لا يمتلك إلا القليل من خدمات النقل والمواصلات مثل بوليفيا وباراغواي ولاووس والنيبال. كما أن أكبر الدول المغلقة مثل منغوليا وبوليفيا وأفغانستان تواجه صعوبات كبيرة فيما يتعلق بنقلها الداخلي، بسبب سعة مساحتها وطبيعة أراضيها الجبلية الوعرة وقساوة ظروفها المناخية أو نتيجة تخلفها وسوء توزيع مواردها الاقتصادية[13].

3 ـ موقع الجوار Vicinal Location

يقصد بموقع الجوار موقع دولة ما على خارطة القارة التي تحتل مكانها فيها

من الكرة الأرضية، وعدد الدول التي تجاورها وتشاركها الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك الدولة. وما يتركه ذلك الموقع من أثر في العلاقات الدولية التي ترتبط بين الدول المتجاورة.

ولموقع الجوار آثار جيدة وأخرى سيئة على سير العلاقات الدولية، إلا أن هذا يتوقف على عدد الدول التي تجاور الدولة التي يدرس موقع الجوار الخاص بها وكذلك على طبيعة تلك العلاقات.

فبعض الدول لا تجاورها سوى دولتين مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحدها كندا من الشمال والمكسيك من الجنوب، على العكس من ألمانيا التي لها حدود مع تسع دول هي تشيكو وسلوفاكيا، النمسا، سويسرة، فرنسا، بلجيكا، هولندة، لوكسمبورك، الدنمارك. والاتحاد الروسي الذي يتحادد مع إحدى عشرة دولة هي الصين، منغوليا، أفغانستان، إيران، تركيا، رومانيا، هنغاريا، تشيكو وسلوفاكيا، بولندة، فنلندة.

ويظهر التأثير السيء الذي يتركه موقع الجوار على الدولة بشكل واضح في حالة إحاطة الدولة بدول مجاورة تختلف عنها من النواحي الفكرية والسياسية، وقد يتبلور هذا الاختلاف ويؤدي إلى تأزم العلاقات بينها إذا ما تهيأت ظروف تشجع على ذلك.

وتتمثل نعمة ونقمة الموقع النسبي للدولة في حالة كل من بلجيكا وهولندة ولكسمبورك. ففي وقت السلم نجد أن قرب هذه الدول من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قد مكنها من تحقيق مستويات عالية من التطور الاقتصادي. أما في أوقات الحرب والتوترات العسكرية، فإن كثيراً من مناطق هذه الدول قد تعرضت إلى الاحتلال.

ويظهر التأثير الجيوبولتيكي لموقع الجوار على العلاقات الدولية، إذا كان هناك تباين بين الدولتين من حيث القوة، فقد يؤدي ذلك إلى أن تضطر الدولة الضعيفة إلى الخضوع للدولة القوية وتبني سياسة خارجية تتفق مع سياسة جارتها القوية، أو أنها تصبح عرضة لأطماعها.

كما يبرز ضمن موقع الجوار مصطلح الدول الحاجزة Buffer States، وتمثل هذه الدول مناطق انتقال من الناحية الحضارية، وتبعاً لذلك فإنها تشارك الدولتين الواقعتين على جانبها في النواحي الحضارية والعقائدية أحياناً. ومما يدل على

إنشاء مثل هذه الدول هو احتمال وقوع الحرب بين الدول المتناحرة، وأن وجودها يقلل كثيراً إذا ما فصلت بينهما منطقة محايدة. أما إذا وقعت الحرب بينهما فإن أراضي الدولة الحاجزة تصبح ميدان حرب لجيوشهما المتصارعة.

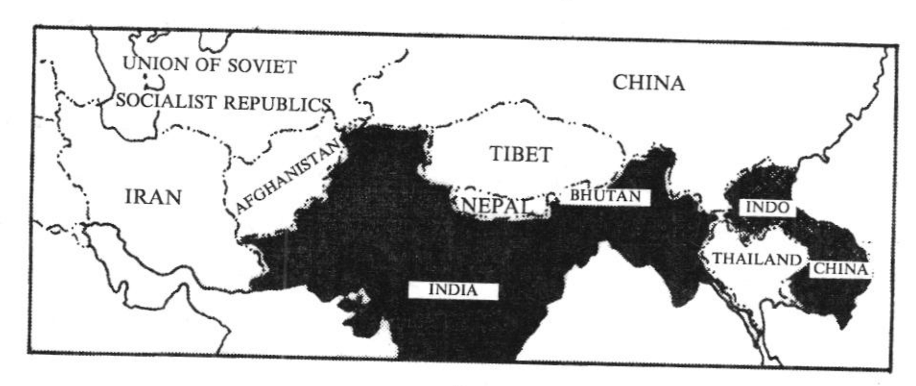
وإن موقع الدولة بين دولتين فقط يؤثر بصورة جدية في قوة أي دولة كانت ولا سيما الضعيفة منها. فهي في أحسن الأحوال ستصبح دولة حاجزة بينهما. وان استمرار وجودها كدولة مستقلة يعتمد على الاتفاق بين الدولتين المجاورتين لها، أو على الأقل على العلاقات المستقرة بينهما، ومثال ذلك: كل من إيران وأفغانستان وسيام (تايلاند) في السنوات الأولى من القرن العشرين. فإن حفاظ هذه الدول على استقلالها لا يرجع إلى قوتها الداخلية وإنما إلى اتفاق بين إنكلترا وروسيا فيما يخص الأولى والثانية منها وبين إنكلترا وفرنسا فيما يتعلق بالثالثة[14] (انظر الخارطة رقم 3).

كما أن الدولة الحاجزة تعني وجود وحدة سياسية صغيرة تقع بين دولتين كبيرتين لتفصل بينهما وتمنع حدوث الاحتكاك أو التصادم، كما هو الحال في فصل كل الأراضي المنخفضة (بلجيكا ولوكسمبورك) بين كل من فرنسا وألمانيا وفصل بولندة وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا بين أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي سابقاً[15].

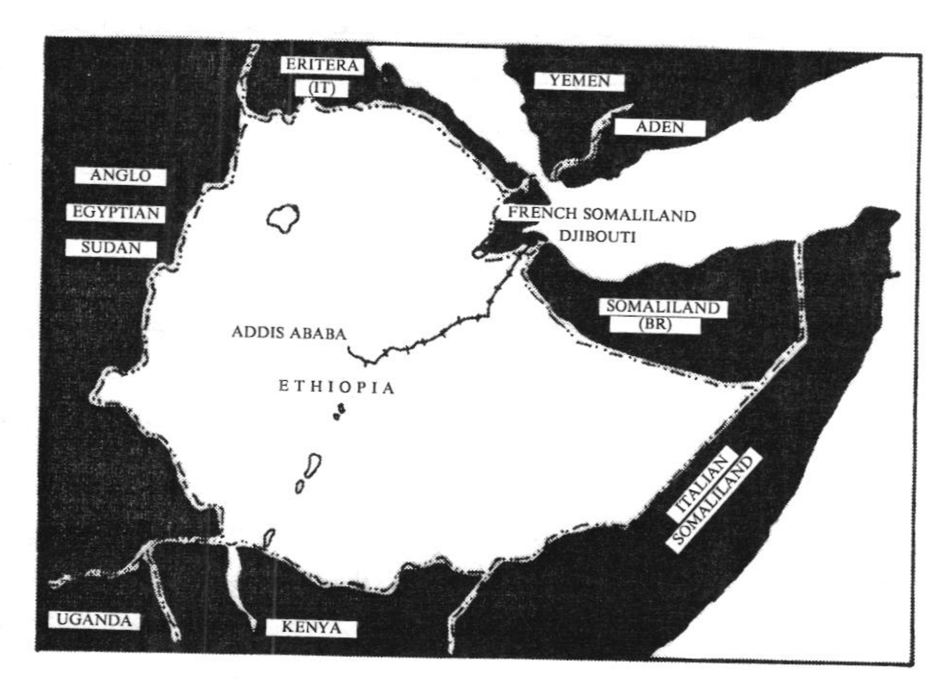
وقد لعبت إيران دوراً هاماً خلال أواخر القرن التاسع عشر كدولة حاجزة بين النفوذين الروسي والبريطاني، كما دخلت ألمانيا قوة ثالثة في الصراع خلال الفترة بين الحربين العالميتين، وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهرت الولايات المتحدة على مسرح الأحداث حيث حلت محل بريطانيا في المنطقة.

وتتصف أفغانستان بموقع جغرافي يشبه، إلى حد كبير، موقع إيران، الأمر الذي جعلها دولة حاجزة بين الضغط السوفياتي، ومنطقة التأثير البريطاني في الهند وجنوب آسيا. وبسبب تجاورها مع الاتحاد السوفياتي ولكونها كانت تفصل بين منطقة المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وبين المصالح السوفياتية، فقد أصبحت منطقة صراع للقوتين العظميين، وما زالت كذلك على الرغم من التدخل السوفياتي وإرساله قوات عسكرية إليها منذ عام 1979، والذي جوبه بقتال ضار ما زال مستمراً حتى (أواسط عام 1988) من قبل المعارضين الذين يطلق عليهم تسمية المجاهدين المدعومين من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها المجاورة لأفغانستان المتمثلة في الباكستان وإيران.

خارطة رقم (3)
نماذج من الدول الحاجزة



أ ـ إيران، أفغانستان، تايلند (سيام) قبل تقسيم الهند



ب ـ أثيوبيا قبل 1935.

After, Hans weigert, p. 178 - 179

وهناك منطقة حاجزة أخرى تعتمد على طول جبال همالايا بين الحدود الصينية والهندية والتي يبلغ طولها 1300 كم، والتي توجد فيها ثلاث دول عازلة هي نيبال وسيكيم وبوتان، تتصف بضعفها وصغر مساحتها ولذلك فإنها خير مثال على الدول الحاجزة التي تقع بين القوى المتنافسة(16).

وقد ظهرت بعض الدول الحاجزة الأخرى في قارة آسيا ويمكن ملاحظتها في جنوب شرقي آسيا، وهي كمبوديا ولاووس وفيتنام، والتي تناوبت على احتلالها كل من اليابان والصين وفرنسا ثم الولايات المتحدة. وتكون كل من لاووس وكمبوديا منطقة عازلة بين كل من النفوذين السوفياتي والأمريكي، بل إن دول منطقة جنوب شرقي آسيا اتفقت فيما بينها على أن أي هجوم على هاتين الدولتين يعد انتهاكاً لسلم وأمن المنطقة.

كما أن فيتنام كانت تشكل دولة حاجزة بين النفوذين السوفياتي والصيني وهي بنفس الوقت تعتبر منطقة احتكاك بين النفوذين السوفياتي والأمريكي في المنطقة، وكذلك الحال في كوريا التي قسمت إلى قسمين الشمالية تتبع النفوذ السوفياتي والجنوبية تتبع النفوذ الأمريكي وهما منطقة احتكاك وعزل في نفس الوقت. وفي أميركا الجنوبية نجد بعض الدول التي كانت أساساً تقوم بوظيفة الحجز، ومنها الغيانات الثلاث (البريطانية والهولندية والفرنسية) التي كانت مناطق حاجزة بين البرازيل (البرتغالية) وفنزويلا (الإسبانية) قبل استقلالهما.

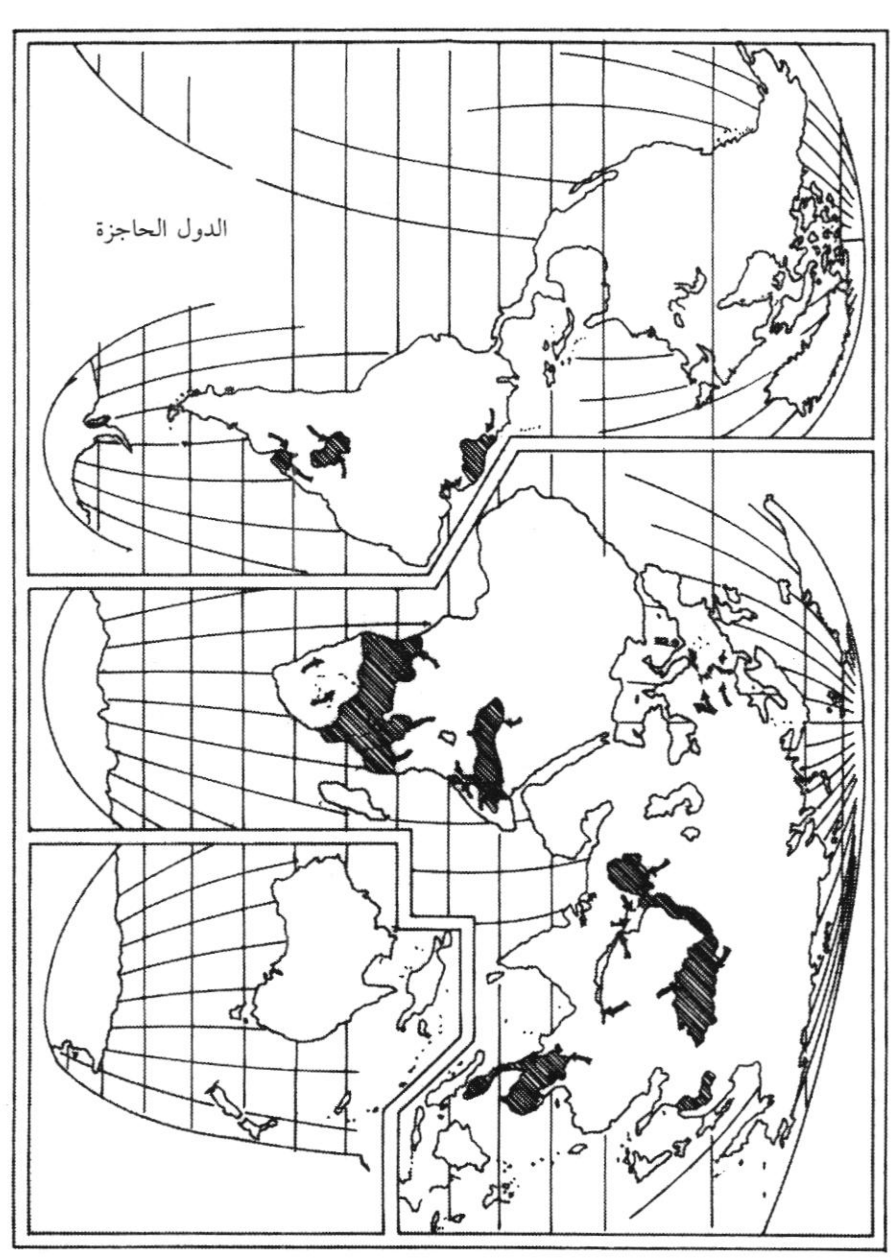
ومن الدول الأخرى باراغواي التي قامت بمهمة الدولة الحاجزة بين البرازيل والأرجنتين. وبوليفيا التي وقعت بين الصراع الدائر بين الدول الثلاث المجاورة لها وهي شيلي والبرازيل وباراغواي.

ويمكن من الخارطة رقم (4) ملاحظة مواقع الدول الحاجزة المذكورة في قارات العالم، ومدى تأثيرها في القيام بمهمة التخفيف من حدة الصراع القائم بين الدول المتنافسة أو ذات الأطماع بالأراضي المجاورة لها.

2 ـ حجم الدولة:

يعتبر حجم أو مساحة الدولة من المعايير المهمة لقوتها وأهميتها، فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير من الموارد أكبر مما تشمله المساحة الصغيرة، كما تسمح باستيعاب عدد أكبر من السكان، وفي نفس الوقت تهيء الإمكانيات

خارطة رقم (4)



After, deblij, p. 155.

والفرص للإنتاج المتنوع مما يضمن بدوره توازناً أفضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة. فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة، والتي يدافع سكانها من أبناء شعبها ضد كل من يريد أن ينقص من مساحتها أو يمس سيادتهم على ترابها.

إلا أن المساحة وحدها قد لا تكفي مقياساً فاصلاً في تقرير القوة الكامنة للدولة، فقد يكون الجزء الأكبر من بعض الدول الواسعة عبارة عن أرض صحراوية أو جبلية أو جليدية أو استوائية غير منتجة، فضلاً عن وقوفه عقبة في سبيل النقل أو في سبيل الدفاع وكذلك التنمية التي تحتاج إلى رساميل وجهود كبيرة، كما هو الحال في الكونغو أو كندا أو أستراليا.

بيد أن الاتساع الكبير للدولة، من وجهة النظر الجيوبولتيكية، قد يكون عنصراً حيوياً في قدرتها على مقاومة العدوان من حيث أنه يوفر ميزة الدفاع في العمق defence In depth، إذ يصبح للمساحة الكبيرة فوائد استراتيجية تمكنها من استدراج العدو لتكسب الوقت لمعاودة تنظيم نفسها وقواتها ثم القيام بهجوم مضاد لاستعادة ما فقدته ولدحر العدو. وهذه الميزة تتوفر في الوطن العربي الذي تبلغ مساحته 14 مليون كيلومتر مربع، ويمكن استثمارها في دحر أي عدوان وخاصة العدو الصهيوني الذي يتربص الفرص لاحتلال المزيد من الأراضي العربية. على أن تكون الجهود العربية موحدة وينظر إلى الوطن العربي رقعة واحدة.

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً آخر، ذلك انه إذا حدث وهزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه، لا سيما إذا كانت كثيفة السكان. ومثال ذلك يستحيل على الولايات المتحدة أن تحتل الصين لو أنها انتصرت عليها، لأن ذلك سوف يتطلب إيجاد قوات أكثر مما تمتلك أميركا[17].

وتتيح المساحة الكبيرة الفرصة لإرساء المراكز الحيوية للصناعة والمنشآت الاقتصادية بعيداً عن حدود الدولة، ويكفل هذا ميزة استراتيجية هامة. إذ انه يمكّن من وضعها بعيداً عن ضربات العدو، ويمكنها الدفاع عنها، كما يستطيع أن يرد القوات الغازية عند الحدود قبل الوصول إليها.

كما تكفل المساحة الكبيرة وسائل الإقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع

عن النفس، عكس الدول الصغيرة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء.

ومع ذلك نستطيع القول ان الدولة ذات المساحة الصغيرة لا تتسع لسكانها إذا قدر لهم أن يتكاثروا، وان الكثرة العددية لهم تؤدي إلى معاناة لتلك الدولة ومنها الضائقة الاقتصادية لعدم توفر الإمكانات الاقتصادية التي توفر لهم وسائل العيش.

فكم من دول صغيرة الحجم مساحياً وسكانياً، حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً ولكن نظراً لضآلة الحجم لم تتمكن هذه الدول من الوصول إلى مصاف الدول العظمى. فسويسرا تاريخياً حققت مركزاً ممتازاً واستفادت من الحماية الطبيعية التي وهبتها إياها الطبيعة في سطحها الجبلي وتفوقها على كل أوروبا. ولكن ضآلة حجمها وعدد سكانها حالت دون تنميتها لهذه القوة وخروجها إلى بقية أوروبا كدولة قوية أو كامبراطوريات أوروبا الأخرى[18].

كما ان الدول ذات المساحة الصغيرة والعدد الكبير من السكان، يعني كثافة سكانية عالية، مما يجعلها من الدول المصدرة للأيدي العاملة إلى الدول المجاورة بصورة خاصة، إلى درجة أصبحت تحت تبعية هذه الدول من الناحية السياسية ـ الاقتصادية. فمثلاً تصدر فولتا العليا سنوياً 150 ألف مهاجر إلى غينيا وساحل العاج للعمل هناك[19].

ومع ذلك فإن المساحة وحدها لا تؤهل الدول لأن تكون دولة عظمى أو حتى دولة قوية. ففي الحالات التي تتوفر فيها المساحة ولا يتوفر العدد الكافي من السكان لاستغلال الموارد الطبيعية، أو ان الموارد لا توجد بالكمية الكافية، نجد أن الدولة تظل تحت مستوى التنمية المفروض أن تصل إليه والذي يؤهلها أن تكون دولة قوية.

ومع أن الباحثين لم يستطيعوا التوصل إلى معرفة المساحة المثالية للدولة، غير أنهم لا يختلفون أيضاً في أن المساحة الواسعة شيء مرغوب فيه من قبل الدولة منذ القديم وحتى الوقت الحاضر.

ومع ذلك فقد قسمت الدول بحسب المساحة إلى[20]:

1 ـ دولة عملاقة Giant states تزيد مساحتها عن 6 ملايين كم^2 وهي ستة أقطار

هي: الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة، البرازيل، كندا، أستراليا، الصين.

2 ـ دول ضخمة Outsize States تتراوح مساحتها 2,5 ـ 6 ملايين كم^2 وتشتمل على 4 دول هي: الجزائر، السودان، الهند، الأرجنتين.

3 ـ دول كبيرة جداً Very Large staes تتراوح مساحتها بين 1,25 ـ 2,5 مليون كم^2 وتشتمل على (10) دول هي: أندونيسيا، إيران، السعودية، منغوليا، تشاد، زائير، ليبيا، النيجر، المكسيك، بيرو.

4 ـ دول كبيرة الحجم Large States تتراوح حجومها بين 650,000ـ 1,250,000 كم^2 ويبلغ عددها (18) دولة هي: الباكستان، بورما، تركيا، أثيوبيا، أنغولا، تانزانيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، مالي، مصر، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، بوليفيا، شيلي، فنزويلا، كولومبيا.

5 ـ دولة متوسطة الحجم Medium States

وتتراوح حجومها بين 250,000 ـ 650,000 كم^2 وعددها (29) دولة هي:

العراق، أفغانستان، الفيليبين، فيتنام، لاووس، ماليزيا، اليابان، اليمن، أفريقيا الوسطى، بتسوانا، زمبابوي، ساحل العاج، الصومال، غابون، الكاميرون، الكونغو، كينيا، مالاكاسي، المغرب، إسبانيا، إيطاليا، بولونيا، السويد، فرنسا، فنلندة، النرويج، يوغسلافيا، اكوادور، باراغواي، نيوزيلندة، بوركينافاسو.

6 ـ دول صغيرة Small States تتراوح حجومها بين 125 ألف ـ 250 ألف كم^2 وعددها (19) دولة هي: نيكاراغوا، أورغواي، سورينام، غويانا، اليونان، ألمانيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بريطانيا، غينيا، أوغندة، تونس، السنغال، عمان، كمبوديا، نيبال، اليمن، سوريا.

7 ـ دول صغيرة جداً Verry Small States تتراوح حجومها بين 125 ألف و25 ألف كم^2 وعددها (37) دولة وهي: كوبا، هندوراس، هاييتي، غويان الفرنسية، النمسا، هنغاريا، هولندة، بنما، دومنيك، غواتيمالا، كوستاريكا، ألبانيا، ألمانيا، بولندة، إيسلندة، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، الدنمارك، سويسرة، سيراليون، بورما، الإمارات المتحدة، الأردن،

سيلان، لوسوتو، مالاوي، بنين، بورموندي، توغو، راوندا، تايوان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، تايلاندا.

8 ـ دول قزمية Micro Staes يقل حجم كل منها 25 ألف كم^2 وعددها (27) دولة هي: ترينيداد وتوباغو، موناكو، بولينيزيا الفرنسية، فيجي، كاليدونيا الجديدة، بليز، بورتوريكو، جامايكا، الفاتيكان، لوكسمبورك، مالطة، غامبيا، موريس، جزر القمر، ربئينون، سوازي لاند، سكيم، فلسطين المحتلة، قبرص، قطر، الكويت، سنغافورة، لبنان، هونغ كونغ، البحرين، بروناي، بوتان.

ولكي نكّون فكرة واضحة عن كيفية توزع دول العالم بحسب مساحاتها إلى الأقسام المذكورة يمكن الاطلاع على الجدول التالي:

جدول رقم (1)

النسبة المئوية التي تحتلها الدول بحسب نوع حجمها من دول العالم[21]

نوع الحجم	النسبة المئوية
دول عملاقة المساحة	3,97
دول كبيرة جداً	2,64
دول كبرى	7,28
دول كبيرة	11,92
دول متوسطة	19,20
دول صغيرة	12,58
دول صغيرة جداً	24,50
دول قزمية	17,88

يتضح من الجدول، أن الدول العملاقة والكبيرة جداً في العالم التي تزيد مساحة كل منها على 2,5 مليون كم^2، لا تشكل أكثر من 7٪ من مجموع دول العالم.

أما الدول الصغيرة والصغيرة جداً والتي تتراوح مساحتها بين أقل من 25 ألف كم^2 و250 ألف كم^2، فإنها تشكل الأغلبية، إذ تبلغ نسبتها حوالي 55٪ من دول العالم أي أنها أكثر من نصفها.

أما الدول المتوسطة الحجم والتي تتراوح حجومها بين 250 ـ 650 ألف كم^2، فتبلغ نسبتها 19,2، وهي نسبة تماثل النسبة التي تشغلها الدول الكبيرة جداً والكبرى التي تتراوح بين 650 ألف و2,5 مليون كم^2.

وإذا نظرنا إلى هذا التقسيم من زاوية أخرى، نرى أن المساحة لا تتفق دائماً مع قوة الدولة ووزنها السياسي في العالم، فعلى سبيل المثال، يظهر أن الدول العملاقة في مساحتها تضم ستة أقطار اثنان من الدول العظمى هما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ودولتان ناميتان هما البرازيل وأستراليا، والخامسة من الدول الغربية الصناعية لكنها لا تتمتع بقوة دولية هي كندا، والسادسة هي الصين التي تعد أضخم دولة في العالم سكانياً، تنتهج سياسة اشتراكية خاصة بها، لكنها لا تعد من دول العالم العظمى. وهكذا يمكن ملاحظة هذا التباين في القوة بين الدول في كل صنف من أصناف الدول حسب حجومها.

3 ـ شكل الدولة:

من صالح الدولة أن تكون ذات شكل مندمج، فالشكل مهم للدفاع فكلما كانت الدولة أقرب إلى الشكل المنتظم، كلما كانت حدودها قصيرة بالنسبة لمساحتها، وكانت النقاط التي تتعرض منها للغزو الخارجي قليلة. والشكل المناسب المطلوب للدولة هو الشكل الدائري أو القريب من الدائرة التي تمثل العاصمة نقطة المركز فيه، وتعد فرنسا دولة مثالية من هذه الناحية وتعتبر سويسرا وهنغاريا ومصر وإسبانيا والعراق دولاً قريبة من المثالية.

ويمكن للباحث أن يقول بوجود شكل مندمج أو العكس، لكن ليس هناك دولة ذات شكل هندسي منتظم. والمقياس الممكن اتخاذه في هذا المجال هو إيجاد النسبة بين الحدود والمساحة.

ويمكن من الجدول التالي تلمس هذه النسبة لأقطار متعددة كأمثلة على ذلك[22].

جدول رقم (2)

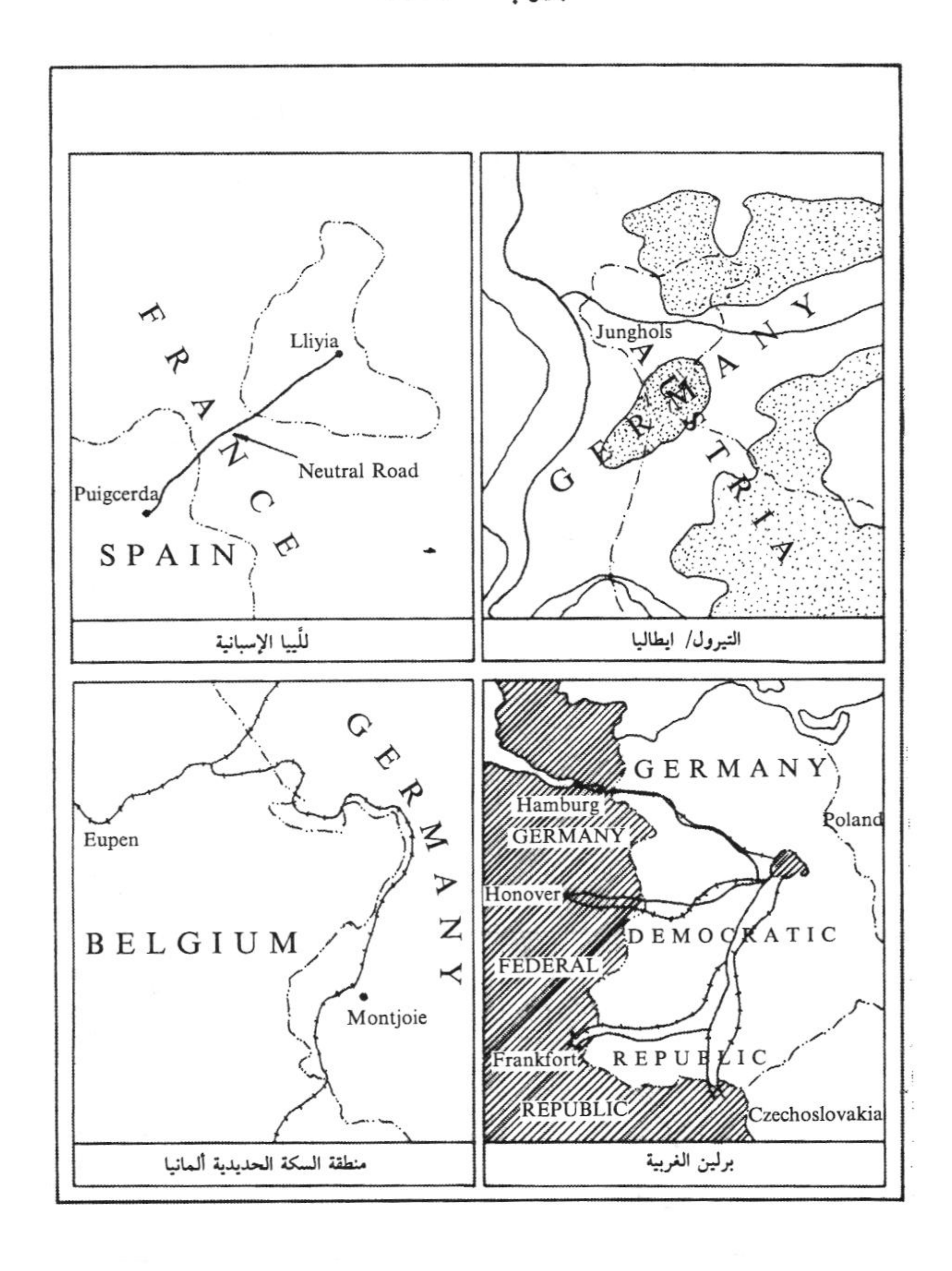
نسبة الطول الحقيقي إلى أدنى طول لها

الدولة	النسبة
أورغواي	105
رومانيا	137
هنغاريا	146
سويسرا	164
بلجيكا	167
المكسيك	258
شيلي	310

ويظهر ضمن دراسة شكل الدولة عندما توجد جيوب لدولة في دولة أخرى مما يكون رأس جسر Bridge Head لها في أراضي دولة مجاورة، أو يكون لها نتوء بارز Projection في أراضي الدولة المجاورة، ومثال ذلك الامتداد الطولي لأفغانستان نحو الشرق بين كل من الاتحاد الروسي والباكستان والممر البولندي نحو البحر البلطي بين 1920 و1939، وكذلك الامتداد السويسري جنوباً نحو إيطاليا، كمثال على الـ Glacis[23] ويطلق على المناطق التابعة لإحدى الدول وتقع في دولة أخرى اسم الجيب أو المكتنف Enclave بالنسبة للدولة التي تقع فيها، Exclave بالنسبة للدولة التي تتبعها أساساً. وهذه المناطق في العادة صغيرة المساحة جداً، إلا أن بعضها قد يكون ذا مساحة كبيرة نسبياً مثل برلين الغربية الي كانت تابعة قبل توحيد الألمانيتين لألمانيا الاتحادية وتقع وسط ألمانيا الديمقراطية والبالغ مساحتها (300 كم^2) ويمكن اعتبار بنغلادش قبل انفصالها مثالاً آخر على ذلك، كما أن المنطقة البلجيكية الموجودة في هولندة، والمنطقة الهولندية الصغيرة الموجودة في بلجيكا وكذلك منطقة لليفيا LLivia الإسبانية التي تقع في فرنسا كأمثلة عليها[24].

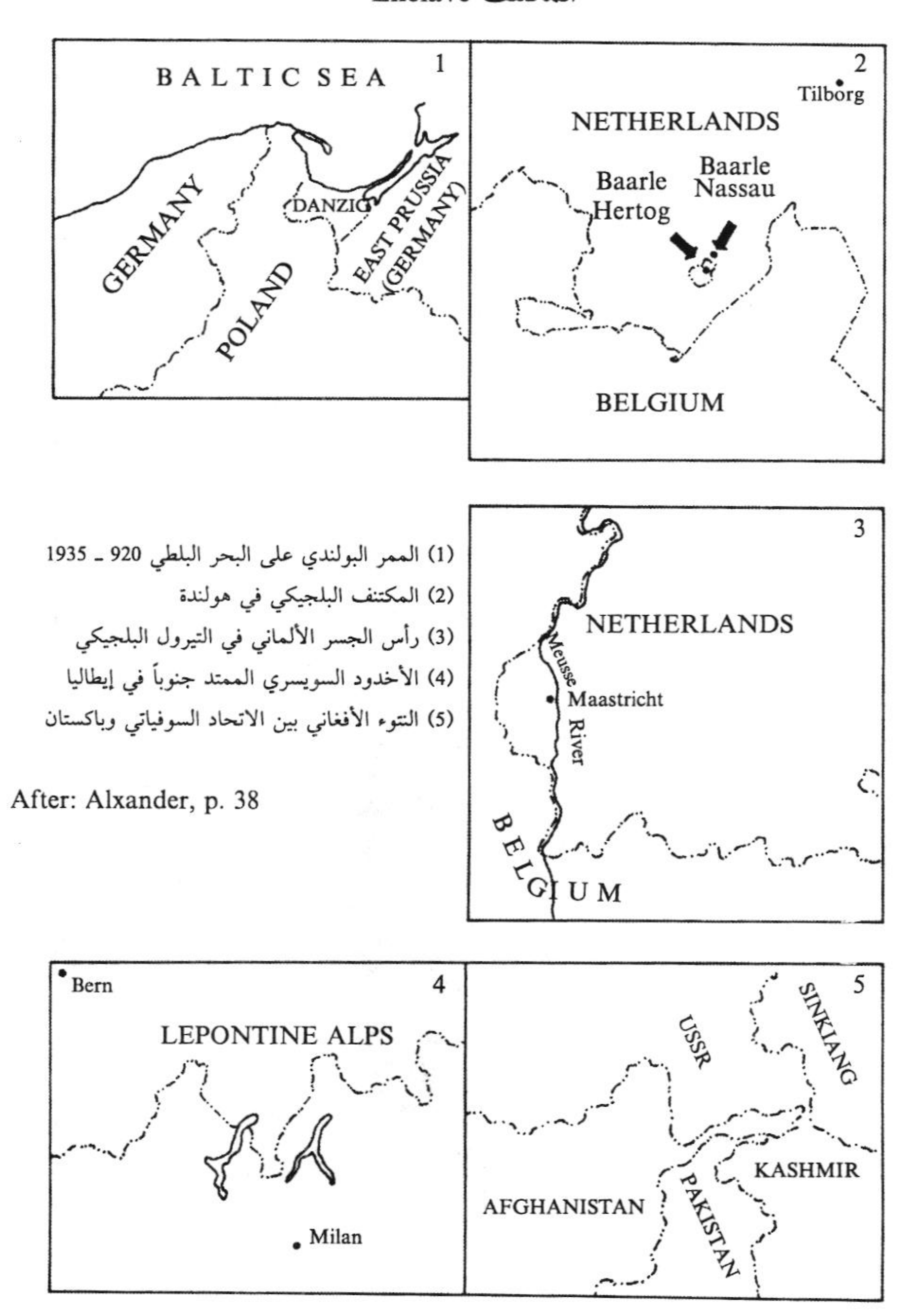
(انظر الخارطة رقم 5 أ، 5 ب) وكذلك لسان كابريفي Caprivi التابع لناميبيا والذي يقع بين انغولا وزامبيا في الشمال وروديسيا وبوتسوانا في الجنوب، والذي خطط ليصل زامبيا بنهر الزمبيزي ولا شك أن التداخل في حدود الدول

خارطة رقم (5 ـ أ)
الجيوب Exclaves



خارطة رقم (5 ـ ب)

Enclave المكتنف



(1) الممر البولندي على البحر البلطي 920 ـ 1935

(2) المكتنف البلجيكي في هولندة

(3) رأس الجسر الألماني في التيرول البلجيكي

(4) الأخدود السويسري الممتد جنوباً في إيطاليا

(5) النتوء الأفغاني بين الاتحاد السوفياتي وباكستان

After: Alxander, p. 38

سواء كان في صورة ألسنة أو مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى، أو جيوب، يؤدي إلى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق الهامشية ما لم يكن السلام مستتباً، بحيث تصبح هذه المناطق البعيدة ذات اتصالات سهلة مع الوطن الأم عبر الدولة المجاورة ويتم ذلك باتفاق معين بين الدولتين.

ويعتبر الشكل الدائري الذي يكوّن شكل الدولة (هو الشكل المثالي من الناحية النظرية). ويمكن على هذا الأساس أن تحسب مقدار انحراف شكل الدولة عن الشكل المثالي، وذلك بحساب النسبة بين قطر الدائرة التي تقع داخلها الدولة والأطوال الحقيقية لحدودها. وكلما كان الرقم صغيراً كلما دل على كون شكلها أقرب إلى الشكل المثالي فمثلاً تبلغ النسبة 2 لكل من فرنسا وسويسرا وهنغاريا ورومانيا بينما تبلغ 11 بالنسبة إلى النرويج الطولية مما يدلل على شذوذها.

وعند النظر إلى خارطة العالم نجد أن أشكال الدول تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي:

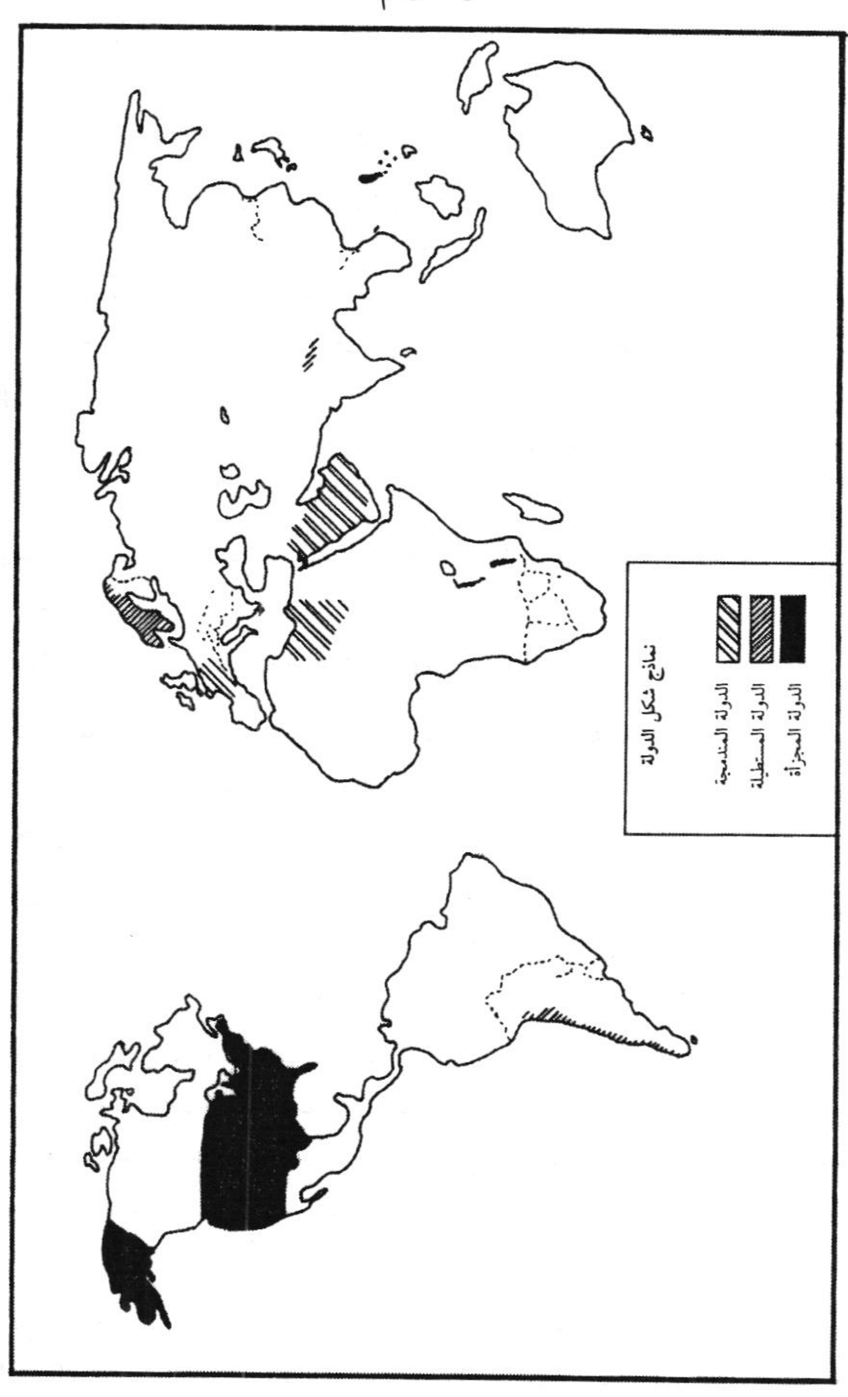
1 ـ الدول ذات الشكل المندمج Compacted States

تتميز الدول المندمجة بتماسك أجزائها، بحيث لا تفصل أجزائها بعضها عن بعض فواصل أو نتوءات، أو أن تكون أجزاء من أراضيها معزولة وراء أراضي دولة أخرى.

والشكل المندمج أو المحتشد كالشكل الذي تتصف به فرنسا أو سويسرا أو مصر والعراق وبلجيكا ورومانيا وهنغاريا والمكسيك والسعودية على سبيل المثال (انظر الخارطة رقم 6)، وهذا الشكل يساعد الدولة على مد شبكات المواصلات واتصال العاصمة بجميع أطراف الدولة وهذا بدوره يساعد على حفظ الأمن وسرعة الدفاع عن الوطن. كما انه يقلل صعوبات السفر والنقل داخل الوحدة السياسية. ويخلق نوعاً من التماسك الداخلي لأنه يساعد على تسهيل الاتصال بين المركز والأطراف وبين المراكز الثانوية بعضها مع البعض الآخر وبينها وبين المركز الرئيسي.

وفي حالة الحرب تصبح السيطرة على جميع أجزاء الدولة من المركز أمراً سهلاً، والجيش الذي يتصرف من داخل دائرة يقوى على قهر أي جيش آخر

خارطة رقم 6



نماذج شكل الدولة
الدولة المندمجة
الدولة المستطيلة
الدولة المجزأة

يتصرف حول هذه الدائرة. وثم ان الشكل المندمج تصبح معه جميع حدود الدولة متكافئة في عدم قابليتها للاختراق، الأمر الذي يجنب هذه الدولة الغزو الأجنبي.

كما يساعد الشكل المندمج على انصهار سكان الدولة في بوتقة واحدة. ويؤدي هذا إلى تسهيل عملية اشتراك جميع السكان في الإيمان بأهداف واحدة، وبالتالي تقوى المصالح المشتركة التي تربطهم، وتقوى الروابط التي تنمي الشعور القومي في الدولة. وقد يصبح الشعور القومي المتأجج عاملاً حاسماً في رسم سياسة الدولة، وبالتالي يؤجج الشعور المعادي من قبل الدول المجاورة الأجنبية التي تعادي تلك الدولة أو الأمة.

2 ـ الدول ذات الشكل المستطيل Attentinated States

يوجد نوعان من الدول المستطيلة الشكل: أحدهما دول تمتد على طول الساحل مثل فيتنام وشيلي والأرجنتين والنرويج. وهذا النوع من الدول وخاصة النرويج وشيلي، يعاني من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطي الدولة من أقصاها إلى أقصاها. فإذا كانت بعض الدول المستطيلة لديها بعض الطرق البرية التي تصل أجزاءها فإن البعض الآخر يفتقر إلى هذه الميزة، ومنها موزمبيق والصومال وهذا ناجم من كون طولها 6 أمثال عرضها، فشيلي مثلاً يبلغ طولها 4160 كم، بينما لا يزيد عرضها عن 160 كم. ومعظم هذه الدول تعتمد على الملاحة البحرية في الاتصال بين أجزاء الدولة، أما النوع الثاني من الدول المستطيلة، فهي الدول الداخلية مثل لاووس وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ومالاوي. وهذه الدول تتميز بوجود الحواجز والتي تمتد على طولها مما يترتب عليه عرقلة وسائل المواصلات، وهذا بدوره ينعكس على شعور الشعب أو الشعوب التي تتألف منها هذه الدول.

كما يخلق الشكل المستطيل عقبات كثيرة في وقت الحروب، إذ انه يؤدي إلى إطالة خطوط النقل والمواصلات، كما انه يجعل من العسير الدفاع عن كل أطراف الدولة ويصعب عملية التحكم فيها من إدارة مركزية واحدة.

وان الافتقار إلى الاندماج ذو مغزى سياسي، وله أبعاد في زيادة التباينات بين المجموعات الاجتماعية في البيئات الطبيعية المتعددة، وهذا ناجم عن المشكلات

في طرق المواصلات والاتصال، وكذلك في زيادة طول الدولة. كما انه يعاني من مشكلات سياسية وتقسيمات إدارية، ويمكن التعرف على ذلك في شيلي والنرويج[25].

3 ـ الدول ذات الشكل المجزأ Frangmented States

وهي الدولة التي يكون إقليمها مكوناً من جزئين أو أكثر. وقد يحدث التجزؤ عن طريق العزلة بين إقليم الدولة بواسطة تغلغل ذراع بحري يمثل فصل جزيرتي فانكوفر ونيوفا وندرلند عن كندا، أو انعزال ولايتي آلاسكا عن الولايات المتحدة.

أو أن الدولة تتكون من عدة جزر مثل الفيليبين وأندونيسيا واليابان والبحرين وبريطانيا وإيطاليا واليونان.

إلا أن هذا الشكل على الرغم من كونه مجزأ، فإن بعض الدول استطاعت أن تعوض عنه وكذلك المشاكل التي تواجهها من جراء ذلك بواسطة تقدمها التقني أو لكونها ذات قوة، مثل بريطانيا واليابان في الحالة الأولى والولايات المتحدة في الحالة الثانية.

أما الدول النامية والقليلة في خبراتها التقنية مثل الفليبين وأندونيسيا، فإنها تعاني من مشكلات المواصلات، وكذلك من مشكلات سياسية ومنها محاولات الانفصال عن أراضيها، كما هو الحال في قبائل المرور في الفليبين وحركات الانفصال في سومطره بالنسبة إلى أندونيسيا.

إلا أن التجزئة الواسعة بواسطة البحر قد تسهل أكثر مما تعرقل سهولة النقل في القطر الجبلي مثل اليونان واليابان، وهو نفس التأثير الذي تحدثه الاستطالة كما في النرويج وشيلي إلى درجة معينة.

ب ـ مظاهر اللاندسكيب الطبيعي:

1. التضاريس:

تعتبر التضاريس أكثر عناصر المظهر الطبيعي انتشاراً وذات صلة بقوة الدولة، سواء كانت سهلاً منبسطاً أو أرضاً جبلية وعرة أو هضاباً. ويعتبر النظام الهيدروغرافي للمنطقة وثيق الصلة بطبوغرافيتها، فهو يصرف مياهها كما يوجه خطوط المواصلات والنقل فيها. وعلى هذا النحو تماماً يمكن أن ترتبط طرق

التوسع والانتشار الاقليمي والاستثمار للموارد بمقدار ما يتوفر من تسهيلات تقدمها أنواع التضاريس[26].

وإن أي نوع من التضاريس يستطيع أن يترك طابعه على المظهر الثقافي وبالتالي على النمو السياسي، فبعض الدول يرتبط بنوع واحد من التضاريس مثل الدنمارك ذات السطح المستوي، وبعضها يسود فيها الطابع الجبلي مثل أفغانستان وسويسرة والنرويج. والبعض الآخر ذات تضاريس متنوعة مثل العراق والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي، ومن الدول ما يطغى الطابع الهضبي على تضاريسها مثل إيران ومنغوليا.

تعتبر السهول، إذا توفرت فيها ظروف المناخ الملائمة، من أفضل المناطق لممارسة النشاط الاقتصادي والتقدم التقني والحضاري. فلا عجب أن نجد معظم سكان العالم يقطنون الجهات السهلة وإن الجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأولئك السكان ينحصر في أراضٍ منبسطة السطح. إذ ليس في مثل هذه المناطق ما يعيق المواصلات إلا إذا اعترضتها غابات كثيفة كما هو الحال في الجهات الاستوائية، أو كانت ذات مناخ صحراوي قاحل لا تتوفر فيه مياه سطحية، أو كانت شديدة البرودة.

والدول التي فيها أراضٍ سهلية تستطيع أن توفر لسكانها حاجتهم من المواد الغذائية التي تنتجها الأرضِ. لأن استواء السطح أمر حيوي جداً في البلاد التي تعتمد على الري، وحتى الأراضي التي تقوم بها الزراعة الديمية نجد أن الأراضي السهلية المنبسطة أفضل بكثير للزراعة من غيرها.

كذلك تعمل المناطق السهلية على وجود وحدة ثقافية بين المواطنين في مختلف أجزاء الاقليم السياسي، كما يسهل الاشراف السياسي عن طريق الحكومة المركزية القوية. وينعكس أثر هذا كله في التقدم الاقتصادي وحشد القوات العسكرية وتحريكها[27].

ومن الناحية العسكرية فإن السهول تعتبر من الجهات التي يصعب الدفاع عنها. فقلة الحواجز التضاريسية التي تسهل عملية مد طرق المواصلات في أوقات السلم تجعل أيضاً حركة القوات العسكرية الغازية سهلة جداً في أوقات الحرب، وخاصة إذا لم تجد أمامها قوات عسكرية تقف بوجهها. إلا إذا توفرت منطقة مستنقعات واسعة أو أودية نهرية عميقة نسبياً، كما هو الحال في أوكرانيا في الاتحاد الروسي[28].

وهذا يتعلق بسبب عسكري إذ أن التخطيط للمعارك الحربية يحتاج إلى: وصف وتحليل سطح ساحات الحركات، الذي يشتمل على دراسة شاملة ودقيقة للتضاريس والظواهر البارزة الناشئة عن عمل الانسان كالبنايات والسدود والخزانات، وضمن هذا يأتي وصف درجة الانحدار وخصائص المجاري المائية. إضافة إلى توزيع النباتات الطبيعية وكثافة سيقانها وحجم جذوع الأشجار. كما يتناول وصف التربة ودرجة تحملها للمرور[29].

ولا شك أن التأثير المستمر للتطورات الهائلة التي حدثت في مجال الهندسة وتقنية الأسلحة كان وما يزال عظيماً على العوامل الجغرافية وخاصة التضاريس الأرضية ولهذا التأثير أهمية كبيرة فيما يخص الحركات العسكرية. ومع كل ذلك نجد أن الجهات السهلية تتعرض للغزو والاحتلال أكثر من غيرها من أراضي الدولة ذات الطبيعة الجبلية.

أما الدول الجبلية أو الأجزاء الجبلية من الدول فقد كانت منذ زمن طويل ملجأ تلوذ به الشعوب التي تنشد الحماية من أولئك الذين يتسلطون عليهم من القوى الخارجية. فأفغانستان، وهي دولة جبلية، قد فرضت عليها العزلة الثقافية إلى درجة كبيرة في أوائل منطقتها الفسيحة الوعرة، كذلك تقدم ثقافة سكان غرب ايرلندة وويلز (بريطانيا) وشبه جزيرة بريتاني (فرنسا)، شاهداً على عزلتها النسبية عن العالم الخارجي[30].

ومن أمثلة الدول التي نشأت في مناطق جبلية دول أمريكا الوسطى وبعض أمريكا الجنوبية مثل كولومبيا والإكوادور وفنزويلا، وفي آسيا تركيا ونيبال وبوتان.

كما قد تصبح مناطق المرتفعات التي تتوفر فيها حماية طبيعية مكاناً لقيام وحدة سياسية، وخير مثال على ذلك سويسرة التي نشأت في المنطقة الجبلية المحيطة ببحيرة لوسرن، حيث أتاحت تضاريس المنطقة حماية طبيعية وهيأت لها سيطرة استراتيجية على ممرات جبلية لها أهمية من الناحية التجارية. وقد لعبت هذه التضاريس دورها في الحفاظ على حياد سويسرة خلال الحربين العالميتين.

وتشمل المناطق الجبلية الأجزاء التي يكون الفارق في الارتفاع فيها لكل كيلومتر ونصف أكثر من مائة متر، ومعدل الإنحدار بين 8 إلى 40 درجة. غير أن أغلب ما كتب من الحوادث التي تصف الحركات العسكرية الجبلية، يتعلق

بالمناطق التي يبلغ معدل انحدارها بين 27 و40 درجة. وتكون مثل هذه المناطق إما عارية من النبات أو أنها مغطاة بالغابات والتندرا أو مغطاة بالثلج. أما الطرق فيها، فهي قليلة وملتوية، وتتصف بطقس قاس متقلب. فهذه مناطق صغيرة ذات بيئة قاسية تقع ضمن نطاق الأقاليم المعتدلة، ولكن قد يتطلب الوضع العسكري توغل القوات المسلحة فيها. وقد تؤدي السفوح الشديدة الانحدار والضباب والجليد في هذه المناطق إلى شل الحركة والمراقبة، وحتى تعطيل الاتصال بأجهزة الراديو. كما تسبب الفيضانات والانهيارات فيها أضراراً جسيمة للجيوش التي تعمل فيها(31).

وتساعد السلاسل الجبلية التي تقع على طول الحدود لبعض الدول تلك البلدان على صد الهجوم المعادي من الجيران وتحافظ على استقلالها. فجبال البرانس بين فرنسا واسبانيا والألب التي تفصل بين ايطاليا والنمسا، تعد أمثلة على هذا النوع.

وتساعد المناطق الجبلية في اتخاذها قواعد خصبة للقوات التي تشارك في حرب العصابات، كما هو الحال في يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية، وفي شمال اليونان بعد الحرب، وقوات كاسترو في كوبا، وقوات التحرير الفيتنامية شمال فيتنام(32) ضد القوات الأمريكية مؤخراً.

وتؤدي كثرة الجبال وضيق مساحة السهول إلى فقر البيئة من حيث الانتاج الزراعي. وينطبق هذا على اليابان واليونان ولبنان والنرويج، لذلك يضطر السكان إلى احتراف حرف أخرى تكون الظروف مواتية لها. مثل قطع الأخشاب وتصنيعها أو صيد الأسماك أو التجارة وغيرها.

وتؤثر المناطق الجبلية في توزيع السكان وتعرقل المواصلات بين العاصمة وباقي الأقاليم وتؤثر على الانسجام السياسي الداخلي للدولة. كما قد تشجع بعض الحركات الانفصالية على القيام بحركات تمرد ضد الحكومة المركزية. فالجماعات التي تسكن في المناطق المرتفعة يمكن أن تطور مواقف وأهدافاً تختلف عما هو عليه لدى الجماعات التي تسكن في البيئات المنبسطة، مما يؤدي إلى تمزيق التماسك السياسي في الدولة. فمثلاً إن الاكوادور التي تمتلك بؤرتين احداهما في المناطق المرتفعة وهي كيتو والأخرى في المناطق المنبسطة عند الساحل وهي كواياكال Guayaquil، تعد مثلاً على الخلاف والتضارب في

المصالح بين مركزين في دولة واحدة نتيجة لوجود البيئات المختلفة من جبال وأراضٍ منبسطة[33] دون وجود تنسيق بينهما أو قوة مركزية قوية.

ولكن بعد تقدم العلوم وارتفاع قدرات الانسان أمكنه أن يستفيد من الثغرات الموجودة في المناطق الجبلية، ومن الأودية الضيقة في كل الممرات وإنشاء الطرق والسكك الحديدية. بل أمكن إنشاء الانفاق التي تخترق الجبال والتي تمر بها القطارات والسيارات في أوروبا والعالم الجديد. مما أدى إلى تذليل الكثير من الصعوبات التي كانت تواجه الانسان في هذه المناطق سواء فيما يتعلق باستثمارها أو في الدفاع عنها.

ومع كل ما قيل بشأن أنواع التضاريس يمكن أن نتوصل إلى خلاصة هي، أن الدولة التي تمتلك تنوعاً في أنواع التضاريس، تكون ذات ميزات طبيعية هامة جداً، لأن هذا يساعد على امتلاك أنواع متعددة من الصخور التي تحوي على معادن متنوعة، ويمكنها من زراعة أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية مما يجعلها تتمتع بالقوة وتحقق الرخاء والكفاية لسكانها.

2. المناخ:

يتدخل المناخ بدرجة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد قيمة الدولة وكيانها السياسي، فبالرغم من تطور الفكر البشري في العصر الحديث إلا أن الانسان لم يستطع أن يسيطر على المناخ سيطرة تامة. فإلى يومنا هذا ليس في مقدور الانسان أن يحول اتجاه العواصف المدمرة التي تهب على دولة من الدول أو مدينة من المدن إلى جهة أخرى.

كما أنه لم يستطع أن يقلل أو يزيد من كميات الأمطار الساقطة عليه.

فهناك جهات من سطح الأرض تشتد فيها البرودة حتى أن حياة الناس فيها تصبح مستحيلة أو على الأقل حياة صعبة للغاية مثل الجهات القطبية أو الأجزاء شديدة الارتفاع. وتظل الأرض في هذه المناطق مغطاة بالثلوج لفترة طويلة من السنة، وبعضها تغطيه الثلوج طول العام.

كما توجد في العالم أقاليم تمتاز بمناخ ملائم لمعيشة السكان ومشجعة على النشاط البشري في ميدان الصناعة والزراعة. وتقع هذه الأقاليم عامة في العروض المعتدلة الدافئة والمعتدلة الباردة.

أما في الجهات الاستوائية الحارة الممطرة فتكون التربة فقيرة بسبب استمرار غزارة الأمطار التي تؤدي إلى غسلها وعملية التحليل السريعة التي يسببها ارتفاع درجة الحرارة، وغزارة الأمطار لا تبقي من التربة إلا طبقة رقيقة من المواد العضوية لا تكفي للتخصيب، وإن غزارة الأمطار تسهم إلى حد كبير في جرف التربة ونقلها من مكان إلى آخر.

لذا فإن مثل هذه المناطق قليلة السكان بحيث لا يمكن أن تكون نواة لدولة قوية أو مهمة. إلا أن المناطق الجبلية الواقعة في الجهات الاستوائية تتمتع بدرجات حرارة واطئة نسبياً مما يجعلها صالحة لسكن الانسان. ولكن مثل هذه المناطق صغيرة المساحة في العادة بما لا يتفق ومتطلبات الدولة القوية.

ويعتبر المناخ الجاف في المناطق الصحراوية من المعوقات في إقامة مراكز للسكن، إلا إذا توفرت المياه بكميات كافية لمزاولة الزراعة أو حيث تستغل مصادر قيمة من الثروة المعدنية، وتوجد في العالم وفي الأقاليم الصحراوية المروية أمثلة عديدة على قيام وحدات سياسية مهمة، فأقدم دول العالم نشأت في وادي الرافدين والنيل والسند والتي هي نتاج لمناخ صحراوي تتوفر فيه مياه الري اللازمة للزراعة عن طريق الانهار.

ومما لا شك فيه أن للمناخ أثراً واضحاً في التسهيلات النقلية سواء بالنسبة للسلع أو للأفراد، والتي لها أهمية كبيرة في تقدم الدولة وقوتها. ويعتبر المناخ جزءاً مكملاً للمظاهر الطبيعية، ومن الممكن عن طريق نشرات الأرصاد الجوية التعرف على الكثير من الصفات المناخية في أي اقليم سياسي، وبالتالي يمكن قياس التذبذب الفصلي للحرارة ونظام سقوط الأمطار وغير ذلك من عناصر المناخ الأخرى. لنتدرج إلى معرفة الدورات الطويلة الأمد لسير المناخ، وتبعاً لذلك يمكن التوفيق بين الزراعة وتوليد الطاقة الهيدروليكية والبناء ومظاهر النشاط الأخرى من ناحية والعوامل المناخية من ناحية ثانية.

إن سيطرة الانسان المحدودة على قوى الطبيعة جعلته يلائم بين المناخ وبين مطالبه الضرورية من مأكل وملبس ومسكن. فعلى الرغم من ذلك التقدم وذلك الرقي فإن المناخ يحدد نوع الطعام الذي يجب أن يتناوله سكان الأقاليم المختلفة على سطح الأرض. من أجل ذلك كانت المواد الدهنية والسكرية ضرورية لسكان الدول التي تقع في المناطق الباردة وكان الرز عماد الطعام عند سكان الدول

الموسمية، وكان التمر واللبن الغذاء الرئيسي لسكان الصحارى. كما يحدد المناخ نوع الملابس التي يرتديها الانسان ومادة البناء التي يشيد بها مسكنه وكذلك طراز البناء وهيئته.

ومن كل ذلك يمكن القول إن الدولة التي يوجد فيها تعدد في الأقاليم المناخية، يمكنها أن تجني فوائد أكثر لكونها ستكون أكثر تنوعاً في الانتاج الزراعي وبذلك يكمل كل اقليم منها الاقليم الآخر، فالولايات المتحدة تتمتع بظروف مناخية متباينة حتى أنه توجد بها نطاقات زراعية كاملة ترتبط بالظروف المناخية للدولة، وقد أعطى ذلك لهذه الدولة تنوعاً كثيراً في منتجاتها الزراعية، والتنوع في المنتجات له أهمية اقتصادية.

ويؤثر المناخ في أوقات الحروب تأثيراً مزدوجاً في الجبهة الداخلية وفي جبهة القتال. ففي الأول يؤثر في قدرة الدولة على إعلان الحرب وفي البنية الاقتصادية. فالحروب الحديثة تثقل كاهل اقتصاد الدولة، لكثرة ما تتطلبه من مواد غذائية ومنسوجات ومعدات حربية وأسلحة وغير ذلك، ولذا فان كفاية القوة العاملة وقدرتها على زيادة الانتاج يعتمد إلى حد كبير على طاقة السكان في الانتاج، وهذا له ارتباط وثيق بالظروف المناخية، خاصة الانتاج الزراعي منه.

أما في جبهة القتال فإن المناخ أكثر أهمية من ذلك. لأن صحة وراحة المقاتلين وكفاية قتالهم تعتمد إلى حد كبير على الظروف المناخية التي تسود في مناطق القتال. كما أن الاستعداد الحربي للجنود يعتمد أيضاً على كمية ونوعية المواد الغذائية والتجهيزات التي تصلهم.

ومن استقراء التاريخ يمكن الاستدلال على أن المناخ كان له الأثر الكبير في سير العمليات العسكرية، فمثلاً إن القيادة الألمانية لم تتمكن من أن تغزو بولندة إلا في شهر أيلول، لكونها على علم بأنها يجب أن تتجنب الأوحال التي يمكن أن تتعرض لها الدبابات في الفترة التي تسبق ذلك الشهر. كما أنهم اختاروا شهر نيسان لغزو النرويج لأن هبوب العواصف التي يمكن أن تتخذ ستاراً لتغطية الوحدات النازية الصغيرة يشتد في هذا الشهر.

وقد ساعدت الأمطار الموسمية الغزيرة على جنوب فيتنام قوات جبهة التحرير (الفيتكونك) في توجيه ضربات موجعة للقوات الأمريكية غير المدربة على القتال في مثل هذه الأمطار.

وقد أظهرت الحركات العسكرية في المناطق الصحراوية، أنها تفرض أقل القيود على الأنظمة الآلية والمدرعة، وأن العواصف الترابية والرملية التي تحدث، لها القابلية على ملء الآليات بالذرات الحجرية وتعيق حركتها في متابعة الطرق وايجاد الاتجاهات المطلوبة.

وإن الأقاليم المدارية الرطبة تتصف بنسب عالية من التعفن أو التفسخ والصدأ. وهذا يؤدي إلى إصابة الجنود بالفطريات، كما أن هذه الأقاليم تتصف في تعطيل أو إعاقة الحركة بواسطة النباتات والأوحال وحجز الرؤية والمواصلات بسبب الأمطار والضباب والنباتات واعتلال حالة الانسان الصحية بتأثير الحرارة أو الأمراض وتلف المواد[34].

هذه نظرة إجمالية للأحوال المناخية في العالم، واثرها في قيام الدول وتقدمها ورقيها، ولكن نظرة كهذه غير كافية عندما نعرض لدراسة دولة واحدة واسعة المساحة، لأن الأحوال المناخية ليست بهذه البساطة، وإنما هي معقدة ومتنوعة وذات تأثير مختلف من جزء إلى آخر من أجزاء الدولة، إذ يمكن أن يعادل كل جزء منها إحدى الدول الصغيرة أو المتوسط المساحة.

وفي هذا المجال يعبر كوتمن Gottmann عن هذه الحقيقة بما يلي: ـ كنا لمدة طويلة من الزمن متحيزين ضد المناخ المداري الرطب الحار. لكن أظهرت الهند عدة مرات في تاريخها وفي الوقت الحاضر أيضاً، بأن قطراً مدارياً يمكن أن يرتفع ويأخذ مكانه المناسب بين القوى. وقد تظهر البرازيل برهاناً آخر على تصميم الشعب للسيطرة على البيئة المدارية[35].

جـ ـ الموارد الطبيعية:

تمثل الامكانيات والموارد الطبيعية العنصر الآخر من مقومات الدولة، ويقصد بالموارد الطبيعية: المعادن والقوى المحركة والأرض التي تستغل بالزراعة كما تشمل الموارد المائية وما يوجد في أعماق البحار والمحيطات والبحيرات الداخلية وتلك التي توجد في الغلاف الغازي.

فالسكان الذين يعيشون على سطح الأرض يعتمدون على ما تجود به القشرة الأرضية من توفير للتربة ومياه للري، التي تساعد على إنتاج ما يحتاجون إليه من الغذاء، فكثير من الدول يضعها نقص المياه والتربة في موقف الضعيف، لأنها

تلجأ إلى الدولة الغنية لطلب المساعدة، كما أن نقص المياه ونقص إنتاج التربة يدفع السكان المتزايد عددهم في دولة ما إلى طلب المعونة من الدول المجاورة.

إن من أولى المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة توفير الغذاء الكافي لجميع أبناء الشعب، وخاصة وقت الحروب والأزمات. فإذا ما عجزت الدولة عن توفير الغذاء اللازم لسكانها وقت السلم فبالأحرى أنها لا تستطيع توفيره وقت الحروب وخاصة عندما تتعطل وسائل الاتصال وتصبح الطرق التجارية تحت رقابة المتحاربين. وهذا يضطر العديد من الدول إلى تخزين كميات من المواد الغذائية لأوقات الأزمات، خاصة تلك التي لا تنتجها في أراضيها.

ولذا فقد اعتبر الكثير من الباحثين في الجغرافية السياسية وشاركهم في هذا الرأي الاقتصاديون، الذين اعتبروا أن توفر التربة بنوعية جيدة وبمساحات واسعة، مع اقتران ذلك بتوفر الموارد المائية وفصل نمو طويل للانبات، من أهم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة. لكونها ثروة متجددة لا تنضب تستطيع الدولة فيما لو أحسنت استثمارها أن توفر الغذاء لسكانها وتحقق الأمن الغذائي الذي يُعد جزء من الأمن القومي، بل تتمكن أن تضع العديد من المحاصيل الزراعية للاستفادة منها في تصنيع الملابس وكثير مما تحتاجه الجيوش، وأن تعلِّب جزء من المواد الغذائية لاستخدامها في أوقات الطوارىء.

من أجل ذلك نرى أن مخازن الغلال تنتشر في معظم الدول المتقدمة، فالولايات المتحدة لديها من مخزون القمح ما يكفي لاستهلاك سكانها لمدة عامين، حقيقة أن أية دولة لا تستطيع انتاج كل ما تحتاج إليه من مواد غذائية لعدم توفر الظروف الطبيعية التي تحتاجها انتاج المحاصيل الزراعية. إلا أن هناك دولاً تنتج من بعض أنواع الغذاء أكثر مما تحتاج إليه فيصبح لديها فائض تصدره إلى الدول الأخرى. وهي في نفس الوقت بحاجة إلى سلع أخرى تحصل عليها باستيرادها لها.

فإلى جانب انتاج الدولة للأسلحة التي تمكنها من الاحتفاظ بجيش حديث وقوي، لا بد أن يكون مدعماً باستغلال موارد الدولة الطبيعية من أجل الاحتفاظ بجهاز اقتصادي متين يقدر على مساندة القوة العسكرية للدولة في الجبهة الداخلية. وبدون هذه الامكانيات يتعذر على الدولة الدخول في حروب ناجحة.

تحرص الدول على تأمين مصدر مائي يسد حاجة سكانها لاستخدامه ويكفي

لسد حاجة الانتاج الصناعي ويمكن أن يكفيها الري للزراعة. وهذه المياه تكون متوفرة في الدول التي تجري فيها الأنهار، حيث تقوم الدول بإنشاء السدود والخزانات التي توفر المياه. أما في الدول التي ليست فيها أنهار أو مصادر مائية جوفية، فإن هذه الدول تقوم بتحلية مياه البحار إضافة إلى المياه الجوفية. وهذا ما يجري الآن في أقطار الخليج العربي وليبيا. أما الدول الفقيرة وخاصة في أفريقيا التي تعتمد على الأمطار، فقد عانت كثيراً من القحط والمجاعة بسبب انحباس الأمطار وأدى ذلك إلى هلاك الآلاف من الناس وهلاك الآلاف من الحيوانات.

ولذا فإن الموارد المائية تعد من العناصر المهمة التي لها أثر في قوة الدولة ووزنها السياسي.

وفيما يخص الثروة المعدنية فإن توزيعها الجغرافي يرتبط بالتكوين الجيولوجي، وتتميز الثروة المعدنية بأنها أكثر تركزاً في توزيعها الجغرافي عن الموارد الزراعية الواسعة الانتشار في العالم. والدولة التي تمتلك ثروات معدنية تتمتع بمميزات القوة إذا تكاملت مع المقومات الجغرافية الأخرى، ليوصلها ذلك إلى مصاف الدول القوية، حيث إن ذلك يؤدي إلى تطوير اقتصادها، ويمكنها من بناء جيش ضخم مسلح تحمي به نفسها.

وترتبط قدرة الدولة على التصنيع بمدى توفر المواد الأولية التي تحتاج إليها، أو بسهولة الحصول عليها من الخارج. ومن الصعب تقدير أثر امتلاك الخامات المعدنية في القوة السياسية للدولة. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: أنه لا توجد معادلة تحسب على أساسها قيمة المعادن بالنسبة لبعضها، ومدى وجود معرفة العجز الذي سيطرأ عليه وقت الطوارىء، ولا بدائل عن هذه المعادن مستقبلاً. ومن السهل المبالغة في تقدير أهمية المعادن في معادلة القوة السياسية، كما أنه ليس من الصواب الادعاء بأن الحروب إنما كانت تشعل فقط من أجل امتلاك مصادر الخامات المعدنية. فأسباب الحرب لم ترجع بين بوليفيا وشيلي إلى الرغبة في السيطرة على مناجم النترات فقط[36].

مصادر الطاقة:

تعد القوى المحركة التي تشمل النفط والفحم والغاز الطبيعي والكهرباء وحديثاً اليورانيوم، تعد عنصراً أساسياً يعتمد عليه التقدم الاقتصادي للدول، لأنها

هي التي تستخدم في ادارة المصانع الحديثة، وتحريك وسائل النقل، كما يعتمد عليها في التدفئة داخل المنازل والمصانع[37].

والدول التي تستمد القوى المحركة اللازمة لها من الخارج، تحمل في جسمها عاملاً للضعف، إذ قد يحول بين تلك الدول وبين القوى اللازمة لها في زمن الحرب فيقف دولاب العمل وتتعطل وسائل النقل. ومثال على ذلك ايطاليا التي تعتمد على الاستيراد في سد حاجتها من الفحم والنفط، وقد عاقبتها عصبة الأمم إبان حربها مع الحبشة في حرمانها من المواد الغذائية، ولو فكرت في حرمانها من الوقود بدلاً من المواد الغذائية التي تغلبت على سد النقص منها لكان أجدى ولاضطرت إلى الاذعان والانسحاب من الحبشة وقتذاك.

وتحرص الدول المستوردة للقوى المحركة من الخارج على أن تحتفظ بعلاقات طيبة مع الدول التي تمونها. الولايات المتحدة تحتفظ بعلاقات وطيدة مع عدد من الأقطار العربية المنتجة للنفط. وبالمثل سرعان ما اكتسب الوطن العربي أهمية سياسية كبيرة بعد اكتشاف النفط في أراضيه، التي تضم أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من هذه المادة المهمة، كما يساهم بانتاج حوالي 1/ 3 الانتاج العالمي. إذ إبان الحرب الايرانية العراقية قامت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقاً) وفرنسا وبريطانيا بارسال قطعات حربية بحرية إلى مياه الخليج بقصد حماية السفن والناقلات. كما صرحت الدولتان العظميان بأنهما سوف لن تقفا مكتوفتي الأيدي إزاء هذه الحرب أو إذا ما كانت هناك محاولة لإغلاق مضيق هرمز (كما تصرح بذلك بشكل مخالف للواقع).

واكتسب الكونغو أهمية سياسية كبيرة وأصبح ميداناً للحرب الساخنة والباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية لاحتوائه على اليورانيوم، خاصة وان نسبته من الخام في هذه الدولة مرتفعة حيث تصل إلى 0,3٪ وهي أعلى نسبة معروفة في العالم مما يجعل استغلاله اقتصادياً بصورة كبيرة.

وتتوزع مصادر الطاقة وخاصة (الفحم والنفط) على عدد محدد من دول العالم، وعدم التوازن بين الدول المنتجة والدول المصدّرة لمصادر القوى المحركة ينتج عنه مشاكل عديدة. فإذا كانت دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبريطانيا والمانيا وبولندة والصين تعتمد على انتاجها المحلي من الفحم،

فإن دولاً أخرى مثل الدول الاسكندنافية والأقطار العربية ودول أميركا اللاتينية وأفريقيا لا توجد فيها الكميات الكافية لصهر الحديد والصلب.

أما عن النفط فيمكن أن يقال نفس الشيء إذ بينما يوجد النفط على طول جبال الروكي وجبال الانديز في العالم الجديد وجبال الأورال وجبال القوقاز ومنطقة الخليج العربي وبعض أقطار شمال أفريقيا من الوطن العربي، فإنه يقل وجوده في معظم دول أوروبا وأفريقيا واستراليا والجزء الشرقي من أميركا الشمالية حيث ترتفع الكثافة السكانية في العالم. ومن أجل ذلك كان اعتماد أوروبا واليابان على نفط منطقة الخليج العربي، وكان اعتماد أميركا الشمالية على نفط منطقة البحر الكاريبي بصورة كبيرة.

خامات المعادن:

وفي أوقات الحروب فإن حصول العدو على الخامات المعدنية النادرة يعد أمراً مشروعاً، فقد يتخذ الحصار صورة تجارية أو دبلوماسية. ومن الأمثلة على ذلك محاولة الحلفاء منع المانيا من الحصول على التنكستن أحد المعادن الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية. والمعلوم أن شبه جزيرة ايبريا (اسبانيا والبرتغال) تنتج حوالي 95٪ من التنكستين الأوروبي، وقد لجأ الحلفاء إلى شراء معظم انتاج التنكستين منها بأسعار باهظة حتى لا يقع في أيدي الألمان، وكذلك لاغراء التجار على بيع كل ما لديهم أملاً في الربح وكذلك من أجل استنزاف أموال الألمان.

ومن الأمثلة الأخرى احتلال اليابان لمناجم التصدير في الملايو، وقطع الاتصال للحصول على حديد السويد من قبل الألمان واحتلال مناجم الزئبق في ايطاليا ويوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية، وقيام العراق بضرب جزيرة خرج، الميناء الرئيسي لتصدير النفط الايراني، وكذلك جزر سيري ولافان ثم ضرب الناقلات النفطية في الخليج العربي، وكذلك توجيه ضربات جوية وبحرية لحقول النفط.

تنقسم المواد الخام المعدنية إلى ثلاثة أنواع هي[38]:

أ. المعادن الاستراتيجية (السوقية):

وهي المواد الخام التي لا غنى عنها بالنسبة للدفاع عن الدولة. ويشتد الطلب عليها للاستخدامات الضرورية وقت طوارىء الحرب لدخولها في صنع معدات

القتال. لذلك يجب أن تتوفر بالأنواع والكميات المطلوبة في الوقت المناسب سواء كان ذلك داخلياً أو بالاستيراد. وتشمل هذه المعادن كلاً من الانتمون، الكروم، المنغنيز، الزئبق والميكا، النيكل، التنكستن، القصدير والتوتبا. وتتميز هذه المعادن بعدم وجود بدائل لها في الاستخدام الصناعي ويتركز وجودها في عدد محدود من الدول، مثال انتاج كندا بنسبة 90٪ من الانتاج العالمي للنيكل.

ب. المعادن الضرورية:

وتشمل المواد الضرورية مثل الحديد والصلب والنحاس والرصاص والمغنسيوم والفوسفات والبوتاس وحامض الكبريتيك والزنك. ويتميز الحديد عن بقية المعادن بكثرة الطلب عليه، ولانتشاره الأوسع ولتعدد أنواعه ودرجاته. وكل دولة فيها حديد خام ولكن قد يكون في بعضها بنسبة منخفضة جداً بحيث لا يمكن معها استغلاله اقتصادياً. وكلما اضطرد التقدم التقني كلما ازدادت فرصة استغلال الحديد الخام ذي النسبة المنخفضة من المادة الخام. وأهم الدول التي تحوي على خامات الحديد هي: الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا والمانيا والسويد والنرويج، إضافة إلى دول أخرى ولكن بنسب أقل منها مصر والمغرب والجزائر ولكسمبورك واسبانيا.

جـ. المعادن الخطيرة:

وهي التي لا غنى عنها في الدفاع عن الوطن، ولكن الحصول عليها أقل خطورة من المواد الاستراتيجية، ومن هذه المعادن الالمنيوم والكرافيت واليود والفانديوم والاسبيتوس وتفتقر بعض الدول الصناعية إلى هذه المواد مما يضطرها إلى استيرادها من الخارج.

ويمكن من الجدول التالي الاطلاع على التوزيع الجغرافي لأنواع تلك المعادن، وأهم الدول الرئيسية التي تنتجها.

جدول رقم (3)

المنتجون الرئيسيون لخامات المعادن في العالم[39]

المعدن	الدول الرئيسية المنتجة
الالمنيوم (البوكسايت)	جامايكا، سورينام، فرنسا، بريطانيا، غيانا، الولايات المتحدة.
الانتيمون	الكونغو، كاليدونيا الجديدة، روديسيا، نيوزيلاندة
الكروم	جنوب أفريقيا، الفلبين، روديسيا، نيوزيلاندة، تركيا
الكوبالت	زائير، كاليدونيا، روديسيا، نيوزيلاندة
النحاس	الولايات المتحدة، شيلي، روديسيا، نيوزيلاندة، كندا، زائير، الاتحاد السوفياتي (سابقاً)
الرصاص	استراليا، الولايات المتحدة، المكسيك، كندا، الاتحاد السوفياتي (سابقاً)
المنغنيز	الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، غانا
موليبدنيوم	الولايات المتحدة الأمريكية
النيكل	كندا، كاليدونيا الجديدة، كوبا
القصدير	ماليزيا، اندونيسيا، بوليفيا، الصين، زائير، تايلاند
التنكستن	الصين 74٪، اسبانيا
فانيديوم	الولايات المتحدة الأمريكية
الزنك	الولايات المتحدة، كندا، استراليا، الاتحاد السوفياتي (سابقاً)

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه إذا لم تكن هناك مطامع اقتصادية فمن المستبعد أن تكون هناك حروب بين دول العالم، إلا إذا بطّنت تلك الأطماع بأسباب سياسية أو أحقاد حضارية.

ولذا نرى أن هناك نوعاً من التسابق بين الدول الصناعية المتقدمة في سبيل الحصول على المعادن الكامنة في أراضي الدول النامية، وربما يرجع هذا التسابق إلى عدم اخلال التوازن بين القوى العالمية.

ومع ذلك ينبغي القول بأن أي قرار يتخذ من قبل أية دولة من الدول للقيام بأية عملية من العمليات الحربية فانه يحتاج إلى تأييد من مصادر الثروة في البلاد أولاً، ذلك التأييد الذي بدونه لا يمكن تحقيق النصر في الحرب. إذ أن عمليات

الدفاع والهجوم تستوجب توفر هذه المواد وبأقصى سرعة ممكنة، لأن الحرب في هذا العصر لا تنتظر طويلاً بل إن الحسم فيها يكون سريعاً ولغير صالح الطرف الذي لا يستعد لها.

النبات الطبيعي:

أثرت النباتات في الأزمان القديمة تأثيراً كبيراً في حياة الدول، فالغابات الكثيفة التي لم تكن قد امتدت إليها يد الانسان، كانت درعاً يقي الجماعات والشعوب من الهجمات التي كان الاعداء يوجهونها إليها.

ولم تعد للغابات في الوقت الحالي القيمة الدفاعية التي كانت لها من قبل، لأن الجيوش لم تعد تعتصم بها لكي توفر لها الحماية (إلا في حرب العصابات)، بسبب تطور الأسلحة من الصواريخ والقنابل الحارقة أو الأسلحة الكيمياوية والذرية.

وتكون الغابات وخاصة الغابات المتشابهة في أشجارها والتي تحوي على الأخشاب اللينة، الممون الرئيسي لاستهلاك الأخشاب في العالم الذي يستخدمها في البناء وفي صناعة السفن والأثاث، إضافة إلى الوقود، واستخدام عجينته في صناعة الورق.

ولا يوجد بين دول العالم دولة تستطيع منافسة الاتحاد السوفياتي (سابقاً) في انتاج الأخشاب أو فيما لديها منه، وتعد الولايات المتحدة من الدول الرئيسية التي تنتج الأخشاب بكميات وافرة والتي تصدر منه مقادير كبيرة للعالم الخارجي، ولكنها مع ذلك لا تبلغ مرتبة الاتحاد السوفياتي (سابقاً). أما اليابان فلديها مساحات واسعة من الغابات ولكن أخشابها ليست من الأنواع اللينة. كما أن السويد والنرويج وفنلندة تعد من الدول المهمة المصدرة للأخشاب. أما بريطانيا وايطاليا فمواردهما محدودة منه، كما أن انتاج المانيا وفرنسا قليل بما يضطرهما إلى الاستيراد مثلهما مثل بريطانيا وايطاليا[40].

وحققت مناطق الاستبس دوراً هاماً في التاريخ، ومناطق الاستبس كما معروف مناطق مكشوفة لا تسمح بالاقامة إلا لأعداد قليلة من السكان، ومع ذلك فقد كان لهؤلاء السكان القليلين قوة حربية كبيرة غزت المناطق المجاورة، وتشكل مناطق رعوية جيدة، يمكن أن تكون مناطق لتربية أعداد كبيرة من الحيوانات التي تمد السكان باللحوم ومنتجات الألبان والأصواف.

ويعتبر المطاط من المواد النباتية الاستراتيجية، التي تحدد قوة الدول. فمثلاً تحتاج الطائرة الواحدة إلى نصف طن من المطاط فضلاً عن ملايين السيارات والمصفحات والأدوات الحربية الأخرى التي لا غنى لها عن المطاط مما يعزز أهمية المطاط لجميع الدول.

ويتركز انتاج المطاط الطبيعي في جنوب شرقي آسيا الذي يساهم بحوالي 85٪ من انتاجه العالمي، ويصدر إلى الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة التي تستورد حوالي 35٪ من المطاط الطبيعي في العالم وكذلك بريطانيا وفرنسا والمانيا لغرض تصنيعه.

وقد بذل العلماء جهوداً ضخمة لتطوير صناعة المطاط الصناعي لسد العجز في المطاط الطبيعي. وقد تطور انتاج المطاط الصناعي في الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة التي تنتج ثلثي الانتاج العالمي منه.

وقد توصل العديد من الباحثين إلى تصنيف الموارد الطبيعية بحسب درجات قيمتها ومنهم ستيفن جونز Stephen B. Jones الذي صنفها حسب أهميتها إلى ما يلي:[41]

1. موارد ذات قيمة مباشرة: وتتضمن معادن فعالة وعناصر من التي يمكن أن تنتج بشكل مباشر مع قوة كامنة مثل صفائح الصلب والسماد الكيمياوي.
2. موارد ذات قيمة ولكن بعد التعامل لكونها غير جاهزة، أي لا يمكن أن تكون ذات فائدة إلا بعد تجهيزها في المصانع بما تحتاج إلى فترة تتراوح بين بضع ساعات وعدد من الأسابيع فالمواد الكيمياوية التي يصنع منها مبيد الحشرات.
3. موارد ذات قيمة ولكن بعد تحويرها، كما هو الحال في تحوير معامل السيارات إلى معامل لانتاج العربات الكبيرة، ولكن بعد توفير الأدوات التي تحتاجها بعد مرور عدة أشهر.
4. موارد ذات قيمة بعد تطويرها كما هو الحال في موارد الوقود ورواسب الخامات المعدنية المعروفة والكامنة، ولكن لم تستثمر لكونها ينتظر استثمارها بموجب خطة استثمارية، وهذا التطور يمكن أن يستغرق عدة سنوات، على سبيل المثال الاستثمار الجديد لخامات الفحم وخاصة العميق

منه فاستخراجه يحتاج إلى أربع أو خمس سنوات. ومثل هذا الاستثمار يحتاج إلى قرار سياسي. وقد تؤدي الحرب إلى اتخاذ قرارات كبناء الطرق في المناطق الجبلية، كما هو الحال في بورما وفي الاسكا، التي طورت فيها الطرق عندما بدأت الحرب العالمية الثانية. وكذلك تطوير خامات الحديد المنزلية وتصنيع النفط من الفحم في المانيا التي تعد أمثلة على تطوير الموارد خلال فترة الحرب.

5. الموارد الافتراضية، ومنها الفحم والنفط وكتل الخامات والموارد الأخرى الموجودة ولكن استغلالها لا يمكن أن يكون مجدياً بدون التأكد من حسابها والتحقق على الأقل من مستوى استثمارها.

وهناك باحث آخر هو ماركنتو Morgenthen الذي ربط بين أهمية الموارد الطبيعية سواء كانت (الأهمية النسبية أم المطلقة) بالتطور التقني وخاصة بتقنية الحروب، التي تؤدي إلى تغيير في استعمال المواد الأولية أو باستعمال مواد أولية معوضة عنها.

وهذا ينطبق على المثال التالي الذي نراه في حصة ونسبة المواد الأساسية التالية التي كانت تدخل في الانتاج الصناعي للأغراض العسكرية قبل نصف قرن من اليوم حيث كانت كما يلي:

للفحم 40٪، النفط 20٪، الحديد 15٪، النحاس، الرصاص، المنغنيز، الكبريت 16٪ لكل واحد منها 4٪، ثم الزنك، الالمنيوم، النيكل 6٪ لكل منها 2٪ فقط.

بينما اليوم نرى الحالة قد تغيرت بشكل جذري، إذ عوض عن الفحم كوقود بالنفط والطاقة الكهربائية والطاقة الذرية وعن الحديد بالعديد من المواد ومنها البلاستيك [42] وهكذا بالنسبة للمواد الأخرى.

مصادر الفصل الأول

(1) اللواء محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ط 4، 1972، ص 5.

(2) د. أمير محمود عبد الله، مصدر سابق، ص 69.

(3) John Kieffer, Realities of World Power, New Jersey, David Mackay Co., 1952, P. 83.

(4) د. محمد محمود غريب، مصدر سابق، ص 46.

(5) د. محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 47.

(6) د. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 63 ـ 64.

(7) د. جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، القاهرة، 1974، ص 75 ـ 76.

(8) S.W. Boggs, International Boundaries, N. Y, 1940 P. 25.

(9) R.E. Moodie, Geography Behind Politics, London, 1949, P. 88.

(10) د. اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 130.

(11) د. محمد حجازي، مصدر سابق، ص 48 ـ 49.

(12) د. عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، ص 284.

(13) David Hilling, Politics and Transportation, The Problems of West Africa's Land-Locked States, In Charles A. Fisher, (ed.) Esays In Political Geography London, Methuen Co., 1980, P. 260-269.

(14) Hans W. Weigret and Others, Principles of Political Geography, New York, Appleton-Century-Crofts, Inc., 1957, P. 176-177.

(15) Norman J.G. Ponds, Political Geography, Mc Graw-Hill Book Co., New York, 1963, 53.

(16) Harm J. DeBij, Systematic Political Geography, 2nd edition, John Wiley and Sons, Inc., 1973, P. 154.

(17) د. محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 80.

(18) د. محمد حجازي، مصدر سابق، ص 54.

(19) د. عبد الرزاق عباس، مصدر سابق، ص 329.

(20) Norman Pounds, op. cit, p. 27.

(21) الجدول من عمل الباحث.

(22) Pounds, Op. cit, P. 46.

(23) Lewis M. Alexander, World Political Patterns, 2nd, Edition, John Murray, London 1963, P. 39.

(24) Harm J. DeBIJ, Op. cit, P. 43.

(25) Pounds, Op. cit, P. 46.

(26) د. أمير محمود عبد الله، مصدر سابق، ص 74.

(27) د. الديب، مصدر سابق، ص 105.

(28) د. عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 108.

(29) بلتير وبريسي، الجغرافية العسكرية، ترجمة د. عبد الرزاق عباس، مصدر سابق، ص 107 ـ 108.

(30) د. أمين محمود عبد الله، مصدر سابق، ص 74.

(31) بلتير وبريسي، الجغرافية العسكرية، مصدر سابق، ص 113.

(32) Alexander, Op. cit, p. 43.

(33) Ibid, p. 43.

(34) بلتير وبريسي، الجغرافية العسكرية، مصدر سابق، ص 122، 124.

(35) د. عبد الرزاق عباس، مصدر سابق، ص 343 ـ 344.

(36) د. محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 123.

(37) Samuel Van Valkenburg, Elements of Political Geography, 2nd Edition, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, N. J., 1957, P. 172.

(38) د. محمد الديب، مصدر سابق، ص 124 ـ 125.

(39) Pounds, op. cit., p. 154.

(40) د. محمد متولي، ود. أبو العلا، مصدر سابق، ص 87.

(41) Stephen B. Jones, The Power Inventory and National Strategy, World Politics, Vol. 6, 1954, pp. 421-425.

(42) د. عبد الرزاق عباس، مصدر سابق، ص 350.

الفصل الثاني

المقوّمات البشرية

تتمتع المقومات البشرية بأهمية كبيرة من حيث التأثير في تقدير الوزن السياسي للدولة وهي تشارك كلاً من المقومات الطبيعية والاقتصادية في اعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة. بل يمكن القول بأن المقومات البشرية تعد من أهمها، لأن السكان هم الذين يسكنون الأرض ويستثمرون جميع ما تحويه من موارد طبيعية لصالحهم، كما أن الدول وجدت أصلاً لخدمتهم. يضاف إلى ذلك أن الانسان يقوم بجميع العمليات الاقتصادية من انتاج وتوزيع واستهلاك.

وإذا وجدت مشاكل سياسية أو اقتصادية بين الدول أو نشبت حروب فهي بسبب البشر ومن صنع أيديهم، إذ أن البعض يدافع عن حقوقه وسيادة أرضه ويحاول صيانة موارده والبعض الآخر يعتدي محاولاً استلاب أراضي الغير والاعتداء على حقوقهم، والأسباب كثيرة ومتشابكة.

ولذا فإن دراسة المقومات البشرية للدولة تعد من الأمور المهمة التي لها علاقة ببنائها وتحديد مدى قوتها وضعفها بين دول العالم.

وتتضمن المقومات البشرية دراسة كل من:

1. العوامل السكانية population Factors التي تتضمن دراسة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم وتركيبهم.
2. التركيب الاثنوغرافي Ethnographic Structure الذي يتضمن على: القومية والجنس والدين.

١ ـ العوامل السكانية:

لا يقل العامل السكاني أهمية في قوة الدولة عن أي عامل آخر، فالسكان هم

الثروة البشرية التي تقيم صرح الدولة، ويكونون أعلى قيمة فيها، وهم الأيدي العاملة التي تحرث الأرض وتبذرها، وتعمل في المناجم والمصانع وتستغل الثروة الطبيعية في البلاد، وتبني الحضارة والمدنية، وتنشرها خارج الحدود، والتي يمتد إليها نشاطها الاقتصادي والثقافي، وهم القوة الضاربة في الحرب، والدرع الذي يقي البلاد، ويواجه هجمات الأعداء. فلا يمكن تصور دولة بلا سكان ولا نتصور دولة ضئيلة السكان بحيث لا توجد في أبنائها من يستغل ثروتها ويحمي ذمارها.

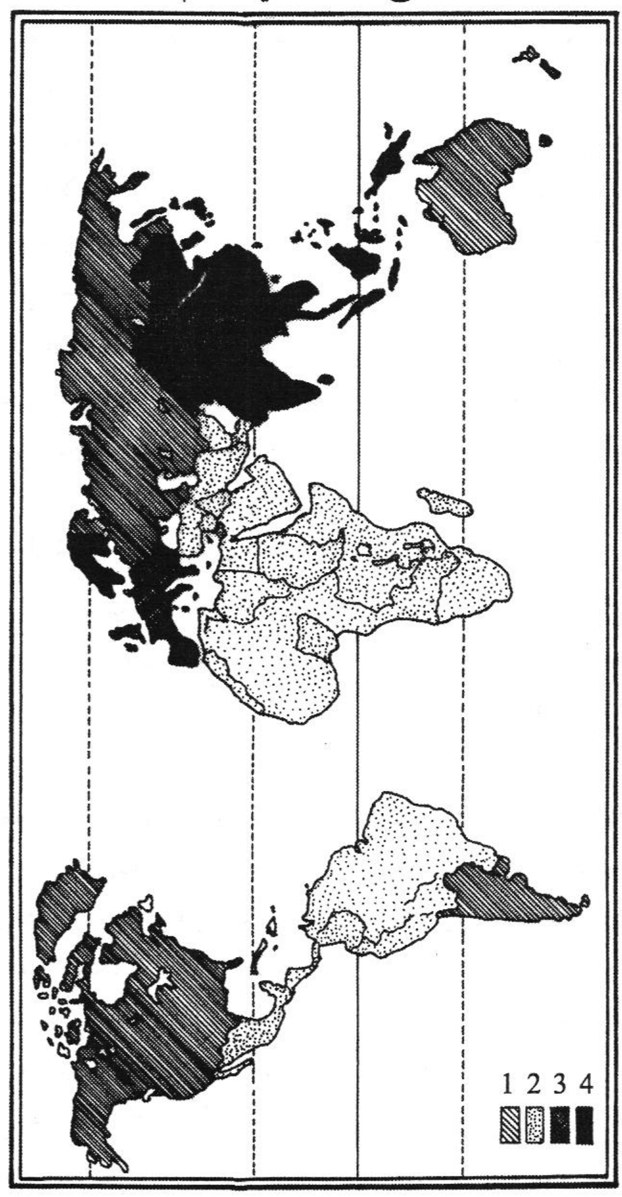
عدد السكان:

يزيد عدد سكان العالم الآن على 5,6 مليارات نسمة، وقد كان عددهم قبل ستين عاماً أقل من مليارين. ويتوزعون بطريقة غير متوازنة على أجزاء العالم. فهناك 60٪ منهم متمركزون في ثلاث مناطق هي: الصين واليابان، جنوب آسيا، وأوروبا، والتي تشكل 15٪ من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية. وحتى في داخل تلك المناطق الثلاث لا يتوزع السكان بعدالة (شأنهم شأن أي قطر من أقطار العالم) فشدة الكثافة السكانية في سهل هندستان لا توازي الكثافة القليلة نسبياً في هضبة الدكن، وكذا الحال في سهل الصين والسهل الأوروبي اللذان لا يتوازيان مع غيرهما من المناطق.

وإلى جانب هذه المناطق الثلاث نجد تجمعات كثيفة للسكان في مناطق محدودة من بقية العالم، منها جزيرة جاوة ووادي النيل، وفي شمال شرقي الولايات المتحدة وكاليفورنيا أو جنوب وغربي نيجيريا وشواطىء البرازيل وسهل المبمباس في الأرجنتين. وهناك 64٪ من مساحة الأرض تضم كثافات أقل من شخصين في الكيلومتر المربع، 35 ـ 40٪ يمكن أن تعتبر أجزاء غير مسكونة (أنظر الخارطة رقم 7).

وهناك نقطة مهمة ينبغي التأكيد عليها وهي أن كبر حجم السكان في الدولة ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة وهناك حالات تبرهن على ذلك. فالهند رغم ضخامة سكانها إلا أن جيشها لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من هذا التعداد، لكون التجنيد لديهم غير الزامي، في حين أن دولة الكيان الصهيوني تحتفظ بجيش يمثل حوالي عشرة في المائة من مجموع سكانها وهو ما يمكن

خارطة رقم 7
توزيع السكان في العالم



أقاليم العالم السكانية

(1) أقاليم الكثافة المنخفضة والنمو المعتدل (3) أقاليم الكثافة المرتفعة والنمو المعتدل

(2) أقاليم الكثافة المنخفضة والنمو السريع (4) أقاليم الكثافة المرتفعة والنمو السريع

اعتباره من أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، مما يدلل على عدوانيتها ورغبتها في التوسع.

إن مجرد القوة العددية للسكان ليس في حد ذاته من العوامل الأساسية التي لها قوة جيوبولتيكية، ففي الهند مثلاً 900 مليون نسمة، وفي الصين (1200 مليون نسمة)، ولكن أياً منهما لا يمكن اعتبارها من الدول العظمى. ويبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية 250 مليوناً، وسكان الاتحاد السوفياتي (سابقاً) 270 مليوناً، أي أنهم يزيدون على الأمريكيين بـ 20 مليوناً، عدا ما هو معروف عن الزيادة العظيمة في نسبة المواليد عند السكان السوفيات.

فالجيوش الحديثة ما زالت تحتاج إلى أعداد غفيرة من القوى البشرية للعمل في جبهات القتال براً وبحراً وجواً، وبالمثل أيضاً تحتاج الحروب إلى قوى بشرية ضخمة للعمل في الجبهة الخلفية من أجل اعداد التموين ومعدات القتال ثم نقلها إلى الجبهة الامامية، وكذلك استمرار عمليات الانتاج التي يحتاجها بقية السكان، ويجعل قطاعات النشاط الاقتصادي مستمرة.

وقد أثبتت العمليات العسكرية الحديثة أن القوى البشرية ضرورية لاقتحام المواقع وتطهيرها ثم احتلال المناطق الأرضية. ولم يتم التوصل بعد لشيء بديل للجنود المشاة في تأدية عملهم[2]. وذلك على الرغم مما توصل إليه الانسان في التقنيات الحديثة الخاصة بالتصنيع العسكري.

وتبدو القيمة العملية الواضحة لكبر حجم السكان من الناحية الاقتصادية وفي مجال الانتاج على وجه الخصوص. فعلى الرغم من أن ضخامة الانتاج الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة إلا أنه من بين العوامل الهامة في هذا الصدد، توفير القوة البشرية اللازمة لأغراض الانتاج المدني. وقد يجادل البعض في أن التقدم التقني يؤدي إلى توفير جانب كبير من القوة البشرية العاملة في مجالات الانتاج، غير أن الشواهد تدل على أنه برغم هذا التقدم فإن الحاجة إلى العنصر الانساني في الانتاج لم تقل.

ولا تتوقف قيمة حجم السكان على عملية الانتاج وحدها، بل تتعداها أيضاً إلى عملية الاستهلاك، ووجود منافذ ضخمة لاستهلاك انتاج الدولة من السلع والخدمات، وهو بلا شك من عوامل قوتها لأن انخفاض حجم الاستهلاك لا بد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الانتاج ويؤثر فيه بالنقص. وتبدو أهميته في

وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلي، في المراحل الأولى لانشاء صناعات وطنية، لأنه بعد أن ترسخ الصناعات اقدامها، يمكن التحول إلى السوق الخارجي والاعتماد عليها في عملية التوسع الصناعي والانتاجي[3].

وليس غريباً أن يقرر (راتزل) أن عدم ملاءمة العدد السكاني للاقليم السياسي هو في حد ذاته شيء عديم القيمة «Adead thing»، بل ان الاعداد الضخمة لشعب أية دولة قد تكون عائقاً لخلق قوة سياسية، فالدول ذات الكثافة السكانية العالية تواجه غالباً نوعين من المشكلات: مشكلة توفير الغذاء والضروريات الأخرى لسكانها، ومشكلة حمايتهم من العدوان[4].

وبالرجوع إلى التحليل العلمي، نجد أن تزايد عدد السكان له آثار جيوبولتيكية من ناحيتين هما:

1. إن نمو السكان لا يكون متماثلاً في أي قطرين، وعليه فإن القواعد البشرية للقوة السياسية في تغير مستمر.
2. إن نمو السكان وتزايدهم يخلق منافسة متزايدة للحصول على مصادر ثروة سطح الأرض. وعلى أساس هاتين الفكرتين يبرز لنا رأيان أحدهما يرى السكان مصدراً للقوة والانتاج والثاني ينظر إليهم مستهلكين ولا بد من اطعامهم. وهذان الرأيان غالباً ما يعملان الواحد عكس الآخر. فكثرة العدد قد تكون مفيدة باعتبارها مصدراً متزايداً للقوة العاملة. ولكن وجود عدد أكبر من السكان يعني في الوقت نفسه تنافساً أكثر للحصول على مصادر الثروة. كما أن تزايد السكان قد يسبب انخفاضاً في المستوى المعاشي بالنسبة لما يمكن بلوغه بعدد أقل منهم[5].

وأهم ما يؤثر في السكان ويجعلهم قوة بشرية مؤثرة، الخبرة الفنية ودرجة التقدم العلمي للشعب، وقدرة الخبرات العلمية على مواصلة الركب الحضاري العالمي ومتابعة ما يحدث في العالم علمياً وتقنياً. وإن للخبرات الخاصة فائدة قصوى وقت الحروب لأنها تساعد الدولة على أن تتفوق على غيرها علمياً وبالتالي عسكرياً وسياسياً.

ومن الأمور المهمة الأخرى المؤثرة في السكان، البناء السياسي الداخلي للدولة الذي هو الأساس في القوة الانسانية والسياسية لأي دولة في المحافل العالمية. وإن أي تصدع أو شرخ في البناء الداخلي لها يؤدي إلى زعزعة مكانة

تلك الدولة خارجياً وعالمياً. ولذلك تحرص الدول دائماً على الاستقرار واستتباب الأمن والنظام والقانون في الداخل باعتباره أمراً له أولوية قصوى[6].

ويمكن أن نستخلص العديد من الحقائق بشأن تأثير عدد السكان في قوة الدولة ووزنها السياسي في المحافل العالمية وهي:

1. إن سكان الدولة وعددهم الكبير يعد من العوامل الهامة في تكوين قوتها، ويصدق هذا على نحو خاص كلما كبرت نسبة فئة العمر المنتجة من التركيب السكاني للدولة.
2. إن ضخامة السكان تخلق، مع توافر ظروف وعوامل أخرى، قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تحتلها أو تحاول السيطرة على أجزاء من أراضيها.
3. يتولد لدى مواطني الدولة إحساساً بالأمن والثقة بالنفس عندما يكون عدد سكانها ضخماً، والعكس عندما يكون عدد السكان قليلاً إذ يتولد لديهم شعوراً بالخوف وعدم الطمأنينة.

توزيع السكان:

ينبغي عدم تقبل رأي الحتمية المطلقة التي تعتقد بأن العوامل الطبيعية هي العوامل المتحكمة في توزيع السكان. فالعوامل الطبيعية لوحدها لا يمكن أن تفسر التوزيع السكاني فيما لو كان في زائير أو الأرجنتين أو الولايات المتحدة أو السعودية، لأن تأثيرها يزيد في بعض المناطق عن مناطق أخرى ولكن الانسان يمارس في كل مكان نوعاً من التحكم في سكنه. كما أنه يجب الأخذ بالاعتبار العديد من العوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والسياسية والتاريخية، ليس عوامل منفصلة وانما كمؤثرات متداخلة في توزيع السكان[7].

ويؤثر توزيع السكان في الدولة وصفها الداخلي وبالتالي على مدى استثمار مواردها الطبيعية، فإذا كان التوزيع السكاني متوازناً فيها أدى ذلك إلى استثمارها لمواردها بشكل جيد، أما إذا كان توزيع السكان يتم بطريقة غير عادلة بحيث يتركز معظمه في جزء أو أكثر من الدولة، فإن هذا سيؤدي إلى حرمان مناطق عديدة من تلك الدولة من الاستثمار الأمثل لمواردها الاقتصادية وهذا بدون شك له أثر بالغ في قوة الدولة ووزنها السياسي.

ويعود السبب في توزيع السكان إلى العديد من العوامل التي قد يتعذر على الدولة السيطرة عليها أو التقليل من تأثيرها في توجيه توزيع سكانها وتركزهم في مناطق محددة أو انتشارهم وفق توزيع عادل، ومن هذه العوامل ما يلي:

1. التضاريس:

عند مقارنة خارطتي توزيع السكان في العالم مع خارطة التضاريس، نلاحظ أن المناطق الجبلية العالية تتميز بقلّة السكان، ومعنى هذا أن هناك علاقة عكسية بين الارتفاع وكثافة السكان، ويقدر بيير جورج أن تسعة أعشار سكان العالم يعيشون على منسوب يقل عن 400 متر[8].

وتعاني كثير من الجبال سواء في الدول المتقدمة أو النامية من التسرب الكبير لسكانها بسبب التحولات في الاقتصاد والتركيب والأمن والنمو الديموغرافي في النطاقات المعتدلة، على الأقل تعتبر الأرض الجبلية غالباً أرضاً هامشية زراعياً ولها قيم تجارية أقل من الأراضي المنخفضة. وهذا يعتبر عاملاً هاماً في خلق مشكلة تسرب سكان الأراضي المرتفعة.

وعادة ما تكون السهول أكثر فائدة للاستغلال البشري من الجبال، ومع هذا فهناك الكثير من سهول العالم الكبيرة لا تزال لسبب أو لآخر قليلة السكان: الامازون وأحواض الكونغو وسهول الصحارى وسيبيريا وحوض بحيرة ايرلندة. ويمكن أن نستكشف من قراءة سريعة لخارطة طوبوغرافية، أن شكل الأراضي له تأثير هام في توزيع السكان، كما أن الخرائط المختلفة يمكن أن تبرهن على أن أشكالاً معينة للأرض ليس لها تأثير ثابت، إذ أن التأثير يعتمد على النمط العام للتضاريس وعلى العوامل البيئية والبشرية الأخرى، وأقل ما يمكن أن يذكر منها تحول القدرة التقنية للانسان لاستخدام أشكال الأرض حوله[9].

ومن أمثلة السهول الساحلية التي ترتفع فيها كثافة السكان، السهول الساحلية لشبه جزيرة الهند والصين والهند الصينية، وفي أمريكا الجنوبية يكاد يتركز معظم السكان في سهولها الساحلية.

كما يتركز السكان في وديان الانهار وسهولها الفيضية، إذ يسكن معظم سكان مصر فوق أقل من 4٪ من جملة مساحة البلاد، ومن وديان الأنهار التي ترتفع فيها كثافة السكان: وادي سانت لورانس، وادي النيجر الأدنى، وادي الراين، وادي الرون، وادي السند، وادي الايراوادي، ولا ترتفع الكثافة السكانية في هذه

الوديان بسبب استواء سطح الأرض، بل أسهمت عوامل أخرى في هذا السبيل أهمها خصوبة التربة، وفرة موارد المياه السطحية وسهولة المواصلات.

ويلاحظ أن التركزات الأساسية للمكان غالباً ما تكون على أطراف القارات، بينما يشيع التناثر السكاني في الداخل، فهناك نحو ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون على مدى ألف كم من البحر، ونحو الثلثين على مدى 500 كم. وهكذا نجد أنه بالامكان الاشارة إلى أن الشواطىء التي تجذب السكان. هذا يعود إلى إمكانية الوصول للاقليم بسبب توفر خطوط المواصلات[10].

تأثير المناخ:

يؤثر المناخ في توزيع السكان بصورة مباشرة وكذلك بأخرى غير مباشرة وله تأثيره في التنظيم البشري من خلال تأثيره في التربة والحياة النباتية والزراعية. فالاقامة البشرية الطويلة للسكان وليس للأفراد ممكنة فقط في إطار محدود من الحرارة والمطر والرطوبة والضوء والشحنات الكهربائية. وبالتأكيد فإن المحددات التي يفرضها المناخ هي السبب وراء بقاء الكثير من المناطق على سطح الأرض غير مسكونة أو متنافرة السكان.

ومن الصعب تحديد المناخ الأمثل نظراً لتعدد المتغيرات المناخية واختلاف مفهوم الأفضل بالنسبة لأساليب الحياة المختلفة وأنواع العمل وقدرة الانسان المتزايدة لخلق مناخ محلي ملائم مثل التدفئة المركزية. ولكن عموماً بينما لا تتطابق التركزات السكانية مع المناخ الأمثل فإن المناخات المتطرفة تتجه لطرد السكان[11].

وللحرارة المرتفعة آثارها، في توزيع السكان واختلاف كثافتهم من منطقة إلى أخرى. غير أن استقرار الناس بأعداد كبيرة منذ وقت بعيد في بعض الجهات المرتفعة الحرارة يدل على أن الحرارة المرتفعة وحدها لا تحول دون العمران البشري. أما إذا اقترنت الحرارة المرتفعة بالرطوبة الشديدة فإن ذلك يضر بالحياة البشرية والنشاط البشري ضرراً بالغاً.

وتقوم التجمعات السكانية في بعض المناطق القليلة المطر إذا توفر الماء بغير طريق المطر، كالمياه الجوفية والأنهار التي تنبع من خارج المناطق الجافة مثل مصر والعراق. ولا يتجمع السكان على أساس المياه الجوفية إلا في الواحات وهي في الجملة مساحات صغيرة.

أثر التربة:

عند محاولتنا أن نقارن بين توزيع التربة وتوزيع السكان في العالم، نلاحظ وجود علاقة واضحة بين التوزيعين، فالتربة الصحراوية وتربة التندرا والتربة الجبلية يتفق توزيعها مع حدود اللامعمور، ذلك أن التربة من أهم عوامل الانتاج الزراعي، والتربات الثلاث المذكورة أقل خصوبة من غيرها.

وتنخفض كثافة السكان بصفة عامة في مناطق تربة اللانزيت المدارية الحمراء، وهي تربة فقيرة لا تصلح كثيراً للانتاج الزراعي مع أنها موطىء الغابات الاستوائية الكثيفة.

غير أن مناطق تربة اللاثريت تتخللها جزر تنتمي إلى التربة البركانية أو التربة الفيضية. وتضم هذه الجزر أكثف الجهات سكاناً في العروض المدارية.

وفي نطاق تربة البودزول Podzol التي تغطي اقليم الغابات المخروطية والتي تشغل مساحة كبيرة في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وكندا، وتنخفض كثافة السكان بدرجة ملحوظة، ذلك لكونها من أفقر أنواع الترب في العالم[12].

وأمكن للتربة الطميية الخصبة في دالات جنوب شرقي آسيا والنيل أمكن لها إعالة مجموعات سكانية زراعية كثيفة. وبالمثل تعمل تربات الشرنوزم في مناطق أعشاب الاسبتس والترب البركانية العميقة، كما ظهرت قابلية تربات الغابات البينية لانتاج محاصيل مختلفة ولهذا أصبحت جذابة للسكان[13].

المؤثرات التاريخية والاجتماعية:

بالرغم من التأثيرات الطبيعية والاقتصادية المتنوعة على توزيع السكان، إلا أن للمؤثرات التاريخية والاجتماعية أثر آخر في ذلك التوزيع. فقدم الحضارات في آسيا أسهم في تشكيل أنماط توزيعات السكان الحالية، كما أن سلاسل الجبال في جنوب غرب آسيا جذبت الأفراد المطاردين من قبل جماعات أقوى منهم حتى أصبحت كثيفة السكان.

أما الأنماط السكانية في الأمريكتين فترجع لعمليات الاستعمار نحو الغرب وقد ساعد على ذلك نمو الخطوط الحديدية. وتحتفظ التوزيعات في غرب وشرق أفريقيا بآثار اختطاف الرقيق والحاجة إلى إقامة مواضع حماية.

وفي أوروبا لا يزال التوزيع السكاني يحتفظ بطابع المستوطنات المبكرة بسياجاتها وقصورها وتأثير الحروب العالمية.

وعلى العموم فإن التوزيعات السكانية لا يمكن أن تعزى لوقت محدود من الزمن لأنها متحولة باستمرار نتيجة التغير في المؤثرات والقيم البشرية[14].

كثافة السكان:

وتعبر كثافة السكان عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة، وهذا ما يعرف بالكثافة العامة، وهي تعبر عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد حالية واحتمالات مستقبلية. ولكن الكثافة ليست عنصراً ثابتاً، بل هي عنصر متغير باختلاف نسبة الزيادة الطبيعية سنة بعد أخرى وجيلاً بعد جيل. ولهذا فإن التغير السكاني هو عنصر متغير يجب أن يحسب له حسابه في دراسة القوى السكانية للدولة وعلاقة ذلك بالموارد المتاحة.

ولقد أصبح من الضروري تهذيب مفهوم الكثافة بتعديل البسط أو المقام أو كليهما في معادلة الكثافة التي تعني الربط بين عدد الناس والمكان الذي يشغلونه. لأن تجمع السكان أصبح يتجه أكثر فأكثر نحو مناطق صغيرة تاركين مساحات واسعة من سطح الأرض مبعثرة السكان وقليلة الاستخدام. فالبسط يمكن أن يمثل اما مجموع السكان أو صنف معين مثل السكان الريفيين أو الزراعيين أو العاملين، بينما يمثل المقام المناطق المسكونة الريفية أو القابلة للزراعة أو المزروعة، أو أنها قد تقيّم تبعاً لاستخدام الأرض فيها[15].

لقد وضع رايت Wright وسيلة لحساب الكثافات للمناطق المسكونة فقط، بينما تركت المناطق الأخرى خالية على خرائط السكان، كما حسبت الكثافات للمناطق القابلة للزراعة والتي تعرف بـ (الكثافة الفيزيولوجية) وهي تفضل على الكثافات العامة للقطر، خاصة تلك الأقطار التي يتركز سكانها في نسبة قليلة من مساحتها مثل مصر وليبيا والسعودية. بالاضافة إلى أن الاحصاءات عن الأرض المزروعة لا تتوفر في بعض الأقطار، وفي البعض الآخر لا يفرق بين الأرض المزروعة والأرض القابلة للزراعة[16].

وحينما يؤخذ السكان الزراعيون فقط في الاعتبار فإن هذه الكثافة تسمى (بالكثافة الزراعية)، ففي بريطانيا حيث يشتغل في الزراعة أقل من 5٪ من السكان

العاملين فإن الكثافة الزراعية تعتبر منخفضة جداً وتشبه إلى حد ما الكثافة في كندا.

ومن جهة أخرى فإنه من غير السهل تحديد السكان الزراعيين. فهل نعتبر الذكور النشطين العاملين في الزراعة فقط، أو يجب أن نقيّم أيضاً عمل النساء والأطفال وكبار السن والذين قد يلعبون دوراً هاماً في بعض الأقطار.

وحيث إن المناطق القابلة للزراعة والمناطق المزروعة لها قيَم مختلفة، فقد اقترح الجغرافي الفرنسي ڤينسنت Vincent سنة 1946 معياراً أسماه بـ (الكثافة المقارنة) وهو نوع من الكثافة الفيزيولوجية، لأن مجموع السكان يرتبط بمساحة الأرض المقيمة تبعاً لانتاجيتها. فمثلاً 1 كم^2 من الأرض المزروعة يعادل 3 كم^2 من الأرض العشبية. كما حاول وضع خريطة للكثافة المقارنة في العالم، معتبراً هذه الكثافة مؤشراً لقدرة البلد الاقتصادية لكي تكون ذات اكتفاء ذاتي.

كما طورت هذه الطريقة في مرحلة أخرى باستعمال وحدة استخدام أرض معينة تسمى بـ (الهكتار المرادف من الأرض القابلة للزراعة)، وهنا يفترض أن كل الأراضي الصالحة للزراعة متحدة القيمة، أما البساتين والحدائق فلها ثلاثة أضعاف قيمة الأرض الصالحة للزراعة، بينما تحتل المروج خمس القيمة فقط، وللمراعي نصف القيمة فقط. وعلى أي حال فإنه من دواعي الشك أن تلقي الحسابات من هذا النوع المزيد من الضوء على مشكلة مقارنة كثافات السكان، حيث إن قيم الأرض الزراعية تختلف كثيراً[17].

وإذا كانت الكثافة تعبر عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة أو مساحة أي أرض أخرى ضمن تلك الدولة، فإنها تعبر عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد حالية واحتمالات مستقبلية. ولذا لا توجد إجابة محددة على السؤال التالي: كم من السكان يشترط وجوده في الكيلومتر المربع الواحد حتى تعتبر الدولة مكتظة بالسكان؟ أو أنها وصلت إلى الحد الأقصى للسكان؟ وذلك لأن الحد الأقصى للسكان هو ذلك العدد الذي تصل إليه الدولة بحيث لا تستطيع أن تمده بالانتاج دون أن ينخفض المستوى المعاشي للسكان في الدولة والتي يبذل سكانها كل جهودهم في استغلال مواردها، ومع ذلك لا تتيسر لهم الحياة على مستوى معقول. فإذا كانت الدولة في منطقة استوائية أو صحراوية أو متجمدة، ولا يستطيع الكيلومتر المربع الواحد أن يعول أكثر من أربعة أشخاص من الرعاة أو الزراعيين أو الصيادين، فإن إضافة آخر غيرهم يعتبر أكثر مما تحمله

موارد تلك المنطقة في الدولة. وعلى العكس من ذلك الدول الصناعية أو الزراعية التي تصل كثافة الكيلومتر المربع الواحد فيها إلى أكثر من 1500 نسمة.

ويبدو أن أكثر الاتجاهات في تقدير الكثافة السكانية تميل إلى الاعتماد على مساحة الأراضي التي يمكن استغلالها في الزراعة أو في الرعي كأساس لتقديرها، ولكن اتجاهاً كهذا ليس دقيقاً أيضاً لأن الأراضي التي يمكن استغلالها تختلف من جهة لأخرى، فطبيعة الأرض مختلفة، ومقدرة الأرض على أن تنتج محصولاً أو أكثر مختلفة، والمناخ الذي يساعد على الانتاج مختلف، ومسألة الأسواق وتصريف غلات الأرض متباينة أيضاً. ثم ان هناك أعمالاً أخرى يحترفها السكان مثل الصناعة والتجارة، ولا بد أن يكون لها هي الأخرى وزن في تقدير كثافة السكان، وهذه جميعاً تؤثر في قيمة الأرض التي تتخذ أساساً لتقدير الكثافة ويجب أن يحسب لها حساب عند تقدير تلك الكثافة.

وتوجد بعض العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان بالدولة وقوتها السياسية كلما كان السكان ينتشرون بانتظام في جميع أرجاء الدولة، مع وجود قطب واحد لتركزهم يتمثل في إقليم العاصمة (الذي ينبغي أن تكون غير متضخمة) كلما كان ذلك أفضل من الناحية السياسية. إذ لو كان سكان الدولة يتركزون مثلاً في منطقتين تفصل بينهما صعوبات طبيعية كالصحارى والجبال لكان ذلك خطراً قد يغري أحد التركزات السكانية على الانفصال عن الدولة.

وليس هناك شك في أن شدة تركز السكان في المدن الكبرى تعتبر خطراً على استقرار وأمن الدولة. ويعود ذلك إلى أن شدة تركز السكان بالمدن الكبرى يساعد الدول المعادية على توجيه ضربات عسكرية أو تدميرها عن طريق استخدام القنابل النووية وغيرها، بهدف تحطيم الجبهة الداخلية لتلك الدولة والتأثير في معنوياتها.

تركيب السكان:

إن اعتبارات عدد السكان وحدها لا تصلح أساساً في جميع الأحوال لتقدير الفعالية السياسية للدولة، إنما يقدر السكان أيضاً بمقدار حيويتهم ونسبة العناصر الشابة فيهم والعاملين من رجالهم ونسائهم ومتوسط أعمارهم. ويرى البعض أن متوسط العمر أو أمد الحياة للفرد، هو أحد المقاييس المهمة لحيوية الأمة ونشاطها[18].

ولذا لا بد لدراسة أثر تركيب السكان على قوة الدولة من تصنيف السكان إلى فئات تبعاً لأعمارهم. وتصور هذه الحالة عادة بشكل هرمي يتدرج من الأعمار الصغيرة في الأسفل حتى الشيوخ والمعمرين في قمة الهرم. وعادة ما يقسم سكان أي دولة إلى ثلاث فئات هي:

فئة صغار السن دون 15 سنة، وفئة من هم في سن العمل (النشطين اقتصادياً) من سن 15 ـ 64 سنة، وفئة كبار السن أكثر من 65 سنة.

فإذا كانت قاعدة الهرم عريضة ونسبة الفئة الأولى عالية فهذا يعني ارتفاع في نسبة المواليد، ووجود عدد كبير من الاحتياطي لقوة العمل والقوات المسلحة، وان تلك الدولة تعد من الدول الشابة. وهذه الظاهرة متوفرة في الدول النامية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها. فهي تجد أمامها فرصة واسعة لتجهيز جيوشها بأعداد كبيرة من المقاتلين، وكذلك لتشغيل أيدٍ عاملة، إذ تبلغ نسبتهم في تلك الأقطار بين 40 ـ 45٪ وأحياناً تصل إلى أكثر من 50٪، كما هو الحال في الأقطار الأفريقية وأميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا. على العكس من الأقطار المتقدمة التي تتراوح نسبة هذه الفئة فيها ما بين 25 ـ 30٪ من مجموع سكانها[19].

ويعول على السكان من الفئة الثانية الكثير، إذ هم الفئة العاملة والمقاتلة، وكذلك التي تعيل الفئتين الأولى والثانية. ومن وجهة نظر الإنتاج، فإن نسبة هذه المجموعة العمرية لبقية السكان يجب أن تكون عالية كما في أوروبا وأقطار الهجرة الدولية الداخلة. وتقسم هذه الفئة أحياناً لغرض التحليل إلى البالغين الشباب (15 ـ 34 سنة) والبالغين الكبار (35 ـ 64 سنة) ويلاحظ في هذه المجموعة وجود أغلبية من الإناث هم غالباً غير منتجين ويشملون نسبة عالية من الأرامل[20].

وإذا كان الجزء الأعظم من السكان يتألف من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 ـ 64 سنة، فإن ذلك يعزى إلى معدلات الخصوبة العالية في مرحلة سابقة. ولا تستطيع هذه المجتمعات أن تجدد نفسها بسهولة على أساس معدلات الخصوبة التي أدت إلى ارتفاع نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة.

أما نسبة السكان البالغين أكثر من 65 سنة فهي تختلف كثيراً من قطر لآخر،

ولكنها ترتبط عكسياً بمستويات الإنجاب والوفيات، فيما عدا المناطق التي تسبب الهجرة فيها بعض التغيير.

وإذا ما ارتفعت نسبة الأطفال في مجتمع ما وكانت مصحوبة بمعدلات منخفضة للمواليد، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع نسبة البالغين والمسنين معاً.

وتبلغ نسبة فئة السكان من صغار السن أقل من 15 سنة 49٪ من مجموع السكان، كما تبلغ نسبة الفئة العمرية من فئة 15 ـ 64 سنة، 47٪. «وهذا مما يدلل على أن العراق من البلدان الفتية المتجددة، خاصة وأن نسبة النمو السكاني فيه تبلغ 3,4٪ سنوياً».

أما التركيب الاقتصادي للسكان، فإن الباحثين يقسمون العاملين في النشاطات الاقتصادية إلى ثلاث فئات هي:

1 ـ نشاطات القطاع الأول primary وتشمل الزراعة والرعي وعمال الغابات والصيد.

2 ـ نشاطات القطاع الثاني Secondary وتشمل التعدين والتحجير والصناعة وإنتاج الكهرباء والغاز.

3 ـ نشاطات القطاع الثالث Tertiary وتشمل التجارة والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والخدمات الأخرى.

ويلاحظ أن في معظم الدول النامية يشتغل أكثر من الثلثين أو حتى أربعة أخماس السكان الفعالين في النشاطات الأولية وخاصة الزراعة والرعي.

أما في الدول المتقدمة فإن النسبة الغالبة من السكان الفعالين يعملون في القطاع الثاني (الصناعة والتعدين) إذ تصل نسبتهم إلى أكثر من 50٪.

أما القطاع الثالث فقد شهد نسبة نمو كبيرة، خاصة في الدول النامية ذات الموارد الطبيعية مثل الدول النفطية والمنتجة للمعادن التي يعتمد عليها عدد كبير من العاملين في هذا القطاع في الخدمات الأهلية والتجارة الصغيرة ووظائف أخرى بسيطة.

لذا يمكن اعتبار التركيب الاقتصادي مؤشراً على مقدار تقدم الدولة، فالدول الصناعية المتقدمة يظهر فيها تركز نسبة عالية من السكان العاملين في القطاع الثاني، وأقل منها في القطاع الثالث مع نسبة تتراوح ما بين 7 ـ 10٪ من العاملين

في القطاع الأول. أما الدول النامية فتكون أكثر الأيدي العاملة متركزة في القطاع الأول (الزراعة والرعي) ومع ذلك لا تقوى على سد حاجاتها من الغذاء.

2 ـ التركيب الأثنوغرافي:

للتركيب الأثنوغرافي أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة، وقصد به دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية. إذ ان بعض الدول يتكون سكانها من قومية واحدة وبعضها الآخر من قوميتين أو أكثر.

ويتناول دراسة هذا الموضوع كل ما يتعلق بهذا التكوين وله أثر في قوة الدولة ومنها القومية والجنس والدين.

القومية:

فالقومية هي شعور متبادل بين الأفراد، يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء لوطن ما لأنهم نبت أرض واحدة ويتكلمون لغة واحدة، ومصالحهم السياسية والاقتصادية والحضارية واحدة وأمانيهم وآمالهم واحدة، يتأثرون بمؤثرات واحدة (سواء في النكبات أو في الأفراح) بصرف النظر عن ميولهم الدينية أو مصالحهم الفردية.

فالقومية العربية التي تسود بين أبناء الوطن العربي الذين يؤمنون بأنها منطلقات إنسانية تشجب المفاهيم العرقية والعنصرية والنزعات التعصبية والرجعية.

فالقومية تعبير عن إرادة العرب في العيش والتحرر والتعاون مع سائر الشعوب، على ما يضمن للإنسانية سيرها القويم، إلى الخير والرفاهية وإيجاد عالم منسجم حر آمن في سبيل التقدم الدائم، والمهم هنا التشديد على ربط القومية بالإنسانية وعلى المضمون الإنساني للقومية العربية.

وتعد اللغة التي تربط بين أفراد المجتمع بروابط متينة تتصل بالحياة اتصال الروح بها، من أبرز مقومات القومية، لأنها تعد مجرد وسيلة لإيصال الأفكار بل أصبحت جزءاً من السلوك الإنساني.

فاللغة إذن أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس من أبناء قوميته، لأنها أولاً واسطة التفاهم بين الأفراد ثم هي فضلاً عن ذلك آلة

التفكير، لأن التفكير حسب تعبير العديد من الباحثين ما هو إلا تكلم باطني، والتكلم إنما هو نوع من التفكير الجهدي[21].

ثم تأتي الوحدة التاريخية كعامل ثانٍ في الأهمية بعد اللغة في تكوين القومية وهذا ما يقره العديد من الباحثين في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك ضرورة توفر عناصر أخرى لكي تتكون الأمة، ومن المستحيل قياس المكونات غير المحسوسة فيها. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن عناصر الأمة أو مكوناتها هي: اللغة المشتركة، ووحدة الأصل، والوحدة الجغرافية واتصالها، والتاريخ المشترك، والولاء السياسي، والمصالح المادية المشتركة وأحياناً الخوف من عدو مشترك. وأحياناً لا تتوفر بعض هذه العناصر للأمة. ولكن لا يمكن أن توجد أمة إذا اختفت كل هذه العوامل[22].

وتحرص كل دولة على التمتع بمبدأ البقاء الذي يعني حرص الشعب في أن يكون له شخصية مستقلة تميزه عن جيرانه. وأن تكون له قيم يختارها لنفسه لتكون أداة لوحدته، فمثلاً يوجد العديد من الدول التي يبرر بقائها موحدة لكونها من شعب منسجم ومنها فرنسا والولايات المتحدة والأقطار العربية وبريطانيا التي جميعها تتمتع شعوبها بالتوحد والاستقرار لكونها تنتمي إلى قومية واحدة، أو أن الأقليات التي تضمها تتمتع بالحرية أولها حكم ذاتي، كما هو الحال في تعامل العراق مع الشعب الكردي وتعامل فرنسا بتسامح مع العناصر الكلتية والنوردية. وسويسرا التي تمثل حالة قوية وصحية في تعاملها مع القوميات الثلاث التي يتكون منها الشعب السويسري وهي الألمانية والفرنسية والإيطالية[23].

أما إذا افتقرت الدولة إلى مبدأ البقاء أو القوى الموحدة، فإنها بلا شك يتهدد أمنها وسلامتها بظهور قوى تعرف باسم (القوى المفككة) (Centrigugal Forces) وهي التي حددت أمن وسلامة العديد من الدول سابقاً مثل الامبراطورية العثمانية وامبراطورية النمسا والمجر[24] لكونها تضم قوميات متعددة. وكذلك وجود العديد من الدول في الوقت الحاضر التي تضم العديد من القوميات غير المنسجمة مع الدولة مثل كندا التي تضم الفرنسيين في إقليم كيوبك. وبلجيكا المتكونة من مجموعتين الوالون والفلمنك وتشيكوسلوفاكيا المتكونة من التشيك والسلوفاك مع أقلية ألمانية، ثم إيطاليا التي يوجد النمساويون المناوئين في التيرول الجنوبي، كذلك الدنمارك التي يوجد فيها الألمان في إقليم شلزفيج،

وقبرص التي تتألف من عنصرين أساسيين متضادين هم القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك، ثم الباسك في إسبانيا وقد يحدث أن شعباً من شعوب الأمة يفرض لغته على شعب آخر يشترك معه في تأليف تلك الأمة، فيتمسك الشعب المغلوب بلغته ويعمل على إحيائها قدر المستطاع، فالتفكير في إحلال الإنكليزية في إيرلندة محل اللغة الغالبة دفع الإيرلنديين إلى التعصب للغتهم والعمل على إحيائها.

ومثل اللغة الإيرلندية اللغة الفنلندية التي كادت تزول تحت حكم السويد، ثم حكم الروس لفنلندة، ولكن سياسة السويد وروسيا نحو محو اللغة الفنلندية جعل الفنلنديين يتمسكون بها، ويعملون على إحيائها، وهي اليوم لغة رسمية تعترف بها البلاد الأوروبية.

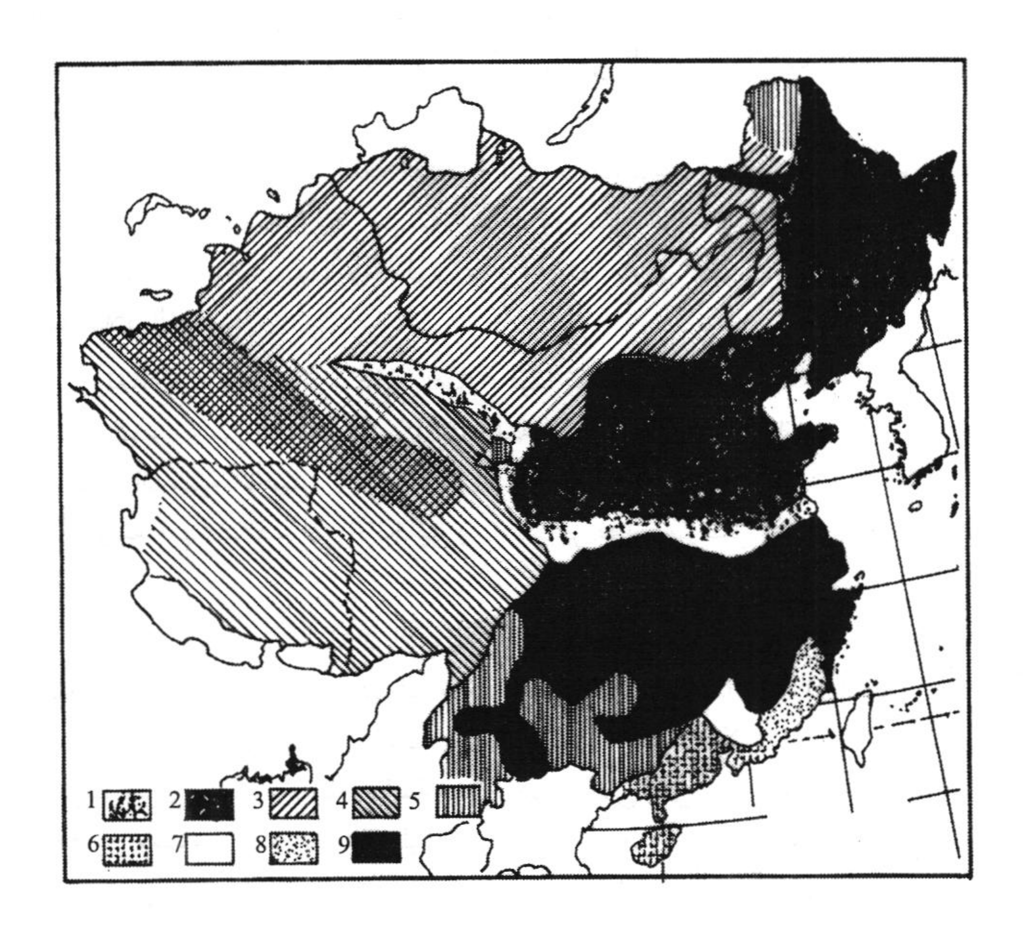
وتعد جنوب أفريقيا منطقة يتصارع فيها نفوذ اللغات المختلفة، وهناك لغة البوير المشتقة من الهولندية، وكذلك اللغة الإنكليزية لغة البريطانيين، كما توجد اللغات الوطنية الأصلية التي تتكلمها العناصر الأفريقية. ونظراً لأن العناصر الأوروبية فيها تتألف من الإنكليز ومن البوير فقد اعترفت الحكومة باللغتين معاً[25].

وتعد العديد من البلدان الآسيوية أكثر بلاد العالم تعقيداً من حيث تعدد اللغات التي تخاطب بها تلك الشعوب. ففي الهند وحدها نحو (200 لغة) هذا عدا اللهجات التي قد تكوَن لكل واحدة منها. ومنطقة الأودية التي توجد في جنوب شرقي آسيا، وبصفة خاصة في جزئها الجبلي التي تلتقي عنده حدود بورما والصين وسيام والهند الصينية، ليست أحسن حالاً من الهند. وهذا التعدد يضعف الروح القومية. وكذلك الحال بالنسبة إلى الصين (انظر الخارطة رقم 8).

ويتميز التركيب اللغوي في قارة أفريقيا بتعقده، إذ ان المستعمرات كانت تتكلم لغة المستعمر لها. وبالإضافة إلى ذلك كان الوطنيون يتحدثون لغاتهم الأصلية. وتغلب الحياة القبلية على الدول الأفريقية وكانت كل قبيلة تتحدث لهجتها أو لغتها مما ضاعف من تعقيد التركيب اللغوي في القارة. وساعد على ذلك تأخر التعليم في هذه الدول.

ولا تزال المشكلة اللغوية تعد من أعقد ما يعترض الدول الأفريقية الناشئة لأن المستعمرين عملوا على إضعاف اللغات الوطنية ونشر لغتهم. ولذلك فإن

خارطة رقم 8
اللغات واللهجات في الصين



1 ـ الماندرين الشماليون　　2 ـ الماندرين الجنوبيون　　3 ـ المنغوليون
4 ـ التبتيون　　5 ـ قبائل ذات لهجات محلية　　6 ـ كونفوشيوس
7 ـ الهكا　　8 ـ قبائل محلية
9 ـ الوي Wu (after P. M. Roxby)

كثيراً من الدول الأفريقية ظلت بعد حصولها على الاستقلال السياسي تتحدث لغة المستعمر كلغة رسمية.

ولذا تعتبر اللغة هي نقطة الضعف الكبرى في بناء القومية في الجزء الأكبر من أفريقية. ويوجد في القارة ما يتراوح بين 750 إلى 1000 لغة ولهجة[26] وهذا كفيل بأن يضع عقبات خطيرة في سبيل تبلور القومية وتماسك الدولة وظهور وزن سياسي لها.

ويمكن تقسيم الدول حسب الوجود القومي فيها إلى ثلاثة أنواع هي[27]:

1 ـ النوع البسيط Simple

وهو أكثر شيوعاً، ، ويقصد بذلك البساطة النسبية، لأن الدولة تتكون من عناصر متعددة فعلاً، ولكن عملية المزج والتمثيل للعناصر المختلفة تمت منذ أمد طويل ويعتبر الفرنسيون مثلاً لذلك، إذ لا يجد أي من العناصر التي تكون الشعب الفرنسي تنافراً فيما بينهم.

2 ـ النوع الملتئم Segmented

وهي الدول التي يتكون سكانها من عدة شعوب، وقد يكون لكل منها لغة وحضارة خاصة به. ولكن لا يناوىء أي منها الدولة، كما لا ينبغي الانفصال السياسي الكامل عنها ويرجع ذلك إلى أن وحدة اللغة الرسمية والتاريخ الواحد والمصالح المادية المشتركة والفرص المتكافئة أمام هذه القوميات تجعل منها جميعها وحدة متكاملة.

3 ـ النوع المركب Complex

وهي الدول التي لم تنضج قومياً بعد ولم تمتزج، إذ أن كل عنصر من عناصرها يسعى للانفصال عن الدولة. ويدعم هذا الانفصال حواجز اقتصادية واجتماعية، على الرغم من أن الشعوب المكونة للدول يجب أن تكون في مستوى اقتصادي واحد. إلا أن هذا لا يتوفر في جميع الدول.

ويمكن استناداً إلى ما سبق تقسيم الدول إلى ستة أقسام وهي[28]:

1 ـ الدول الموحدة ثقافياً والتي تتميز بالوحدة التامة بين أفراد شعبها وخاصة من ناحية اللغة، منها مصر والسعودية والسويد والولايات المتحدة وهنغاريا ونيوزيلندة.

2 ـ الشعوب التي اندمجت فيها أقليات حتى أصبحت أمماً، هذه الدول لا تفكر في نفسها كأمم مستقلة برغم أنها تحافظ على لغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وعقائدهم، وهي لا تهدد وحدة البلاد ومثال ذلك بريطانيا التي يعيش فيها سكان ويلز واسكوتلندة، والعراق الذي تعيش فيه أقليات متآخية مع الأكثرية العربية.

3 ـ الأقليات التي لم تندمج وليست مستعدة لتهيئة نفسها للاندماج مع بقية الشعب الذي تعيش معه في نفس الدولة، ومنهم الأقلية الألمانية التي تعيش في التيرول الجنوبي في إيطاليا، وكذلك الأقلية المجرية في رومانيا والأقلية الفرنسية في كندا.

4 ـ الدول التي تتكون من أكثر من أمة بحيث يكون عدد كل منها متقارب مع الأخرى، أو ان أحدها أقل عدداً من غيرها، ومثال ذلك بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وبيرو واكوادور. وقد اتبعت بعضها النظام الفيدرالي في الحكم بحيث يصبح لكل منها حكمها الداخلي ولها ممثلون في الحكومة.

5 ـ وجود جزء من شعب داخل الدولة المجاورة، وان الدولة تطالب بضم شعبها إليها، كما هو الحال بالنسبة لإقليم السوديت في تشيكوسلوفاكيا وإقليم الألزاس واللورين الألمانيين في فرنسا ومطالبة اليونان بإقليم مقدونيا في يوغسلافيا.

6 ـ قد تكون هناك أكثر من أمة داخل الدولة، ولكن تفصل بينهم حواجز اقتصادية واجتماعية كبيرة، كما هو الحال في السويد في المستوى المعاشي بين الأوروبيين والسكان الأصليين في جنوب أفريقيا وروديسيا.

الجنس (السلالة)

الجنس اصطلاح علمي، يمكن إطلاقه على كل مجموعة من الناس لهم صفاتهم الطبيعية الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى. وينظر إلى الجنس من الناحية العلمية من عدة نواح، منها طبيعة الشعور ومقاييس الرأس ولون البشرة وشكل العيون وشكل الأنف ومعدل طول القامة وغيرها من الأسس التي يتخذها علم الأجناس أساساً لتصنيف المجموعة البشرية إلى أجناس وسلالات. وأهمها: القوقازي، والمغولي، والزنجي.

وينبغي التنويه هنا بأن وجود سلالة نقية يعتبره العلماء ضرباً من الخيال، ذلك أن هذه السلالة غير موجودة على الإطلاق بسبب الهجرات البشرية التي استمرت عبر العصور التاريخية وما قبلها، وبسبب التزاوج والاختلاط الذي تم بين الإنسان. وقد أخذ التلاحم السلالي في الازدياد كما أن التشتت السلالي والفروق آخذة في التلاشي، لأن التقسيم المبكر للجنس البشري إلى مجموعات سكانية صغيرة منعزلة آخذ في الانهيار تدريجياً.

ومع ذلك فقد ظهرت في تاريخنا المعاصر فكرة الاستعلاء العنصري، فهتلر مثلاً كان من المؤمنين بأسطورة الجنس الآري (النوردي) جسمياً وعقلياً، ولذا فكان حسب اعتقاده هم المتفوقون، وكان لهذا الاعتقاد نتائجه الخطيرة، فهو وحده الذي يفسر لنا الطريقة التي سار عليها الرايخ الثالث في معاملته للأجناس الأوروبية «المحنطة» في نظره[29].

وسار على هذه الشاكلة الصهاينة حتى اعتقدوا بأنهم «شعب الله المختار» وأنهم مفضلون على غيرهم من البشر.

التميز العنصري كان على أشده في جنوب أفريقيا، حيث اضطهدت الأقلية البيضاء الأكثرية من مواطني هذه الدولة من العناصر السوداء، لا لذنب اقترفوه سوى للون بشرتهم، إذ يمنعونهم من الاشتراك في التصويت ومن التنقل بين أرجاء البلاد ومن احتفاظ العائلة لابنها عندما يبلغ سن الثامنة عشرة من العيش معهم في مسكن واحد وغيرها من الأوامر التعسفية التي منها السماح لرجل البوليس بتفتيش المنازل دون سابق إنذار.

كما يظهر التمييز العنصري في أستراليا بمنع هجرة الملونين إليها، كذلك تظهر بصورة أكبر في الولايات المتحدة التي يعيش فيها 25 مليوناً من الزنوج من مواطنيها في الولايات الجنوبية الذين يلاقون معاملة تنطوي على التفرقة بينهم وبين البيض، علماً بأن هؤلاء قد جلبوا في الأصل من غرب أفريقيا منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلاديين للعمل في مزارع قصب السكر والقطن واستقروا كعبيد حتى حرب أكتوبر (1863 ـ 1869) التي كادت تهدد البلاد.

وأفضل قارة تختلط فيها السلالات البشرية ببعضها اختلاطاً عجيباً هي قارة أميركا الجنوبية والوسطى، ويرجع الاختلاط بين الهنود الحمر إذ نشأت سلالة

جديدة هي المستيزو Mestizo بين الأوروبيين والزنوج إذ نشأت سلالة المولدين Mulatto، إلا أن شعوب السلالة الأولى ينتمون إلى سكان حوض البحر المتوسط (الإسبان والبرتغاليين) الذين يمتازون بالتسامح الجنسي ويؤمنون بالإختلاط. وقد أدى هذا الاختلاط بين السلالات البشرية في دول هذه القارة إلى بناء وحدتها القومية وإضعافها.

فبينما ترتفع نسبة البيض في أورغواي والأرجنتين (98٪) وكوستاريكا 85٪ وبورتوريكو، نجد ارتفاعاً في نسبة الهنود الحمر في بيرو والمكسيك (90٪) وبورغواي وبوليفيا وفنزويلا وكولومبيا. كما ترتفع نسبة الزنوج في هايتي وجامايكا 93٪ وتزداد. والبرازيل وفنزويلا (33٪)[30].

ولا يعد الجنس أمراً ذا بال في القارة الآسيوية رغم تعقيدها السلالي وربما كانت العناصر اليابانية هي العناصر الوحيدة التي تدين بالتفوق العنصري ويؤمنون بوجوب تقديس امبراطورهم والرسالة المقدسة التي تقوم بها حكومته، مما جعل الكثيرين من الجنود اليابانيين يؤمنون إيماناً راسخاً بأنهم رسل الامبراطور في إبلاغ رسالته إلى شعوب المحيط الهادي والشرق الأقصى والتوسع على حسابها.

أما في الصين أو الهند أو جنوب شرقي آسيا، فلا تحس بالفارق السلالي، وربما كان الفارق اللغوي والديني أكثر أثراً من الفارق السلالي، فتعيش في هذه الدول وتختلط من العناصر المغولية والآرية وأحياناً الدارافيدية كما في الهند[31].

وقد أثبت العلم الحديث أن ليس هناك فرق في القابليات العقلية والبدنية بين المجموعات البشرية المختلفة، ولكن السياسة العنصرية المتطرفة دفعت بالعديد من الأجناس إلى اعتقاد بأنهم متفوقون على غيرهم من أبناء جنسهم.

أما العرب فقد تحرروا ومنذ زمن بعيد من التعصب الجنسي لكونهم يؤمنون بإنسانية الإنسان مهما كان لونه، وهذه الحقيقة عززها الدين الإسلامي الذي يقيم الإنسان على مقدار تقاته وإخلاصه للمبادىء السامية. فكانوا أكثر السلالات تسامحاً، وقد اختلط جنس البحر المتوسط في أفريقيا بالزنوج وفي أمريكا الجنوبية بالهنود الحمر (كما مر معنا).

ويشبههم في ذلك العناصر السلافية الذين اختلطوا في روسيا بكل سلالة صادفتهم.

ولم تعد سياسة التعسف العنصري مسألة داخلية صرفة وإنما لها أثرها

الواضح في العلاقات الدولية. إذ انها في جنوب أفريقيا في الوقت الحاضر تعد من الأزمات في القارة الأفريقية التي تناقشها منظمة الوحدة الأفريقية في كل دورة، وكذلك منظمة الأمم المتحدة، وتسعى الدول جاهدة إلى حلها بالشكل الذي يحفظ لمواطني هذه الدولة كرامتهم.

الدين:

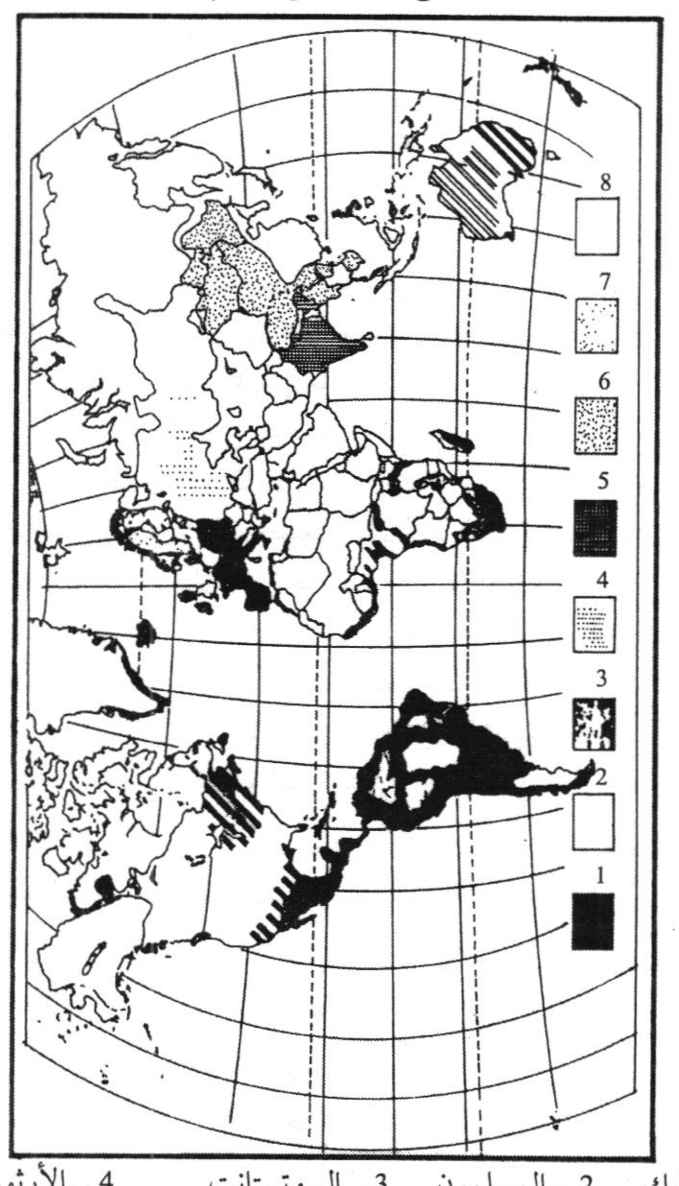
لقد خلق الدين لكي يهدي الناس ويسمو بهم في الناحيتين الثقافية والاجتماعية، لكن الحوادث التاريخية تشير إلى أنه كان من العوامل الرئيسية التي أشعلت الحروب في العصور الماضية بسبب إساءة فهمه واستخدامه في غير أهدافه السامية. وكان العامل الديني هو المسؤول عن أكثر الحروب التي عرفها العالم. على أن العامل الديني لم يعد له في العصور الحديثة ذلك السلطان القوي، لأن روح التعصب قد قلت بسبب ارتفاع مستوى الثقافة وبسبب انتشار روح الإخاء والمساواة بين الناس جميعاً، ولم يعد العالم يقيم وزناً كبيراً للمسائل الدينية ويتخذها سبباً لإشعال نار الحرب بين طائفتين، لأن العوامل الاقتصادية والسياسية حلت محل الدين. وأصبح لها المحل الأول في الحرب، حتى لقد تدفع هذه العوامل أبناء الطائفة الواحدة والمذهب الواحد إلى محاربة بعضهم بعضاً، ولقد شهدت الحرب الأوروبية الأولى والثانية الكاثوليكية تحارب الكاثوليكية، والبروتستانتية تحارب البروتستانتية والمسلمين يحاربون المسلمين.

ولكن التعصب مع ذلك ما زال مسؤولاً عن كثير من الحزازات القائمة بين الشعوب والجماعات، خصوصاً البدائية منها والقريبة من البدائية[32].

وكذلك الصهاينة الذين غطوا حركتهم السياسية العدوانية التوسعية بغطاء ديني ووجهوها ضد العرب وخاصة من الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

والتباين الديني لا يجاري التباين اللغوي، إلا أنه من المؤكد أن الأديان العالمية الكبيرة الأربعة وهي: المسيحية والإسلام والهندوسية والبوذية تضم 90٪ من الجنس البشري، فيقدر اتباع هذه الأديان بمليارين و1,3 مليار و1,25 مليار و2,8 مليار على التوالي. ويغطون جزءاً كبيراً من الكرة الأرضية، ولكنهم لم يشكلوا كتلاً ثابتة متجانسة لا تخلو من الانقسامات الداخلية (انظر الخارطة رقم 9).

خارطة رقم (9)
توزيع الأديان في العالم



1 ـ الكاثوليك 2 ـ المسلمون 3 ـ البروتستانت 4 ـ الأرثوذوكس
5 ـ الهندوس 6 ـ البوذيون 7 ـ كونفوشيوسيون 8 ـ أخرى.

After, Hans, p. 410.

إن معظم الأديان الرئيسية لها تقسيمات فرعية: فالمسيحية لها عدة كنائس كبيرة هي كنائس الكاثوليك الرومان، والأرثوذكس، والأقباط، والبروتستانت، وكذلك تجزأت البوذية. وفي الشرق الأوسط نجد أن عدداً من الكنائس الاتحادية التي تقبل سيادة البابا ومع ذلك لها ممارسات مختلفة كثيراً: كالكاثوليك اليونان والكاثوليك الأقباط، والكاثوليك السريان والأرمن والكلدانيين والكنائس المارونية[33]، كما يوجد في الإسلام مذهبين السني والجعفري واللذان يعنيان اجتهاداً في الحياة أو اجتهاداً في تفسير بعض الآيات القرآنية التي ليس هنالك اجتماع على تفسيرها من الجميع[34].

ورغم أن الدين عامل هام في بناء المجتمع، إلا أنه في المجتمعات المتطورة ليس عاملاً حاسماً في تكوين القومية، بل ربما كانت اللغة أعمق أثراً في التمييز بين الشعوب وتكوين القوميات من الدين.

إن الجغرافية السياسية لا تستطيع أن تهمل العاطفة الدينية التي تربط الشعوب بعضها بالبعض الآخر عبر الحدود السياسية المرسومة، فما لا شك فيه أن هناك عاطفة قوية تربط دول أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية بالدول الكاثوليكية في أوروبا، ولا سيما إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، وربما كان هذا مسؤولاً عن عطف أميركا اللاتينية على نظام الفاشست في أوروبا، وللبابا نفوذ سياسي في كثير من الدول الكاثوليكية، مما حدا بعضها إلى العمل على فصل الدولة عن الكنيسة مثل فرنسا، وقد تعرض نظام الحكم بل الوحدة القومية في بلجيكا سنة 1959 لهزة عنيفة عندما فكرت الوزارة في إبعاد الكنيسة الكاثوليكية عن الإشراف على نظم التعليم فيها عندئذ هدد الفلمنك بالثورة والانفصال عن الوالون.

والإسلام قوة دينية سياسية كبرى في العالم، تتكتل من المحيط الأطلسي غرباً حتى غرب الصين شرقاً ومن بحار قزوين والأسود والمتوسط شمالاً وحتى خط الاستواء جنوباً، ولم يعرف هذا العالم الكبير الوحدة السياسية الكاملة في تاريخه الطويل من قبل، إلا أن الإسلام تمكن من توحيده أثناء حكم الدولة العربية[35].

وكلما تقدمت الدول وارتفعت كلما قل تدخل الدين في علاقة السكان بعضهم ببعض في داخل الدولة، وفي علاقة الدولة بغيرها من الدول. وهذه ميزة كبرى لأن المشاعر الدينية حساسة لو أثيرت فإنها تخلق الاضطرابات في داخل الدولة وفي علاقتها بغيرها من الدول.

ويكون من الأوفق أن نلقي نظرة على الدول في العالم من حيث تكوينها الديني وأثر ذلك في كيانها السياسي، وسنقسم هذه الدول من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الدول التي يسود فيها دين واحد، وهي التي يعتنق أكثر من 90٪ من سكانها ديناً واحداً، ولا ينتظر أن يكون الدين في هذه الدول سبباً من الأسباب التي تساعد على حدوث اضطرابات بها أو تؤدي إلى انحلالها وضعفها، ولكن قد تكون الأقليات فيها باعثاً على حدوث قلاقل، وهذا لا يوجد إلا في حالة واحدة فقط، وذلك عندما تكون تلك الأقلية قوية. ومن أمثلة هذا النوع دول أميركا الجنوبية، وهي في جملتها كاثوليكية وليس بها إلا أقليات بروتستانتية محدودة يمثلها العنصر الألماني الذي هاجر حديثاً إلى هناك. وكذلك بلاد أوروبا الشمالية الغربية وهي بروتستانتية، وبلاد أوروبا الغربية والجنوبية وهي كاثوليكية عموماً، وبلاد أوروبا الشرقية وهي أرثوذكسية وليس فيها جميعاً أي تعقيد ديني إلا في بعض البلاد مثل لتوانيا ورومانيا[36]. كما تنتمي إليها الأقطار العربية التي يسود فيها الإسلام، وكل من جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندة التي تسود فيها البروتستانتية.

ثانياً: الدول التي يغلب بها دين على سائر الأديان، وهي التي يعتنق ذلك الدين فيها من 60 ـ 80٪ من سكانها.

وتنتمي إلى هذا النوع الولايات المتحدة التي يسود فيها المذهب البروتستانتي الذي يؤمن به أكثر من 65٪ من السكان، والباقي من الكاثوليك واليهود، ثم بريطانيا التي يغلب فيها المذهب البروتستانتي، وكذلك إيرلندة والمجر الكاثوليكيتان وفيهما أقلية بروتستنتية. كما تنتمي ألبانيا التي فيها 70٪ من المسلمين والباقي أرثوذكس وكاثوليك[37]، ولبنان التي فيها 60٪ من المسلمين و40٪ من المسيحيين، وقد انتهزت الدول الاستعمارية هذه الظاهرة في التفرقة بين أبناء الشعب اللبناني واختلقت الحرب الأهلية بينهم منذ عام 1975 واستمرت حتى (أواخر عام 1988)، إضافة إلى أسباب أخرى دعت إلى تأجيج هذه الحرب المأساوية. كما تنتمي إلى هذا النوع بولندة التي يسود فيها أكثرية كاثوليكية وإلى جانبها أقلية أرثوذكسية 12٪ وبروتستانت 2٪.

ثالثاً: الدول التي تتعدد فيها الأديان ولا يظهر لواحد منها الغلبة على غيره وتنتمي إلى هذا النوع يوغسلافيا الذي يتألف تكوينها الديني من عنصرين فالكروات قد تأثروا بالكاثوليكية الرومانية 37,5٪ من السكان، بينما الصرب قد ورثوا الأرثوذوكسية من الدولة البيزنطية القديمة يضاف إلى ذلك أقلية إسلامية كبيرة حوالي 11٪ من السكان في إقليم البوسنة والهرسك. ثم كندا وسويسرا ولاتفيا والهند.

فكندا يوجد فيها من يعتنق الكاثوليكية من الفرنسيين في إقليم كيوبك، لكن يسودها التسامح، ولا يوجد أي أثر للنزاع الديني. وفي سويسرا يعتنق 57٪ من سكانها المذهب البروتستانتي و40٪ الكاثوليكي وعلاقاتهما ودية. أما لاتفيا فتتألف من 56٪ بروتستانت و24٪ كاثوليك و15٪ أرثوذكس و5٪ يهود، ولا توجد مشاكل دينية(38).

وتوجد في أفريقيا، منطقة انتقال بين الدول ذات الأغلبية الكبيرة الإسلامية والدول غير الإسلامية. وهذه وثنية الأصل، ومجال لنشاط البعثات التبشيرية المسيحية، ويتمثل هذا بوضوح في الصومال حيث الأغلبية العظمى مسلمة، والسودان حيث أكثر من 80٪ مسلمون. هذا إلى جانب وجود أقليات إسلامية كبرى في نيجيريا 33٪ مسلمون وليبيريا 20٪ مسلمون وأثيوبيا 30٪ مسلمون، وأفريقيا الغربية 34٪ مسلمون.

مصادر الفصل الثاني

(1) جون كلارك، جغرافية السكان، ترجمة د. محمد شوقي ابراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984، ص 40.

(2) د. محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 257.

(3) د. اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 134 ـ 135.

(4) د. أمين محمود عبد الله. مصدر سابق، ص 81.

(5) د. عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 124 ـ 125.

(6) د. ابراهيم أحمد زرقانة، بعض مشكلات الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960، ص 12.

(7) جون كلارك، مصدر سابق، ص 42.

(8) د. محمد السيد غلاب ود. محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1967، ص 241.

(9) جون كلارك، مصدر سابق، ص 47 ـ 48.

(10) د. محمد عوض محمد، سكان هذا الكوكب، القاهرة، ص 121.

(11) كلارك، مصدر سابق، ص 49.

(12) د. محمد صبحي عبد الحكيم، موارد الثروة الاقتصادية، جـ 1، 1960، ص 38 ـ 46.
د. محمد السيد غلاب، مصدر سابق، ص 246 ـ 247.

(13) جون كلارك، مصدر سابق، ص 51.

(14) جون كلارك، مصدر سابق، ص 57.

(15) جون كلارك، المصدر السابق، ص 62.

(16) J.K. Wright, Some measures of distributions, Ann. Assoc. Amer. Geographers, vol. 27, 1937, p. 177.

(17) جون كلارك، مصدر سابق، ص 63.

(18) د. أمين محمود عبد الله، مصدر سابق، ص 81.

(19) د. حسن عبد القادر صالح، المظهر الجغرافي لقوة الدولة، عمان، 1976، ص 39.

(20) كلارك، مصدر سابق، ص 113 ـ 114.

(21) ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية.

(22) د. محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 194.

(23) Hanes W. Weigert, Op. Cit, P. 385.

(24) د. حسين بندقجي، مصدر سابق، ص 164.

(25) د. محمد متولي ود. أبو العلا، مصدر سابق، ص 118 ـ 119.

(26) د. محمد رياض، أفريقيا، بيروت، 1966، ص 212.

(27) د. محمد عبد الغني سعودي، مصدر سابق، ص 64.

(28) حسين بندقجي، مصدر سابق، ص 167 ـ 168.

(29) فيغلد، برسي، مصدر سابق، ص 88.

(30) د. محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 223.

(31) ـ د. محمد عبد الغني سعودي، مصدر سابق، ص 55.

(32) د. محمد متولي ود. محمود أبو العلا، مصدر سابق، ص 123 ـ 124.

(33) جون كلارك، مصدر سابق، ص 167.

(34) من حديث للرئيس صدام حسين، بتاريخ 12 آب 1987.

(35) د. دولت صادق، د. محمد السيد غلاب، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961، ص 50.

(36) د. محمد متولي ود. أبو العلا، مصدر سابق، ص 125 ـ 126.

(37) د. محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 234.

(38) د. محمد متولي، الجغرافية السياسية، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1958، ص 89.

الفصل الثالث

المقوِّمات الاقتصادية للدولة

لا يمكن دراسة أي كيان سياسي وتقييمه في مجال مسيرته في بناء القوة الذاتية ما لم تدرس موارده الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوته الوطنية. وأن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها «Have And Have Not»، حيث ان إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل القوة. وان قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة ان الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية الحصول على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية. وبناء على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها. وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولوج المعترك الذري لصنع قنبلة ذرية فلا بد له أن يحصل على أو يمتلك اليورانيوم. وإذا لم يتوفر له عنصر اليورانيوم محلياً فإنه يتوجب عليه استيراده من المصادر العالمية، إذا استطاع تأمين طرق المواصلات وتوفرت له القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه. لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على المواد، تشمل عناصر عديدة تتمثل في مواقع ومصادر المادة الأولية ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفني على مستوى عال. وتسمى بعض المواد الأولية «مواد استراتيجية» إذا كانت ذات صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها

العسكرية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بناء مجتمعها وتطويره وسلامة مواطنيها وأمنهم. وقد ثبت أن السيطرة الاقتصادية والسياسية اللازمة للحفاظ على تدفق هذه المواد من مصادر إنتاجها إلى مناطق استهلاكها من المهمات العسكرية والأساسية الحساسة، وهذا لا يمكن الحصول عليه إذا غابت هذه السيطرة. لذا فقد ترتب على معرفة هذه الحقيقة ظهور فكرة «شرايين الحياة» التي تمد الدولة بحاجتها والتي أصبحت حماية هذه الشرايين من الأمور التي تمس المصلحة الوطنية والأمن القومي.

وقد قال بعض المعنيين في مجال علاقة الموارد الأولية الاقتصادية بالقوة الوطنية: «لقد كانت القوة الاقتصادية دائماً أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية .E.H. CARR» وقال آخر: «ليست الثروة فقط بل واستقلال الدولة وأمنها أيضاً، ذات ارتباط مادي وثيق بتقدمها. وان كل دولة لكي تحقق أهدافها الكبرى ينبغي عليها أن تكافح في سبيل احتواء جميع الموارد القومية الأساسية داخل حدودها Alexander Hamilton»[1].

ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلت أو كثرت من كميتها أو نوعيتها، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة بينما نجد دولاً أخرى حباها الله بموارد كثيرة الكمية عظيمة الأهمية. كما إننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بينما دول أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلا النذر اليسير. لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إذن ان قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط وإنما الذي يحدد ذلك القوة الفعلية للقدرة البشرية المتمثلة في التقدم العلمي والفني لاستثمار هذه الموارد[2].

ولا بد لنا من توضيح كلمة موارد، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم استراتيجيتها. والموارد إما تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قياسها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية[3].

الموارد الطبيعية:

ويصنف الأستاذ جونز Jones الموارد إلى خمسة أصناف وكما يلي[4]:

1 ـ موارد متاحة فوراً وذات أثر فعال في قوة الدولة مثل الحديد الصلب والأسمدة إلخ.

2 ـ موارد يمكن توفرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة بكل طاقاتها.

3 ـ موارد يمكن الحصول عليها بعد التغيير والتحوير.

4 ـ موارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها كالثروات المعدنية المعروف وجودها.

5 ـ الموارد النظرية المحتمل وجودها ضمن إطار الدولة الجغرافي.

ومهما كان هذا التصنيف فإن التعريف العام للموارد الطبيعية «هي الهبات الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى رقعة جغرافية وليس للإنسان دخل في وجودها فيه». وانه من الممكن أن تتحول هذه الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات اقتصادية للدولة بواسطة الجهد البشري عندما تريد الدولة استغلال واستثمار تلك الموارد لمنفعة مواطنيها ولمسيرتها في بناء القوة.

ولذلك نجد أن أريك زمرمان E. Zemmermann في كتابه World Resources And Ind. يعرف الموارد بأنها «الوظيفة العملية التي يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية أو لإشباع حاجة معينة».

كما تعرف الموارد كذلك بأنها «كل شيء يملكه الشعب أو يستطيع الحصول عليه أو إنتاجه لتعزيز مركزه وقوته «أو» انها أي شيء تملكه الدولة أو تستطيع الحصول عليه لتعزيز مكانتها الدولية»[5].

وبناء على ما جاء في هذه التعريفات من آراء حول ماهية الموارد وأهميتها فإننا نجد المقومات الاقتصادية للكيانات السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية وكمية الموارد الطبيعية وواسطة الحصول عليها وكيفية استثمارها والمحافظة عليها وديمومتها وصيانتها وتطويرها وانها ذات علاقة وثيقة في هذا المجال بمسيرة تطور الدولة وبناء قوتها الذاتية. وانه لا بد لنا من الكلام عن أنواع هذه الموارد الموجودة في دول العالم وأدوارها سلباً أو إيجاباً كمقومات اقتصادية تلعب هذا الدور أو ذاك في حياة ومسيرة دول العالم وشعوبها واستقلاليتها وقوتها.

ويقسم الباحثون المواد الخام إلى ثلاثة أنواع[6]:

أولاً ـ المعادن الاستراتيجية:

وهي التي لا غنى عنها للدولة، وذلك لكونها نادرة الوجود وذات أهمية جوهرية في الصناعات الالكترونية وصناعة الطيران وتدخل في صناعة السبائك وبعض المواد الكيماوية أو لكونها لا بد من وجودها لإقامة الصناعات[7] ومن أهم هذه المعادن:

1 ـ **النفط**: بلغ مجموع الاحتياطي المؤكد من النفط في العالم لعام 1997، 1016 مليون برميل، يوجد منه في الوطن العربي 611 مليون برميل أي بما يوازي 60٪ منه، 96٪ يتركز وجوده في أربع دول عربية هي السعودية والعراق والإمارات والكويت.

2 ـ **الكروم**: يبلغ الاحتياطي العالمي من هذا المعدن 775 مليون طن ويتركز أكبر احتياطي في جنوب أفريقيا التي تستحوذ على 74٪ من الاحتياطي العالمي ثم في زيمبابوي وألبانيا وتركيا والهند والفيليبين وفنلندة.

3 ـ **الكادميوم**: يبلغ الاحتياطي العالمي منه 550 ألف طن يتوزع في روسيا التي تعتبر أكبر منتج له ثم الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وألمانيا وأستراليا والمكسيك وبيرو.

4 ـ **الكوبلت**: يشكل عنصراً حيوياً في صنع المحركات النفاثة المدنية وخاصة الأجزاء المغناطيسية منها. يقدر الاحتياطي العالمي بـ 1,1 مليون طن وتسيطر زائير على إنتاجه التي تملك 63٪ من الاحتياطي العالمي ثم زامبيا وكندا.

5 ـ **الجاليوم**: يستخرج بكميات صغيرة جداً أثناء إنتاج الألمنيوم وهو معدن ثانوي لا يتجاوز إنتاجه العالمي 30 ألف كغم سنوياً ويستخدم في أشباه الموصلات وخاصة الدايودات، أكبر دولة منتجة له هي سويسرا تليها الولايات المتحدة ثم اليابان.

ثانياً: المعادن الضرورية:

تشمل المعادن الضرورية على العديد منها بل من ضمنها: الحديد والصلب والنحاس والرصاص والمغنيسيوم والفوسفات والبوتاس واليورانيوم والزنك.

1 ـ ويعد **الحديد** من المعادن الأكثر أهمية والأكثر استخداماً في عصرنا الحالي وذلك لكونه المادة الرئيسية لكثير من الصناعات المهمة.

وتساهم أربع دول في إنتاج ثلثي الحديد في العالم وهي روسيا 27٪ البرازيل 17٪ ثم أستراليا والصين 11٪ لكل منهما مع وجود دول أخرى تنتجه أهمها الهند وموريتانيا والولايات المتحدة وكندا.

2 ـ **النحاس**: هو أول فلز استخدمه الإنسان ويوجد إما طليقاً في الأرض أو في خامات توجد في الطبيعة، ويقدر الاحتياطي المؤكد منه حوالي 220 مليون طن.

وأهم دول تنتجه هي شيلي وروسيا والولايات المتحدة التي تنتج حوالي 45٪ من الإنتاج العالمي تليها كل من زامبيا 9٪ ثم كندا.

ثالثاً: المعادن النادرة أو الأساسية:

وهي المعادن التي لا غنى عنها في الدفاع، إلا أن الحصول عليها يعد أقل خطورة من المعادن الاستراتيجية مثل الألمنيوم والأسبيتوس والجرافيت واليود والفانديوم والمنغنيز والنيكل.

1 ـ **الألمنيوم**: يعد من أكثر المعادن انتشاراً في العالم ويمكن الحصول عليه من خام البوكسايت وهو الأكسيد المائي للألمنيوم.

وتحتكر أربع دول ثلاثة أخماس إنتاج البوكسايت في العالم وهي تركيا التي تنتج 33٪ ثم غينيا 15٪ جامايكا 11٪ وروسيا 6٪.

2 ـ **النيكل**: معدن مهم لكونه من أكثر المعادن مرونة في التصنيع ويقدر الاحتياطي منه 684 مليون طن من الخامات المختلطة من النحاس والنيكل في أعماق تصل إلى 15 ألف قدم، ويتوزع الإنتاج في كل من روسيا 28٪ وكندا 20٪ وأستراليا 20٪ ثم كوبا وأندونيسيا 6٪ لكل منهما(8).

3 ـ **المنغنيز**: يعد من معادن السبائك المهمة إذ يتطلب الطن الواحد من الحديد ما يتراوح ما بين 6 ـ 20 كغم من المنغنيز، ولذا فإن 95٪ من إنتاجه يذهب إلى صناعة الفولاذ، وما يتبقى يستخدم لصناعة الأصباغ ومواد الطلاء.
وتنتج روسيا حوالي 33٪ منه ثم جنوب أفريقيا وبعدها البرازيل كما يوجد في دول أخرى مثل الغابون وأستراليا والهند وزائير.

4 ـ **الانتيمون**: أحد المعادن المهمة في مجالات السباكة الذي يستخدم في عمل البطاريات وألواح الرصاص المستعملة في الصناعات الكيماوية. وهو معدن الاسفينايت المعروف بالانتيمونايت المعدني وتعد بوليفيا المنتج الأول يليها جنوب أفريقيا ثم الصين.

وهكذا كما مر معنا فإن توزيع الثروات المعدنية في العالم بأنواعها الثلاثة بعضها يوجد في دول نامية وبعضها في دول كبرى والبعض الآخر في دول عظمى مما يؤيد الرأي القائل بأن توفر الموارد المعدنية للدول عامة مهم لقوتها، لكنه ليس بالعامل الحاسم لوحده بحد ذاته، لأنه ليس مجرد امتلاك الموارد المعدنية هو الذي يجعل الدولة قوية، فمع أن الدول قد اغتنت بسبب مواردها مثل الدول النفطية، لكنها لم تصبح قوية اعتماداً على هذه المعادن.

ومع ذلك فإن الدول التي تتوفر لديها مقومات القوة الأخرى إضافة إلى تنوع في المعادن وبكميات كبيرة فإن هذا يعد عنصرا مهماً في زيادة قوتها وامتلاك عناصر هذه القوة.

وقد عبر ماركنتو Margentheu عن ذلك بقوله:

«إن الأهمية المطلقة والنسبية للموارد الطبيعية التي هي بمثابة مادة أولية بالنسبة للقوة القومية، يعتمد بالضرورة على تكنولوجية الحرب في دور تأريخي معين، حيث نجد أن بعض المواد قد ازدادت أهميتها بالنسبة لغيرها، ويحدث ذلك عندما يحصل تغيير أساسي في المستوى التقني الذي يدعو إلى استعمال مواد جديدة[9]».

الزراعة والمواد الغذائية

لكل دولة أن توفر متطلبات الحياة الأساسية لشعبها، مما يوفر الأمن والاستقرار والتطور، لذلك كان الأمن الغذائي والمتعلقات الاقتصادية بالزراعة ومنتجاتها المتنوعة تحتل المكانة الأولى في مخططات تلك الدول لاستغلال واستخدام الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي. ذلك أن شعب أي دولة لا بد له من أرض يعيش عليها وينتج منها غذاءه وان هذا الغذاء يستمد بشكل مباشر أو غير مباشر من التربة ويعتمد من حيث الحجم والنوع على سعة الرقعة الجغرافية وطبيعتها البيئية. لذا فإن الأرض الصالحة للزراعة يجب أن ينظر لها على اعتبارها

مورداً أساسياً عند تقدير القوة الوطنية والقومية. إضافة إلى الجهد البشري والتخطيط المحكم لأنها توفر الكميات الكافية من الغذاء نوعاً وكماً، حيث يقاس مدى تقدم الدول بمقدار ما يستهلكه الفرد منها يومياً من السعرات الحرارية ونوعية الغذاء المنتج لها. وقد قدر الخبراء في حقلي الزراعة والأغذية بأن الفرد يحتاج في المتوسط إلى (3200) سعرة حرارية يومياً من أجل أن يستمر في الحياة بصحة جيدة. وان هذا المتوسط من السعرات الحرارية كان قد أخذ تبعاً لنوعية المناخ والأعمال التي يقوم بها الفرد، حيث ان المناطق والأقاليم ذات المناخ المتدني في درجات الحرارة يتطلب كميات غذائية ونوعية أكبر مما يتطلب في المناخ الحار. كما أن نوعية الفرد ذكراً كان أم أنثى والعمر والمواصفات الجسمانية من حيث الطول والوزن ونوعية النشاط الذي يقوم به الفرد أخذ بالاعتبار عند أخذ عدد السعرات الحرارية المشار إليها أعلاه.

وبناء على مقابلة استهلاك المواد الغذائية بما تنتجه دول العالم يمكن تصنيف وتقسيم الدول من حيث إنتاجها للغذاء إلى ما يلي:

1 ـ دول تكفي نفسها وليس لها أي نصيب يذكر في تجارة الغذاء في العالم.

2 ـ دول يفيض فيها الإنتاج الزراعي عن حاجة سكانها.

3 ـ دول يقل إنتاجها الزراعي عن حاجة سكانها الاستهلاكية.

واقع الغذاء ومستقبله في العالم:

لقد تضاعف سكان العالم خلال مائتي عام بين 1650 و1850، إذ بلغ مليار نسمة، ثم تضاعف مرة ثانية خلال ثمانين عاماً ليصبح مليارين في عام 1930، ثم تضاعف مرة ثالثة خلال خمسة وأربعين عاماً فبلغ 4 مليارات عام 1975[10]. ثم بلغ عام 1993 5,57 مليار نسمة وبهذا العدد يكون عدد سكان العالم قد تزايدوا بين 1970 و1993 بنحو 51,6٪، ومن المؤمل أن يصل العدد إلى 6 مليارات عام 2000.

أما عدد السكان العاملين في الزراعة فقد تزايدوا خلال المدة (1970 ـ 1993) بنسبة 29٪ إلى 2,5 مليار نسمة يمثلون 44٪ من جملة سكان العالم.

وتناقصت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من 51٪ إلى 44٪ بينما شهدت الدول المتقدمة تناقصاً في نسبتهم من مجموع القوى العاملة، فهم في بريطانيا

تبلغ نسبتهم 1,8٪ وفي فرنسا 4,5٪ والولايات المتحدة 2,1٪. إلا أنها ما زالت مرتفعة في الدول النامية فهي 65٪ في الهند و64٪ في نيجيريا و48٪ في الباكستان و46٪ في تركيا و55٪ في مصر و61٪ في المغرب و81٪ في السودان[11].

وخلال المدة من 1970 إلى 1993 زادت مساحة الأراضي الزراعية في العالم زيادة طفيفة بلغت 2٪، فقد كانت 1115 مليون هكتار وأصبحت 1316 مليون هكتار. إلا أن نصيب الفرد في العالم قد نقص بنسبة 32٪ بسبب الزيادة الهائلة في عدد السكان[12].

وعلى الرغم من محدودية مورد الأرض الزراعية وضآلة المساحات الجديدة التي أمكن إضافتها في ربع القرن الأخير، استطاع العالم من خلال تكثيف استخدام موردي الماء والأرض سواء بتحويل مساحات أكبر إلى الري الصناعي أو الاستخدام الموسع للتقنية من تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الكلي للغذاء.

ففي عام 1993 بلغت الزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء نحو 63٪ بالمقارنة مع الإنتاج لعام 1971، إلا أن الزيادة السكانية التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة.

وعلى الصعيد العالمي فإن ثمانية محاصيل نجيلية هي:

القمح والرز والذرة الشامية والشعير والذرة الرقيقة والدخن والشيلم والشوفان وخمسة محاصيل درنية هي:

البطاطس والبطاطا والكسافا واليام والقلقاس، تعتبر محاصيل الغذاء الأساسية للإنسان سواء بتناولها مباشرة أو غير مباشرة بعد تحولها إلى أغذية بروتينية عن طريق الإنتاج الحيواني.

ويمثل القمح والرز معاً نحو 58٪ من الإنتاج الكلي للحبوب ويوفران للفرد الواحد في المتوسط نحو 196 كغم في السنة، وتأتي الحبوب الخشنة (الذرة الشامية والرقيقة والدخن) بالمرتبة الثانية وتوفر في المتوسط للفرد الواحد نحو 144 كغم في السنة. بينما توفر المحاصيل الدرنية للفرد الواحد نحو 108 كغم/ السنة يأتي نصفها تقريباً من البطاطس. ونظراً لأن الحبوب تعتبر بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي الغذائي خاصة في الدول النامية، لذا فإن التغيير في إنتاجها كما يوضحها الجدول الآتي يعد مؤشراً معبراً عن حالة الغذاء في العالم.

جدول رقم (4)

الإنتاج العالمي من الحبوب ومن القمح[13]

	69/1971	79/1981		1993	
	المقدار	المقدار	الفرق	المقدار	الفرق
الحبوب:					
ـ الإنتاج الكلي (مليون طن)	1246	1575	+ 26٪	1894	+ 20٪
ـ المساحة (مليون هكتار)	677	718	+ 6٪	691	− 4٪
ـ الإنتاجية (كغم/ هكتار)	1840	2195	+ 19٪	2741	+ 25٪
ـ نصيب الفرد من المساحة (م^2)	1842	1613	− 12٪	1240	− 23٪
ـ نصيب الفرد من الحبوب (كغم)	339	354	+ 4٪	340	− 4٪
القمح:					
ـ الإنتاج الكلي (مليون طن)	329	438	+ 33٪	564	+ 29٪
ـ المساحة (مليون هكتار)	208	235	+ 30٪	222	− 6٪
ـ الإنتاجية (كغم/ هكتار)	1582	1863	+ 18٪	2546	+ 37٪
ـ نصيب الفرد من المساحة (م^2)	566	528	− 7٪	398	− 25٪
ـ نصيب الفرد من القمح (كغم)	89	98	+ 10٪	101	+ 3٪

يتضح من الجدول أن حالة الإنتاج العالمي من الحبوب وخاصة القمح خلال عقدين من الزمن 1971 ـ 1981 زاد بنحو 26٪ بمتوسط سنوي بلغ 6,2٪. إلا أن هذا المعدل خلال المدة الثانية 1981 و1993 قد انخفض ليصبح 1,5٪ سنوياً، وقد جاءت هذه الزيادة بسبب الزيادة في الإنتاجية لوحدة المساحة التي ارتفعت بنسبة 49٪ وذلك لأن المساحة المزروعة بالحبوب رغم زيادتها للمدة الأولى بنسبة 6٪ نراها تنخفض في المدة الثانية بنسبة 4٪. أما عن مستقبل الغذاء في العالم حتى عام 2010 وخاصة في الدول النامية فإن الاتجاه يشير إلى أن احتمالات تحقيق زيادة في قاعدة الموارد الطبيعية محدودة فتشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة[14] إلى أن معدل النمو في الإنتاج الزراعي العالمي سوف ينخفض إلى 1,8٪ بعد ما كان النمو في العشرين سنة الماضية 2,3٪ سنوياً.

وأن متوسط ما يخص الفرد من الحبوب سيشهد زيادة من 305 كغم/ سنة معدل المدة (1969 ـ 1971) ليصبح 327 كغم/ سنة للمدة (79 ـ 1991) ومن المتوقع أن يكون 325 كغم عام 2010.

وإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الزراعة في الثلاثين سنة القادمة هو مضاعفة الإنتاج الزراعي وعلى نفس قاعدة الأرض الزراعية الحالية مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها كلما أمكن ذلك.

مصادر الطاقة

عندما نتكلم عن مصادر الطاقة المعدنية نعني النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري بأنواعه واليورانيوم والتي في مجموعها نجدها تنتشر جغرافياً انتشاراً واسعاً في العالم إذا ما قورنت بالتوزيع الجغرافي للمعادن الأخرى. ومع هذا التوزيع الجغرافي الواسع لمصادر الطاقة هذه فإننا نجد أكثر من 70 دولة بالإضافة إلى بعض الأقاليم غير المستقلة، تكاد تخلو من الفحم مثلاً، كما أن 69 دولة في العالم ليس فيها نفط. وإن (6) دول في العالم تنتج حوالي 82٪ من إجمالي انتاج العالم للفحم الحجري وإن (5) دول تنتج حوالي 76٪ من النفط المنتج في العالم سنوياً[15].

وإن صورة لانتاج مصادر الطاقة كهذه وتركزها في مجال الاحتياطي والانتاج معاً تشكل خطورة كبيرة تنشأ عنها مشاكل سياسية واقتصادية وعسكرية بالنسبة للدول التي تفتقر إلى مصادر لمصادر الطاقة هذه. وقد اضطرت دول عديدة للبحث عن بدائل لتلك المصادر، حيث كلفها ذلك الكثير خاصة في مجال انتاج الطاقة الذرية (النووية) أو الشمسية أو المساقط المائية والتي تحتاج إلى تقنية عالية وإلى رؤوس أموال كبيرة.

كما أن افتقارها لتلك المصادر أدى إلى اعتمادها على الاستيراد وهذا بدوره يؤدي إلى الاعتماد على دول الانتاج أو التصدير.

ولا بد لنا هنا أن نستعرض بعض مصادر الطاقة في العالم وآثارها أو ارتباطها بمسيرة حياة الكيانات السياسية في العالم والمقومات الاقتصادية التي تؤثر في بناء القوة الوطنية. والجدول التالي يوضح نسب الاستهلاك لمصادر الطاقة من عام 1900 إلى عام 1998.

جدول رقم (5)

نسب الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة المختلفة من عام 1900 ـ 1996[16].

السنة	الفحم	النفط	الغاز الطبيعي	الطاقة النووية والمائية	المجموع
1900	94,3	٪3,8	٪1,5	٪0,4	٪100
1952	59	27	12,3	1,7	٪100
1960	52	31,3	14,7	2	٪100
1967	38,7	39,6	19,4	2,3	٪100
1974	30,3	45,2	18,1	6,4	٪100
1980	25	47	19	9	٪100
1985	23	45	20	12	٪100
1990	21	42	21	16	٪100
1996	26,9	39,5	23,5	7,14	٪100

إن نظرة سريعة على الجدول يتوضح لنا مدى التطور (ارتفاعاً وانخفاضاً) الذي أصاب استخدام كل مصدر من مصادر الطاقة المعروفة خلال بعض سني الحقبة من عام 1900 ـ 1996. وبناء على الأهمية التي تتمتع بها بعض مصادر الطاقة باعتبارها أحد مقومات القوة الاقتصادية والسياسية للدول، سيتم بحث أهم وأهمية هذه المصادر في العالم.

النفط

النفط معدن عضوي استراتيجي هام سواء في الاقتصاد والصناعة العالميين أو في الناحية الاجتماعية والعسكرية للكيانات السياسية. وتترتب على تلك الأهمية الاستراتيجية في حالات كثيرة سياسة الدولة ومجال حياتها وتطورها بل وحتى في أحيان كثيرة استقلالها وكينونتها وقوتها أو ضعفها.

وتزداد أهمية النفط هذه في عالمنا يوماً بعد يوم تبعاً لتعدد وتزايد خدماته واستعمالاته والاعتماد عليه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، هذا ناهيك عن تصاعد أهميته واستراتيجيته العسكرية حتى بعد انتشار استعمال الطاقة

الذرية. لذا فهو من الممكن تشبيهه بالدم الذي يجري في جسم الانسان بالنسبة للدول والوحدات السياسية. وعند عدم وجوده أو امكانية وسهولة الحصول عليه بالكميات الكثيرة التي تحتاجها دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات يمكن أن تشخص تلك الدول أو ذلك المجتمع سياسياً واقتصادياً بأنها مصابة بمرض فقر الدم. وتبعاً لذلك تترتب عادة مخالطات اقتصادية واجتماعية وسياسية في تلك الدول، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إنهاكها أو انهيار كيانها السياسي ومجتمعها ومن ثم التسلط عليها وعلى مقدراتها من قبل قوى خارجية.

ففي المجال الصناعي يمكن القول بأن النفط في الوقت الحاضر يشكل نسبة عالية في مضمار تقدم أو توفير الطاقة لاستمرار حركة أو دوران دواليب الآلات في المصانع والمعامل. كما أنه الممول الفعال في تقديم مختلف المنتوجات والمشتقات التي تدخل في عملية التشحيم والدهونات التي تحافظ على استمرار القدرة في الانتاج ومواصلة العمل في المصانع والمعامل والآلات الأخرى. ثم إن دخول النفط والغاز الطبيعي مادة خام لانتاج المواد الاستهلاكية والمنتجات الأخرى البتروكيمياوية التي تخدم الحضارة البشرية وتطورها تسهل للانسان سبل عيشه ومسيرة حياته وانتشار حضارته.

ودور النفط في الزراعة سواء أكان ذلك على صعيد انتاج الطاقة والدهون للآلات والمكائن الزراعية أو على صعيد استعمال مشتقاته في الأسمدة ومكافحة الآفات والحشرات جعله يعتبر أحد الدعائم التي تهيء وتكمل الانتاج الزراعي في عصرنا الحاضر.

كما أن حياتنا الاجتماعية أصبحت معتمدة على النفط ومشتقاته إلى درجة لا يمكن لمجتمع متطور أو غير متطور أن يعيش بدونه. فالسيارات والقاطرات والبواخر والطائرات وأغلب الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم وكذلك التدفئة والتبريد وتهيئة الطعام وما شابه ذلك من متطلبات الحياة الحديثة أصبحت لا يمكن لها أن تستغني عن النفط ومشتقاته حتى ولو لمدة قصيرة من الزمن.

ويبين الجدول الآتي الاحتياطي النفطي في العالم عدا (الوطن العربي) الذي يوضحه الجدول اللاحق، مما يمكن تكوين فكرة واضحة عن مقدار النفط الموجود في العالم.

جدول رقم (6)

الاحتياطي النفطي في دول العالم (عدا الوطن العربي) لعام 1997

الدولة	الاحتياطي (مليار برميل)	العمر المتوقع/ سنة
الولايات المتحدة	29,8	7,5
الصين	24	21
كندا	6,8	10
المكسيك	40	49
فنزويلا	71,7	95
بريطانيا	4,2	5
النرويج	11	20
نيجيريا	16,8	27
اندونيسيا	5	18
ماليزيا	2,9	14
الهند	7,5	30
إيران	92,8	86
مجموع العالم	1169	60
الوطن العربي	610,5	140

المصدر:

- Statistical Review of world Energy June, 1997, p.4
- مجلة المستقبل العربي، العدد 234 آب 1998، ص. 197 (الملف الإحصائي)

جدول رقم 7

الاحتياطي النفط المؤكد من النفط والغاز الطبيعي حتى نهاية عام 1995[17]

(ملايين البراميل وترليونات الأقدام المكعبة)

القطر	الاحتياطي من النفط	الاحتياطي من الغاز الطبيعي
المملكة العربية السعودية	261,190	185,9
الكويت	96,500	52,9
العراق	130,000	109,5
الامارات العربية	98,100	204
ليبيا	29,500	46
الجزائر	9,200	128
عمان	5,100	25
مصر	3,850	22
قطر	3,700	250
تونس	400	-
سوريا	2,500	-
البحرين	0,155	5,3
اليمن	4000	15,4
المجموع	**610,500**	**1044**

علماً بأن العراق قد أعلن على لسان وزير النفط بأن احتياطه المؤكد قد ارتفع إلى 130 مليار برميل ومعنى ذلك فالمجموع الاحتياطي العربي حوالي 611 مليار برميل لأقطار الوطن العربي مجتمعة وهذا يكون حوالي 60٪ من مجموع الاحتياطي العالمي البالغ 1,016,900 مليون برميل.

والجدول التالي يوضح إنتاج أقطار الوطن العربي من النفط يومياً بآلاف البراميل[18].

جدول رقم (8)
العوائد المالية النفطية التي حصلت عليها الأقطار العربية (مليار دولار)
متأثر بتدني سعر البرميل المستمر منذ 1983

القطر	1980	1982	1983	1984	1990	1992	1994
السعودية	102,5	101,8	37,4	43,7	40,1	46,5	37,5
الكويت	21,2	9	8,1	10,9	6,3	6,2	10,3
الامارات	19,4	10,7	8,8	13	15,6	14,5	12,3
العراق	26,1	9,5	4,8	10,4	9,4	0,32	0,37
الجزائر	11,3	8,5	9,7	9,4	8,8	8,1	8,6
ليبيا	21,7	14	12,1	10,4	9,8	9,2	7,1
قطر	5,3	4,7	2,8	3,9	2,9	3,2	2,4
عمان	7,3	4	3,9	3,7	5,4	4,7	3,9

وعلى صعيد الاقتصادات العربية ككل، ومن خلال زيادة أسعار النفط منذ عام 1973 وحتى منتصف الثمانينات، فقد شهدت هذه الاقتصادات تراجعاً في الايرادات التي بلغت عام 1980 (212 مليار دولار) لتصبح عام 1986 (54,8 مليار دولار). وبدلاً من الفيض الذي شهدته الأقطار العربية في ميزانها التجاري عام 1980 والذي بلغ (127 مليار دولار) شهد عجزاً عاماً بلغ 5 مليار دولار عام 1987 رغم التحسن الطفيف في الأسعار في عامي 1987 و1988، لتشهد الأسعار انتكاسة جديدة في الأعوام 1997 و1998 بحيث قدر سعر النفط في عام 1988 ما يعادل 3 دولار بأسعار عام 1974 و3 دولارات لعام 1997. وذلك باحتساب عوامل التضخم والتغيير في أسعار صرف العملات في الدول الصناعية. وباعتبار أن السعر الحقيقي لبرميل النفط عام 1989 يساوي 57٪ من مستواه عام 1974، فإن القيمة الحقيقية للاستثمارات العربية في الخارج والتي قدرت عام 1989 بحوالي 580 مليار دولار، لا تزيد قيمتها الحقيقية عن 330 مليار دولار بأسعار عام 1974[19].

الطاقة المائية

إن استغلال أو استثمار المصادر المائية في توليد الطاقة الكهرومائية يختلف

في الوقت الحاضر من دولة إلى أخرى بل وحتى من قارة إلى أخرى. وذلك نظراً لتوفر المؤهلات الطبيعية والتقنية.

فإنتاج الطاقة الكهرومائية يحتاج إلى طبوغرافية خاصة واستمرارية في جريان المساقط المائية وأمطار وثلوج تتساقط بشكل منتظم وعلى مساحات واسعة وحرارة معتدلة لا تعمل على تبخر ومن ثم ضياع كميات المياه التي تجمع في سدود أو خزانات من أجل استعمالها عند الحاجة في إنتاج الطاقة الكهرومائية.

وتعتبر هذه السدود أو مناطق انتاج الطاقة الكهرومائية هدفاً ساكناً يجب المحافظة عليه من التخريب أو من الهجوم خاصة في أوقات الحروب.

وتمتاز هذه الطاقة المنتجة بمرونتها وسهولة التحكم فيها وتوجيهها حسب الحاجة كما أنها صالحة للتصدير والانتقال عبر شبكات من الأسلاك والمكثفات إلى مسافة غير القليلة. ولهذه الطاقة كذلك صفة النظافة المطلقة إذ أنها على العكس من مصادر الطاقة الأخرى لا تترك شوائب ولا تلوث الهواء والحياة العامة بل على العكس تقدم طاقة خطيرة مهمة ونظيفة للمواطنين والفعاليات الاقتصادية خاصة الصناعية منها.

ويعتبر العاملان المهمان في انتاج واستعمال مصادر هذه الطاقة هما الكلفة المالية العالية والتقنية المتطورة وهي الصفات التي تمتاز بهما الدول المتقدمة والمتطورة. فدول أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) والولايات المتحدة واليابان نظراً لتوفر متطلبات الانتاج فيها بالإضافة إلى الحاجة الكبيرة والناحية الأمنية، نجد هذه الدولة تمتاز بأنها من أكثر مناطق العالم انتاجاً واستهلاكاً للطاقة الكهرومائية وتقدماً في سبيل الاستثمار.

ولكننا إذا ما أردنا معرفة قابليات أقاليم أو دول أو قارات العالم في إمكانيات انتاج هذه الطاقة اعتماداً على المهيئات الطبيعية لها، فإن الجدول التالي يوضح مناطق ودول وقارات العالم ونسب احتوائها على الامكانيات الطبيعية التي سبق ذكرها من تضاريس ومساقط مائية الخ....

جدول رقم (9)

القارة أو الاقليم أو الدولة[20]	النسبة للعالم
قارة أفريقيا	36,5٪
الاتحاد السوفياتي (سابقاً)	16,1
قارة آسيا (خاصة اليابان وجنوب شرق القارة)	14,9
قارة أمريكا الشمالية	13,3
قارة أوروبا	10,5
قارة أمريكا الجنوبية	8,6
قارة استراليا	0,6

لذا فإذا ما وفر الكيان السياسي إمكانيات انتاج هذه الطاقة وبكميات تسد كافة احتياجاته فإنه وضع قدميه على الطريق الصحيح في بناء قوة وطنية واستقلالية اقتصادية تغنيه عن الاعتماد على الآخرين في مجال الحصول على الطاقة.

والذي لا بد لنا ذكره هو أن الوطن العربي على الرغم من عدم وجود المؤهلات الطبيعية كافة كالطبوغرافية وكميات التساقط إلا أن بعض أقطاره بدأت تنتج الطاقة الكهرومائية من السدود التي أقيمت من أجل السيطرة على كميات الماء اللازمة وإنشاء مراكز انتاج الطاقة، كما هو الحال في مصر والعراق ولبنان والجزائر والسودان وتونس وسورية والمغرب. فقد استثمرت المؤهلات بالإضافة إلى رؤوس الأموال لانتاج هذه الطاقة لتساعد في توفير مجالات التقدم بالاعتماد على هذه الطاقة (أنظر الجدول الآتي).

الطاقة النووية

للطاقة النووية مزايا تفوق مزايا مصادر الطاقة الأخرى إلا أن لها مخاطر وسلبيات وتعقيدات لا توجد في إنتاج الطاقة من مصادرها التقليدية. ويعتبر معدن اليورانيوم المصدر الرئيس لتوليد الطاقة النووية حالياً بالإضافة إلى الثوريوم والبلوتونيوم والنيترون. وإن الاحتياطي المعروف لليورانيوم في العالم محدود جداً، حيث يقدر بحوالي (1,81) مليون طن باستثناء الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ودول أوروبا الشرقية والصين[21].

جدول (10)

استهلاك الطاقة الكهرومائية في الوطن العربي خلال عشر سنوات 1986 ـ 1996
(ألف برميل مكافىء نفط يومياً)

القطر	1986	1996
تونس	0,3	0,2
الجزائر	1,4	7,0
السودان	4,5	8
سوريا	8,2	15
العراق	14	50
لبنان	2,5	5,7
مصر	61,1	60
المغرب	3,3	2,4
موريتانيا	0,1	0,1
الوطن العربي	**95,3**	**144,1**

المصدر: مجلة المستقبل العربي، العدد 1997/ 11/ 225.
الملف الإحصائي، ص 194.

وإن نسبة 79٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي لليورانيوم تسيطر عليه خمس دول هي الولايات المتحدة 25٪ والسويد 16,5% وجنوب أفريقيا 15٪ واستراليا 13,4٪ وكندا 9٪ والباقي يوجد في دول العالم الأخرى.

ويتميز اليورانيوم بطاقة حرارية كامنة عالية جداً إذا ما قورن ببقية المصادر الأخرى للطاقة، حيث إن تفجير غرام من اليورانيوم يعطي طاقة تعادل الطاقة الناتجة من 13,4 برميل من النفط[22]. وينتج من اليورانيوم حالياً في العالم ما يقرب من (30) ألف طن سنوياً تستأثر الولايات المتحدة بحوالي 54٪ من مجموع الانتاج ثم كندا 18٪ وجنوب أفريقيا 11٪ وفرنسا 7٪ ونيجيريا 5٪ والغابون 3٪[23].

ومن المرجح أن تكون الطاقة النووية هي القوة الصناعية الرئيسية في المستقبل ولكن استخدامها للأغراض السلمية لا يزال محدوداً في الوقت الحاضر

وعلى نطاق دولي ضيق. وإن التقنية المتطورة العالية ورؤوس الأموال الكبيرة التي تتطلبها المفاعلات الذرية في إنشائها وادامتها وانتاجها والمخاطر المحيطة بها والنفايات الذرية التي لا بد من التخلص منها والحظر العالمي على الانتاج ومراقبته، كل هذه وأمور أخرى تجعل محدودية انتشار استعمال هذه الطاقة وارتباطها بدول كبرى معروفة. ومع ذلك فلا يمكن القول إن الطاقة النووية لها أهمية أكثر من مجرد تأكيد درجات القوة الحالية بين بعض دول العالم علماً بأن استخدام هذه الطاقة سلمياً أخذ يتسع بشكل متزايد[24].

وقد تمكنت الولايات المتحدة من صنع القنبلة النووية عام 1945 ثم لحق بها الاتحاد السوفياتي عام 1949 وبعدها بريطانيا عام 1952 ثم فرنسا عام 1960 وبعدها الصين عام 1964. ومع أن ولوج النادي النووي يتطلب شروطاً معينة منها توفر التقنية العالية الخاصة بهذه الصناعة، والحصول على اليورانيوم والقدرة على تخصيبه، ثم وجود الأموال اللازمة لذلك وهذه جميعها ليس من السهولة توفرها لدى جميع الدول وخاصة النامية، فإن الدولة لا تصبح قوة نووية ضاربة لمجرد امتلاكها القنابل النووية إذا لم يكن لديها وسائل لنقلها وإيصالها إلى الأهداف المطلوب ضربها والمتمثل هذا بالصواريخ المتوسطة المدى والعابرة للقارات.

ولذا فإن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبإصرار وتحريض من الولايات المتحدة، تمانع أن تمتلك أي دولة أخرى خارج هذه المجموعة (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين الشعبية وبريطانيا وفرنسا).

مع إنها تتسامح بل وتتغافل عن امتلاك دول أخرى لهذا السلاح النووي ومنها الكيان الصهيوني التي لم تتعرض حتى إلى ذكرها على العكس مما واجهته الهند والباكستان من ردة فعل معارضة والمطالبة بالتوقف عن تجاربها النووية التي أجرتهما في أواخر عام 1998، مع إن هناك دولاً أخرى يحتمل أن تكون قد صنعت السلاح النووي مثل جنوب أفريقيا والبرازيل وكوريا الشمالية وغيرها.

ومما يجدر ذكره أن القوة التدميرية للقنابل النووية وصلت في الوقت الحاضر إلى مقدرة رهيبة، بحيث وصلت قدرتها التفجيرية إلى ثلاثة آلاف مرة بقدر القنبلة التي ألقتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية وأدت إلى مقتل 120,000 شخص. مما يجعل استخدام السلاح النووي ليس بالأمر السهل لأن الضحايا ستكون كبيرة من الجانبين البادىء بالضرب والمتلقي للضربة خاصة من

الدول العظمى، ولذا فإن السلاح النووي يعد في الوقت الحاضر من أسلحة الردع والتهديد ليس إلا.

الصناعة

تعتبر الصناعة والقدرة على انتاج مواد صناعية متعددة وجيدة في الدولة من العوامل الهامة والمؤثرة في قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. حيث إن ملكية المواد الخام أو سهولة الحصول عليها وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك المواطنين أو تصدير الفائض منها لهو قوة اقتصادية واجتماعية في حد ذاتها. لأن الصناعة هي من أهم الركائز الأساسية لقوة أية مجتمع أو دولة في العالم، حتى إن بعض المعنيين بدراسة الدول وأسس قوتها يعتبرون وجود الصناعة المتطورة برهاناً أكيداً على قوة الدولة وتطورها في مسيرة حياتها ومن ثم خروجها من عالم الدول النامية إلى عالم الدول المتطورة القوية. لأن أية قوة سياسية في العالم الآن هي في نفس الوقت قوة صناعية كبرى ذات قاعدة متينة وكفاية عالية في الانتاج نوعاً وكماً، خاصة الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والكيمياويات والكهرباء إلى جانب الصناعات الخفيفة الاستهلاكية بأنواعها المتعددة. لأن الصناعة في الدولة تعطيها مزايا عديدة ومهمة منها احتواء نسبة معينة من الأيادي العاملة وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وإقامة المصانع وإستغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية، لأن تطوراً كهذا يحقق مستوى معيشياً عالياً وقدرة شرائية قوية قد تقود إلى كفاية انتاجية عالية في النوع والكم تغطي احتياجات المواطنين ويسهم الفائض كذلك في التجارة الخارجية، حيث يعتبر هذان المظهران من مظاهر قوة الدولة واستقلاليتها وهيبتها الاقتصادية، كما أن من مكملات قوة الدولة هو امتلاكها لمصانع المعدات الأسلحة والعتاد لقواتها المسلحة حتى يعتمد في تسليح جيوشها بما تراه مناسباً لخدمة سيادتها وأمنها الوطني. وعند وصول الدولة إلى هذا المستوى أو ما يشابهه أو يوازيه فإنها تكون قد عملت على رفع مستوى مواطنيها المعيشي ودخلت بفائض مصنعاتها السوق التجارية العالمية وكذلك وفرت متطلبات واحتياجات قواتها العسكرية القتالية وغير القتالية كالملابس والغذاء والمواصلات والأدوية وغيرها.

وفي ضوء ما ذكرناه أعلاه نجد أقطار العالم الثالث تحاول جاهدة إلى تصنيع

نفسها لأنها بعملها هذا تحرر سيادتها من التخلف والتبعية، لأن الاقتصاد الزراعي لوحده لا يمكن الاعتماد عليه كلياً في بناء قوة الدولة. لأن الزيادة في السكان في العالم وخاصة الدول النامية تكتسح في تيارها معظم إن لم يكن كل قدرات وإمكانات الدول الزراعية[25].

وقد اتفق معظم الباحثين في أصناف الصناعات الرئيسية وذات الصفة الاستراتيجية إلى تمييز عدة أنواع من الصناعات الخطيرة في الدولة هي:

صناعة التعدين بمراحلها المتعددة وصناعة المعدات العسكرية والصناعات الكهربائية والاليكترونية والهندسية والصناعات الكيمياوية ويدخل فيها صناعة السمنت والمتفجرات والصناعات الاستهلاكية كالمنسوجات والمواد الغذائية على اختلاف أنواعها.

وتهيمن الدول الغربية، دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي، وعلى الناتج الصناعي والموارد التكنولوجية العالمية، وعلى الشطر الأعظم من التدفقات الدولية بما فيها المبادلات السلعية والخدمية وانتقال رؤوس الأموال والسيولة النقدية والخبرات التقنية والمعلومات العلمية والتكنولوجية الداخلة في التجارة الدولية.

كما شهدت دول المركز: اليابان وغرب أوروبا وأميركا الشمالية اضطراد التقدم التكنولوجي وأدى ذلك إلى بروز الاتجاه نحو تركيز الدول الرأسمالية المتقدمة لجهودها الاقتصادية في العالم الثالث نحو إقامة تجارب للنمو الصناعي القائم على كثافة استخدام العمل في كل من شرق آسيا وأميركا اللاتينية (لسبب قلة أجور العمل).

وخلال الثمانينات، ثم أوائل التسعينات، بدا أن التطور التقني قد وصل في أميركا واليابان وأوروبا الغربية إلى مدى بعيد وإلى عمق سحيق الغور، وهكذا انفردت الدول الرأسمالية المتقدمة بالتربع على قمة مرتفع التكنولوجيا. ودخل العالم من ثم المرحلة الثالثة للتطور التكنولوجي وهي: مرحلة التكنولوجيا العالية التي يطلق عليها أيضاً تكنولوجيا القمة Top Technologies والتي ما زال تطورها جارياً. وتمثل جورها في السعي إلى صنع آلات ذكية تحاكي الذكاء البشري بل وتفوقه في وظائف جزئية وأبرز تكنولوجيات القمة هي[26]:

1. تكنولوجيا المعلومات ومعها تكنولوجيا الاتصالات من بعد ونتاج تزاوجهما: صناعة المعلوماتية Informatics.

2. التكنولوجيا الحيوية وخاصة الهندسة الوراثية.
3. تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة.
4. تكنولوجيا المواد الجديدة وخاصة المواد فائقة القدرة على التوصيل وفائقة التحمل للحرارة. ويمكن من الجدول الآتي ملاحظة التطور الذي حصل على الإنفاق على البحث والتطوير[27].

جدول رقم 11

نسبة ما يصرف على البحث والتطوير من الناتج الاجمالي

المنطقة	عام 1980٪ من الاجمالي	1990٪ من الاجمالي
أميركا الشمالية	٪32,1	٪42,8
أوروبا	٪33,9	٪23,2
آسيا بما فيها اليابان	٪13,5	٪19,6
الدول العربية	٪1,8	٪0,7
أميركا اللاتينية	٪1,8	٪0,6
أفريقيا	٪0,4	٪0,2

وبالإضافة إلى التقدم الصناعي الذي حصل في الدول الصناعية المشار إليه، توجد دول أخرى حديثة التصنيع في آسيا وخاصة في شرقها وجنوب شرقها ممثلة في كوريا الجنوبية والصين وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند إضافة إلى الهند في جنوبها وكذلك في بعض بلدان أميركا اللاتينية الأوفر موارداً والأكثر تصنيعاً وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين. أما سائر بلدان العالم الثالث الأخرى بما فيها الدول العربية فإنها قد استبعدت من التصنيع الحديث[28].

وتشير الإحصاءات التي نشرتها الأمم المتحدة، أن الاستثمارات عام 1993 قد تركزت فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ضمن إجمالي حجم الاستثمار والذي بلغ 148,353 مليون دولار استأثرت الدول المتقدمة بمبلغ 107,793 مليون دولار، بينما الدول النامية كانت حصتها 38,867 مليون دولار نصفها للدول الآسيوية يليها دول أميركا اللاتينية.

وتعد دول الاتحاد الأوروبي وهي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا وهولندا وبلجيكا والنمسا وفنلندة والبرتغال وايرلندة ولوكسمبورغ وبريطانيا التي لم تدخل في اليورو إلى حد الآن) كما لم تدخل منطقة اليورو ثلاث دول أخرى من دول الاتحاد وهي (اليونان، السويد، الدنمارك) ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول اليورو مجتمعة نحو 6308 مليار دولار عام 1997، بما يشكل 22,4٪ من الناتج العالمي في العام المذكور مقارنة بـ 7746 مليار دولار للولايات المتحدة مما يشكل 27٪ من الناتج العالمي.

وتمتلك دول اليورو اقتصادات صناعية متقدمة عالية القدرة على المنافسة في مجال خدمات والإنتاج الصناعي عامة وبالذات صناعات التكنولوجيا العليا[29].

وبالنسبة لمؤشرات التجارة الخارجية، فإن البيانات الواردة في الجدول اللاحق تشير بوضوح إلى القوة التجارية لدول اليورو التي تتفوق بشكل ساحق على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حققت دول اليورو فائضاً تجارياً عام 1998 بلغ 94,9 مليار دولار وفي عام 1997 بلغ 144,3 مليار دولار، بينما عانت الولايات المتحدة من عجز تجاري بلغ 211,1 مليار دولار عام 1997 ووصل إلى 248 مليار دولار عام 1998.

جدول رقم (12)

الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والميزان التجاري لدول اليورو والولايات المتحدة

الدولة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 1997	نسبة الناتج العالمي٪	قيمة الصادرات بالمليار دولار عام 1997	الميزان التجاري بالمليار دولار عام 1997
ألمانيا	2100	7,5	511,3	75,2 +
فرنسا	1397	5	289,9	20,5 +
إيطاليا	1145	4,1	238,2	29,9 +
اسبانيا	531	1,9	104,1	18,7 –

الدولة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 1997	نسبة الناتج العالمي٪	قيمة الصادرات بالمليار دولار عام 1997	الميزان التجاري بالمليار دولار عام 1997
هولندة	361	1,3	195,1	16,5 +
بلجيكا	264	0,9	167,6	13,5 +
النمسا	206	0,7	58,7	5,6 −
فنلندا	116	0,4	39,3	9,5 +
البرتغال	97	0,4	23,1	10,4 −
ايرلندا	72	0,3	52,7	13,7 +
لوكسمبورغ	19	0,1	- -	- -
إجمالي دول اليورو	6308	22,4	1680	144,3 +
الولايات المتحدة	7746	27,5	687,6	211,1 −
العالم	28157	٪100	5528,9	-

المصدر: M.F. Direction of trade statistics year Book, 1998.

التجارة:

إن تعقّد الحياة والمدنية الحاضرة يضطر دول العالم إلى الاعتماد على بعضها البعض في تبادل السلع والمنتجات الزراعية والمصنعة. كما أن العوامل والظواهر الجغرافية لها دور كبير في عملية التبادل التجاري، لأن المنتجات الاستهلاكية وغيرها تنتج تبعاً لوجود مواردها الخام وكثرتها وكذلك للظروف المناخية المواتية والتربة وغيرها. لذا تبرز دول أو أقاليم ذات تخصص وتركز في انتاج مادة أو مواد تحتاج إليها دول وأقاليم أخرى فتتم عملية التبادل التجاري أو التعامل الاقتصادي للحصول على الاحتياجات، لذلك لا بد لاتمام عملية التجارة (الخارجية منها والداخلية) من وجود العناصر أو الظواهر التي تحرك عملية الاتجار، وتتلخص هذه العناصر أو المؤشرات بالتالي: وفرة الانتاج وزيادته عن الاستهلاك المحلي يضاف إلى ذلك تعدد أنواع المنتجات وجودتها لتصبح ذات صفة جاذبة ومطلوبة وتنافسية مع وجود وسائل لنقل البضائع والمنتجات من

أماكن انتاجها إلى أسواقها الاستهلاكية. وفي العرف الاقتصادي عند التجارة الخارجية بشكل خاص هو ايجاد سوق استهلاكية ذات صفات جيدة. وهذه الصفات هي الحجم الاستهلاكي الكبير المتزايد والعملة الجيدة أو الصعبة (إن أمكن) واستمرارية الاستهلاك بشكله المطلوب وقوة شرائية جيدة وقرب من مناطق الانتاج وسهولة الوصول إلى السوق والابتعاد عن المعوقات السياسية والاقتصادية في عملية النقل والمواصلات ووسائل نقل جيدة ومؤهلة لكافة الاحتمالات، وعند توافر هذه المواصفات فإن نتائج التبادل التجاري تكون ايجابية وذات مردود اقتصادي جيد يعود بالنفع على الدولة فتحصل على احتياجاتها من المنتجات وكذلك من الأموال التي تساعدها على بناء القوة الوطنية. وهناك دول كثيرة تعتمد على التجارة الخارجية وسيلة في الحصول على احتياجاتها من المواد الخام والأغذية. وإذا لم يحصل التوازن بين فائض الانتاج الداخلي وبين ما تستورده الدولة من الخارج، فان ذلك يهدد أمن الدولة الوطني خاصة في أوقات الأزمات والحروب. وقد تعطي بعض الدول تفضيلاً جمركياً لدول أخرى خاصة التي تتعامل معها لتأخذ هي ما يماثل ذلك حتى تسير عملية التجارة بشكل مرضٍ وجيد ومن دون اختلافات، وتعمل مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية على تقويةِ الروابط السياسية بين الدول وشركات كل دولة وتقربهم من رفع درجة اعتمادهم على بعضهم وتسهل استمرارية التبادل التجاري. فالتجارة إذاً هي عنصر مهم من العناصر أو المقومات الاقتصادية التي تعمل وتساعد على بناء القوة الوطنية. فهي تنشط العمل والاستثمارات وتقوي القدرة الشرائية وتجلب المواد الخام الاستراتيجية والعملات الصعبة وتعود بمردود التطور المعيشي ومستواه الجيد على المواطنين وجهاز الدولة، وهي باختصار العملية المصاحبة في مجال استمرارية العمل والانتاج والربح الوطني المالي والمادي والاجتماعي وهي في أحوال كثيرة هدف من أهداف المجتمع للوصول إلى حياة أفضل وإمكانيات أكبر وأمن أعم وعلاقات جيدة تنعكس بشكل ايجابي على مسيرة الدولة في عملية بناء قوتها الذاتية الوطنية وأخذ مكانتها اللائقة على مسرح الحياة والفعالية الدولية والحضارة البشرية.

وإذا كان الميزان التجاري لدولة ما في غير صالحها أي أن وارداتها أكثر من صادراتها فان هذا مدعاة إلى إحداث ضعف في بنية اقتصادها الوطني، مما يؤثر

على التنمية الاقتصادية والبشرية فيها، خاصة إذا كانت من الدول التي لا تستطيع أن تعوض هذا النقص في فترة مناسبة.

وهذا الأمر يعبر عن وجهة نظر الجغرافية السياسية بدرجة الانكشاف الاقتصادي الذي هو:

$$\frac{\text{قيمة الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وإن ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لدولة ما، يعني أن هذه الدولة تعاني من حالة من التبعية للخارج.

والتبعية كما عبر عنها Santos[30]: هي حالة ما تكشف عن أن اقتصاد تلك الدولة يرتبط مع اقتصاد دولة واحدة أو عدد من الدول بحيث يهيمن على اقتصاد تلك الدولة، مما ينعكس سلباً على درجة النمو والتنمية فيها. وهذا يمكن أن يؤدي إلى استغلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية أو أدواتها المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت اليوم لها اليد الطولى في ابتزاز الدول وفي إضعاف اقتصادها الوطني. كما إن للبنك الدولي له تأثير سلبي هو الآخر على اقتصاد الدول النامية من خلال القروض التي يقدمها إليها بفوائد عالية تنأى الدول عن دفعها، مما أدى إلى ارتفاع حجم مديونية هذه الدول وكذلك كبر حجم المبالغ التي تدفع لخدمة ذلك الدين العام، مما شكل نسبة قد تصل إلى ما بين 40 ـ 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من تلك الدول النامية، وبمعدل 28٪ من صادرات السلع والخدمات، حيث بلغ مجموع ديون البلدان النامية عام 1994 (1444 مليار دولار) تمثل 38٪ من الناتج القومي لجميع هذه البلدان[31].

ورغم أن الدول المتقدمة بدأت تسعى إلى التعامل بما يسمى بالتجارة الالكترونية Electronic commerce، التي تتم إلكترونياً عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وتتم هذه التعاملات بين الشركات بعضها مع البعض الآخر أو بين الشركات وعملائها. وبهذا يمكن للتجارة الإلكترونية أن تقوم بوظائف عديدة في عمليات التبادل التجاري من بينها الإعلان والتسويق والمفاوضات لتسوية المدفوعات والحسابات[32]، تجد أن الدول النامية لا يمكنها التعامل التجاري إلا وفق ما تفرضه عليها الدول المتقدمة من شروط مجحفة.

مصادر الفصل الثالث

(1) د. أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، القاهرة، 1976، ص 107.

(2) د. نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، بغداد 1981، ص 86.

(3) د. محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، ص 111.

(4) S.B. Jones, The Power Inventory and National Strategy, World Power Vol. 4, P. 421.

(5) د. نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص 87.

(6) د. عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية، بغداد، 1967، ص 347.

(7) د. محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية، أسس وتطبيقات، مكتبة سعيد رأفت، ص 124.

(8) د. أزاد محمد أمين وتغلب جرجيس، الموارد الطبيعية، جامعة البصرة، 1990، ص 599.

(9) د. عبد الرزاق عباس، مصدر سابق، ص 347.

(10) Ehrlich p. population Resources Environment

(11) د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، شباط 1998، ص 17 ـ 18.

(12) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، ص 199.

(13) د. محمد السيد عبد السلام، مصدر سابق، ص 25.

(14) FAO, Agriculture Towords 2010, Conference 6 - 25 Nov - Rome, 1993.

(15) د. أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص 115.

(16) د. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، «جغرافية النفط والطاقة»، 1981، ص 358.

(17) مجلة المستقبل العربي، العدد 213 ت2 1996، ص 183.

(18) مجلة المستقبل العربي، العدد 213 ت2 1996، ص 185.

(19) رضا هلال، لعبة البترودولار، الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، سنة النشر، 1992، ص 63 ـ 64.

(20) د. نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص 107.

(21) د. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، مصدر سابق، 1981، ص 468.

(22) د. سلمان رشيد سلمان، مصادر الطاقة، 1978، ص 45.

(23) د. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية النفط والطاقة، مصدر سابق، ص 468.

(24) د. أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص 117.

(25) د. أحمد حبيب رسول، مبادىء الجغرافية الصناعية، مطبعة دار السلام بغداد، 1976، ص 11.

(26) د. محمد عبد الشفيع عيسى، النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (124)، ابريل 996، ص 199 ـ 207.

(27) UNESCO, Eorld Science. report, 1993, Paris, 93, p. 90.

(28) Jeffrey James, Micro Electronics and the third world, The United Nations University, Tech. working paper, no. 2, 1991, p. 16.

(29) أحمد السيد النجار، مكانة اليورو الدولية ومواجهة الدولار الأمريكي، السياسة الدولية العدد (136) ابريل 1999 ص 290.

(30) نقلاً عن: عبد العزيز عبد اللطيف، دراسة في أحوال التراكم والتبعية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1982، ص 35.

(31) الأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية لعام 1997، ص 1991.

(32) ايهاب الدسوقي، الأعباء الإقتصادية للتقدم التكنولوجي على أداء التجارة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، تموز 1998، ص 213.

الفصل الرابع

العرب قوة دولية

أولاً ـ الوطن العربي وسط العالم:

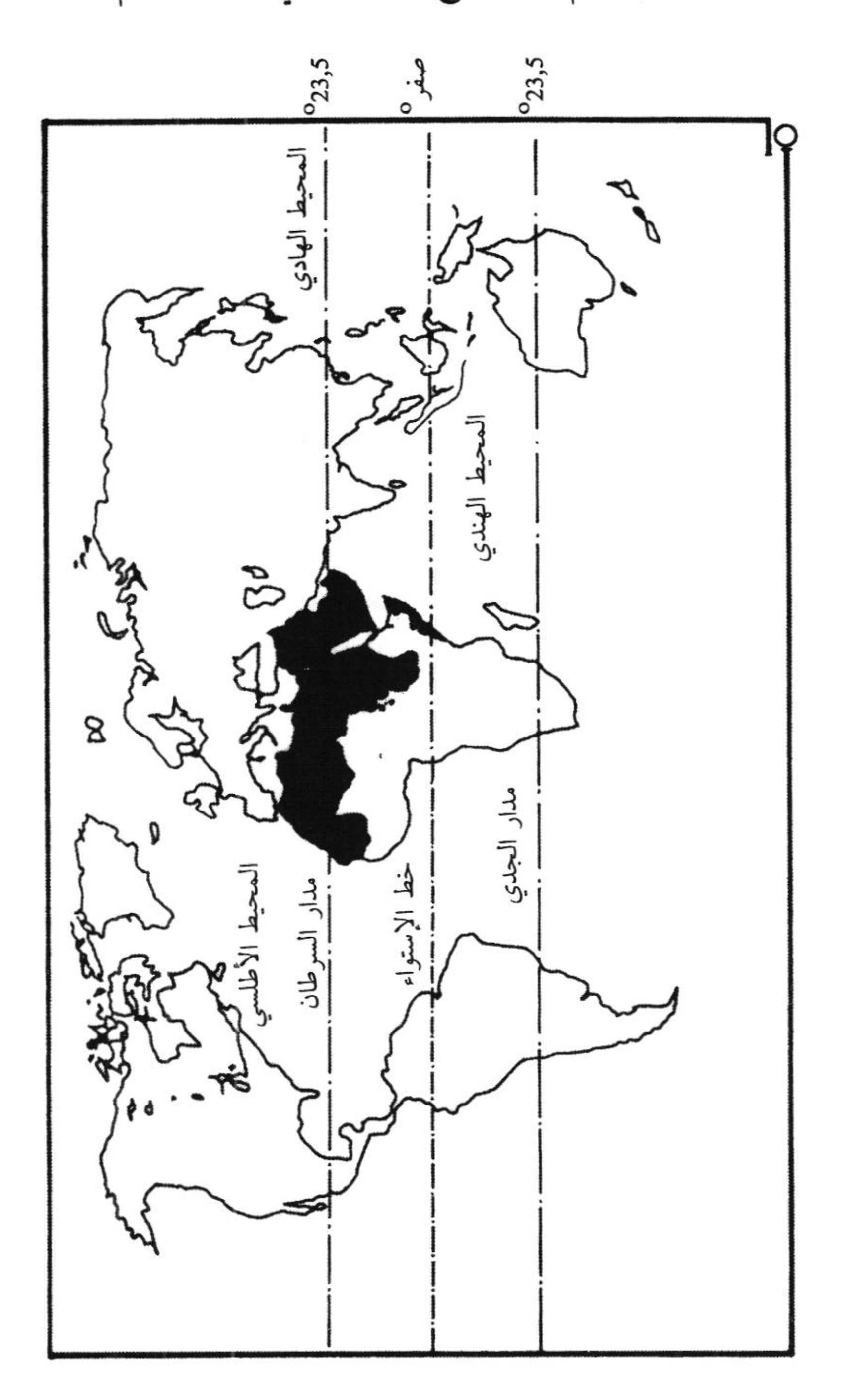
إن لموقع الوطن العربي الجغرافي الذي يتوسط فيه العالم ويشرف على بحار ومحيطات مهمة من الناحية الاستراتيجية، ومن حيث الملاحة العالمية، وكونه كل مترابط في أراضيه وبحاره، يجعل منه وجوداً جغرافياً ذو مكانة مرموقة في وسط العالم. (أنظر الخارطة رقم 10).

وهذا الموقع جعله في ذات الوقت مطمعاً للغزاة منذ أقدم العصور سواء كانوا سلاجقة أم بويهيين أم فرساً أم مغولاً أم أتراك عثمانيين، ومن ثم الاستعمار الأوروبي الحديث متمثلاً في البرتغاليين والاسبان والفرنسيين والانكليز والايطاليين ومن بعدهم الأمريكان، الذين سيطروا على الوطن العربي وتقاسموا مناطق نفوذ فيما بينهم.

وأولى موجبات الاستعمار الحديثة جاءت إلى الوطن العربي من الساحل الشمالي من الأناضول، جاءت موجة الاستعمار التركي وكان نوع محير من الاستعمار لأنه استعمار، اتخذ من الدين غطاء يخفي به حقيقته كاستعمار سياسي لا شك فيه، واستمر تحت هذا الستار لمدة أربعة قرون امتدت من 24 آب 1516 حينما استولوا على حلب وحتى سنة 1916 (اتفاقية التقسيم سايكس ـ بيكو).

لكن القناع الديني الوهمي الذي خدع به الوطن العربي في البداية لم يلبث بعد قليل أن تمزق فكان رد الفعل القومي عنيفاً في النهاية. لقد كان الاستعمار التركي يقوم على نوع من التفرقة العنصرية بين التركية أو الطورانية (كالجنس السيد) من ناحية والعرب أو الفلاحين (كالجنس المحكوم) من الناحية الأخرى.

خارطة رقم 10 ـ موقع الوطن العربي بالنسبة للعالم



وفي ظل هذه النعرة العنصرية اتخذ المستعمر التركي سياسة العزلة والترفع[1]. بينما كانت تلك السيطرة، سيطرة متخلفين على متقدمين حضارياً.

وقد مهد ذلك الاستعمار الطريق من الناحية التقنية والحضارية للاستعمار الأوروبي ليفرض سيطرته على الوطن العربي. بعدما تسبب الاستعمار العثماني في ضعف الوطن العربي وتخلفه التقني عن أوروبا، مما سهل في سيطرة الدول الغربية على الوطن العربي.

وقد حاول البرتغاليون السيطرة المبكرة على أجزاء من الوطن العربي ممثلة في شرقه على سواحل الخليج العربي بين عامي 1514 و1615[2]، وتقاسموا مع الاسبان السيطرة على مراكش ابتداء من سبتة ومليلة حتى افني. لكنه انحسر عن السواحل المغربية، للفترة من 1415 وحتى 1541م حيث اضطروا إلى الانسحاب وبقي الاسبان في أجزاء محدودة من الساحل المغربي.

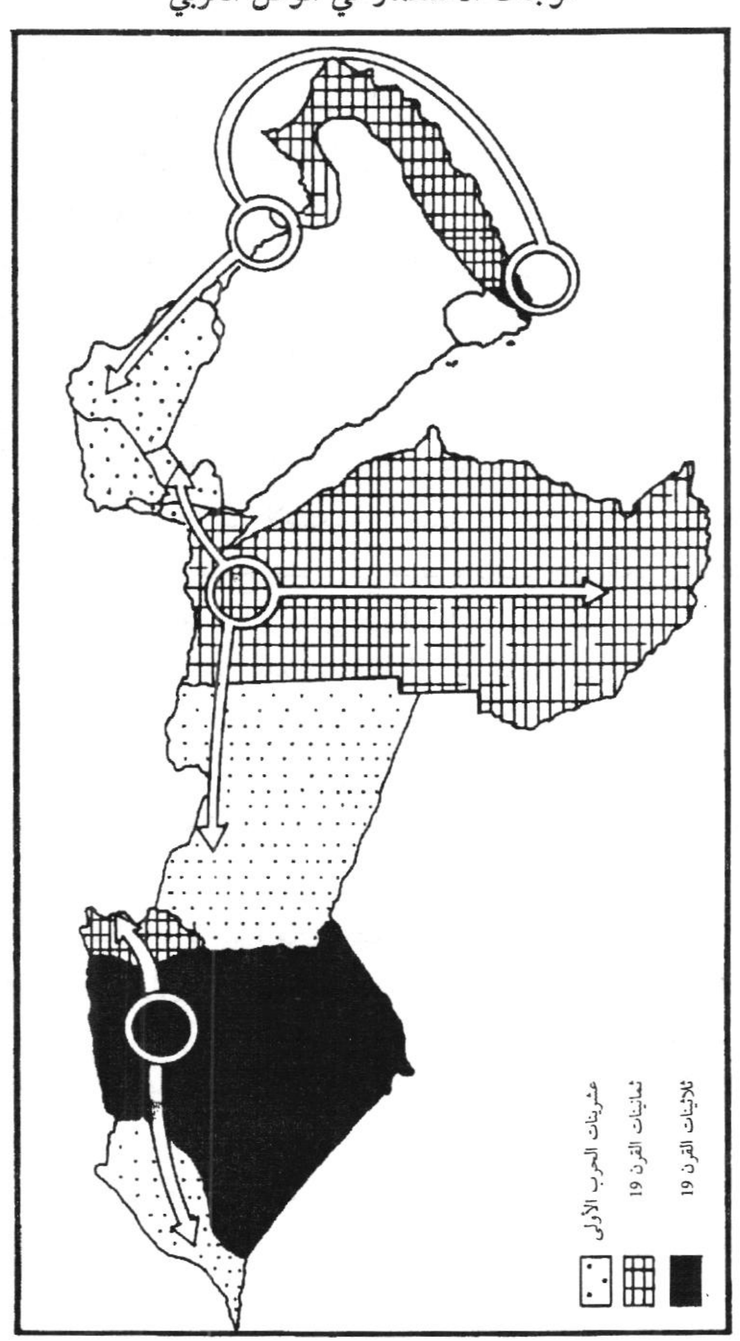
وابتدأت أولى محاولات الاستعمار الجديد في السيطرة على الوطن العربي في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، في سيطرة فرنسا على الجزائر سنة 1830 ثم وقوع عدن في يد الاستعمار البريطاني في 1839. ومنذ ذلك الوقت بدأ الاستعمار البريطاني يزحف بانتظام من عدن على طول الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة العربية حتى سيطر عليها جميعها حتى الكويت شمالاً قبل نهاية القرن.

وجاءت الموجة الثانية في ثمانينات القرن حين مدت فرنسا نفوذها من الجزائر إلى تونس في 1881، واحتلت بريطانيا مصر في 1882. ثم توسعت بعدها نحو السودان[3].

والموجة الثالثة والأخيرة من العقد الثاني من القرن العشرين قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى. وقد بدأت بانقضاض ايطاليا على ليبيا واقتطاعها من الدولة العثمانية في 1911. وفي نفس الوقت بدأت فرنسا تتوسع من الجزائر غرباً نحو المغرب وتم لها ذلك خلال الحرب العالمية الأولى حتى 1914[4] (أنظر الخارطة رقم 11).

أما في المشرق العربي، فقد كانت هذه الموجة أخطر فترة في تاريخه فقد سقط أغلبه للاستعمار دفعة واحدة وذلك كجزء من مساومات الصلح بعد الحرب (اتفاقية سايكس بيكو 1916). فاستولت فرنسا على سوريا ولبنان وبريطانيا على العراق وفلسطين والأردن.

خارطة رقم 11
موجات الاستعمار في الوطن العربي



ويرتبط الموقع الاستراتيجي للوطن العربي كونه متصل بقارتي آسيا، حيث قسمه الآسيوي يحتل جزءاً من جنوبها الغربي، وفي قارة أفريقيا حيث إن شمال أفريقيا وأجزاء من مشرقها يكوّن الوطن العربي (في قسمه الأفريقي). وهذا مما جعله يسيطر على الخليج العربي ومنفذه في مضيق هرمز، وعلى البحر الأحمر واتصاله بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس، وعلى اتصاله بخليج عدن عن طريق باب المندب. كما يشرف على كل من البحر المتوسط في سواحله الجنوبية والشرقية ومنفذه إلى المحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق (أنظر الخارطة رقم 12). ساعد ذلك كله على أن يكون بإمكان الوطن العربي أن يشمل أطماع الأعداء ويحصرهم في نطاق محدد، عندما ينسق خططه وجهوده في السيطرة على أراضيه وسواحله، وفي استثماره لموارده بصورة مشتركة مما يجعله يحكم السيطرة على جميع مضائقه ومن منافذه سواحله وخلجانه.

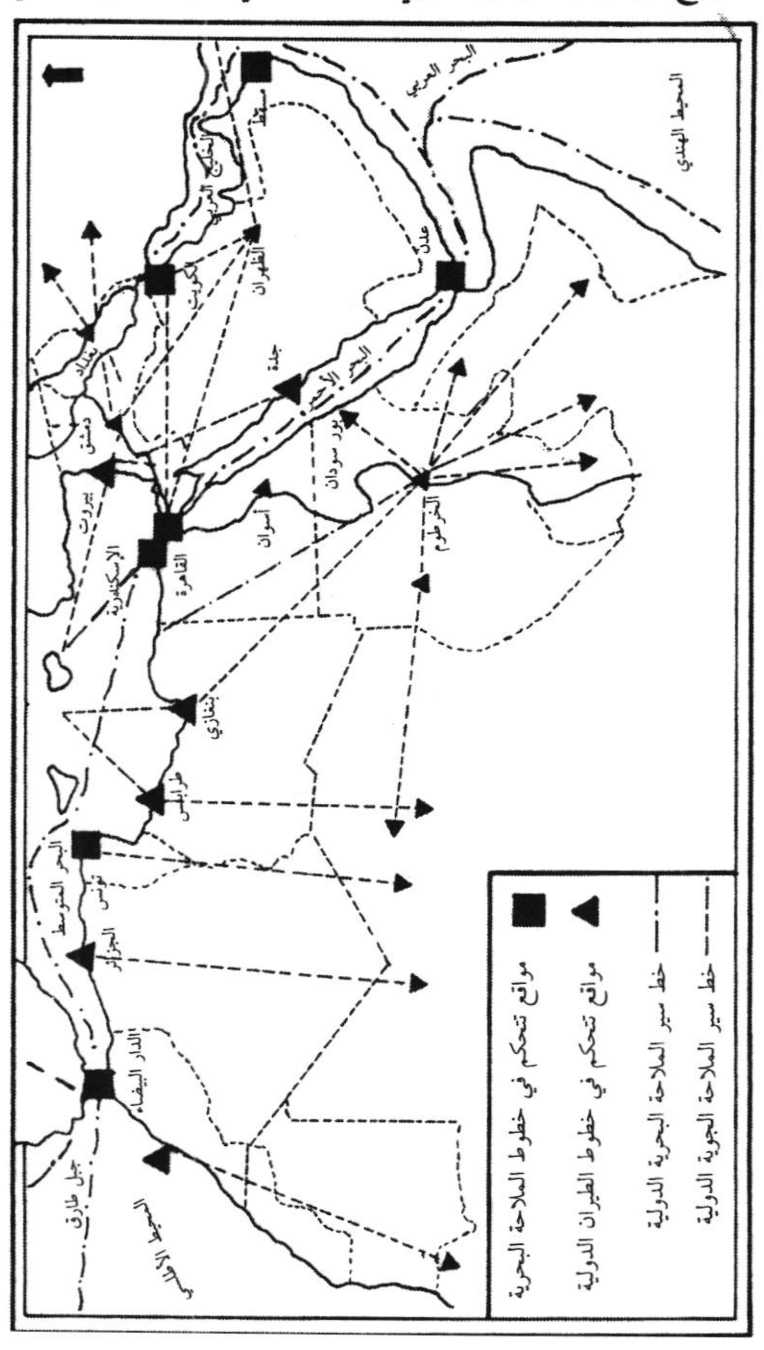
إن توسط الوطن العربي بين غرب أوروبا الصناعي وشرق آسيا وجنوبها المداري والموسمي، وبقية أنحاء أفريقيا ذات المناخ الاستوائي والسهوبي. جعل منه منطقة تتمكن من الاستفادة من منتجات هذه الأقاليم جميعها، وبنفس الوقت يمكن للوطن العربي أن يكون حلقة وصل بينها جميعها. وهذا مما يحقق فوائد كبيرة له. خاصة وأن قناة السويس لها دور كبير في تسهيل مهمة النقل وبأقصر الطرق، وعلى الأخص بالنسبة للبواخر التي تحمل المواد الخام الزراعية إلى الأقطار الصناعية مثل القطن والمطاط والكاكاو والمحاصيل الزيتية أو الفواكه المدارية أو الناقلات التي تحمل النفط أو عند نقل المعادن الأخرى مثل الحديد والقصدير والالمنيوم والنحاس وغيرها.

يضاف إلى ذلك ما يتمتع به الوطن العربي كونه مهبط الديانات السماوية خاصة (اليهودية والمسيحية والاسلام) واحتوائه على الأماكن المقدسة لهذه الديانات الثلاث التي يحج إليها معتنقوها.

وقد كرم الله سبحانه وتعالى العرب في القرآن الكريم حين خاطبهم بقوله (وجعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)[5] والوسط هنا تعني الخيار والعدل[6]. كما كرم الله عز وجل الأمة العربية بأن جعل القرآن الكريم بلغتها العربية، وفي الوطن العربي انتشرت الدعوة الاسلامية ومنه امتدت إلى أنحاء العالم الاسلامي ومناطق أخرى من العالم، وإلى بقاع مقدسة في الوطن العربي

خارطة رقم 12

المواقع الجغرافية للوطن العربي المتحكمة في حركة النقل الدولي



متمثلة في مكة المكرمة والمدينة المنورة تتجه أنظار 1,2 مليار مسلم في العالم وإليها يقصد سنوياً أكثر من مليوني حاج من مختلف الأقطار ومن شتى القوميات.

فالاسلام أول من غرس بذرة القومية العربية والحضارة بمفهومها الانساني غير العرقي، وذلك عندما وضع الرسول محمد (ص) للعروبة مفهوماً ومضموناً حضارياً بقوله (أيها الناس إن الرب واحد والأب واحد، وليس العربية بأحدكم من أب ولا أم وإنما هي اللسان (اللغة) فمن تكلم العربية فهو عربي)[7]. وهذه القومية العربية المعبرة عن حضارة واحدة لأصحاب هذه الشخصية والتي يعبر عنها الجاحظ بقوله: (إن العرب لما كانت واحدة في التربية وفي اللغة والشمائل والهمة وفي الأنفة والحمية وفي الأخلاق والسجية فسيكون سبكاً واحداً، وكان القلب واحداً، تشابهت الأجزاء وتناسبت الأخلاط وصارت هذه الأسباب ولادة أخرى، وقامت هذه المعاني عندهم مقام الولادة، والأرحام الماسة)[8].

وإذا كان العرب في نهضتهم المعاصرة يتطلعون إلى تحقيق انسانية أكثر انسجاماً مع القوانين العامة لتطور البشرية والحضارة، فإن المحافظة على الطابع الانساني والحضاري لثقافتهم وشخصيتهم القومية بالرغم من صراعهم مع القوى الاستعمارية والصهيونية التي تقف في وجه التطور التاريخي لشعوب القارات الثلاث بوجه خاص. إنما يشكل الميزة الكبرى والقوة الأساسية لاشعاعهم وتأثيرهم في تجارب العالم المعاصر[9].

وكانت الأرض العربية الطريق الوحيد بين أقصى الشرق وأقصى الغرب قبل أن يكتشف رأس الرجاء الصالح، وحمل العرب إلى كل مكان ذهبوا إليه التجارة، ودعوة الاسلام، وكان الفتح العربي الاسلامي لعقول وأفئدة عشرات الملايين في أقصى الشرق بعشرات الآلاف من التجار العرب ليبيعون ويشترون ويقايضون ويربحون ويخسرون وهم يدعون ويبشرون ويعلمون الناس ديناً يحرم الربا تحريماً قاطعاً[10].

ولكون اللغة العربية لغة القرآن الكريم فقد انتشرت هذه اللغة في أنحاء العالم الاسلامي. مما يوثق الروابط والعلاقات بين الوطن العربي والعالم الاسلامي الذي يشغل فيه الوطن العربي مكانة مهمة.

إذ بظهور الاسلام انتشر العرب من شبه الجزيرة العربية حتى الأندلس غرباً

وأواسط آسيا شرقاً، وانتشرت الحضارة العربية وترجمت علوم العرب ووصلت هذه العلوم إلى أوروبا، إذ تعلم الأوروبيون أصول الملاحة من العرب وبفضلهم تمكنوا من استخدام أدوات كثيرة أفادوا منها في الملاحة مثل البوصلة والاصطرلاب مما ساعدهم على اكتشاف مناطق جديدة من العالم. ولم يكن يتاح لهم اطلاق الأقمار الصناعية لولا جابر بن حيان والخوارزمي. كما أن بفضل العرب تعلم العالم علمي الجبر واللوغاريتم إضافة إلى علوم الطب وغيرها[11].

وهكذا كان ظهور الاسلام في الوطن العربي عاملاً حاسماً في هذا الوطن، إذ أنه وحد بين أجزائه رباط واحد وأشاع الثقافة العربية الاسلامية في جميع ربوعه فجعل من الاقليم وحدة ثقافية[12].

ثانياً: التاريخ الحضاري:

للوطن العربي تاريخ حضاري يمتد في عمق التاريخ إلى آلاف السنين، ففي العصر الجليدي الرابع 120 ألف سنة ـ 10 آلاف سنة قبل الميلاد انحدر من شبه الجزيرة العربية أقوام عربية، استوطنوا في الألف التاسعة قبل الميلاد اثر الجفاف الذي حل ببلادهم وانحدروا بعد ذلك إلى جنوب العراق في الألف الخامسة قبل الميلاد. حيث أسسوا أقدم وأعظم الامبراطوريات في تلك الفترة، لذلك فالعالم مدين لهم بتأسيسهم أقدم حضارة نهرية تعتمد على الزراعة والري على وجه البسيطة، وإن تاريخ وادي الرافدين إن هو إلا تاريخ العالم بأسره. وكانت تلك الحضارات متمثلة بحضارة الأكاديين والبابليين والاشوريين والاراميين والكنعانيين[13].

كما كانت أبرز الحضارات العربية التي ازدهرت على نهر الفرات حضارة (تل حلف) في منابع نهري البليخ والخابور، ثم حضارة العموريين في (ماري) وفي منطقة باغوز، والتي ترجع إلى خمسة آلاف سنة قبل الميلاد ثم حضارة جمدة نصر في العراق إلى سنة 3200ق.م، وكانت لها اتصالات واسعة امتدت من جهة إلى وادي النيل ومن وجهة أخرى إلى وادي السند[14].

وكانت كلاً من اليمن وعدن مأهولتين بالسكان منذ العصر الحجري الحديث 7 ـ 5 آلاف سنة ق.م، وقد هاجر قسم منهم إلى عمان والخليج العربي وهاجر قسم آخر عن طريق باب المندب إلى الصومال وهاجر فريق آخر عن طريق مأرب

ونجران إلى شبه جزيرة سيناء وفلسطين والأردن[15]، مما يثبت تواصل العرب وحضارتهم على امتداد الوطن العربي منذ آلاف السنين. وليس مبتدئاً منذ الفتوحات الاسلامية كما يشير بعض الكتاب.

ويستمد الوطن العربي أهميته التاريخية من ظهور الزراعة في أرجائه لأول مرة في تاريخ البشرية، ففيه زرع القمح وصنع الخبز عماد غذاء الانسان ولأول مرة كذلك. وقد أدى ابتكار زراعة الغلال في الوطن العربي إلى الاستقرار والذي أدى إلى إيجاد استيطان حضري مستقر لأول مرة في العالم.

وقد علم العرب العالم الكتابة لأول مرة، إذ اهتدى العراقيون إلى اختراع الكتابة، ففي منتصف عصر الوركاء (3500 ـ 3200ق.م) بدأت الكتابة في أول أمرها بسيطة مبدأها تدوين الأشياء المادية المألوفة برسم صورها، وهذا ما يدعى (بالكتابة الصورية) ثم تطورت الصور، وصارت علامات مختصرة تنتهي بما يشبه المثلثات أو المسامير ولذلك سميت (بالكتابة المسمارية) وصارت تستعمل بهيئة مقاطع صوتية لكتابة الكلمات والجمل بعد تقطيعها إلى مقاطعها[16]. وقد اشتق عن الخط المسماري الخط الاكدي والبابلي والاشوري، ثم أخذ من الخط الاكدي الخط الحوري والحثي في حدود الألف الثاني قبل الميلاد. وظل الخط المسماري معروفاً في العراق حتى بداية التاريخ الميلادي وقد بدأ قبل هذا التاريخ بعدة قرون الخط الارامي المكتوب بحروف هجائية يحل محله لسهولة تعلمه وقلة الحروف الموجودة فيه ولانتشار اللغة الارامية في التجارة والمراسلات[17]. وقد حمل الاراميون فيما بعد الحروف الهجائية من سواحل البحر المتوسط شرقاً إلى آسيا حتى الهند. وهكذا تغلبت الكتابة بالحروف الأبجدية على الكتابة بالمقاطع المسمارية[18].

وكان لحضارة وادي النيل جانب آخر تمثل في ابداعات العرب الحضارية، حيث تمتد بداية القصة عن حضارة وادي النيل إلى فجر الحياة البشرية في هذه الكرة الأرضية. إذ بدأ الاستيطان الأول في وادي النيل منذ أقدم عصور ما قبل فجر التاريخ (العصور الحجرية القديمة) فازدهرت الحضارة منذ سبعة آلاف سنة في الجزء الأدنى من وادي النيل[19].

وفي العصر الحجري المعدني (الذي سمي بعصر فجر الحضارة) تم توطيد الحياة المستقرة، واتساع الزراعة والري ومعرفة التعدين وصنع الأدوات ولا سيما من النحاس، وعرف صناعة السفن من البردى.

وأثبتت البحوث وجود صلات حضارية بين مصر والعراق في العهد الجزري وفي عهد السلالات الأولى، وأنهم رجحوا تأثر المصريين القدماء في الخط المسماري الصوري، الذي كان الحافز على إيجاد الخط الهيروغليفي[20]. وهذا ما يعزز التواصل بين العرب على امتداد الوطن العربي.

وفي عصر الأهرام (السلالة الثالثة وحتى السادسة 2780ق.م ـ 2270ق.م) حيث بنيت الأهرامات الضخمة التي بدأ بناؤها في السلالة الرابعة، والتي استخدمت لاحتواء قبور الملوك والملكات. وقد مثل عهدها ازدهار الحضارة المصرية وعنفوانها وعهد نضجها. حيث أبدعوا في الطريقة الهندسية التي استخدموها في تربيع قاعدة الهرم وجعلها مربعاً صحيحاً ذا زوايا قائمة مضبوطة، وفي قطع الحجارة والأدوات النحاسية المستخدمة في ذلك مثل الأزاميل والمناشير والأوتاد، وضع البرونز (تقوية النحاس بالقصدير) وفي نقل الحجارة الكبيرة والكثيرة العدد[21].

ومن المنجزات الحضارية للتاريخ المصري الأخرى المكاييل والموازين والمقاييس والهندسة المعمارية والصياغة والغزل والنسيج والمعرفة الحسابية واختراع التقويم[22].

واستكمالاً للنضج الحضاري فان اللغة العربية كان لها شأن في حياة العرب حتى قبل الاسلام، فهي تملك ثروة من الكلمات أغنى وأوسع من حدود الحاجة العلمية. والذي يتناول بالدراسة التركيب اللغوي والأصول الحدسية والاشتقاقات المنطقية للكلمات والمعاني يدرك حقاً بأن الأمة العربية قد عبرت عن عبقريتها في لسانها خلال هذه المرحلة.

وعندما هبط الوحي على الرسول الكريم محمد (ص) وبشر بالاسلام، فإن هذا الدين حقق من خلال هذه الثورة الروحية المتمثلة به شخصية العرب كأمة وأعطى لثقافته العربية معنى الحضارة الانسانية.

وفي هذه المرحلة الجديدة أصبح العالم كله لا بل الكون وكل ما هو منظور وغير منظور مسرحاً لنشاط الانسان العربي ولتطبيق القيم الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية.

فالاسلام تجربة عميقة خلقت العرب خلقاً جديداً، وفتحت عقولهم على مجاهل العالم فرادوا ميادينها المختلفة وحققوا مساهمات أصيلة في تطوير الفلسفة

والعلوم والفن والتشريع والعمران. كما فتحت نفوسهم على قيم الحياة الروحية وعلى الشعور بالرسالة والارتفاع إلى مستوى تحقيقها[23].

لقد اكتمل تكوين الأمة العربية في نهاية القرن الهجري الأول في ظل العقيدة الاسلامية، فأصبح للعرب مقوم اللغة الواحدة، والوطن الواحد، ومفهوم التاريخ الواحد، ومقوم العقيدة الواحدة والمصالح والتوجهات الواحدة وعاشت الأمة العربية في كنف الدولة العربية الاسلامية. وقد حكمت مفاهيم هذه الدائرة المشاعر العربية والنزوع القومي العربي وحددت علاقاتها بالشعوب والأمم الأخرى[24].

ثالثاً ـ النضج السياسي:

على الرغم من أن العرب نشأوا في صحراء تشبه الصحراء الأفريقية الكبرى (غير العربية) في كل شيء وتشبه صحراء جوبي في الصين، بل تمتاز هذه الأخيرة بمناخ أميل إلى الاعتدال وأوفر حظاً من الأمطار والمراعي، لكن الصحراء العربية انفردت بظهور الجنس العربي منذ العصور الأولى بخصال الذكاء البعيد والنشاط البدني وتفتح الذهن وقد أتيح لهذا الشعب العربي تطوير مطاليب الحياة المتحضرة[25].

اتضح النضج السياسي للعرب كإحدى القوى الدولية في العالم من خلال تماسكهم مع بعضهم، وتمسكهم بتراثهم وحضارتهم وعقيدتهم وأسس بقائهم. على الرغم مما وجه إليهم من ضغوط دولية شديدة من قبل الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية استهدفت وجودهم وأدت إلى تمزيق جسد الوطن العربي الواحد وتقسيمه إلى أجزاء متعددة. وأدى إلى زرع كيان غريب في قلبه في موضع شديد الحساسية، يمثل حلقة الوصل بين قسميه الآسيوي والأفريقي.

ويمكن ملاحظة هذا النضج من خلال ما يأتي:

1 ـ أثبت العرب أن لديهم الامكانية في انتهاج السبل العلمية والحضارية التي تثبت نضجهم السياسي.

2 ـ الانتباه إلى المخططات الاستعمارية ورفضها والعمل على احباطها.

3 ـ مقاومة التوسع الصهيوني على حساب الأراضي العربية.

4 ـ سعي الأمة العربية بمختلف الطرق إلى تبني الوسائل التي تقرب أجزاء الوطن العربي إلى بعضها، كاحدى وسائل التقارب وصولاً إلى الوحدة العربية.

5 ـ تبنى اجراءات عديدة في سبيل صيانة الأمن القومي العربي وعدم السماح في خرقه من قبل القوى الأجنبية وكلما سنحت الفرصة بذلك.

وفيما يأتي توضيح لذلك:

أولاً: امكانية العرب في اثبات نضجهم السياسي

هناك اندماج قوي بين الانتماء إلى العروبة التي تعني الانتساب إلى شعب كان له في الماضي تاريخ مجيد، ولغة واحدة وهو يعيش تناقضات التجزئة ويتطلع إلى مستقبل حضاري انساني جديد. وبين الديانة الاسلامية التي هي دين سماوي حقق ثورة في حياة العرب في الماضي، وحضارة عالمية انسانية كبرى تمتلك ميزة الشريعة التي تنظم شؤون البشر وفق أحكام السماء. وقد جرى التأكيد على العروبة والاسلام في المغرب العربي بشكل خاص كرد فعل ضد الغزو الفرنسي.

ولذا ينبغي النظر إلى الوطن العربي نظرة شمولية تقوم على الفهم الدقيق لخصوصياته ولطبيعة تناقضاته، وهذا مما يساعد على تفهم واقعي للوطن العربي، ويقرب وجهات النظر ويسعى إلى نهوض الأمة وتوحدها.

ثانياً: رفض المخططات الاستعمارية

لقد رفض العرب جميع محاولات الاستعمار للضغط عليهم وسلبهم حريتهم وسيادتهم، واغتصابهم لخيرات أراضيهم، سواء كان استعماراً عثمانياً أم استعماراً أوروبياً. فقد تمت مقاومة الاستعمار بجميع أدواره. ومنها على سبيل المثال الحرب الأولية اللبنانية عام 1860 وثورة الجزائر الأولى عام 1871 ضد فرنسا، والثورة العربية الكبرى سنة 1916 والمقاومة التونسية عام 1908، وثورة العراق ضد الانكليز سنة 1920 واعلان الجمهورية الريفية في المغرب عام 1921 وثورة دمشق عام 1925 والحرب العربية ضد الاحتلال الصهيوني عام 1948 وثورة يوليو/ تموز في مصر عام 1952 وثورة العراق ضد الانكليز عام 1958 وثورة الجزائر ضد الفرنسيين عام 1961.

ثالثاً: مقاومة التوسع الصهيوني

وما قام به الصهاينة وبمساعدة القوى الاستعمارية وخاصة بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال لفلسطين التي تمثل عنق الزجاجة والرابط بين قسمي الوطن العربي الاسيوي والأفريقي، إلا محاولة في قطع الاتصال البري المباشر بين جناحي الوطن العربي، لمعرفتهم التامة بمدى أهمية هذا الاتصال الذي يمثل تواصلاً طبيعياً له أهميته الكبيرة في جعل الوطن العربي كياناً استراتيجياً واحداً.

إن التحدي الفكري الصهيوني للأمة العربية يتحرك في ساحة الوطن العربي وفي الميدان الخارجي. وفي داخل الأرض المحتلة. وهذا التحدي استقاه الصهاينة من رأي هرتزل الذي قال فيه «بأن وجود اليهود في فلسطين سيكون بمثابة الجدار الذي يحمي أوروبا من آسيا» أي على الغرب أن يقدم العون والمساعدة في تشييد صرح قلعة أمامية للحضارة في وجه الهمجية[27] (كما يزعم).

ولذا فإن اسرائيل ما فتأت تنادي بالتوسع وترفع شعار أن أرض اسرائيل تمتد من الفرات إلى النيل في تحدي جيوبولتيكي مفضوح للوطن العربي، وبناء على ذلك فإن التحالف بين اسرائيل والغرب قائم منذ عام 1948 على أساس عسكري، وكان منذ وعد بلفور يقوم على أساس سياسي واستراتيجي.

وقد كان ذلك التحالف العسكري والتحدي للأمة العربية يقوم على أساس أن دولة الكيان الصهيوني يجب أن تقوم وتستمر رغم الفارق الكبير بينها وبين الوطن العربي في المساحة والسكان فهم يشعرون أنهم مجرد قطعة صغيرة وسط مساحة شاسعة. وهي بهذا تستند على الدعم اللامحدود من الغرب لها. ورغم عدم التكافؤ في القوة بين العرب والغرب إلا أن العرب رفضوا الخضوع، ودخلوا في أربع حروب مع الصهاينة والغرب.

في محاولة لمنع هذا التوسع (وان حصل احتلال لأراضٍ عربية في الجولان والضفة الغربية وسيناء) إلا أن هذا لم يكن المخطط الحقيقي للصهاينة والغرب.

كما أن الشعب العربي ما زال يرفض الخضوع والاستسلام ويعتبر الصهاينة مغتصبين للأرض العربية.

رابعاً: سعي الأمة إلى تقريب أجزاء الوطن العربي

إن الحضارة العربية هي عنوان لشخصية الأمة العربية، وهي منها كالشجرة من الأرض، ولا يمكن أن نتكلم عن (حضارة عربية)، و(نضج سياسي لها) دون أن نأخذ بعين الاعتبار (الأمة العربية) عبر مراحل تطورها، وموقف هذه الأمة من ذاتها ومن العالم عبر تاريخها العريق. ودون أن نربط دعوة الأمة بصيرورتها أي بجدل العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل، وإذا كان العرب في نهضتهم المعاصرة يتطلعون إلى تحقيق أهداف انسانية ذات أبعاد حضارية أكثر انسجاماً مع القوانين العامة لتطور البشرية والحضارة، فإن المحافظة على الطابع الانساني لثقافتهم ولشخصيتهم القومية بالرغم من صراعهم المرير مع القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية التي تقف في وجه التطور التاريخي لجميع الشعوب المحبة للاستقلال والتطور ومنها الشعب العربي. فإن هذا يشكل الميزة الكبرى والقوة السياسية لاشعاعهم وتأثيرهم في تجارب العالم المعاصر.

وهذه الاجراءات جميعها مدعاة إلى تقريب أجزاء الوطن العربي بعضها إلى البعض الآخر، وجعلها تشعر بالانتماء إلى وطن واحد وأمة واحدة، وهو ما يؤثر بقدر كبير من النضج السياسي لهذه الأمة العريقة لأن كل قسم من أقسام الوطن العربي تشده أواصر الصلات الحضارية والتاريخ المشترك إلى بعضه، ويشعر بالفخر للانتماء لهذا التاريخ والمصير المشترك.

خامساً: السعي في صيانة الأمن القومي العربي:

لم يعد النظام الاقليمي العربي صالحاً للتعامل مع البيئة السياسية العربية ومحتواها، لكن ذلك لا يعني أن كافة الضوابط والقيم والمعايير الخاصة بالعلاقات بين الدول العربية قد انتهت، وأنها لم تعد تتجاوز المستوى المميز للعلاقات العادية بين الدول في العالم.

إن هذا الاحتمال يبدو مستبعداً، فالشعب العربي في الأقطار العربية، يشكل كتلة حضارية وثقافية مترابطة على نحو فريد، ويشكل هذا الارتباط أساساً موضوعياً مستقراً للانتماء المجتمعي لهوية موحدة. وإن جذوة الهوية العربية تبقى قادرة على استدعاء عاطفة عميقة لدى معظم أبناء الشعب العربي في معظم الأوقات وخاصة في ظروف اشتعال الأزمات الخارجية وتوجيه تهديد خارجي إلى الأمة[28] أو جزء منها.

وهو عنصر مهم من عناصر النضج السياسي، الذي يمكن عن طريق خلق أقصى حالات التقارب أو الاندماج بين العرب، عندما تتوفر المستلزمات المطلوبة لذلك.

يحتاج العرب في الوطن العربي إلى مزيد من الابداع الفكري لصياغة نموذج ديمقراطي صالح للتطبيق لا يكون نقلاً آلياً لقواعد الديمقراطية الغربية من ناحية ولا يخضع من ناحية أخرى للمواصفات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد. نموذج ديمقراطي يتجه إلى المستقبل بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة حتى يضمن أوسع مشاركة جماهيرية في عملية اتخاذ القرار. وهذه المحاولات بدأت تلوح في الأفق في العديد من المجتمعات العربية في أقطار الوطن العربي.

رابعاً ـ عناصر القوة الجيوبولتيكية:

تتضمن عناصر القوة الجيوبولتيكية، جميع الامكانات البشرية والاقتصادية والسكانية والسياسية، التي تمنح العرب أسس القوة الدولية، والتي تجعل من الوطن العربي والأمة العربية قوة دولية لها اعتبارها في الميزان الدولي، بالمقارنة مع الدول التي تتمتع بعناصر القوة في العالم وخاصة القوى الدولية المؤثرة في الأحداث الدولية.

بل يمكن القول بأنها ذات العوامل التي يمكن عن طريقها تحقيق الأمن القومي العربي التي سيتناولها الفصل السابع من هذا الكتاب بشكل تفصيلي.

ومع ذلك ولغرض التأكيد على عناصر القوة الجيوبولتيكية ضمن هذا الفصل، الذي يتناول (العرب كقوة دولية) فإن هذه العناصر يمكن استعراضها وكما يأتي:

يتمتع (الوطن العربي) الذي يكوّن الوطن الذي تعيش فيه الأمة العربية بعناصر قوة جيوبولتيكية، تجعل منه قوة دولية لها وزنها السياسي المهم في العالم. وكما أشير في الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن إحدى المقومات الجغرافية والسياسية للوطن العربي تتمثل في الموقع الجيوستراتيجي من حيث أهمية الممرات المائية ومواقع التماس مع القوى الكبرى. إذ يكوّن الوطن العربي حلقة وصل بين القارات الثلاث للعالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا) بين المحيط

الأطلسي والبحر المتوسط من جهة والمحيط الهندي والبحار والخلجان المتصلة به البحر الأحمر والبحر العربي وعمان وعدن والعربي من جهة أخرى. ولذا فإن التحكم فيه، يجعل الأمة العربية تتمتع بأهمية استراتيجية وإمكانات عسكرية تضيف إلى الوطن العربي عناصر لقوته الجيوبولتيكية.

ولكون الوطن العربي مسيطراً على ممرات بحرية مهمة، فإن كل ذلك جعله من هذا الموقع البحري يتمتع بأهمية جيوبولتيكية عظيمة يمكنه من استثمارها في فرض السيطرة وفي زيادة أهميته الجيوبولتيكية مما يؤهله إلى تبوؤ مكانة دولية مرموقة.

وهذا ما جعل الوطن العربي مسيطراً على العديد من طرق الملاحة الدولية التي توصل بين مناطق العالم المهمة من حيث الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي والمعدني، كما أن إشرافه على كل من قناة السويس ومضيق هرمز اللذان يتمتعان بأهمية منح الوطن العربي دوراً كبيراً في التحكم في المواد الأولية، وموارد الطاقة للعالم العربي، ويمنحه عناصر قوة كبيرة، لكونه يتحكم في الطريق الذي يختصر المسافة في الطريق البحري الذي تسلكه ناقلات النفط العربي من منطقة الخليج العربي إلى العالم الغربي، بمسافة 12,500 كم وهو الفرق بين الطريق الموصل بين باب المندب وجبل طارق عن طريق قناة السويس والطريق الموصل الذي يسلك رأس الرجاء الصالح في جنوبي أفريقيا نحو مضيق جبل طارق.

وللتضاريس من حيث طبيعة تكوينها ونوعها ودرجة التضاريس تأثير على مدى تماسك المنطقة أو الدولة، وفيما يخص الوطن العربي فإن تضاريسه تمتلك عنصر قوة، تدعم من عنصر تماسكه وتوحده والتواصل بين أنحائه بين مشرقه ومغربه وشماله وجنوبه. وذلك من خلال عدم وجود تضاريس مرتفعة تمنع ذلك التواصل، وان أكثر من 75٪ من تلك التضاريس هي هضاب منبسطة يتراوح ارتفاعها بين 500 و1500 متراً، حيث لا يشعر المتنقل من مكان إلى آخر بأي فرق أو عقبات تمنع من ذلك.

كما أن هذه التضاريس لها ميزات من حيث إمكانية انتشار الاستيطان البشري، والتوسع في المساحات الزراعية، فيما لو استثمرت الإمكانات التي يضمها الوطن العربي، وعلى الأخص عندما تمت تحلية المياه المالحة (مياه البحار والمحيطات) باستخدام الغاز الطبيعي الذي يوجد بكميات كبيرة وتخرج

كميات كبيرة منه بشكل مصاحب للنفط وتحرق دون الاستفادة منها، أو استخدام الطاقة الشمسية التي يزخر بها الوطن العربي. هذا إضافة إلى أن تنوع التضاريس يؤدي إلى زيادة فرص التكامل الاقتصادي بين أجزائه.

وتدل البنية الجيولوجية للوطن العربي إلى أنها تنتمي إلى كافة الأزمنة الجيولوجية الأول والثاني والثالث (الأليكوسين والأيوسين والميوسين والبليوسين) ثم الرابع (البلايستوسين والحديث).

وتوجد صخور نارية ومتحولة تمثل القاعدة، إضافة إلى طفوح بركانية مع وجود صخور رسوبية. وهذا التنوع في البنية الجيولوجية، أثر في تنوع المعادن التي تضمها طبقات الأرض (سواء معادن فلزية أم غير فلزية) كما أدى إلى تنوع التربة في خصائصها، مما جعل منها عوامل ساعدت على التكامل الزراعي الذي هو أحد عوامل القوة الجيوبولتيكية في الوطن العربي. يعاضدها في ذلك التنوع المناخي الذي يساعد على أن يختص كل إقليم مناخي بزراعة محاصيل تختلف عن محاصيل الإقليم المناخي الآخر، مما يساعد على التبادل في هذه المحاصيل والتكامل فيما بينها في سد حاجة الوطن العربي إليها.

مما سبق من ذكر للميزات التي يتمتع بها العرب كأمة تمثل قوة دولية، تعتبر تلك العناصر من المستلزمات المتوفرة التي تؤكد الإمكانية العالية لحصول التكامل العربي في جميع الجوانب البشرية والاقتصادية والتي هي بحاجة إلى دعم وتنسيق سياسي بين أصحاب القرار. العرب وهم بذلك إن تمكنوا من الوصول إلى هذا التقارب أن يعيدوا حالة التلاحم والقوة التي كانوا يتمتعون بها عندما كانوا أصحاب الكلمة الأولى في العالم، كما يمكّنهم من تشييد صرح الحضارة لقد أبدعوا في العديد من المجالات العلمية والتقنية والإنسانية مما جعلهم أصحاب عمق حضاري متواصل عززه ما يحمله العرب من قيم خلقية وسلوكية اكتسبوها من معيشتهم في أرض العرب التي جعلت الشخصية العربية تتسم بسمات خاصة بها، ومن ديانتهم الإسلامية التي صقلت تلك الشخصية، وأكدت على نبل الخلق والتسامي واحترام الإنسان وحقه في الحياة وصانت حريته الشخصية، ومنعت العبودية لأي أحد ما عدا الله سبحانه وتعالى.

يعزز هذه الخصال أن الشعب العربي على امتداد الوطن العربي يشعر بشعور واحد تربطه لغة واحدة وتاريخ واحد وله نفس الأماني والمشاعر المشتركة.

وهم من حيث العدد يكونون شعباً يمتاز بعدد من السكان يكفي لاستثمار جميع الموارد الطبيعية، وله القدرة على تكوين القوات المسلحة بعدد يكفي للدفاع عن حرمة وسيادة الأرض العربية. يضاف إلى ذلك وجود قدرات علمية وتقنية يتمتع بها الشعب العربي تهيئ له الفرصة في استثمارها لتطوير كل مناحي الحياة العامة، وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية.

مصادر الفصل الرابع

(1) د. جمال حمدان، الاستعمار والتحرر في العالم العربي، المكتبة الثقافية، القاهرة، 1964، ص 14.

(2) د. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، دار شركة المطابع النموذجية، عمان، 1981، ط 2، ص 35.

(3) د. ابراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، مطبعة جامعة الموصل، 1986، ص ص 293 ـ 306.

(4) د. جمال حمدان، المصدر نفسه، ص 27.

(5) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 143.

(6) محمد سليمان عبد الله الأشقر، زبدة التفاسير من فتح القدير، الكويت، 1985، ص 27.

(7) ابن عسكر، تهذيب تاريخ ابن عسكر، الجزء الثاني، ص 189.

(8) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 1، ص 29 ـ 31.

(9) د. الياس فرح، في الثقافة والحضارة، بغداد، 1979، ص 9 ـ 11.

(10) د. عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 82.

(11) محمد مفيد الشوباشي، العرب والحضارة العربية، القاهرة، ص 42.

(12) د. فيليب رفلة وأحمد سامي معطي، الوطن العربي، القاهرة، 1965، ص 17.

(13) د. أحمد سوسه، تاريخ حضارة وادي الرافدين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص 245.

(14) د. ابراهيم شريف، الموقع الجغرافي للعراق، وأثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي، مطبعة بغداد، ج 2، ص 23.

(15) د. احمد سوسه، المصدر نفسه، ص 289.

(16) د. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة (تاريخ العراقي القديم) ج 1، بغداد،

1955، ط 2، ص 66.

(17) المصدر نفسه، ص 309، 316.

(18) د. أحمد سوسه، المصدر نفسه، ص 314.

(19) د. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة (حضارة وادي النيل)، ج 2، بغداد 1956، ص 17.

(20) المصدر نفسه، ص 22.

(21) المصدر نفسه، ص 27 ـ 55.

(22) فؤاد محمد شبل، دور مصر في تكوين الحضارة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص 15.

(23) الياس فرح، مصدر سابق، ص 82.

(24) د. احمد صدقي الدجاني، ملاحظات حول نشأة الفكر القومي وتطوره، ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 309.

(25) د. حسين مؤنس، الحضارة، عالم المعرفة، العدد (1)، 1978، ص 29.

(26) مركز دراسات الوحدة العربية، القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، 1980، ص 21 ـ 51.

(27) د. كاظم هاشم نعمه، الوجيز في الاستراتيجية، بغداد 1988، ص 307.

(28) مركز دراسات الأهرام، التقرير الاستراتيجي لعام 1991، القاهرة، 1992، ص 241.

الفصل الخامس

التكامل الاقتصادي العربي

لماذا التأكيد على التكامل العربي:

لكثرة السلبيات التي حاولت دول الشمال أن تفرضها على اقتصاديات الدول النامية، ومنها اقتصاديات الوطن العربي والمتمثلة بجوانب عديدة. لذا فإن الرد العربي ينبغي أن يكون في التكامل العربي كخطوة أولى وصولاً إلى اندماج اقتصاديات الدول العربية في كتلة واحدة لها مقومات المنافسة. وهذه السلبيات يمكن إجمالها بالآتي[1]:

1 ـ إن المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية (وخاصة الشركات غير الوطنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية) مكنت دول الشمال من نقل أعباء أزماتها الاقتصادية إلى دول الجنوب، وفرضت على هذه الدول تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة لكي تتكيف مع أعباء هذه الأزمات المنقولة إليها.

2 ـ إن العولمة الجديدة ما هي إلاّ تكثيف للتبعيات المالية والاستثمارية والتقنية والتي تهدف من البلدان النامية ومنها الأقطار العربية، إلى فرض واقع العولمة على اقتصادياتها.

3 ـ إن ثورة الاتصالات قد حطمت الأسوار بين الأمم والشعوب وجعلت اختراق الجنوب اقتصادياً وأمنياً أمراً سهلاً فضلاً عن الخروقات الثقافية.

4 ـ تسعى دول الشمال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبعاد دول الجنوب عن دائرة المعرفة وربطها بحلقات التبعية المقفلة وتدويل اقتصادياتها وربطها بعجلة النظام الرأسمالي عبر الاندماج التنموي التبعي،

مما يهيىء المسرح الدولي للصراع الجديد بين القوى الاقتصادية الذي سيحل محل صراع القوى العسكرية.

5 ـ يتعرض الأمن الاقتصادي والعلاقات الدولية لمزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار، وبلا شك فإن المستقبل القريب سيشهد حرباً اقتصادية واسعة النطاق بين الكتل الاقتصادية العملاقة جراء تلك المحاولات.

6 ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تحميل العالم أجمع كافة المسؤوليات وتضحيات الخروج من أزمتها الاقتصادية بعد أن عجزت وسائلها الاقتصادية في ذلك، واستمرار تدهور قوتها النسبية في العديد من القطاعات الصناعية كصناعة الأسلحة والصلب والنسيج والملابس.

7 ـ تحاول الولايات المتحدة من خلال هيمنتها استدراج الدول النفطية الخليجية إلى حالة إرتهان كلي بالنسبة لتصدير النفط، وإلى توجيه العائدات المالية صوب استثمارات ضمن أراضيها أو استثمارات إقليمية عبر إسرائيل (المشروع الشرق أوسطي) وهي بهذه الهيمنة تضمن سيطرتها على الإمدادات النفطية ذات الأهمية الاستراتيجية وبأسعار منخفضة، مما يحقق لها قوة في منافسة خصومها من التكتلات الاقتصادية الصناعية (اليابان والمانيا والاتحاد الأوروبي).

8 ـ إن الاقتصادات العربية ستدخل في القرن الحادي والعشرين وهي محاصرة من كل الاتجاهات وتكتنفها الضغوط من كل الأنواع وستعاني من كل أشكال الاختراق، فهي ستدخل وهياكلها الإنتاجية أكثر إعوجاجاً وأمنها الاقتصادي أكثر اختراقاً وقاعدتها الاقتصادية أكثر تصدعاً وتكاملها الاقتصادي أكثر إنفراطاً. إضافة إلى أن اقتصادها يتعرض الآن لأكبر عملية إعادة هيكلية في تاريخها الطويل[2].

وهذا ناجم من أن الاقتصاد العربي يواجه مخططات الشمال ومراكز الرأسمالية المتقدمة من أجل تهميش وزنه في المحيط الدولي والسيطرة على مجالات حركته وإبقائه متكشفاً، وتقليص هامش مناوراته، وإخضاعه لبرامج تكيف ذات تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، وجعل الاقتصادات العربية تعيش حالة اقتصاد متنافر[3].

ما المطلوب تحقيقه من التكامل الإقتصادي العربي:

إن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي كهدف قريب ينبغي أن يهدف إلى تحقيق العديد من الاستراتيجيات والتي أهمها ما يأتي[4]:

(1) أن يكون الأمن القومي العربي مستنداً إلى اقتصاد يمتلك القدرة الاقتصادية والصناعية والمالية والتكنولوجية غير التابعة لقوى خارجية، والسعي إلى خلق حالة من الاستقلال التقني وجعل حلقاته الخاصة بالبناء الصناعي متكاملة داخل الوطن العربي.

(2) عدم السماح للاقتصاد العربي بأن يبحث عن مستقبله خارج بيئته وعدم جعل المال العربي أداة تبعية بدلاً من أن يكون أداة تحرير.

(3) تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتقوية العلاقات التجارية العربية ـ العربية، والقضاء على اختلال تركيب التجارة الخارجية في جانبي الصادرات والواردات.

(4) تحقيق التنمية العربية المستقلة الهادفة إلى حماية الإنسان العربي والاستفادة من الثروات والإمكانات العربية الذاتية، والحفاظ عليها من كل سطو وهيمنة أجنبية.

(5) بناء اقتصاد عربي قومي متماسك قادر على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، وقادر على التكيف مع الصدمات الخارجية.

(6) تقوية الأمن الاقتصادي العربي بحيث يقوى على حماية نفسه من الاختراقات وهيمنة الشركات غير الوطنية كأحد أبرز الآليات المعاصرة للتبعية، والتي هي هدف الدول الغربية، كما عبر عنها لسترثرو في كتابه (Head to head) بقوله[5]. «ومهما يكن عدد البلدان أو حدودها الجغرافية الدقيقة (في الشرق الأوسط)، فإنه لا يوجد في هذه المنطقة إلا اقتصاد متكامل صحي واحد. وإذ تنقسم المنطقة بعضها على بعض ولا تقيم فيما بينها علاقات تجارية ذات وزن، فإن غالبيتها دول فقيرة وستظل كذلك. فالتقدم رهين بالحلول السياسية والعسكرية.

مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

يتوفر في الوطن العربي مقومات هائلة يمكن استثمارها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي مما يساهم في التخلي عن الكثير من العيوب التي يعاني منها الاقتصاد العربي والتي منها:

1 ـ قلّة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمتها 32,8 و53,5 و64,9 و68,8 و75 مليون دولار على التوالي للسنوات 1985، 1990، 1993 و1994 و1997 مما شكل نسبة 8,8٪ و11,7٪ و13,2٪ و13,7٪ و13٪ لنفس السنوات[6]. وهي نسبة ضئيلة كما هو واضح.

رغم أن الوطن العربي يضم أراضٍ صالحة للزراعة تبلغ مساحتها 197,4 مليون هكتار لا يزرع منها سوى 54,8 مليون هكتار أي أن نسبة 272,3٪ تترك بدون استثمار.

كما يتوفر في الوطن العربي موارد مائية سطحية تبلغ كميتها 244,65 مليار متر مكعب/ سنة، لا تبلغ نسبة الاستخدام إلى المتاح سوى 64٪ أي 140 مليار م^3/ سنة. (كما ورد في التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 1995).

مع وجود موارد مائية جوفية تقدر كميتها بـ 40890 مليون م^3/ سنوياً، وقد بلغ عدد السكان الزراعيين في عام 1996/ 89,3 مليون نسمة في جميع الأقطار العربية، منهم 86,9 مليون نسمة سكان نشطون، يعمل منهم في الزراعة 31,3 مليون نسمة، أي أن نسبة العاملين بالزراعة قد بلغت 35,1٪ من مجموع العاملين.

ومع ذلك لم يكن الانتاج الزراعي بالمستوى المطلوب الذي يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل كانت هناك فجوة غذائية كبيرة في جميع الموارد الغذائية، وخاصة في المواد الرئيسية منها مثل: الحبوب التي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها عام 1991م 50٪ والسكر 78٪ والزيوت 51٪ واللحوم 83٪ (انظر الجدولين الآتيين) ومن المتوقع أن تستمر هذه الفجوة حتى عام 2015 كما يوضح ذلك الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)
تطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي (1980، 1985، 1992، 1993)

نوع الغذاء	نسبة الاكتفاء ٪ 1980	نسبة الاكتفاء ٪ 1985	نسبة الاكتفاء ٪ 1992	نسبة الاكتفاء ٪ 1993
مجموعة الحبوب	53	58	51	58
القمح	50	50	52	56
الشعير	73	70	49	57
بطاطس	40	95	101	96
البقوليات	92	98	90	74
الخضراوات	100	100	98	97
الفاكهة	107	102	101	99
سكرين	26	30	31	37
زيت وشحوم	37	42	29	31
اللحوم	69	74	84	83
الأسماك	96	53	87	44
البيض	76	78	85	95
الألبان	65	62	39	59

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1995، ص 232.

جدول رقم (14)

توزيع نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة عام 2000 في الدول العربية طبقاً للسلع الغذائية الرئيسية٪

الدولة	الحبوب	القمح	الرز	الشعير	السكر	اللحوم
العراق	87,7	53	60	100	43	52
الأردن	29,9	33	–	47	–	42
الكويت	–	–	–	–	–	5
لبنان	7	9	–	20	29	36
عمان	4	7	–	–	–	35
قطر	1,9	0,7	26	–	7	–
السعودية	23	67	1	15	–	25
سوريا	75	72	21	108	56	34
الإمارات	0,4	–	–	0,2	–	12
اليمن	58	34	–	70	2	43
الجزائر	51	35	30	100	2,1	43
مصر	52	26	75	100	61	50
ليبيا	76	81	–	100	–	36
المغرب	57	37	39	100	97	54
موريتانيا	43	0,8	6,9	100	–	115
الصومال	61	3	86	100	108	135
السودان	113	100	57	–	140	112
تونس	82	89	–	–	–	61
جيبوتي	–	–	–	–	–	109
الوطن العربي	62	47	56	96	55	58

إذن: لا بدّ من توحيد الجهود لاستثمار جميع الأراضي الزراعية والموارد المائية المتاحة وجعل إنتاجية الوحدة المساحية أكبر، مما يحقق اكتفاء ذاتياً ويوفر أمناً غذائياً عربياً، وبهذا توفر عشرات المليارات من الدولارات سنوياً وتفوت

الفرصة على أعداء الأمة من استغلال الغذاء للضغط على الوطن العربي وابتزازه.

2 ـ لا بدّ من الاستفادة بما تضمه الأرض العربية من عنصر قوة تتمثل في الاحتياطي النفطي الكبير والبالغة نسبته 61,6٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد، والغاز الطبيعي الذي تبلغ نسبة الاحتياطي العربي منه 31,1٪.

وقد بلغت كمية الانتاج من النفط لعام 1993، 17,848 ألف برميل يومياً ومن الغاز الطبيعي 29,822 مليار متر مكعب ووصلت عام 1997 إلى 19,544 ألف برميل يومياً بالنسبة للنفط و33,531 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. وبلغ مجموع عوائد الصادرات البترولية في الدول العربية لعام 1993 (89) مليار دولار وفي عام 1994 (86,8) مليار دولار ارتفع إلى 118,3 ملياراً عام 1997. مما يشير إلى تدني العائدات المالية مقارنة مع العائد الذي كان يمكن الحصول عليه فيما لو صدرت هذه المواد مصنعة (صناعات بيتروكيمياوية أو مشتقات نفطية)، أو حتى لو استمر سعر البرميل من النفط في التحسن قياساً على أسعاره في عام 1974، لولا التآمر الدولي الذي حصل بمعاونة أطراف عربية معروفة.

3 ـ يمكن الاهتمام بالصناعات بمختلف أنواعها سواء المعتمدة على الموارد المعدنية أو الزراعية، وبذا تحقق فائدتين أولاهما عدم استيراد الحاجات الصناعية من خارج الوطن العربي وبذلك توفر مبالغ كبيرة، حيث بلغت قيمة الواردات الصناعية لعام 1992 (61,36 مليار دولار) ارتفعت إلى 94 مليار دولار عام 1996 ونجعل من الصادرات الصناعية تساهم بنسبة أكبر من قيمة مكونات الصادرات العربية والتي لم تصل نسبتها عام 1990 سوى نسبة 10,9٪ من إجمالي الناتج المحلي وفي عام 1992 (5,5٪) وفي عام 1997 نسبة (11٪) وهي نسب متدنية للغاية لا تتناسب مع ما يحويه الوطن العربي من ثروات وإمكانات.

4 ـ لا بد لكي نحقق التكامل الاقتصادي من القضاء على حالة الاختلال التجاري والتقليل من درجة عولمة النظام الاقتصادي المتمثلة في الوزن النسبي الكبير الذي تحتله التجارة الخارجية من الناتج المحلي.

حيث إن الوطن العربي يضطر إلى استيراد مواد زراعية غذائية بأكثر من 20 مليار دولار سنوياً، وهي بازدياد مستمر حيث بلغت قيمتها عام 1990، 22,8 مليار دولار وأصبحت 24,34 مليار دولار عام 1993[7] وبلغت عام 1996، 17,9 مليار دولار بسبب تدني سعر النفط.

إن (نسبة الصادرات + نسبة الواردات) إلى الناتج المحلي والتي بلغت نسبتها 90٪ عام 1980 ثم انخفضت عام 1990 إلى 65٪ وأصبحت عام 1994 (50٪) وشكلت نسبة الواردات في نفس العام والبالغة 115,4 مليار دولار (23٪) من قيمة الناتج المحلي والذي بلغ عام 1994 (502,4 مليار دولار).

والجانب الآخر المهم هو ضرورة زيادة نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية والتي كانت نسبتها عام 1990 10,9٪ انخفضت عام 1994 إلى 9,2٪، وهذا ما يمثل كارثة يمكن لو استمرت أن تقضي على أية قوة قد يتمتع بها الاقتصاد القومي المهمش حالياً. مما يتطلب العمل بقوة على تطوير نشاط وفعالية السوق العربية المشتركة.

5 ـ والظاهرة الأخرى المهمة التي ينبغي أخذها بالحسبان، العمل على تراجع مساهمة قطاع الخدمات والتوزيع في الناتج المحلي الذي تزايدت حصته من 26,3٪ عام 1980 لتصبح 43٪ عام 1991. ثم تزداد إلى 57٪ عام 1994، وهو ما يجعل الاقتصاد العربي، اقتصاد لا يعتمد في تشكيلاته على القطاعات الإنتاجية، بل على الاقتصادات الاستهلاكية. مما ينشط الاعتماد على الخارج ويزيد من نسبة انكشافه وتبعيته. وهذا ينسحب على توزيع قوة العمل وفق نفس النسب المخيبة للآمال. لذا ينبغي التأكيد على تطوير القطاعات الإنتاجية في الأقطار العربية، وعلى أساس التخصص الإنتاجي مما يحقق التنسيق والتكامل بين الأقطار العربية وخاصة التكامل الصناعي.

مصادر الفصل الخامس

(1) العدد (70)، حزيران، 1992، ص 15.

(1) د. حميد الجميلي، الهيمنة الأمريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون سياسية، العدد (25)، مركز الجمهورية للدراسات الاستراتيجية، بغداد 1995، ص 35 ـ 36.

(2) د. حميد الجميلي، الهندسة الاقتصادية المرتدة، استشراف المستقبل الاقتصادي للقرن الحادي والعشرين، مجلة آفاق عربية، السنة (21) نيسان 1996، ص 36.

(3) د. حميد الجميلي، أوهام التنمية العربية، صور الاختلال في هياكل الانتاج وتركيب التجارة الخارجية العربية، مجلة شؤون سياسية، العدد (1)، 1994، ص 79.

(4) د. إبراهيم سعيد الدين، النظام الدولي والولايات التبعية، مجلة المستقبل العربي العدد (90)، 1986 ص 84.

ـ د. إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهول المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص 87.

ـ الجميلي، المصدر نفسه، ص82.

(5) لستر ثارو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ «عالم المعرفة» ع 204، كانون الأول، 1995، ص 262.

(6) الأمانة العامة للجامعة العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، أيلول، 1995 م، ص 206 ـ 221، وكذلك التقرير الاقتصادي الموحد لعام 1998.

(7) ملاحظة عامة: جميع الأرقام الواردة للأعوام 1990 ـ 1993، مشتقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 1995، 1998، ص 144.

الفصل السادس

الأمن المائي العربي

تعاني المياه العربية من مشكلات، تتمثل بالضغوط الجيوستراتيجية الموجهة إلى الوطن العربي من دول الجوار، خاصة تلك الدول التي تكون منابع لأكبر أنهار الوطن العربي (النيل ودجلة والفرات والسنغال) تدعمها قوى خارجية ممثلة بالدرجة الأولى بالولايات المتحدة الأمريكية التي تنسق مع كيان مغتصب للأرض العربية في فلسطين وهو العدو الصهيوني. ويضاف إليه مخاطر التبعية سواء كانت التبعية الاقتصادية أم السياسية، وما لها من أثر سلبي على اتخاذ القرارات التي من شأنها أن توحد كلمة العرب وتجعلهم كتلة واحدة في مواجهة الأخطار المحدقة بمستقبل أمتهم.

إن هذه الضغوط والمخاطر التي تهدد (الأمن المائي العربي) لها من الآثار السيئة على كمية المياه ونوعيتها في الوطن العربي خاصة خلال السنوات القادمة، هذه الآثار تتجلى في عدم تحقيق الأمن الغذائي، وكلا الأمنين إنما هما عناصر تكون الأمن القومي العربي مع مستلزمات أخرى لهذا الأمن الذي يمثل كيان الأمة ومستقبلها.

كما إن لها آثاراً سيئة على كمية ما يحصل عليه الفرد العربي من مياه سنوياً، إضافة إلى ما تؤثر به على نوعية المياه التي بدأت تسوء في درجة ملوحتها ونقاوتها أو ما يوجد فيها من ملوثات.

ولذا فإن هذا الفصل سيسلط الضوء على هذه المشكلة من حيث مسبباتها وأهدافها، وما يتوجب على الدول العربية من إجراءات ينبغي القيام بها للرد على هذه الضغوط التي توجهها قوى معادية للأمة، أو دولاً إقليمية تؤازرها في ذلك وتجعل من المياه ورقة سياسية ضاغطة.

تواجه المياه العربية مشكلة مزدوجة: تشمل الكمية المتوفرة ونوعية المياه[1].

أولاً: من حيث الكمية: يتعرض الوطن العربي إلى تناقص في كمية مياهه المتاحة مقارنة بما يستهلك من المياه سنوياً. إذ تبلغ كمية المياه المتاحة في الوطن العربي (296) مليار م^{3} عام 1995، بينما كانت الحاجة منها في ذلك العام (298) مليار م^{3} وهذا يعني وجود نقص بلغ ملياري متر مكعب. ومن المتوقع أن تزداد الحاجة إلى المياه عام (2000) لتبلغ (320) مليار م^{3} أي بنقص سيبلغ (24) مليار م^{3}، يزداد هذ النقص ليصل إلى (55) مليار م^{3} في عام (2020).

وفي تقدير آخر وحسب دراسات نشرت فإن النقص من المياه في الوطن العربي في عام (2000) سوف لن يقل في أية حال عن (127) مليار م^{3} ليرتفع في عام (2020) فيصل إلى (171) مليار م^{3}[2].

2) إن هذه التقديرات من الحاجة إلى المياه معتمدة على معدلات الزيادة السكانية السنوية البالغة (٪ 3,2)، إذ من المتوقع أن يزداد عدد السكان الذي بلغ عام 1996 (250) مليون نسمة في الوطن العربي ليصل عام 2000 إلى (300) مليون نسمة، وفي عام 2020 إلى (490) مليون نسمة[3]. كما أن هناك ميلاً إلى زيادة استهلاك المياه من قبل الشخص الواحد ليقارب المعدلات العالمية. إذ أن منظمة الصحة العالمية كانت قد قدرت حاجة الفرد الواحد من المياه سنوياً بـ (1000) م^{3}، بينما نجدها في الوطن العربي لا تصل إلى (500) م^{3} في عشر دول، وتتراوح بين هذا المعدل و(1000) م^{3} في أربعة دول فقط، وتقل عن (150) م^{3} في بقية الأقطار.

ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول الآتي:

جدول رقم (15)

تصريف الأنهار والسحب السنوي منها واستخداماتها

الدولة	معدل المياه المتاحة مليار $م^3$	السحب السنوي من المياه ٪	نصيب الفرد $م^3$	توزيع استخدام المياه السنوي٪		
				المنزلي	الصناعي	الزراعي
مصر	73	97	1202	7	5	88
العراق	45	43	4575	3	5	92
سوريا	57	9	450	7	10	92
الأردن	0,45	41	173	29	6	65
لبنان	0,75	16	271	11	4	85
فلسطين المحتلة	0,22	30	124	23	11	76
الكيان الصهيوني	1,90	88	447	11	5	79
السعودية (تحلية مياه)	2,23	106	321	45	8	47
الإمارات (تحلية مياه)	0,42	140	429	11	9	80

المصدر :

(1) البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية، 1992، جامعة أكسفورد.

(2) مروان حداد، محاولة لإدارة إقليمية لنقص المياه في الشرق الأوسط، مؤتمر استانبول، 1994، ص 227.

جدول رقم (16)

المصادر المائية في الوطن العربي (معدلات التصاريف والمياه السطحية والجوفية)

الدولة	معدل التصريف السطحي مليار م^3/ سنة	معدل تصريف المياه الجوفية المسحوبة	معدل المياه السطحية المتوفرة مليار م^3	معدل التصريف إلى خارج الدولة أو البحر	معدل سحب المياه الجوفية معدل 1990 بما فيها الثلج	معدل مجموع المياه المتاحة مليار م^3
البحرين	0	0	0	0	0,2	0,2
العراق	51	3	43	9	2	45
الأراضي المحتلة	0	0	0	0	0,3	–
الأردن	0,2	0,1	0,5	0,03	0,4	0,1
الكويت	0	0	0	0	0,1	0,1
لبنان	0	3,8	3,3	0,5	0,5	3,8
عُمان	0	0	0	0	0,2	0,2
السعودية	0	0	0	0	3,5	3,5
السودان	103	10	18,5	55,5	0,5	19
سوريا	17	0,5	5,5	12	1,5	7
الإمارات	0	0,2	0,4	0	0,4	0,8

تابع جدول رقم (16)

الدولة	معدل التصريف السطحي مليار $م^3$/سنة	معدل تصريف المياه الجوفية المسحوبة	معدل المياه السطحية المتوفرة مليار $م^3$	معدل التصريف إلى خارج الدولة أو البحر	معدل سحب المياه الجوفية معدل 1990 بما فيها الثلج	معدل مجموع المياه المتاحة مليار $م^3$
اليمن	0	6,5	5,5	1	2,5	8
مصر	55,5	0	43,5	12	3	55,5
الجزائر	0	18	8	6	2	10
ليبيا	0	0,1	0	0,1	1,8	1,8
المغرب	0	25	20	5	5	25
تونس	0	2,5	1,5	1	1,8	3,3

المصدر: ج.أ. الأن، المياه في الشرق الأوسط العربي، الوفرة وخيارات إدارتها، محاضر مؤتمر استانبول، 1994، ص 79 ـ 78.

3) يتضح من الجدولين السابقين أن عدداً من الدول مثل مصر والأردن واليمن وسوريا وبلدان المغرب العربي، يظهر فيها أن توافر الموارد المائية مسألة جادة وطارئة في الأمور المتعلقة بالمياه لأغراض الزراعة، وفي دول أخرى تعاني من نقص حتى في المياه العذبة التي ينبغي أن تتوافر للسكان ومنها دول الخليج وليبيا (ما عدا المناطق التي وصلتها مياه النهر الصناعي) والجزائر واليمن.

ولذا فقد قامت الدول العربية بتوفير المياه عن طريق تحلية مياه البحر، فالسعودية تملك (26,8٪) من القدرة العالمية على التحلية، والكويت (10,5٪) والإمارات (10٪)، كما توجد محطات تحلية في الجزائر وفي الكيان الصهيوني يوجد (33) محطة تحلية. وقد أشارت الإحصائيات لعام (1990) إلى وجود (70) ألف محطة تحلية حول العالم تعطي (13) مليون متر مكعب يومياً أو أكثر من (4) مليار م^3 في السنة[4].

وربما سيكون هذا الحل هو أحد الحلول الممكنة التي يمكن اللجوء إليها للتخلص من نقص المياه، وذلك لإنخفاض الكلفة إذ أن كلفة إقامة مشروع تحلية المياه تكفي لـ (10000) شخص يعادل كلفة دبابة واحدة، ومشروع تحلية مياه لـ (100000) شخص يكلف تكلفة طائرة حربية واحدة[5]. وتستمر البلدان العربية في احتلالها المركز الأول من المشترين لمحطات التحلية، حيث يقع (70٪) من محطات التحلية في العالم في هذه المنطقة[6].

كما يلاحظ من الجدول رقم (16) ما يعانيه الوطن العربي من تفاوت كبير في توزيع المياه فيتراوح وجود المياه الداخلية القابلة للتجديد ما بين مناطق منخفضة بشدة إلى حدّ وصولها إلى صفر م^3 للشخص وإلى مناطق مرتفعة تصل إلى أكثر من (4) آلاف م^3. يُضاف إليها أن الوطن العربي يقع معظمه ضمن المنطقة الجافة وشبه الجافة.

هذا بالإضافة إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية بسبب تزايد استخدامها في الري، الذي تتم نظمه المستخدمة بقلة كفاءتها، مما يؤدي إلى تبديد نسبة تتراوح ما بين (40٪ ـ 60٪) من المياه قبل أن تصل إلى الأراضي الزراعية.

4) يعتبر الجريان السطحي الإجمالي للمياه في الوطن العربي العنصر الأكثر مراقبة بين عناصر الميزانيات المائية الوطنية. كما تلعب الجغرافية دوراً هاماً وإن لم يكن فاصلاً، فشكل الأرض والموقع وموسم سقوط الأمطار وكميتها والجريان

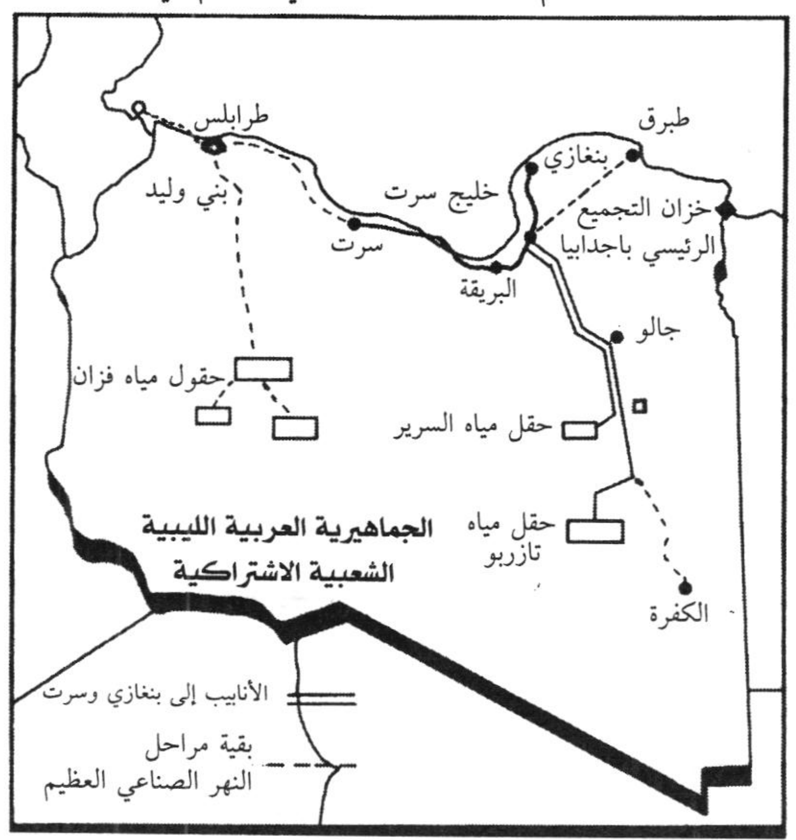
السطحي الذي يحكم إمكانية تخزين المياه ومدى إمكانية استخدام التقنية التي تحدد ما إذا كان التوزيع اقتصادياً أم لا.

فعلى سبيل المثال تمتلك مصر والسودان مواقع قليلة لتخزين المياه بالمقارنة مع أثيوبيا. وينابيع سفح جبل الشيخ (الحاصباني والدان وبانياس) التي احتلتها إسرائيل مع باقي الجولان خلال عدوانها في حزيران 1967، لم تستفد منها سوريا إطلاقاً بسبب موقعها وعلوها، كما أن الأردن الذي قدّر له أن يستخدم مياهها المتاحة خلال فترة زمنية معينة في منتصف الستينات توقف مشروع هندسة نقل المياه إلى نهر اليرموك على يد الاحتلال الصهيوني، فلم يتح للأردن الاستفادة من مياهه السطحية (اليرموك والأردن) الاستفادة القصوى لأنها تجري بعيداً من التجمعات السكانية الواقعة على علو (1000) متر عن سطح البحر، مما يكلف مبالغ طائلة لرفع هذه المياه. وتبلغ تكاليف رفع المياه ونقلها إلى التجمعات السكانية الرئيسية حوالي دولاراً أميركياً واحداً للمتر المكعب، ويتوقع أن يزداد الطلب على المياه في الأردن ليصل في عام 2000 إلى مليار م^3 في السنة وهذا يعني حدوث عجز في المياه يتراوح بين (170 ـ 200) مليون م^3[(7)].

كما أن في ليبيا لبعد المياه الجوفية التي يمكن استثمارها اقتصادياً عن المناطق السكانية حوالي ألف كيلومتر جنوباً، مما اضطرها إلى إنشاء مشروع النهر الصناعي العظيم الذي كلفها حوالي (22) مليار دولار لإنشاء أنبوبين بطول (1900) كم، قطر كل أنبوبة (4) متر. ووزن كل أنبوبة (8) أطنان بطول (7,5) م لكل واحدة منها وتوضع في خندق عمقها (7) أمتار. وهو يهدف إلى نقل المياه من جنوب شرق وغرب ليبيا. ويبلغ المجموع الكلي للآبار الجوفية عند انتهاء المشروع (800) بئر منها (340) في حقل السرير و(130) في حقل تازربو و(130) في حقل الكفرة و(200) في حقل الحساونة ووادي الشاقي. وينقل الخطان مليوني متر مكعب من المياه يومياً. تستغرق رحلة المياه من حقول الآبار إلى الساحل حوالي (9) أيام ويبلغ طول الشبكة بكافة تفرعاتها (3380) كلم[(8)]. (أنظر الخارطة رقم 13).

ثانياً: والمشكلة الثانية التي تواجهها المياه هي مشكلة التلوث بمختلف أنواعه، سواء تلوث مياه الأنهار من المياه العادمة التي تلقى فيها مباشرة من مخلفات المصانع أو من المياه الفائضة عن حاجة المحاصيل الزراعية والتي تعود

خارطة رقم (13) ـ النهر الصناعي العظيم في ليبيا



بعد تلوثها بالأسمدة الكيماوية أو مبيدات الحشرات، أو من المياه التي تلقى من المنازل، حيث تصل إلى الأنهار مليئة بالملوثات من الصابون والزيوت والمواد السامة الأخرى. أو تلويث مياه الأمطار، مما يختلط بها عند سقوطها من النفايات سواء الموجودة على سطح الأرض أو النفايات المدفونة أو ما يلقى في الوديان من الأزبال والنفايات أو مخلفات المصانع.

وحتى أن مياه البحار والخلجان لم تسلم هي الأخرى من الملوثات التي تتضمن مياه الموازنة التي تلقيها ناقلات النفط أو النفط المتسرب أو بقايا المعامل (صناعة الأسمدة أو البتروكيماويات أو مصانع تكرير النفط)، كل هذه تجعل الماء المحلّى من هذه البحار في بعض الدول العربية (مثل أقطار الخليج العربي واليمن وليبيا) تتعرض إلى تدهور نوعية المياه المستخدمة.

والأمر الآخر يخص استنفاد كمية كبيرة من المياه التي تستخدم في ري المزروعات والتي تزيد نسبتها عن (70٪) من المياه المستهلكة سنوياً في كل الوطن العربي بطريقة تؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من المياه بسبب طرق الري المتخلفة أو الخاطئة، مما ينجم عنها تأثيرين سلبيين أحدهما فقدان كمية كبيرة من المياه والثاني زيادة نسبة الملوحة في التربة الزراعية بسبب، الخاصة الشعرية عندما تتسرب المياه من سطح التربة إلى أعماقها وتتصل بالمياه الجوفية التي تتمتع بنسبة أعلى من الأملاح.

إن الوطن العربي يتعرض إلى ضغوط مائية موجهة إليه من قوى خارجية تعمل على استخدام هذه المياه بمثابة (أوراق سياسية ضاغطة) تهدف إلى إضعافه أو جعله يذعن لأهدافها وأطماعها، أو اعتبار هذه الضغوط المائية جزء من (طبخة التسوية) فيما يخص القضية الفلسطينية أو للابتزاز فيما يخص (الثروة النفطية) وتحييد هذه الثروة لمنع الأمة العربية من استخدامها كسلاح فعّال يخدم قضاياها وأهدافها الاستراتيجية والمركزية.

كما أن هذه المياه استخدمت كورقة سياسية ضاغطة استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، عندما دفعت بعض حليفاتها في المنطقة للضغط على العراق بعد أم المعارك زيادة في الآلام والمشاكل التي خلفها (الحظر الاقتصادي) الظالم على شعبنا في القطر العراقي. أو في استخدامها للضغط على السودان من قبل كل من أثيوبيا وكينيا، والتهديد بجعلها أكثر تأثيراً في المستقبل. وفيما يأتي توضيح لأبعاد هذه المشكلة وتأثيراتها على الأمن العربي، وسنختار أربعة نماذج هي:

1 ـ الضغوط التركية.

2 ـ الضغوط الصهيونية في لبنان.

3 ـ الضغوط الصهيونية في الجولان.

4 ـ الضغوط الأثيوبية على نهر النيل.

تركيا ومشكلة المياه

أثيرت هذه المشكلة منذ عام 1962 بين كل من تركيا وسوريا والعراق، وتفاقمت حدتها منذ أوائل السبعينات، عندما لجأت تركيا دون تشاور أو اتفاق

مع كل من العراق وسوريا خلافاً للإتفاق المعقود بين هذه الدول منذ عام 1946 إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول Southeast Anatolian Project, (Gap) وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض يتضمن إقامة (21) سداً منها: (17) سداً على الفرات و(4) سدود على دجلة، إضافة إلى (17) محطة للطاقة الكهربائية، حيث أتمت تركيا إنشاء الخزانات الآتية:

1 ـ سد أتاتورك الذي يبلغ ارتفاعه (170) م وطوله (1900) م وطاقته الخزنية (48,7) مليار م^{3}/ الخزن الميت منها (36) مليار م^{3} تمّ إنجازه عم 1990 يبعد (200) كم جنوب سد قرة قايا.

2 ـ سد كيبان، يبلغ سعته الخزنية (30,6) مليار م^{3} وحجم الخزن الميت منه (14) مليار م^{3} تم إنجازه عام 1974.

3 ـ سد قرة قاية يقع جنوب سد كيبان بمسافة (166) كلم، يبلغ مقدار الخزن الكلي (9,5) مليار م^{3} منها (4) مليار م^{3} خزن ميت، الغرض منه توليد الطاقة الكهربائية (6) وحدات توربينية سعة كل منها (300) ميكاواط.

وباشرت في إنشاء سدين آخرين هما: برجيك (1,2) مليار م^{3} وقرقاميش (200) مليون م^{3}، كما أن سوريا كانت قد أنشأت كل من سد الطبقة أو (الثورة) لتخزين (1,7) مليار م^{3} وسد تشرين بطاقة خزنية تبلغ (1,9) مليار م^{3}، إضافة إلى سد البعث وهو من الأسمنت المسلح والغرض منه إعادة تنظيم إطلاق التصاريف المطلقة من خزان الطبقة وسعة الخزن الكلي أمام السد (90) مليون م^{3} وحجم الخزن الميت (65) مليون م^{3}[9].

ويمكن من الجدول الآتي ملاحظة هذه المشروعات.

جدول رقم (17)
مساحة التخزين وسعته في الخزانات المقامة على نهر الفرات[10]

الدولة	السد/ الخزان	سعة التخزين مليار م^3	المساحة كم^2	المعدل السعة/ المساحة
تركيا	كيبان	30,6	675	44
	قاراقايا	9,58	298	32
	أتاتورك	48,7	817	59
	برجيك (قيد الإنشاء)	1,22	56	21,7
	قرقاميش (قيد الإنشاء)	0,2	28	7
سوريا	تشرين	1,3	70	18,6
	الطبقة	11,7	628	18,6
	البعث	0,9	2,7	33,3
العراق	القادسية	8,6	418	—
	الحبانية	3,4	426	—

إن مشروع الجاب التركي سيلحق أضراراً عديدة بالعراق وسوريا ممثلة بما يأتي:

1 ـ إن المشروع سيفقد العراق (71,5٪) من حصته المائية في نهر الفرات. و(40٪) من حصة سوريا. فعند إكمال جميع خزانات وقنوات المشروع سوف يصل إلى العراق (9) مليار م^3 بدلاً من (28) مليار م^3 وهو التصريف الإعتيادي الذي كان العراق يتسلمه طيلة السنوات التي سبقت إنشاء المشروع.

2 ـ على الرغم من أن أنقرة كانت قد عقدت بروتوكولاً ثنائياً مع سوريا عام 1987 والذي نص على السماح بتدفق (500) م^3/ثا من مياه الفرت لتتقاسمها مع العراق، أي أن تركيا تحصل على نصف المياه الذي يبلغ تدفقه نحو (1000) م^3/ثا أو (31,4) مليار م^3 سنوياً وتترك لسوريا والعراق النصف الآخر. فإنها لم تَفِ بذلك الاتفاق وأخذت تهدد بإنقاص الكمية[11].

3 ـ إن تركيا تتمتع برصيد مائي كبير يبلغ (196) مليار م^3 سنوياً، وهذا يفوق

حاجتها السنوية التي تقدر بـ (95) مليار م^3 من المياه السطحية و(9) مليار م^3 من المياه الجوفية، وهذا يعني زيادة في كمية المياه تبلغ (56) مليار م^3، إضافة إلى ذلك أنها عقدت اتفاقية مع الكيان الصهيوني لبيع الأخيرة كمية من المياه تنقل بواسطة حاويات بلاستيكية ضخمة تنقل عبر البحر المتوسط كمية من المياه تبلغ (400) مليون م^3 صنعتها إحدى الشركات الكندية لصالح شركة تاهال الإسرائيلية يتم سحبها بواسطة سفن[(12)].

ومع ذلك فهي ترفض أن يتمتع كلاً من العراق وسوريا بحقهما من المياه، كما تقر بذلك الاتفاقات والقوانين الدولية. بل إن تركيا تطلب من العراق أن يعتبر كلاً من دجلة والفرات على أنهما نظاماً مائياً واحداً عابراً للحدود.

4 - إن تركيا تعتبر الفرات ودجلة نهران تركيان، ولذا فهي تصرح أنها لا تتحمل مطلقاً أية مسؤولية تتعلق بتلبية حاجات بلاد المصب إلى المياه، بل إن السيد سليمان ديميرل (رئيس الجمهورية الحالي) قد صرّح في 6 مارس 1990 «أن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي»[(13)].

هذا الأمر بالطبع يتنافى مع اتفاقية هلسنكي لعام 1966 التي تنظم قواعد استغلال مياه الأنهار الدولية لغير الأغراض الملاحية. إذ يؤكد بومونت Beaumant أن فيما يختص بمياه الري يضع المحامون الدوليون أهمية كبيرة لحقوق دول المجرى الأسفل على حساب دول المجرى الأعلى. كما أن على تركيا أن تراعي الحقوق المكتسبة للعراق وذلك وفقاً لتفسير (مبدأ الاستخدام العادل) وبطريقة مرنة إذ كما يوضح الجدول الآتي، فإن العراق قد استخدم مياه الفرات في ري أكثر من نصف مليون هكتار منذ عدة آلاف من السنين، كما بدأت دراسة نهر الفرات وتطويره من قبل ما يقارب قرن من الزمن، حيث أنشىء السد الأول (سدة الهندية) خلال الفترة 1908 - 1913 وأعيد إنشاؤه في الفترة 1921 - 1932، أما سدة الكوت على نهر دجلة فقد أنشئت في 1934 - 1943 وسد ديالي 1927 - 1928[(14)] ثم خزان دوكان في عام 1959 ودربندخان 1962 وحمرين في عام 1980.

وقد استمر العراق في إنشاء الخزانات والسدود والتي كان آخرها خزان القادسية على الفرات، وسد صدام على دجلة. كما قام بحفر المصب العام (نهر صدام) لتصريف المياه الزائدة عن حاجة المحاصيل الزراعية عن طريق صرفها بمبازل ثانوية تنقله إلى المصرف الرئيسي الذي يبلغ طوله (565) كم. ومن المؤمل أن تصل المساحة الإجمالية للأراضي المرويّة على النهرين حتى عام 2010 (6) مليون هكتار، مما يدلل على أن للعراق حقاً مكتسباً في مياه كل من الفرات ودجلة. ينبغي على تركيا وفق مفهوم القواعد الدولية، وما تمّ التعارف عليه في حالات مشابهة في العالم منها:

1 ـ القواعد التي تبنتها جمعية القانون الدولي المعروفة بمبادئ هلسنكي بشأن استخدامات الأنهار الدولية عام 1966.

2 ـ تقرير عام 1988 للجنة القانون الدولي التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 المتعلق بقانون الاستخدام غير الملاحي لمجاري المياه الدولية على مسودات سنوية إضافية.

3 ـ معاهدة Bellagio للعام 1989 التي أعدها فريق من أخصائيي المياه (لا تُعد قانوناً دولياً) وهي جميعها تؤكد على ضرورة البحث الجماعي عن قواعد حديثة مقبولة تراعي جميع الدول المشاركة في الأنهار الدولية[15].

جدول رقم (18)

تقرير الأراضي المرويّة من نهري دجلة والفرات في الدول الثلاث المتشاطئة (ميلون هكتار)

السنة أو المدة	العراق	سوريا	تركيا	المجموع
قبل 1917	0,58	ـ	ـ	0,58
قبل 1950	1,44	ـ	ـ	1,44
1950 ـ 1968	1,15	0,1865	ـ	1,3365
1969 ـ 1985	2,875	0,240	؟	3,115
1985 ـ 1992	2,6	0,2793	0,6486	2,9941
2010	4	0,3186	0,2901	4,6088

السنة أو المدة	العراق	سوريا	تركيا	المجموع
2020	4	0,3579	0,8459	5,2038
2040	4	0,3972	1,6621	6,05939
النسبة المئوية	66٪	6,6٪	27,4٪	100٪

4 ـ سيؤدي نقص المياه التي يتسلمها العراق من مياه نهر الفرات إلى تردٍ كبير في نوعية المياه، حيث ستزداد الملوحة بسبب نقص الموارد من جهة وبسبب استعمالات المياه، في تدوير التوربينات الموجودة على الخزانات، إذ عند إعادتها سيتم تلوثها. هذا إضافة إلى أن الاستخدام المتوقع للأسمدة الكيماوية ومياه البزل التي ستصب في مياه النهر، سيترتب عليه تردي نوعية المياه، مما يؤدي إلى ازدياد ملوحة المياه مما سيؤثر على استعمال المياه لأغراض الشرب(16). ولما كان ري الأراضي الزراعية في ظروف القطر تستهلك (15000) م^3/ لكل هكتار، فإن هذا يعني زيادة في كمية الأملاح المضافة إلى التربة مقدارها(7,5) طن/ هكتار إذا ما ازدادت نسبة الملوحة من (500) جزء من المليون إلى (1000) جزء بالمليون فكيف إذا أصبحت النسبة (1500) جزء في المليون وهو المتوقع فإن الكمية ستزداد(17).

5 ـ عند تنفيذ مشروع الكاب والمشاريع السورية فإن المياه اللازمة لإروائها تقدر بـ (23,5) مليار م^3، وإذا أضيفت إليها المياه اللازمة للشرب والصناعة وهي (2,5) مليار م^3، فإن المجموع سيكون (26) مليار م^3 أي أن حصة العراق من الوارد المائي ستنخفض إلى (7) مليار م^3، وهذه الكمية تعادل (25٪) من معدل الوارد المائي الواصل لسنين طويلة وسيشكل (36,8٪) من كمية المياه اللازمة لتأمين إرواء المساحات الحالية والبالغة (19) مليار م^3.

كما أن نقص مليار متر مكعب واحد على سبيل المثال في الوارد المائي في القطر عن الحصة اللازمة لإرواء المشاريع القائمة معناه حرمان (65) ألف هكتار من الأراضي الزراعية(18).

6 ـ لقد أعدت تركيا دراسة عام 1986 أطلقت عليها (اسم مشروع السلام) يهدف إلى إنشاء أنبوبين ينقل بواسطتهما كمية من المياه من نهري سيحان وجيحان (قرب مدينة أخنة) تصل كميتها إلى ستة ملايين متر مكعب يومياً، أحدهما

يتجه غرباً نحو الأردن وفلسطين المحتلة وسوريا ثم السعودية باتجاه تبوك وينبع والمدينة المنورة وجَدّة.

والثاني يمتد شرقاً باتجاه الخليج العربي عبر السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعُمان. (انظر الخارطة رقم 14).

ويشكّل مشروع أنابيب السلام التركي قمة التنسيق بين الكيان الصهيوني وتركيا والتآمر على الأمن المائي العربي، وهو عبارة عن وضع الأمن الغذائي للوطن العربي بأكمله بأيدي الطرفين وسيكون يسيراً تحويل القسم الأكبر من مياه أنابيب السلام إلى الكيان الصهيوني عندما يتم تنفيذ المشروع الذي تقدمه تركيا نيابة عن المؤسسات الأمريكية والصهيونية(19)، حيث قدرت كلفة المشروع بـ (21) مليار دولار.

وقد صرح الرئيس التركي السابق أوزال بشأن المشروع قائلاً:

«إن تركيا هي المصدر الوحيد للمياه في المنطقة ولهذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام».

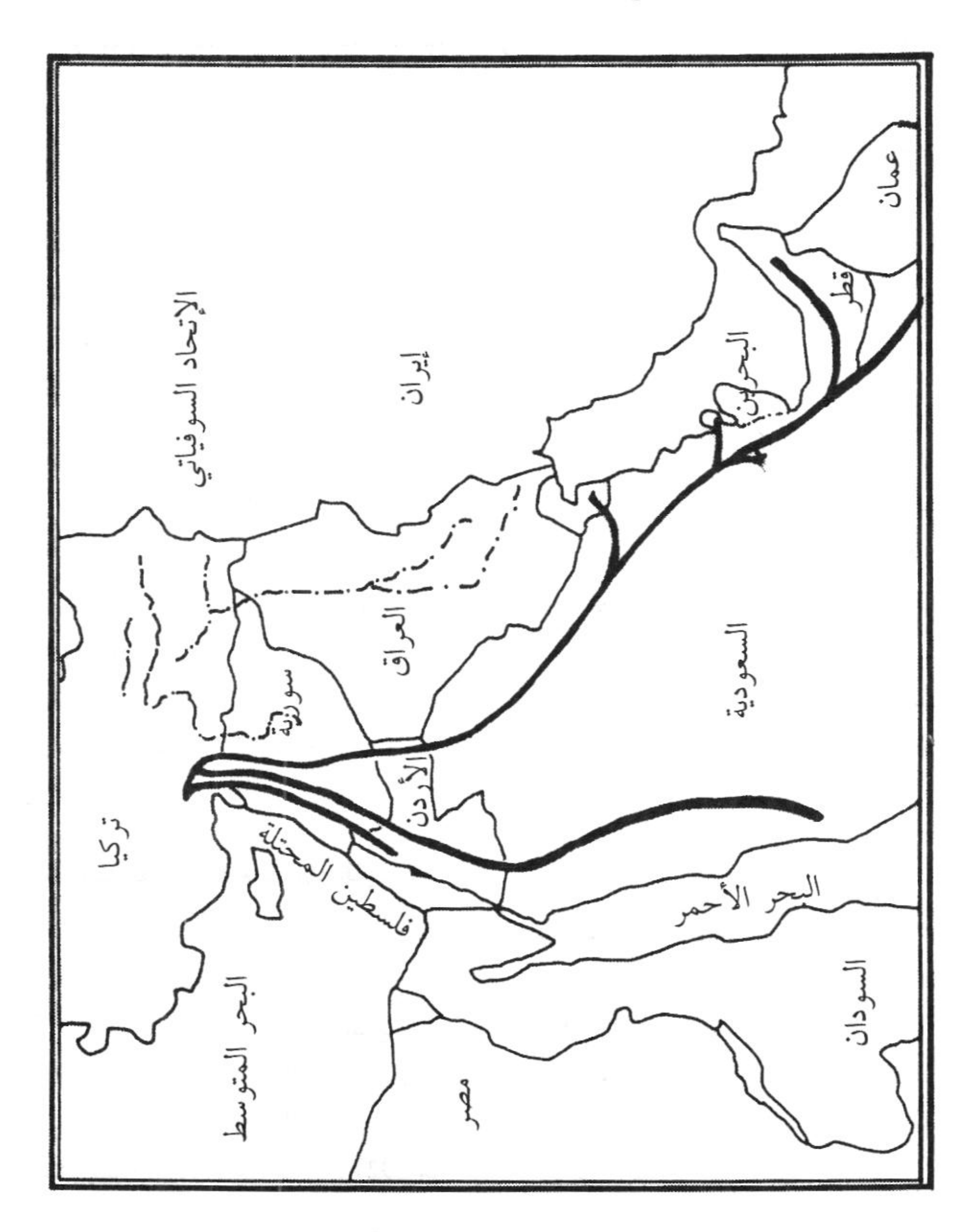
أما بيريز الذي كان وزيراً لخارجية الكيان الصهيوني فقد صرّح قائلاً في 3/1/1991 أوزال مستعد لإنشاء هذا الخط وأنا أسميه خط السلام وإن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط من المحتمل أن تكون بسبب المياه وليس بسبب الأرض، ويجب أن تكون هناك خطة تنموية اقتصادية تبدأ بتطوير إمدادات المياه(20).

إغتصاب الصهيونية للمياه اللبنانية

توجد في جنوب لبنان ثلاثة أنهار مهمة هي الليطاني، وهو نهر لبناني حوضاً ومجرى ونبعاً ومصباً، وتراوح معدل تصريف النهر ما بين (25) م^3/ث و(31) م^3/ث وتتراوح كمية المياه التي يصبها في البحر المتوسط ما بين (790) و (980) مليون م^3/ في السنة. ونهر الحصباني الذي يبلغ تصريفه السنوي (150) مليون م^3 وهو يجري (21) كم في الأراضي اللبنانية قبل دخوله فلسطين المحتلة، حيث يتم استغلال ما نسبته (92٪) من مياهه حوالي (140) مليون م^3.

ثم نهر الوزاني الذي لا ينبع من الأراضي اللبنانية ويسير قليلاً ليمتد مع الحصباني مشكلاً رافداً من روافد الأردن تقدر طاقته في حدود (65) مليون م^3 سنوياً.

خريطة رقم (14)
مشروع المياه من أجل السلام التركي



ومنذ عام 1919 وضعت الحركة الصهيونية المياه اللبنانية على قائمة أولوياتها وطالبت بتمديد حدود فلسطين شمالاً عند نقطة على البحر المتوسط بالقرب من صيدا، وتتبع مصادر المياه لتشمل نهر الليطاني كله حتى منعطفه وتتجه شمالاً حتى جسر القرعون وتشمل راشيا وحاصبيا وجبل الشيخ(21).

وفي عام 1978 كان الهجوم العسكري الصهيوني على لبنان المعروف بـ (عملية الليطاني)، وقامت إسرائيل بإجراءات من شأنها تسهيل سحب مياه جنوب لبنان إلى شمال فلسطين المحتلة.

فقامت القوات الصهيونية بتعبيد الطرق وتوسيعها في المنطقة الممتدة بين شمال فلسطين وجنوب لبنان وقامت بإنشاء شبكات ضخمة للمياه وبدأت بسحب مياه الليطاني إلى المستوطنات في الجليل الأعلى، ثم مدت أنابيب ضخمة بطول (85) كم من مجرى النهر مجاوراً لبلدة دير سريان وحتى خزانات مشروع الطيبة وبنت شبكة أنابيب أخرى طولها (25) كم من خزانات الطيبة وحتى بلدة عيتا الشعب، حيث شيّدت خزانات ضخمة قرب البلدة لتستقبل مياه الليطاني وتقوم بتوزيعها على الجليل. وقد استكملت هذه الخطة بعد أربع سنوات عندما احتلت الجنوب عام 1982 ثم أقامت محطة قرب جسر الخردلي لضخ مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا وأنجزت معظم المنشآت، إذ تمّ حفر نفق يصل إلى تل النحاس بالخردلي ومنها إلى البحيرة لتأمين ضخ (150) مليون م^3 سنوياً، حيث تدفع المياه بالجاذبية (بين أسفل الخردلي إلى سهل الحولة) عبر ذلك النفق الذي يبلغ طوله (17) كم.

ويهدف هذا المشروع كذلك إلى محاولة إدعاء الكيان الصهيوني أن نهر الليطاني ليس نهراً دولياً كما هو في الواقع، بل إنه نهر لها الحق فيه حيث تريد أن توهم العالم بأن هذا النهر مرتبط جوفياً بروافد الأردن، على اعتبار أن المادة الثالثة من مشروع المعاهدة الدولية (هلسنكي) عرفت المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية «دولة مجرى الماء بالدولة التي يقع في إقليمها جزء من مجرى مائي تقع أجزاء منه في دول عدة كما عرفت مصطلح (مجرى الماء) بأنه نظام المياه السطحية والجوفية»(22).

أما بالنسبة إلى الوزاني فقد عمدت القوات الإسرائيلية إلى إقامة سياج ضخم حول موقع النبع وبدأت بالعمل على تحويل مجرى النهر من قرب نبعه بحيث يرتفع منسوبه إلى (271) م فوق سطح البحر إلى نقطة من فلسطين يتراوح

منسوبها بين (200 ـ 250) م، ليعاد ضخه من هناك صعوداً باتجاه القناة الاستراتيجية (أو الناقل الوطني) التي تربط طبريا بالنقب، وبذلك تقوم بسرقة المياه بكمية تتراوح بين (250 ـ 350) مليون م^3 سنوياً.

وقد مدت السلطات المحتلة أقنية من الوزاني باتجاه الأراضي المحتلة ووضعت تجهيزات لمشاريع الري تأخذ هذه الأقنية مياهها من نفق يمر تحت قريتي دير نحاس وكفركلا لكي لا تسمح للمياه بالذهاب إلى بحيرة طبريا التي يبلغ عمقها (400) م، مما تضطر إلى رفعها من جديد ولكي تمنع تملحها[(23)].

أما نهر الحصباني: فقد قامت السلطات الصهيونية بالسيطرة على قسم منه وعلى عدد من روافده الغزيرة مثل الدردارة والجوز والعين ومسريد والباردة والرقيقة والقرشة، وتشير التقديرات أن ينابيع منطقة شبعا وحدها تعطي (30) مليون م^3 من المياه سنوياً.

السيطرة على مياه هضبة الجولان

أما عن هضبة الجولان: التي احتلت عام 1967 والتي تمتد لمسافة (74) كم من جبل الشيخ حتى بحيرة طبريا على شكل شريط لا يتجاوز أقصى عرض له (27) كم وتبلغ مساحتها (1860) كم^2، تمّ إرجاع (684) كم^2 بعد حرب 1973 إلى سوريا.

وتحتل الهضبة وجبل الشيخ أهمية خاصة بالنسبة للموارد المائية وفي عام 1993 تمّ اكتشاف ثلاثة ينابيع غزيرة من المياه الصالحة للشرب. وتقدر كمية الأمطار الساقطة على الهضبة (1,2) مليار م^3 سنوياً والتي يستفاد منها بتغذية الينابيع والمخزون الجوفي.

وتعتبر الجولان مسيطرة على روافد نهر الأردن المتمثلة في بانياس واليرموك والحصباني والوزاني إضافة إلى الدان.

ولذا نجد أن إسرائيل تمانع في الانسحاب من الجولان بدون ضمان حصتها من المياه وهي تقول: «إن التنازل عن المرتفعات يهدد مصادر المياه التي تشكل (40٪) من مجموع استهلاكها للمياه».

وفي تقرير لمركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب ورد فيه:

إن انسحاب إسرائيل من الجولان سيسفر عن انتقال (40) مليون م^3 من

السيطرة الإسرائيلية إلى السيادة السورية، وأن هذا الانسحاب سيحرم إسرائيل بعض روافد نهر الأردن، واقترحوا الانسحابَ جزئياً من الجولان باتباع أحد خطين:

1 - إما خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى الحمة.

2 - أو خط انسحاب يضمن لإسرائيل سيطرة على جزء يسير ومتفق عليه من الجولان وفي كلا الحالتين يريدون ضمان سيطرة إسرائيل على المياه. وهم يصرحون بالقول بأن عودة الجولان إلى سوريا سيؤدي إلى تنمية منطقة حوران جنوب البلاد والتي ستصبح منطقة زراعية تهدد الاقتصاد الإسرائيلي[24].

الضغوط الموجهة إلى مياه نهر النيل

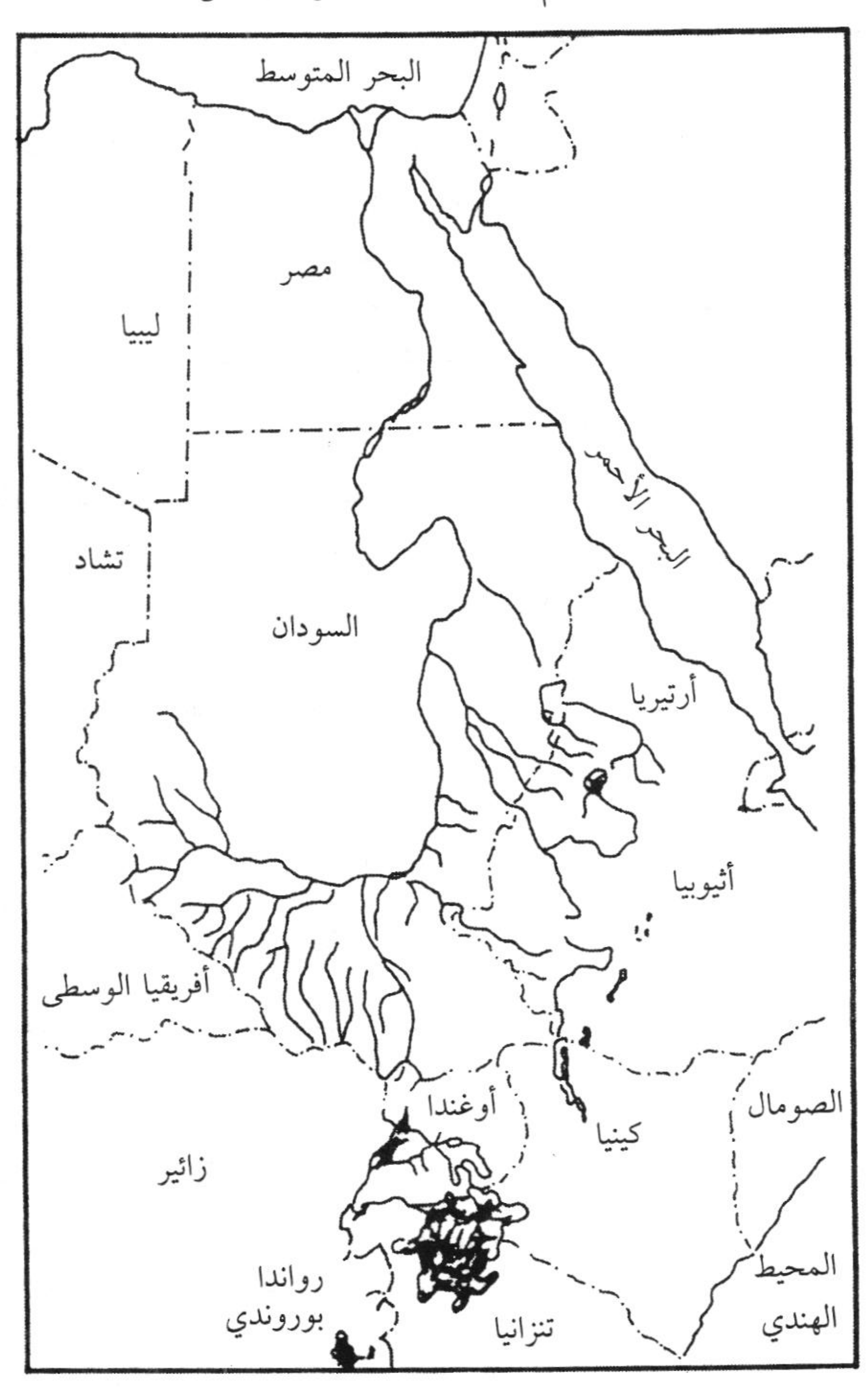
يُعد نهر النيل أطول أنهار العالم، وهو أكثر أنهار الوطن العربي تصريفاً للمياه، إذ يبلغ معدل التدفق السنوي لمياهه (92,6) مليار م^3، وتعبر مياهه تسع دول أفريقية هي: بوروندي ورواندا وتانزانيا وأوغندة وأثيوبيا وزائير وكينيا والسودان ومصر. (انظر الخارطة رقم 15).

وعلى الرغم من تشكيل هيئة إستشارية في عام 1980 من قِبل مؤتمر القمة الأفريقية في لاغوس عرفت بمجموعة «أوندغو Undugu Group وهي كلمة سواحلية تعني الأخوة» بهدف تنشيط التعاون بين الشركاء بين تلك الدول (ما عدا كينيا وأثيوبيا اللتان لم تنضما الى المجموعة)، حيث اعترضتا على عدد كبير من القضايا ذات الاهتمام المشترك[25].

يضاف إلى تلك الجهود ما تم التوصل اليه في ورشة العمل التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في بانكوك في شهر كانون الثاني من عام 1986 والخاصة بدول حوض النيل من خطوات باتجاه التوصل إلى اتفاقية ذات تفاصيل أوسع نطاقاً، لكن ما زال هناك الكثير مما يجب عمله.

ويتعرض نهر النيل إلى ضغط أثيوبي موجه من قبل قوى خارجية بقصد التأثير على كل من السودان (بوجه خاص) ومن ثم مصر، خاصة وأن أثيوبيا كما يتوقع (جون ووتربري) أنها ستكون مصدراً لما يوازي (82٪) من مياه نهر النيل. ولذا فإن خطة أثيوبيا التي تقوم بتنفيذها على نهري النيل الأزرق وبارو أحد روافد

خارطة رقم (15) ـ دول حوض نهر النيل



نهر سوباط وسيكون لها آثار سلبية على هذين القطرين العربيين[26]. وقد بدأت مصر تتأثر بانخفاض كمية المياه، فقد تسلمت في عام 1995 (68) مليار م^3، بينما كان مجموع استهلاكها من المياه في ذلك العام (73) مليار م^3 أي بنقص مقداره (5) مليار م^3 وسوف يزداد هذا النقص مستقبلاً لأن مصر يتزايد سكانها بنسبة مليون نسمة في كل عام. ولذا فعلى مصر أن تنتبه إلى المصلحة القومية وتتناسى خلافاتها مع السودان التي تتكالب عليه قوى الشر والصهيونية، فأي ضرر على السودان سينعكس على مصر مستقبلاً لأنها هي دولة المصب، خاصة وأن هناك خطة أعدها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي يقترح إقامة (26) سداً وخزاناً بسعة تخزين تبلغ (50) مليار م^3 وهو سيمكنها من ري مليون فدان وتوليد طاقة كهرباء بقدرة (250) مليار كيلوواط.

وقد قدمت أثيوبيا عام 1981 أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً، قائمة بـ (40) مشروعاً للري، وأعلنت أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع جيرانها على الحوض الأسفل، فإنها تحتفظ بحقها في تنفيذ المشاريع من جانب واحد[27].

ومع أن هناك شبه اتفاق على إقامة مشروعين بتعاون مصري أثيوبي، أحدهما على نهر بارو والآخر على بحيرة تانا يهدف إلى توفير (7) مليار م^3 سنوياً تقسم كالآتي:

(2,1) مليار م^3 لمصر و (1,4) مليار م^3 للسودان و (3,5) مليار م^3 لأثيوبيا، وهو أمر جيد إلاّ أن استخدام المياه كورقة ضغط سياسي أو التهديد باعتبارها وسيلة للإبتزاز هو الذي يهدد الأمن القومي العربي.

وتقع بحيرة فكتوريا في قلب الهضبة الإستوائية وتشترك بها ثلاث دول أوغندة شمالاً (40٪) تانزانيا جنوباً (51٪) كينيا شرقاً (6٪)، وتقع الأنهار التي تغذي هذه البحيرة في تلك الدول إضافة إلى رواندا وبوروندي، وتقع بحيرة (كيوجا) بكاملها في أوغندة وبحيرة ألبرت في أوغندا (58٪) وزائير (42٪). ورغم توافر المياه بكثرة في الهضبة الإستوائية فقد عانت الدول الإفريقية في الستينات والسبعينات وخاصة كينيا من الجفاف ولذا فإنها تخطط لاستخدام بحيرة فكتوريا والأنهار التي تنبع منها، كما أنها تفكر بتحويل نهر نزويا إلى وادي كويا لتموين المناطق شبه الجافة في كينيا.

وتنوي تنزانيا بتحويل جزء من مياه بحيرة فكتوريا إلى هضبة ثمبيزي لزراعة القطن في نصف مليون دونم[28].

ولذا فقد أكد عدد من الباحثين على أنه بحلول عام 2000 سيكون الماء وليس النفط الموضوع الرئيسي الذي يتصدر قضايا المصادر الطبيعية في الشرق الأوسط، بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقالوا بأن العِقد القادم ربما سيشهد حرباً من أجل المياه.

مصادر الفصل السادس

(1) أميكام ناكماني، السياسات المائية في الشرق الأوسط، الوضع الحالي والحلول الخيالية والعملية، محاضر مؤتمر اسطنبول 1994، الدار الجماهيرية، بيروت، 1995، ص 19.

(2) حسين معلوم، الجغرافية السياسية لأزمة المياه العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 125 يوليو، 1996، ص 134.

(3) جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 1996، ص 21.

(4) أنطوني ألان، العجز في مياه الزراعة في العالم العربي والاحتياج لزيادة إنتاجية المياه، بحث في ندوة (الحبوب والماء والقرار السياسي)، مجلة الباحث العربي، العدد 42 تشرين الأول، 1996، ص 47.

(5) أميكام ناكماني، مصدر سابق، ص 33 ـ 34.

(6) كلاوس وانحنك، الجمعية الدولية للتحلية IDA، قائمة محطات التحلية الدولية، تقرير رقم 11، 1990.

(7) جويس آر ستار ودانييل سي ستول، السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، ترجمة محمد القصير، 1996، ص 9.

(8) النهر الصناعي العظيم، بحث منشور في كتاب محاضر مؤتمر اسطنبول، 1994، سرت، 1995، ص 314 ـ 322.

(9) علي غالب عبد الخالق، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي نهر الفرات وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق، مجلة الباحث العربي، العدد (24) 1990، ص 18 ـ 22.

(10) جون كولارز وأ. ميشيل، نهر الفرات ومشروع جنوب شرق الأناضول، جامعة الينوي، 1991، ص 324.

(11) جون كولارز، الفرات ودجلة والبيئة في الخليج، بحث منشور في كتاب (الشرق الأوسط ومسألة المياه) تعريب ميسم حلواني، محاضر مؤتمر استانبول، 1994، سرت، 1995، ص 140.

(12) جورج المصري، المصدر السابق، ص 115.

(13) حسام شحادة، موقع الفرات من عملية التنمية والصراع في المنطقة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 89، سبتمبر 1992، ص 93.

(14) جون كولارز، المصدر السابق، ص 136 ـ 137.

(15) اليزابيت بيكارد، مظاهر القانون الدولي حول الأزمة المائية في الشرق الأوسط، محاضر مؤتمر استانبول، مصدر سابق، ص 165.

(16) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، 1993، ص 116.

(17) جلال عبد اللّه معوض، تركيا والأمن القومي، السياسة المائية والأقليات، مجلة المستقبل العربي، ندوة شباط، 1992، ص 96.

(18) علي غالب عبد الخالق، مصدر سابق، ص 24.

(19) د. محمد جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الأوسط، مجلة الباحث العربي، العدد 22، آذار 1990، ص 22.

(20) د. محمود رياض، أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل، الحياة، لندن، 1991/9/10.

(21) د. جورج المصري، مصدر سابق، ص 151.

(22) عز الدين فودة، محاضرات في القانون الدولي، القاهرة، 1976، ص 37.

(23) د. ماري نوفل، مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص 213.

(24) المصري، مصدر سابق، ص 99 ـ 100.

(25) جويس ار ستار ودانييل سي ستول، مصدر سابق، ص 16.

(26) المصدر نفسه، ص 24.

(27) د. فخري لبيب، مياه نهر النيل من المنبع إلى المصب: الصراع والتعاون بين الماضي والمستقبل، محاضر مؤتمر استانبول، مصدر سابق، ص 253 ـ 254.

(28) المصدر نفسه، ص 255.

الفصل السابع

المشروع الشرق أوسطي وانعكاساته على الأمن القومي العربي

تميهد:

على الرغم من توفر جميع مستلزمات قيام الأمن القومي العربي، سواء كان ذلك ممثلاً في وحدة التاريخ والحضارة واللغة، أو الامتداد الجغرافي المتواصل. وان الحاجة الماسة إلى تحقيق هذا الأمن الذي ينبغي أن يهدف إلى توفير الأمن والطمأنينة داخلياً. (توفير الرفاهية والأمن للمواطنين) أو خارجياً عن طريق امتلاك القوة الرادعة للحفاظ على سلامة الوطن العربي والحفاظ على سيادته من أي عدوان خارجي يستهدفه.

على الرغم من كل ذلك، إلا إننا نجد أن النظام الإقليمي العربي يعيش في أحلك فتراته ويعاني من الوهن والانكسار والهشاشة، وخاصة بعد العدوان الثلاثيني على العراق الذي شهد انضمام أقطار عربية (مع الأسف) إلى تحالف أجنبي استهدف قوة قطر عربي ناهض لم يجرؤ غيره على ضرب الوجود الصهيوني الذي زرع في قلب الأمة العربية.

وبعد ذلك العدوان قام التحالف الأمريكي الصهيوني مع ذيوله التوابع في المنطقة للتمهيد إلى نسف جوهر الصراع العربي الصهيوني وإفراغه من محتواه الذي يرمي إلى تحرير الأرض العربية، واستطاعوا من عقد (اتفاق غزة ـ أريحا) في 13 أيلول 1993. والذي كان التمهيد لإنشاء مشاريع استعمارية واسعة تستهدف الوجود العربي والحضارة العربية ومنها المشروع، الشرق أوسطي، الذي

يحاول هذا الفصل مناقشة فحواه وأهدافه وآثاره السلبية على الأمن القومي العربي.

مؤامرة المشروع الشرق أوسطي:

إن مصطلح أو لفظة (الشرق الأوسط)، لفظة اعتباطية، فهي تشمل بالمعنى الضيق مصر والجزيرة العربية وتركيا وإيران. أما بالمعنى الواسع فهي تشمل كافة المناطق الممتدة من شاطىء المحيط الأطلسي وعبر شمالي افريقيا وصولاً إلى حدود إيران الشرقية وهذه المنطقة ذات غنى نفطي وفقر مدقع في الصحاري. وفي الشرق الأوسط مدن تجارية متحذلقة وقرى جبلية منعزلة. وتنوع اثني وديني واسع[1].

أي ان مصطلح الشرق الأوسط لا يحمل دلالة جغرافية بقدر ما هو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه. وان التسمية لا تنطلق من المكونات والخسائر البشرية والثقافية والحضارية بل من نظرة الغير للمنطقة[2].

ولذا فقد سعت الصهيونية والولايات المتحدة عن طريق جهات تعمل نيابة عنها إلى تأسيس سوق شرق أوسطية تعمل على اعادة تشكيل الجغرافية السياسية للمنطقة عبر بناء تحالف اقتصادي أمني استراتيجي يجمع بين كافة دولها[3].

إن الدعوة لتأسيس (السوق الشرق أوسطية) التي تسمى (بالاقتصاد السياسي للسلام) الذي يجري اعداد السيناريوهات العديدة في العديد من مراكز الأبحاث ودوائر القرار الغربية مثل البنك الدولي في واشنطن والمفوضية الأوروبية في بروكسل والمعهد الدولي لبحوث وسياسات الغذاء في واشنطن. وان هذه السوق تركز في تطبيقها على مصر والكيان الصهيوني في المقام الأول وان كلاً من تركيا وإيران سوف تدخلان أطرافاً أصيلة في هذه السوق اعتماداً[4]، على ثقلهما في المنطقة مع إقامة تعاون اقتصادي ثلاثي، الاردن مع الكيان الفلسطيني الوليد والكيان الصهيوني وكلاً من لبنان سوريا.

إن هذا السوق يعرض النظام العربي والتضامن العربي ولو بحده الأدنى إلى تحديات تتمثل في[5]:

أ ـ الاختراق الاقتصادي الخارجي للاقتصاد العربي وبخاصة اتفاق غزة ـ أريحا.

ب ـ مخططات السوق شرق أوسطية (تحت التشكيل) والتي ستزيد من الانكشاف الاقتصاد العربي.

ج ـ العولمة الجديدة للمنطقة العربية، التي تهدف إلى ربط المجتمعات الطرفية بمراكز الرأسمالية المعولمة في إطار أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي. وبذلك يتم تجاوز الخصائص الوطنية والنظام الانتاجي الوسطي إلى أنماط انتاجية. وهذا ما يؤول إلى تفكيك البناء الاقتصاد الوطني والقومي لصالح رأسمال المال الأجنبي.

وهذا ما يشير إلى أن الانكشاف الاقتصادي باعتباره مهدداً للأمن القومي، وانطلاقاً من ذلك يجري التأكيد على أن مفهوم الأمن القومي ينبغي النظر إليه باعتباره مفهوماً شاملاً ينبغي أن يتمتع بقدرة اقتصادية وصناعية وزراعية، ومالية وتقنية ذاتية غير تابعة. وضمن هذه التوجهات يجري تحليل تهديدات الأمن القومي العربي من خلال التأكيد على آليات هذا التهديد من خلال علاقات التبعية الاقتصادية والمتمثلة في تعميق التجزئة[6].

يضاف إلى ذلك أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) تعانيان من أزمة اقتصادية خانقة تحاول عن طريق هذا المشروع التخلص أو التخفيف منها.

وللتدليل على حدة الأزمة الاقتصادية الأمريكية يمكن ملاحظة الأرقام: الآتية[7]:ـ

1 ـ لقد تزايد العجز الأمريكي في ميزانيته الحكومية الفيدرالية الأمريكية، ففي الوقت الذي كان فيه عام 1983 (125 مليار دولار) ثم في عام 1986 (209 مليار دولار) أصبح عام 1990 220 مليار دولار ثم 280 مليار دولار عام 1992.

2 ـ أما مقدار دينها الخارجي فقد ارتفع من 747 مليار دولار في نهاية عام 1980 ليصبح 2,4 ترليون دولار عام 1990 ثم 5,5 ترليون دولار عام 1993، أي ازداد من 29٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام 1980 ليصبح 45٪ ثم 64٪ على التوالي وسيفوق حجم الديون مقدار انتاجها المحلي عام 1996 وبسبب الفوائد المترتبة على الديون فإن المبلغ سيبلغ عام 1995 (6,56) ترليون دولار عام 1995 و(8) ترليون دولار عام 2000.

3 ـ انخفاض نسبة النقل الدولي الصافي للموارد المالية إلى الولايات المتحدة فقد كان في عام 1987 154 مليار دولار ثم أصبح عام 1989 95,5 مليار دولار لينخفض عام 1990 إلى 85,8 مليار دولار.

4 ـ بدأت الولايات المتحدة الأميركية للتخفيف من ديونها ومعالجة أزماتها الاقتصادية إلى بيع شركاتها عام 1990 على شكل أصول مالية فيها مثل: شركات روكفيللر سنتر وبيرغركنج وبروكس برذرز وهوليداي أن وكولومبيا بكتشرز، حيث بلغ حجمها 2,2 ترليون دولار وتضاعف عدد الأجانب المالكين لأصول مالية في الشركات المالية بمعدل أربعة أضعاف عما كان عليه الحال عام 1980. كما يعاني الكيان الصهيوني هو الآخر من عجز في ميزانه التجاري فقد بلغت قيمة العجز منذ عام 1949 وحتى عام 1985، 33 مليار دولار. وكان عام 1989، 2358 مليون دولار وأصبح عام 1990، 3528 مليون دولار.

أما حجم الديون الخارجية فقد تجاوز حجمها نسبة 25٪ من الناتج القومي، إذ بلغت 32,5 مليار دولار عام 1990[9].

وتبلغ معدلات البطالة للسنوات 1988 و1989 و1990 و1991 (6,4٪ و8,9٪ و9,6٪ و11٪ على التوالي).

كما ان الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية يقومان برصد مبالغ هائلة لغرض التسليح بسبب حالة الحرب القائمة في المنطقة، ولذا فإن أحد هذه الأهداف من وراء المشروع هو:

ـ محاولة (اسرائيل) وحليفاتها التخلص من أعباء الانفاق العسكري الذي يستنزف نسبة كبيرة من جملة الموارد (الناتج القومي) وكذلك من جملة الانفاق العسكري، وهذا ما يظهر بشكل واضح عند مقارنة الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلى (القومي) الاجمالي ونسبة هذا الانفاق من الميزانية العامة لكل من الكيان الصهيوني والأقطار العربية، حيث يتضح مدى تأثير الانفاق العسكري على الميزانية العامة وتشكيله عبئاً كبيراً عليها، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (19)

قياس الحجم العسكري في الاقطار العربية والكيان الصهيوني.

الدولة	الإنفاق العسكري القومي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي			الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام		
	1970	1980	1990	1970	1980	1990
بلدان الخليج العربي						
السعودية	11,8	16,6	17,7	27,5	26,7	38,5
عمان	11,6	19,7	15,7	60,2	49,6	41,4
العراق	11,2	6,3	20	37,6	26,9	-
بلدان المواجهة						
مصر	16,2	6,5	4,6	22,4	15,7	10,7
سوريا	11,9	17,3	13	37,6	35,8	69,8
الأردن	07,8	13,8	10,9	49	35,8	32,7
لبنان	2,7	4,1	-	17,4	22,3	-
الكيان الصهيوني	23,8	25	8,4	47,6	36,8	25,2

وهكذا يظهر الاستنزاف الكبير الذي يؤثر به الانفاق العسكري على جملة الموارد في هذه الدول، خاصة إذا ما علمنا أن متوسط ما تخصصه دول العالم للانفاق العسكري من جملة الموارد الاقتصادية كان 6,2٪ في مطلع السبعينات ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى 4,9٪ في عام 1990، ويظهر ذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة التخلص من تقديم المساعدات لعدد من الأقطار العربية المتحالفة معها.

أما الدوافع وراء فكرة النظام الاقليمي الشرق أوسطي، والسوق الشرق أوسطية وتأثيراتها في مستقبل النظام الاقليمي العربي، فإنها قد وضعت بطريقة محيكة، وبصيغة مشاريع عملاقة، وخصص لها المبالغ ووضعت لها الخطط، وفق مخطط خطير يفوق مخطط كامب ديفيد.

فإذا كانت خطورة معاهدة السلام المصرية الصهيونية انها أنهت الصراع

المصري الصهيوني بشروط اسرائيلية، فإن خطورة اتفاق غزة أريحا المستقبلي تكمن في انها لن تخرج عن الاطار الذي رسمته المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية التي تخلو من عنصر تبادل المنافع، والسبب الرئيسي في غياب مبدأ تبادل المنافع من المعاهدات العربية ـ الاسرائيلية ومنها اتفاق غزة أريحا هو أن إسرائيل تملك كل ما يعود للعرب، وليس في يد العرب ما يعود لاسرائيل وبالتالي فإن الاتفاقية تفقد العرب ما يساومون عليه[11]، لكونهم سلموا بشروطها.

وتعد اتفاقية كامب ديفيد على سوئها أفضل من اتفاق غزة اريحا رغم أن المعاهدة الأولى أضافت ما أطلق عليه (بجوائز السلام)، وهنا يثار التساؤل كيف تقبل مصر أن يقفل عليها الباب الشرقي الذي جاء لها بالإسلام والحضارة واللغة ويربطها بأمّتها[12].

إن اتفاقية غزة ـ أريحا توفر (لاسرائيل) فرصة تحقيق حلمها الذي وضعته والمتمثل في رغبتها في أن تكون (عقل المنطقة) (ومصنعها) و(مركزها الحضاري) في آن واحد. وفي غير ذلك فإنها ستبقى تعاني من خلل في ميزانها التجاري.

ان أخطر ما في المشروع ليس طموحه النفاذ إلى المنطقة والهيمنة على مقدراتها والضغط على توجهاتها والعبث بمعتقداتها فحسب، بل الأخطر من ذلك هو أنه أصبح مطروحاً على جدول أعمال النظام العربي. من خلال خيار الحل الأمريكي في المنطقة والاتجاه المتنامي لدى العديد من الحكومات العربية للتسليم بهذا الحل.

وبهذا الخصوص يعبر شيمون بيريز عن هذا التوجه في كتابه (الشرق الأوسط)[13] الذي وضع فيه صيغة المشروع الذي يستهدف كيان الأمة العربية وحضارتها، وجعل الكيان الصهيوني كحقيقة واقعة مسلم بها.

والذي وضع ذلك المشروع ضمن التوجهات والاولويات الآتية: ـ

1 ـ التأكيد على أهمية الشرق الأوسط.

ورد في ص 151 من الكتاب بهذا الخصوص ما يأتي: وقد ظل الشرق الأوسط على مدى التاريخ مفتاح التجارة وحلقة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وقد جعلت عداوات التاريخ الحدود متبعة وحصينة،

واغلاق كل جانب عن الجانب الآخر من العالم ـ ثقافياً وعقائدياً ـ يمنع أي شخص من تحقيق الفوائد الجغرافية الهائلة للشرق الأوسط وبواسطة هذه الحدود من حواجز إلى جسور.

2 ـ توسيع مفهوم الشرق الأوسط بإدخاله منطقة البحر الأحمر ودول غير عربية معها: (ص 90). «ومن منطلق المناطق، فإنه يمكن لنا أن نبدأ في نقطة البحر الأحمر. فقد تغيرت شطآن البحر الأحمر عبر الزمن، حيث أصبحت مصر والسودان وارتيريا تقع على أحد الجوانب فيما تقع (إسرائيل) والأردن والسعودية على الجانب الآخر، والبلدان هذه إنما تجمعها مصلحة مشتركة. بحيث يمكن القول بأنه لا يوجد هناك أسباب للنزاع فأثيوبيا بعد نظام منغستو وارتيريا المستقلة حديثاً تريدان إقامة علاقات سليمة مع جاراتهما بما في ذلك إسرائيل في حين مصر وقعت اتفاقية سلام بالفعل مع إسرائيل، أما الأردن والسعودية واليمن فتريد تأمين حرية الملاحة والصيد وحقوق الطيران.

ويمكننا كخطوة أولى التركيز على القضايا الانسانية مثل التعاون في عمليات الاسناد البحري والجوي وإقامة شبكات اتصالات للإنذار المبكر من المناورات البرية والبحرية. كما يمكن الحفاظ على النظام الاقليمي من خلال المشاريع المشتركة، أبحاث، تطوير مصادر الغذاء من البحر، وكذلك السياحة. أما إقامة حلف استراتيجي فستكون خطوة ممكنة في مرحلة متقدمة. هذا هو التصور الذي يحاول بيريز وضعه لمصادرة أي حلقة تربط الأواصر في الأمة العربية».

3 ـ محاولته مساواة الكيان الصهيوني مع الأمة العربية.

في هذا الخصوص يورد في (ص 107) قوله: ـ

«إن الشرق الأوسط لم يتمتع، شأن أوروبا الشرقية، بمثل هذه الوحدة السياسية والاقتصادية، مع ذلك فإن التعاون بين البلدان لما فيه منفعتها المشتركة وخير ابنائها سيميز الانتقال الاقتصادي للشرق الأوسط من المواجهة إلى السلام. ومن الجلي ان الاستعداد لإرساء العلاقات على اتفاقات طوعية بين شركاء متكافئين هو شرط مسبق للنجاح، فما من

علاقات اقتصادية تثمر ثمارها إلاّ إذا كانت نتاج ارادة حرة واحترام متبادل ومساواة حقة».

وبناء على ذلك فإنه يدعو إلى خلق نظام اقليمي حيث يقول: ص 65.

«هدفنا النهائي هو خلق أسرة اقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية».

4 ـ رفض قيام دولة فلسطين وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

يورد بيريز بوقاحة إقامة دولة فلسطينية حتى ولو كانت منزوعة السلاح إذ يقول في ص 188.

«إن التناقض بين تطلعات اسرائيل للأمن وأمل الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه المغتصبة لا يمكن حله من خلال المعادلة الجغرافية. إسرائيل بحاجة إلى العمق الاستراتيجي، والفلسطينيون يطالبون بنفس الأرض التي تمثل هذا العمق. وفي أعين الاسرائيليين فإن خريطة بلادهم تبدو غير طبيعية، الأمر الذي يرفضون معه إقامة الدولة الفلسطينية لأسباب أمنية حتى وإن كانت الدولة المفترضة ستكون منزوعة السلاح».

كما انه يرفض عودة الفلسطينيين بنفس تلك الصراحة فيقول في ص 209.
«والمطالبة بحق العودة يجب أن ينظر إليها مقابل هذه الخلفية التاريخية، المعقدة. ولكنها أقصى ما يمكن المطالبة به، إذا قبلت، وستمسح الوجه القومي لدولة إسرائيل، محولة الأغلبية اليهودية إلى أقلية. وبالتالي فليست هناك أية فرصة لقبولها سواء الآن أو في المستقبل، فلا توجد حكومة اسرائيلية واحدة توافق على استراتيجية من شأنها أن تدمر كياننا الوطني».

بل إنه يتعدى ذلك ويعلن انتهاء القضية الفلسطينية فيقول ص 86. «في الماضي كانت المشكلة الفلسطينية تشكل القضية المركزية في الصراع العربي الاسرائيلي، هو أمر لم يعد موجوداً الآن.

5 ـ اعتماد المشروع على الأموال الأجنبية العالمية: ـ

لكون المشروع الشرق أوسطي المزعوم مدعوم من قبل القوى العالمية المعادية للأمة العربية. فإن بيريز يعلن بقوة ثقته في استخدام الأموال العالمية

لإقامة صندوق لتنمية الشرق الأوسط، بما يسمح لكل بلد فتح حدوده بالتمتع بقوة أكثر، ولكن للأرصدة أن تأتي من قناة ائتمان أوورببة ـ امريكية ـ يابانية مشتركة تقدم المساعدة على صون السلام من المداخيل المتجنية من ضخامة النفط (ص 100).

ثم يوضح ذلك بشكل أكثر تفصيلاً فيقول (ص 154) إذ يعتمد النجاح بصورة عظيمة على استجابة الشركات الامريكية والأوروبية والآسيوية الخاصة. والآن أيضاً على استجابة الشركات الخاصة في الشرق الأوسط (الإشارة هنا إلى منطقة الخليج العربي). وهناك حالياً محاولات لإقامة شركات شرق أوسطية برأسمال أمريكي وأوروبي وآسيوي وعربي وإسرائيلي ومثل هذا النموذج من استثمار المشاركة في إقامة بنية تحتية اقتصادية في الشرق الأوسط الجديد.

وهنا يوزع الادوار التي ستشارك فيها الدول الأجنبية في دعم المشروع فيقول في ص 15.

ففي حين عرض اليابانيون تولي أمر القطاع السياحي اختار الفرنسيون والألمان قطاع النقل والمواصلات والايطاليون المشروع الممثل لقناة البحرين الميت والأحمر والنمساويون قطاع الكهرباء والمياه، أما البريطانيون فوقع اختيارهم على قطاع التجارة الحرة والدنماركيون على قطاع الزراعة والأمريكيون على المصادر البشرية والكنديون على قطاع اللاجئين.

6 ـ الدعوة لإنشاء شركات ومشاريع مشتركة بين الكيان الصيهوني والأقطار العربية وغير العربية في المنطقة.

وهنا يدعو بيريز (ص 78) إلى إنشاء كونسورتيومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة بالأمر أيضاً ومن الأمثلة تحل هذه المشاريع قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها. وإنشاء ميناء مشترك اسرائيلي ـ أردني ـ سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه، وتطوير صناعات البحر الميت جيدة التخطيط، إن قيام مشاريع الصحراء هذه واحدة من احلام بن غوريون بتطوير النقب.

ثم يشير إلى مساهمة أوروبا والولايات المتحدة في هذه الشركات فيقول (ص 126): وتحدثت مع جاكسون ديلورز رئيس لجنة المجموعة الأوروبية، وقد كان مهتماً بصورة خاصة في ثلاثة مجالات: -

إقامة محطة للطاقة وبناء مشاريع تحلية للمياه وشن حرب على التصحر.

ولقد أخبرني وزير الخارجية الامريكية وارن كريستوفر عن مبادرته الخاصة، وهي أن يتعيّن على الشركات الاميركية أن تأخذ على عاتقها الجزء الأكبر من هذه المهمة العملاقة، ولقد دعت وزارة الخارجية حوالي (50) مديراً من مدراء شركات الصيرفية الكبيرة لتضع تفصيلات للتطورات التي تحتاجها في الشرق الأوسط.

ثم يضع تصوره عن الملاحة والسياحة فيقول (ص 161): تقوم إسرائيل والأردن بتطوير ميناء ايلات - العقبة وانشاء خليج صناعي على أراضي الجانبين عند الطرف الجنوبي للمدينتين. وعلى الخليج تبني إسرائيل والأردن (ميناء السلام) الخاص بهما. وقبل أن يبدأ العمل في الميناء، يجري تفكيك الموانئ القائمة، وكذلك خط أنابيب نفط ايلات - عسقلان.

وسوف يجري سحب المياه للقناة من الميناء الاصطناعي وتدفع شمالاً على طول وادي عربة، بمساندة عدد من محطات الضخ فيصل الماء إلى ارتفاعات تبلغ حوالي 720 قدماً. ومن ثم ينطلق الماء شرقاً إلى الأردن ويستمر شمالاً لتوليد الطاقة في ثلاثة مولدات كهربائية. وستفيد القناة أيضاً قطاع السياحة وانتاج الاسماك والأراضي المزروعة.

7 - التمويه على الهدف السياسي بالهدف الاقتصادي: -

ولكي يغض النظر عن الهدف السياسي لهذا المشروع يقول (ص 113): يجب ان ننظر إلى الشرق الأوسط، كنظام اقتصادي اقليمي، وذلك كي نتغلب بصورة أفضل على المهمات الصعبة التي تقف أمامنا.

ولا تستطيع الدول تحقيق ذلك النظام على حسابها ومسؤولياتها الخاصة. فمن خلال كيان اقتصادي منظم، تستطيع المنطقة تطوير الأسواق من تخفيض تكاليف الدفاع يمكن ان تصقل وتجدد الأنظمة البيروقراطية العفيفة.

8 ـ الاعتراف بفشل المطالبة بتوفير العمق الاستراتيجي للكيان الصهيوني، واعترافاً ضمنياً بتأثير الضربات الصاروخية العراقية التي وجهت لإسرائيل أثناء أم المعارك، وهنا يقول: (ص 34) وقد برزت القضية الجغرافية مع تطور الصواريخ الباليستية، ففي الوقت الحاضر لم تعد الاعتبارات الواردة في الاستراتيجية التقليدية مثل العوائق الطبرسية والاستحكامات الاصطناعية وحشد القوات ومواقع العمليات لم تعد ذات قيمة في مواجهة الهجمات الصاروخية، بل إنه حتى الصواريخ المضادة للصواريخ أو ما يعرف بالأسلحة الموجهة لا تجدي نفعاً، إضافة إلى كلفته العالية الباهظة (وهنا اعتراف بفشل فعل صواريخ الباتريوت عن حماية الكيان الصهيوني من الصواريخ العراقية) كل ذلك أدى إلى التقليل وإلى حد كبير من أهمية العمق الاستراتيجي بعد أن حلت العوامل الباليستية محل العوامل الجغرافية.

ويؤكد بشكل واضح على هذه الحقيقة في (ص 83) فيقول: نحن لا نملك الوسائل العسكرية الكافية لتحديد هذا التهديد وعليه فإن علينا، العمل على التوصل لتصور جديد بشأن الأمن يقوم على أساس إقليمي، أي حماية الكيان الصهيوني بواسطة التحالفات المقترحة التي يؤطرها تحت اسم مشروع الشرق الأوسط.

9 ـ التأكيد على أهمية المياه فيقول (ص 141): لا عجب أن المياه شغلت مكاناً مرموقاً في حضارات الشرق الأوسط القديمة ولا تزال تشغل ذلك في السياسات المعاصرة، فالعلاقات بين دول المنطقة كانت وما تزال تملى من قبل سياسة المياه.

ثم يحذر فيقول (ص 144): وإذا لم تبرم اسرائيل السلام مع سوريا ولبنان والأردن، فإن حوضي اليرموك والأردن قد يصبحا مجدداً مصادر للأعمال العدائية الخطيرة.

ثم يضع خطة يعتبرها حلاً (ص 146) وعليه فإن الحل الأفضل يكمن في مد خطوط أنابيب لنقل المياه من بلد لآخر. ومثل هذه الخطوط التي قد تنقل المياه والنفط والغاز يجب أن تقام بموجب سياسة اقتصادية رشيدة ولا تقوم على المخاوف الاستراتيجية القديمة. ثم يشير إلى (أنابيب السلام) المقترح مده من تركيا إلى دول الشرق الأوسط.

10 ـ تبرير الهجرة اليهودية:

لكي يبرر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فانه يتفضل بالسماح بدخول الفلسطينيين المنطقة الكونفدرالية لزيارة ذويهم وليس للسكن فيها فيقول (ص 214): ، فإن أياً من الفلسطينيين لن يحرم من حق دخول المنطقة الكونفدرالية، مثلما إنه لا يوجد عدل أدبي في إنكار حق أي يهودي في القدوم إلى إسرائيل.

11 ـ الدعوة إلى قيام كونفدرالية مع الأردن:

ولكي يمنع أي فكرة لقيام دولة فلسطينية فإنه يقترح قيام كونفدرالية مع الأردن (ص 29): اقترحنا إقامة مركز إداري في اريحا للتخفيف من الضغوط على القدس خاصة وأن ـ اريحا ليست بعيدة عنها، كما وان وجود اريحا على نهر الأردن يفتح الباب أمام الحلول المستقبلية في نظري على الأقل وهو الحل المتمثل في الكونفدرالية بين الأردنيين والفلسطينيين. ثم يقول في (ص 195): «إن الكونفدرالية هي الهيكل الذي سيسمح للمملكة الهاشمية والكيان الفلسطيني بالعيش معاً بسلام ولا يحتاج ـ المرء لعظيم خيال ليدرك قيمة هذه الترتيبات. وليس أمام الأردنيين والفلسطينيين من خيار سوى التعايش المشترك».

وفي الختام نقول إن هذا المشروع السيء الذي يستهدف الأمة العربية لم يكن يجرؤ أن يكتب عنه الصهاينة ما كتبوه لولا تنازل الطرف الفلسطيني والتي لخصها بسام أبو شريف مستشار ياسر عرفات في رسالته إلى بيريز في 13/6/1993 والتي جعلت بيريز يقول (ص 129):

وفي أوسلو توصلت إسرائيل إلى أكثر من مجرد كلمات، فقد حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع أي اتفاقية، تنازلات أمنية وقضية ابقاء القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي والابقاء على المستوطنات، حيث هي، ولا نعلم ما حقق الاتفاق للفلسطينيين والأمة العربية أكثر من هذا الإذلال، وتضيع الحقوق والاعتراف بالكيان الصهيوني مما يعني توجيه ضربة قوية إلى قضية العرب المركزية.

فإن القوى الاستعمارية والصهيونية قد طرحت المشروع الشرق أوسطي بهدف تحقيق ما يأتي[14]: (بخصوص التأثير السلبي على الأمن القومي العربي).

1 ـ إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي بما يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها الإقليمية.

2 ـ محاولة الغاء الهوية القومية للنظام الاقليمي وتحويل أطرافه إلى مراكز هامشية فيه، بما يؤدي إلى تقويض أحلام الوحدة الاقتصادية العربية كعامل لتنمية الشعب العربي.

3 ـ جعل الاطراف العربية تابعة من الناحية السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي.

4 ـ تدمير الأمن الاقتصادي العربي. وتعزيز المصالح الاجنبية عبر تنفيذ الشركات متعددة الجنسية. خاصة عندما يفضي الأمر إلى فتح الأسواق العربية لمختلف المنتجات الصهيونية وما يرافقها من تأثيرات في أنماط السلوك والاستهلاك. وهذا مما يتيح لإسرائيل تحقيق رغبتها في أن تصبح عضواً رئيساً في الأسرة الاقتصادية العربية.

5 ـ القضاء على جوهر الصراع التاريخي للامة العربية مع العدو الصهيوني المغتصب للأرض العربية في فلسطين. بل يتعدى الأمر إلى منح هذا العدو الشرعية الاقليمية. وتحويل فلسطين من قاطرة لحركة التحرر العربي إلى ممر وجسر للصهيونية باتجاه الوطن العربي.

6 ـ فصل بلدان المشرق العربي عن بلدان المغرب العربي. وإعادة تعريف المشرق لكي يشمل مصر ودمج هذا المشرق مع الكيان الصهيوني في منظومة اقتصادية واحدة. وفصل العراق عن المشرق ودمجه في منظومة اقتصادية أمنية جديدة يشمل أقطار الخليج العربي وربما إيران ودمج المغرب العربي في الفضاء الاقتصادي والأمني لبلدان البحر المتوسط[15].

7 ـ يهدف الإسرائيليون من خلال التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط إلى خلق تعاون بينهم وبين العرب في مجال استخدام الطاقة وفي مجال تطوير البنية الأساسية للنقل والاتصالات والتكنولوجيا والمياه وفي مجال السياحة. وسيؤدي ذلك إلى فتح الباب واسعاً أمام المنتجات الصهيونية لتحل محل المنتجات التي تستوردها الدول العربية من دول أخرى والتي تقدر قيمتها بحوالي 18 مليار دولار سنوياً. وبالتالي سيصبح الاقتصاد الإسرائيلي المدني والعسكري هو المسيطر على السوق الشرق أوسطية بجانب الاقتصاد

الامريكي. وبالتالي ستقوم إسرائيل بدور الاستعمار الجديد في المنطقة وخاصة أنها تمتلك القوة النووية[16].

8 ـ وفي مجال المياه تهدف إسرائيل إلى استغلال مياه النيل ونهر اليرموك والليطاني والحصباني ونهر الفرات بالحصول على حصص لها من هذه الأنهار ضمن مشاريع مائية في السوق الشرق أوسطية الجديدة، فهي تسعى عند توقيع أي تسوية إلى المطالبة بضم بعض المناطق على نهر الأردن لضمان تدفق الموارد المائية. وكذلك الحدودية لضم منطقة خزان البركون ـ التفحيم الذي يمتد إلى الشرق من الخط الأخضر لمسافة ما بين 2 ـ 6 كم من بداية المنحدرات باتجاه الشرق عند منطقة طولكرم[17].

9 ـ إحداث تكييف للوجود الأمريكي المكلف في المنطقة العربية عن طريق إحداث تسوية سياسية لمشكلة الصراع العربي الصهيوني، بما يمهد إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة نفوذ أمريكي وضمان تدفقات النفط وبناء إسرائيل المزدهرة وتسليمها القيادة الإقليمية للمشروع الشرق أوسطي بما يقلل من أعباء الدعم المتواصل للخزينة الإسرائيلية[18]. كما حاولت الإدارة الأمريكية أن تحافظ على ماء الوجه للنظم العربية التي قبلت على نفسها بأن تكون غطاء شرعياً عربياً لضرب العراق، فتظاهرت بالعمل على إيجاد حل (أي حل) للقضية الفلسطينية التي تعتبر العامل الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة ولكن بالواقع حلاً يخدم بالدرجة الأولى المصالح الأمريكية وحليفتها الإستراتيجية إسرائيل.

10 ـ يهدف المشروع إلى إفقار اللغة العربية وتحنيطها، وفك الارتباط بين الثقافة والأمة، وبين الثقافة والحرية والتقدم وجعل الثقافة في خدمة الإعلام المعادي لأهداف النهضة العربية والشعور بالهوية القومية. وذلك عن طريق التأثير على اللغة العربية، لكون اللغة العربية أقوى من أسلحة أعدائها لأن فيها شيء أقوى من بنيتها الداخلية واعتبار لسانها لما لها من أثر إيجابي تتركه في الوجدان العربي وفي اللاشعور الجمعي لدى العرب[19].

11 ـ مساعدة الكيان الصهيوني على التخلص من مأزق ما يطلق عليه الإستراتيجيون الصهاينة بالحرب الديموغرافية بينهم وبين العرب، حيث إنهم يستشعرون الخطر الذي سيداهمهم في نهاية هذا القرن والمتمثل في الزيادة

السكانية للعرب داخل الأرض المحتلة والبالغة نسبتها 9٪ سنوياً وبين نسبة زيادة اليهود بنسبة 1,2٪ وكذلك نسبة زيادة السكان في الأقطار العربية المحيطة بها (الأردن 3,7٪، سوريا 3,7٪ ومصر 1,5٪ وهو ما سيجعلهم أقلية داخل الأرض المحتلة ومحاطين بكتلة سكانية عربية تناصبهم العداء.

مصادر الفصل السابع

(1) بيترو يجنان، ط.هـ، فان، الشرط الأوسط في مخططات الولايات المتحدة في الثمانينات مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد (1)، بيروت، 1980، ص 3.

(2) جميل مطرود ود. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 26.

(3) د. مازن الرمضاني، النظام الشرق أوسطي، الرؤى الإسرائيلية ـ الأمريكية، مجلة آفاق عربية، آذار/ 1984 ص 26.

(4) Meed, Middle East Ecomomic Community, Auguest, 1993, PP. 13 - 14.

(5) د. غسان سلامة، الإبعاد السياسية للتحديات الشرق أوسطية، ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ت 2، 1993.

(6) د. حميد الجميلي، أوهام التنمية العربية، صور الاختلال في هياكل الانتاج وتركيب التجارة الخارجية العربية، مجلة شؤون سياسية، العدد (1)، 1994، ص 82.

(7) هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الإفلاس 1995، ترجمة محمد محمود ج/2، عمان، 1994، ص 97، 102.

(8) مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، التقرير الإستراتيجي لعام 1991، ص 176.

(9) عبد الرزاق فارس، السلاح والخبز، الآفاق العسكرية والتنمية في الوطن العربي، 1970 ـ 1990، مجلة المستقبل العربي، العدد (71)، 1993، ص 11.

(10) د محمد عبد ناجي، الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي الجديد، بحث في تأثير السوق الشرق أوسطية على النظام الإقليمي العربي، مجلة شؤون سياسية، بغداد العدد (1)، 1994، ص 44 ـ 51.

ـ الآثار الاقتصادية المحتملة لاتفاقية غزة ـ أريحا، مجلة المفتدى، عمان، العدد (99)، كانون الأول، 1993، ص 10.

(11) إبراهيم نوار، القصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب، مجلة

السياسة الدولية، العدد (75)، ك2، 1984، ص 13.

(12) محمد حسنين هيكل، كامب ديفيد، أفضل من غزة أريحا، جريدة المحرر، العدد (239)، شباط 1994.

(13) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، دار نشر الأهلية، عمان، 1994.

(14) مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة لمناقشة التحديات الشرق أوسطية، بيروت ، ك2، 1994.

(15) عزمي الخواجة، التطبيع وإنهاء المقاطعة في الإستراتيجية الإسرائيلية، صحيفة الدستور الأردنية، عدد 82، شباط، 1994.

(16) د. عماد جاد، إسرائيل والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية، مجلة صامد، العدد (88)، حزيران 1992، ص 72.

(17) د. فؤاد حمدي بسيسو، العلاقات الأمريكية العربية وتوازن المصالح في زمن السلام، الأسواق، العدد 174، 36 ك، 1994.

(18) قراءة تفصيلية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الأسواق، العدد 1991، ت 1993.

(19) مقابلة مع د. إلياس فرح، الحدود الثقافية لمشروع الشرق الأوسط، مجلة آفاق عربية، آذار، 1994، ص 15، 17.

الفصل الثامن

الزيادة السكانية والواقع التنموي العربي

أولاً ـ مقدمة:

تمثل التنمية في الوقت الراهن مطمح البلدان العربية لتجاوز تخلفها والاستفادة من العلم والتقنية لتحقيق ارتفاع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة. فالتنمية عملية شمولية، وهي لا تقتصر على النمو الاقتصادي، ولقد ظهر أن الاقتصار على قياس التنمية بالنمو الاقتصادي معبراً عنه بزيادة متوسط الدخل الفردي ما هو إلا تغطية لخفايا الموضوع[1]. فالتنمية بمعناها الشامل هي (إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بما فيها الغذاء والسكن والتعليم والصحة والعمل والجوانب المعنوية المتضمنة حرية التعبير والفكر والأمن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنية).

ولذا فإن التربية إذا أحسن استخدامها وتوجيهها تساهم بفعالية في تحقيق التنمية واستمراريتها.

لقد أدرك الجميع ان مصير الأمم هو رهن بإبداع بشرها، ومدى تحديهم واستجابتهم لمشاكل التغيير ومطالبه، ان مدى الوعي بالدور الخطير الذي ستلعبه التربية في عصر المعلومات يزيد من القناعة بأن التربية هي **المشكلة وهي الحل**. فإن عجزت التربية عن إيجاد بشر قادر على مواجهة التحديات المتوقعة فمآل كل جهود التنمية إلى الفشل المحتوم مهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية[2].

ـ إن مهمة التربية الاساسية هي تنشئة الأفراد على درجة من الوعي والقدرة بما يؤهلهم لتغيير واقع المجتمع والتصدي لسلبياته من أجل حياة أفضل كما يراها أصحاب النظرة الثورية[3].

ما زلنا في الوطن العربي حتى الآن وربما باستثناء عدد قليل جداً من الأقطار العربية بدون سياسات علمية معلنة بالمعنى الدقيق للكلمة، والواقع الغالب في الأقطار العربية هو أن هناك سياسات ضمنية وراء توجهات واستراتيجيات في التنمية[4].

هذه مقدمة وجدت من الضروري أن أسوقها لأوضح بشكل مختصر أهمية التربية ودورها في حياة أمتنا، ومدى الضرورة القصوى لإيجاد استراتيجية ترسم لكيفية تنفيذ الأهداف التي تتوخاها التربية لكي تنطلق منها إلى علاقة ذلك مع الزيادات السكانية.

ثانياً ـ الزيادة السكانية واستراتيجية التربية:

(1) ـ من المعاناة الكبيرة التي نواجهها في وطننا العربي، ذلك الاختلال في التوازن بين الزيادات السكانية، وبين الاستعدادات في مجالي التعليم والتربية التي تواجه بها تلك الزيادات وتتماشى معها. بحيث أصبحنا نرى أن ما ترسمه معظم الأقطار العربية من استراتيجيات التربية لا توفر فرصة التعليم لملايين الأطفال الذين تصل أعمارهم إلى سن التعليم في عدد كبير من الدول العربية.

فسكان الوطن العربي بلغ عددهم عام 1994 أكثر من (250) مليون نسمة، ومن المؤمل أن يتضاعف عدد السكان في سنة (2013) في معظم الأقطار العربية أو في سنة 2020 في البعض الآخر (وهو قليل) وذلك استناداً إلى معدلات الزيادة السكانية التي يظهرها الجدول رقم (18)، الذي يشير إلى أن معدلات النمو السنوي للسكان تزيد على 3,2 في ثمانية اقطار عربية[*] هي: الأردن والعراق والسعودية وسوريا وليبيا وعمان واليمن والصومال، وتتراوح بين 2,1 و2,8 بالمائة في اقطار أخرى هي: مصر والمغرب والسودان والجزائر وموريتانيا وقطر والبحرين والامارات والكويت. وتقل عن 2٪ في قطرين فقط هما: تونس (1,9٪) ولبنان (1,3٪).

ومعنى ذلك ان معدلات الزيادة السكانية في أقطار الوطن العربي تعد من المعدلات المرتفعة في العالم، مما يشير إلى أن عدد السكان الذين تقل أعمارهم

(*) بلغ معدل النمو السكاني العالمي بين عامي 1990 و1995 (1,7٪) وفي أوروبا 0,22٪.

عن 15 سنة (سن الطفولة) والذين هم في سن التعليم الابتدائي والمتوسط (السنوات التسع الأولى من التعليم) سيصل عددهم في سنة 2000 أكثر من (101) مليون طفل. وهو ما يضع على كواهل الحكومات العربية مهمات كبيرة تتطلب التهيؤ لها مادياً ومعنوياً من حيث رسم الاستراتيجيات التربوية الملائمة، إذا ما أرادت تلك الحكومات أن تنهض بالمجال التربوي نهضة توازي بها الدول المتقدمة. ومن أولى هذا المهام:

(2) ـ أن تجعل التعليم إلزامياً حتى سن المرحلة المتوسطة (السنوات التسع الأولى من سني الدراسة). ولكن يلاحظ أن مما يزيد العبء هو التفاوت الصارخ في مدخولات الدول (الناتج القومي) وكذلك نصيب المواطن العربي في كل دولة على حدة من الناتج القومي فيها والذي يتراوح لسنة 1992[*] بين 120 دولاراً سنوياً في الصومال وبين 19800 دولار في الإمارات، مع وجود عدد كبير من الأقطار العربية يقل فيها الدخل الفردي السنوي عن (ألف دولار) في كل من: مصر والمغرب واليمن والسودان وموريتانيا وسوريا. مع وجود أقطار أخرى مثل الأقطار النفطية الخليجية التي يتمتع فيها السكان بدخول عالية[5].

ان هذا التفاوت الصارخ يوجب على الأقطار العربية التعاون في رسم خطة متكاملة في سبيل الاهتمام بالجانب التربوي ومساعدة الاقطار العربية التي تعاني من قلة الموارد التي تؤثر سلباً على خططها التربوية.

(3) ـ ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن معدلات النمو في الأقطار العربية لا تتوافق مع معدلات النمو السكانية، فلم تشهد هذا التوازن إلا بعض الأقطار العربية، وحتى إن توفر فإن مشكلة الديون تقف عائقاً تحد من هذا النمو مثل مصر والمغرب وعمان وتونس، أما في جميع الأقطار الأخرى وكما يوضحها الجدول رقم (20) فإن معدلات النمو الاقتصادي هي أقل من معدلات النمو السكانية وهذه مشكلة أخرى تضاف إلى مشكلة عدم التوازن بين معدلات النمو السكانية والاستعدادات التربوية التي تواجهها.

(*) بلغت حصة الفرد السويسري من الناتج الاجمالي عام 1991 36300 دولار والسويدي 32600 دولار ثم الياباني 29 ألف دولار فالألماني 27900 ثم الأمريكي 23100 دولار.

جدول رقم (20)

عدد السكان ومعدلات النمو السكاني والاقتصادي في الوطن العربي

الدول	عدد السكان (مليون)	المعدل السنوي للنمو السكاني 1991 ـ 2000	معدل النمو الاقتصادي 1980 ـ 1991	عدد السكان عام 2000 (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالدولار 1990
الأردن	3,9	3,4	0,6	5,6	1340
العراق	20	3,1	0	25	2400
الكويت	1,4	2,20	0	1,7	14000
البحرين	0,53	2,6	0,1	0,7	6830
الامارات	1,7	2,1	ـ 1,8	2	19870
السعودية	16,8	3,3	0,4	20,7	7070
سوريا	13	3,5	1,4	17,2	1000
ليبيا	4,9	3,4	0	6,4	6200
تونس	8,4	1,9	3,5	9,8	1450
عمان	1,6	3,5	9,3	2,2	5650
لبنان	2,8	1,3	0	3,3	5650
الجزائر	26,3	2,8	0	32,7	2330
مصر	54,7	2,1	4,5	64,8	610
المغرب	26,2	2,3	4,3	31,3	970
اليمن	13	3,4	0	16,4	540
السودان	26,5	2,7	0,3	33,3	400
موريتانيا	2,1	2,8	0,6	2,7	500
الصومال	8,3	3,2	0	11,9	120
قطر	0,4	2,3	0	0,5	15870

ويظهر من الجدول أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال ما زالوا خارج المدارس الابتدائية، وكذلك من الصبيان والشباب الذين هم خارج المدارس المتوسطة والثانوية بلغ عددهم في عام 1991 أكثر من (25 مليون) شخص، وأن أكبر نسبة منهم موجودة في سبع أقطار عربية، أكثر من خمسهم في السودان 5,4 مليون شخص ثم المغرب 3,8 مليون والصومال 2,7 مليون، ثم اليمن 2 مليون فالجزائر 1,7 مليون ثم مصر والعراق 1,6 مليون في كل منهما. ويتوزع العدد الباقي في كافة الأقطار العربية الأخرى مما ينذر بمشكلة كبيرة.

جدول رقم (21)

عدد السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة ونسب المتعلمين والمقيدين في المراحل الدراسية في الوطن العربي

الدولة	عدد السكان (مليون)	معرفة القراءة والكتابة لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر 1994٪	متوسط عدد مستويات الدراسة بين من تبلغ أعمارهم (25) سنة فأكثر	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية 92,987٪	أطفال خارج المدارس الابتدائية والثانوية (مليون) 1991
الأردن	3,9	82,1	5	83	0,4
العراق	20	62,5	5	75	1,6
الكويت	1,4	37,9	5,8	94	0
البحرين	0,53	79	4,3	0	0,1
الامارات	1,7	65	5,6	83	0
السعودية	16,8	64,1	3,9	65	1,8
سوريا	13	66,6	4,2	83	0,8
ليبيا	4,9	66,5	3,5	0	0,9
تونس	8,4	68,1	2,1	80	0,4
عمان	1,6	35	0,9	0	0,1
لبنان	3,8	81,3	4,4	92	0,1
الجزائر	26,3	60,6	2,8	79	1,7

الدولة	عدد السكان (مليون)	معرفة القراءة والكتابة لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر 1994٪	متوسط عدد مستويات الدراسة بين من تبلغ أعمارهم (25) سنة فأكثر	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية 92,987٪	أطفال خارج المدارس الابتدائية والثانوية (مليون) 1991
مصر	54,7	50	3	90	1,6
المغرب	26,2	52,5	3	50	3,8
اليمن	13	41,1	0,9	56	2
السودان	26,5	48	0,8	36	5,4
موريتانيا	2,1	35	0,4	35	0,5
الصومال	8,3	27	0,3	14	2,7
قطر	0,4	88	5,8	94	0

مصادر الجدول

1 ـ تقرير التنمية البشرية 1994 (برنامج الأمم المتحدة الانمائي).

2 ـ تقرير التنمية الدولية عام 1994.

3 ـ The Middle East & North Africa 1994

4 ـ كتاب مرجعي في التربية السكانية (مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية 1990).

(4) ـ أما عن نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية كمعدل للسنوات (1987 و1993) فإنها تتراوح بين نسبة صغيرة تبلغ 14٪ ونسبة 50٪ كحد أعلى في كل من الصومال وموريتانيا والسودان واليمن والمغرب، وبين 79,65٪ في كل من السعودية والعراق والجزائر و83٪ في كل من سوريا والامارات وتونس (87٪) فقط. من ذلك يتضح امامنا مقدار نسب التسرب الكبيرة التي تعاني منها الأقطار العربية في التعليم الابتدائي والثانوي وهو ما يجعلنا نفكر أكثر من مرة بالاجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة مثل المانيا واليابان والصين والولايات المتحدة[6] التي حرصت في برامجها التربوية على جعل التعليم الزامياً في التسع سنوات الأولى (التعليم الابتدائي والمتوسط)، فمثلاً أن نسبة الأمية في اليابان هي

صفر وان 92٪ من التلاميذ الذي اكملوا السنوات التسع من التعليم الاجباري واصلوا تعليمهم في مستويات الدراسة الثانوية[7]. وهو ما يتطلب من الدول العربية أن تحذو حذوها في الاهتمام بالزامية التعليم، وإن كان بعض الأقطار العربية مثل العراق قد قام بهذه الخطوة منذ عدة سنوات، وقطع فيها شوطاً كبيراً واثبت نجاحها.

(5): أما عن من يعرف القراءة والكتابة بين كبار السن لمن تبلغ أعمارهم (15) سنة فأكثر لسنة 1994 في الوطن العربي فيظهر الجدول رقم (21) أن نسبتهم لم تتجاوز الـ 80٪ إلا في كل من الأردن ولبنان وقطر وهي أقطار قليلة السكان لا تتجاوز نسبة سكانها 0,3٪ من سكان الوطن العربي. أما في الدول العربية ذات الثقل السكاني (مصر والمغرب والسودان والعراق والجزائر وسوريا واليمن) فإن النسبة تتراوح بين 41٪ في اليمن و68٪ في تونس وهي بلا شك نسب متدنية. ويظهر الجدول المذكور أن النسبة في الأقطار العربية الأخرى نسب قليلة هي الأخرى، وهذا ما يجعل المهمة شاقة وتتطلب وقفة جادة لمعالجتها.

(6): لقد أشارت ندوة لخبراء محو الأمية في الوطن العربي عقدت عام 1975 الى العديد من الظواهر التربوية في الوطن العربي من أهمها: ـ ارتفاع نسبة الأمية سواء في النسبة العامة أو في نسبة الذكور، وزيادتها أكثر بالنسبة للإناث إلى أعلى معدلاتها، وهي تمثل بذلك مشكلة حضارية وتنموية راهنة.

ويتضح من الجدول رقم (22) ان نسبة من يعرف القراءة والكتابة بين كبار السن مقارنة مع الدول المتقدمة (دول الشمال) وكما وردت في برنامج الأمم المتحدة الانمائي[8] لسنة 1993، أن نسبتهم منخفضة جداً في عدد من الدول العربية مثل الصومال والسودان وموريتانيا إذ تتراوح بين 39,24٪ وتقل عن 60٪ في دول أخرى منها: المغرب ومصر والجزائر وأقل من 70٪ في كل من تونس وسوريا والسعودية والعراق، وهذا يعني انه ما زالت هذه الدول تعاني من تفشي الأمية بين كبار السن وتحتاج إلى بذل جهود كبيرة في مكافحتها ونشر التعليم بين أبنائها.

ان الجهود المبذولة في الأقطار العربية لا تسير على وتيرة واحدة، فلو سارت الأقطار العربية حسب معدلات محو الأمية في الفترة السابقة فإن القضاء على الأمية فيها سيتطلب 41 سنة، مع التغلب على مشكلة نقص الاستيعاب في المرحلة الابتدائية وتسرب التلاميذ منها، وانقطاعهم عن الدراسة. وفي بعض

الأقطار يتطلب القضاء على الأمية حسب معدلات السنوات السابقة 100 سنة مع تحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي في نفس الوقت[9].

ومما يزيد المشكلة تعقيداً انه لا توجد في جميع الاقطار العربية (تقريباً) جهود ثقافية أو اعلامية متخصصة في رفع المستوى الثقافي والمعرفي لحديثي التعلم من الكبار ممن محيت أميتهم، وكثيراً ما يرتد هؤلاء للأمية مرة ثانية نتيجة عدم استعمالهم اليومي لما تعلموه سواء في شكل مباشر أو غير مباشر.

(7): تحتل أمية المرأة في الوطن العربي موقعاً مؤثراً على خريطة الفكر التربوي العربي، وذلك لما أصبح يدركه الجميع من ضرورة الاهتمام بدور المرأة في تقدم المجتمع وادراكاً لما لهذا الدور من خطورة بالغة في مرحلة تاريخية تجابه فيها أمتنا العربية تحديات مصيرية وصعوبات ومشكلات كثيرة. حيث ما زالت نسبة المقيدات في المدارس الابتدائية من البنات وكمعدل للمدة (1987 ـ 1990) كما يوضحها الجدول رقم (22) قليلة، إذ تتراوح بين 8٪ و80٪ ما عدا بعض الأقطار مثل (العراق والبحرين وسوريا والإمارات وتونس)، حيث إن بعضاً مثل العراق قد طبق تعليماً الزامياً لكافة الاطفال في المرحلة الابتدائية، ومع ذلك قد لا يتجاوب بعض الآباء في إرسال بناتهم إلى المدارس وخاصة في المناطق الريفية.

أما عن المقيدات في المدارس الثانوية فهي قليلة جداً إذ تتراوح بين 7٪ و42٪، في جميع الوطن العربي ما عدا (الامارات ومصر وقطر) وهذا يعني ان تعلم المرأة ما زال يواجه تخلفاً يؤدي إلى إحداث مشاكل في أخطر مجال لتنمية المجتمع، لأن المرأة هي الأم المسؤولة عن تربية الجيل واعداده، هذا الجيل الذي سيقود المجتمع ويكون مسؤولاً عنه في بنائه وفي الدفاع عن سيادته.

(8): وإذا نظرنا إلى نسبة خريجي التعليم العالي كنسبة مئوية من الفئة العربية المقابلة وكمعدل للمدة من (1987 ـ 1990) نجد انها نسبة متدنية تراوحت بين 5,6٪ في الأردن كأعلى نسبة وانحدرت إلى 0,1 في كل من الصومال وموريتانيا. أما بقية الدول وخاصة ذات الثقل السكاني منها فإن النسبة تتراوح بين 1٪ و4٪ وعند مقارنة ذلك بالدول المتقدمة، نجد أن نسبة خريجي التعليم العالي فيها ولنفس الفترة بلغت 25٪ في اليابان و40٪ في سويسرة و24٪ في الولايات المتحدة الامريكية و27٪ في فرنسا و43٪ في المانيا[10].

جدول رقم (22)

العلماء والفنيون لكل 10 آلاف نسمة	نسبة خريجي التعليم العالي كنسبة مئوية من الفئة العمرية المقابلة 1987 ـ 1990	نسبة صافي المقيدات 1987 ـ 1990 في المدارس الابتدائية	نسبة صافي المقيدات 1987 ـ 1990 في المدارس الثانوية	معرفة القراءة والكتابة من الكبار الرقم القياسي (100) لدول الشمال 1990
1 ـ 0	5,6	0	0	81
2 ـ 3,6	0	78	37	60
3 ـ 64,4	4,2	84	0	74
4 ـ 43,3	2,3	92	0	0
5 ـ 0	1,7	100	72	89
6 ـ 0	2,5	56	41	64
7 ـ 3,6	4	93	43	65
8 ـ 11,6	0	0	0	87
9 ـ 1,4	0,9	91	40	66
10 ـ 6,6	0	82	42	0
11 ـ 0	2,6	0	0	81
12 ـ 0	2,2	83	53	58
13 ـ 0	3,8	0	69	49
14 ـ 0	1,1	45	30	50
15 ـ 0,2	0,2	0	10	39
16 ـ 0,4	0,4	0	17	27
17 ـ 0,1	0,1	0	10	0
18 ـ 0,1	0,1	8	7	24
19 ـ 26,6	4,3	0	94	0

0 تعني لا تتوفر أرقام • تقرير التنمية لعام 1993 (برنامج الأمم المتحدة الانمائي).

من هنا يتضح أمامنا معدل التخلف الذي يعاني منه وطننا العربي في مجال التربية وعدم المواكبة التي ينبغي أن تحصل بين السكان وتزايدهم وبين مؤشرات التربية التي هي حلقات تكمل بعضها البعض الآخر في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي منها وهو بناء الإنسان، ومن ثم بناء المجتمع وخاصة ونحن مقبلون على دخول القرن الحادي والعشرين الذي يشير إليه العديد من الباحثين تحفيزاً لمتخذي القرار في الاستعداد لولوجه وهم مهيأون أفضل تهيئة وخاصة في مجال التربية.

فقد أشار بول كنيدي إلى ذلك بالقول[11] إن الاستثمار المالي الكثيف في التعليم يعد من سمة العصر، وأن المجتمع العالمي يخوض سباقاً بين التعليم والكارثة وهو سباق تزداد حواجزه ارتفاعاً لدى اقتراب القرن من نهايته، ومرد ذلك ببساطة الزيادة الكبيرة في الضغوط السكانية والدمار البيئي وقدرة الجنس البشري على إحداث الدمار الشامل.

وينطوي تعزيز دور التعليم على عناصر عديدة ذات أبعاد فلسفية وعلمية، إذ أن النظم الفعالة تعتمد على التخطيط والتعاون فيما بين المدارس وقطاع الأعمال الحكومية وهو ما تنفر منه الثقافات السياسية المتحورة وما تعجز الدول الأكثر فقراً عن تنفيذه لافتقارها إلى الموارد اللازمة.

وكذلك أشار فرانسيس فوكوياما إلى أهمية التعليم بقوله[12]: ففي العالم المتطور تتجدد الحالة الاجتماعية بدرجة كبيرة جداً بمستوى الفرد من الانجاز العلمي. والتعليم يجعل الناس يطالبون بالمزيد من أنفسهم ولأنفسهم، بمعنى آخر يحصلون على حس معين، بالكرامة التي يريدون احترامها من مواطنيهم ورفاقهم وكذلك من الدولة.

ثالثاً ـ استنتاجات وتوصيات

أ ـ الاستنتاجات:

لقد أظهر البحث العديد من الاستنتاجات التي يمكن اعتبارها ظواهر ناجمة عن علاقة الزيادة السكانية في الوطن العربي مع استراتيجية التربية فيه.

1 ـ عدم الاهتمام بفكرة الإلزامية في التعليم في معظم الدول، وظهر ذلك من العدد الكبير من الأطفال والشباب ممن حرموا من التعليم، إذ بلغ عددهم

(25) مليون شخص وهناك (101) مليون شخص سيصلون إلى سن التعليم في عام 2000 بحاجة إلى أن تهيأ لهم مستلزمات التعليم على أحسن وجه وبما يتناسب مع الاستعدادات للقرن الحادي والعشرين.

2 - ظهر من خلال النسب المتدنية للمقيدين في المدارس الثانوية وخاصة من الإناث ضعف التمسك بقيم الانضباط الذي يشمل الفكر والسلوك في التعليم بكافة مراحله.

3 - قلة الاهتمام ببرامج تعليم الكبار سواء كان ذلك على مستوى مكافحة الأمية أو متابعة المتعلمين، وعدم اعتبار ذلك من البرامج الاستراتيجية التي ينبغي أن تؤكد عليها التربية في وطننا العربي.

4 - أظهر البحث ضعف الاهتمام بالتعليم العالي وتطويره، واعداد الطاقة البشرية وصقلها وتنمية مهاراتها وخاصة فيما يخص التعليم العالي لدى الإناث. فقد أشار العديد من الباحثين إلى قلة فعالية البحث العلمي وانفصاله عن المشاكل العملية التي تعاني منها فعاليات الانتاج.

5 - التفاوت الصارخ في مدخولات الدول العربية بين دول ذات مدخولات عالية وأخرى ذات مدخولات منخفضة، مما يؤثر على برامج التربية بحيث لا تستطيع الدول العربية الفقيرة الايفاء بمتطلباتها، وقد انعكس ذلك على قلة نسب المتعلمين وارتفاع نسبة الأميين فيها.

ب ـ التوصيات:

1 - التأكيد على الزامية التعليم وتوفير مستلزماته للتسع سنوات الأولى من مراحل التعليم كخطة عامة ومساعدة الاقطار العربية ذات المدخولات القليلة، وإن لم تتوفر في بعض الدول فيكون لست سنوات كمرحلة أولى.

2 - ربط التعليم بحاجات المجتمع وبالانتاج، وهو ما يطلق عليه (تمهين التعليم) إذ يجب توفير تكنولوجيا المعلومات والوسائل العملية لربط الجامعات ومراكز البحث العلمي بقطاعات الانتاج.

3 - الاهتمام بمهنة التعليم والاحتفاء بالمعلم والتعبير عن التقدير لدوره والاعتزاز بوظيفته. واعتبار التعليم خدمة وطنية عامة وواجباً قومياً يتجاوز أي جهد فردي أو فئوي خاص.

4 ـ السعي إلى أن تمثل مناهج التعليم ومقرراته عامل التوحيد لعقل الأمة وضميرها منذ مراحل التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي، وأن تخضع لإشراف الدولة.

5 ـ الاهتمام باللغة العربية وجعلها لغة التعليم لأن الأمة لا تبدع علمياً إلا بلغتها الأم وأن العالم لا يستمع إلى أمة تتحدث بلغة غيرها، وكذلك المحافظة على سيادة الأمة من الغزو المعلوماتي والاعلامي والثقافي وخاصة الصهيوني والغربي اللذان يهدفان إلى تدمير الأمة العربية.

6 ـ المطلوب رأب الصدع بين خط التعليم التراثي وخط التعليم العصري بما يقرب بين الاتجاهين ويعيد وحدة العقل العربي المسلم في بوتقة نظام تربوي عربي موحد في اصالته وحداثته على السواء[13].

7 ـ توظيف التقنيات الحديثة في التربية والتعليم والاهتمام بإعداد المعلم من ناحية التخصص والتكوين المهني وجعله يشعر بالانتماء ليعتز بها ويتحمس في ادائها.

مصادر الفصل الثامن

(1) د. عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، 1985. ص 12.

(2) د. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة المعرفة، نيسان 1994، ص 381.

(3) د. عبد الله عبد الدايم، نحو فلسفة تربوية عربية، ندوة الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 25.

(4) د. أسامة أمين الخولي، تأملات في تجربة التنمية العلمية التكنولوجية العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس 1986، ص 8.

(5) معهد الدراسات السياسية، قضايا دولية، تقرير اسبوعي، العدد 276، نيسان، 1995، ص 31.

(6) أ ـ ادوارد ر. بوشامب، التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة د. محمد عبد الحليم، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1985.

ب ـ هانزج، لينجنز، التربية في المانيا الغربية، ترجمة محمد عبد العليم رسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1987.

جـ ـ اللجنة الوطنية للتربية في الصين، تطور التربية في الصين (1984 ـ 1986) ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1987.

د ـ لجنة التعليم، المجلس القومي الامريكي للعلوم، تعليم المواطن الامريكي من أجل المستقبل، مقتضيات القرن الحادي والعشرين، ترجمة مكتب التربية لدول الخليج العربي، 1987.

(7) ادوارد ر. بوشامب ـ مصدر سابق.

(8) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

(9) د. سعيد إسماعيل، الفكر التربوي العربي الحديث، سلسلة المعرفة، 1987. ص 353.

(10) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مصدر سابق ص 194.

(11) بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود ـ دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1993، ص 378، 415.

(12) فرانسيس فوكوياما ـ نهاية التاريخ، ترجمة د. حسين الشيخ، دار العلوم العربية، 1993، ص 136.

(13) د. محمد جابر الانصاري، جذور التربية اليابانية وخصائصها مع مقارنتها ببعض البلدان العربية في التربية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (21)، 1987، ص 20.

الفصل التاسع

الغزو الثقافي للأمة العربية

١ ـ مقدمة:

تواجه الأمة العربية ذات الحضارة الأصيلة الضاربة في جذورها في أعماق التاريخ والممتدة منذ ثمانية آلاف عام، والتي كان لها الفضل في تعليم العالم الكتابة، والتي رسخت قواعد العديد من العلوم الطبيعية والإنسانية، مما جعلها تفتح الآفاق أمام العديد من الأمم الأوروبية والآسيوية في اقتباسها من العرب، وتطويرها في بناء الكثير من حلقات الثقافة التي استخدمتها في تكريس استعمارها للوطن العربي وسلب خيراته وانتهاك سيادة أرضه.

تواجه هذه الأمة غزواً ثقافياً غربياً مبرمجاً مما يجعلها أمام تحدٍ كبير يهدد كيانها وتراثها وحضارتها وإنسانها. وهذا ما تهدف هذه الورقة في تسليط الضوء عليه.

٢ ـ الثقافة:

هناك من يعرّف الثقافة على أنها كل ما يفرزه المجتمع من أفكار وأخلاق وقيم ومعتقدات، ونتاج فني وأدبي وعلمي، وهذه الثقافة تشكل بنية تتدامج عناصرها بشكل يدل على خصوصيتها وفرادتها والتصاقها بالبنية الاجتماعية بها ارتباطاً جدلياً[1]، وتدخل ضمنها أنماط السلوك المعنوي والمادي السائدة بما فيها السلوك الخاص بالمأكل والمشرب ـ والملبس وسواها من مظاهر الحياة المادية[2].

ومن الباحثين من يربط الثقافة بالأصالة بحيث يقولون: لا ثقافة لمن لا أصالة

عنده. أي لمن لا يملك من التجارب الفكرية والأدبية والفنية الذاتية الفريدة ما يقدم به رفداً جديداً للجهد الإنساني الشامل[3].

أما الأصالة والتجديد، فإنها تعرّف على أنها محاولة توفيقية بين التمسك بالقديم والأخذ بالجديد، بين التراث الثقافي والمتجددات في الثقافة المعاصرة بين الماضي في صورته الحضارية المختلفة وبين الحضارة المعاصرة في وجوهها الثقافية المتعددة[4].

ويدافع العديد عن الأصالة في الثقافة العربية، حيث يرون تحققها من شروط النهضة الحضارية العربية المرجوة، ومنهم من يرفض الأصالة بمفهومها السلفي ذات المضمون المتخلف الذي يظهر وكأنه في تناقض مع التحرك العصري ومقتضياته. كما يرفض أصالة الذين يسميهم (العملاء الحضاريين الذين يتشبثون بأطروحة براقة ساذجة مؤداها أن العصرية تدير ظهرها للأصالة وكأنها في تناقض)[5].

٣ ـ لماذا الغزو الثقافي الغربي؟

إن العلاقات بين دول المركز (العالم الرأسمالي الصناعي) والمحيط (العالم الثالث) تقود إلى آثار تاريخية ضخمة تتمركز حول تفتيت وتحطيم الإرادة القومية والثقافات الوطنية في الدول النامية من خلال ما يرتبط بعمليات نقل التكنولوجيا والأنشطة المختلفة للشركات متعددة الجنسية في هذه الدول، من زرع ونشر القيم والأفكار وأنماط الحياة والسلوك الغربية. وعادة ما يتم ذلك في البداية بين النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية في القطاع الحضري. وتمّ الاعتماد على هذه النخب (المتفرنجة) في عملية تشويه القيم الثقافية للوطن العربي وزرع الشكوك بين سكان المجتمع المحلي حول مدى ملاءمتها لعمليات التنمية والتطوير ثم يعقب ذلك هدم هذه القيم وغرس قيم أخرى جديدة (غربية) تتفق مع مصالح هذه القوى الأجنبية[6].

وفي الوطن العربي: حاولت القوى الأوروبية جاهدة أن تستأصل الحضارة العربية الإسلامية بكافة مظاهرها من جذورها في البلدان العربية خاصة تلك التي قدر لها الخضوع للاستعمار الاستيطاني[7]. فمثلاً حاولت فرنسا في الجزائر طمس اللغة والثقافة العربية تماماً واستئصال الدين والتراث الإسلامي وتحويل الأغلبية من الشعب الجزائري إلى طبقة كادحة تتحدث الفرنسية[8]، كما حاولت

إيطاليا طمس المعالم العربية الإسلامية في ليبيا وعرقلة النمو الفكري والتعليمي ولكن بدرجة أقل.

إذن نعود إلى السؤال لماذا الغزو الثقافي الغربي؟ ونحن نعلم بوجود حرب ثقافية (غربية ـ صهيونية) موجهة ضد الأمة العربية من إنسان وتراث ولغة وفكر وقيم، تستهدف النيل منها وجعلها تابعة مستكينة يشعر أبناؤها بالإحباط والتبعية.

والإجابة على هذا التساؤل تردنا من صموئيل هنتنجتون (Samuel P. Huntngton) فيما أورده في بحثه (صراع الحضارات)[9] والذي عبر فيه من أن هناك توجهاً غربياً أسماه (بالحضارة الغربية) وضمنها جميع الدول الغربية من أوروبية وأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية) وأدخل معهم اليهود، وكأنهم يتحدثون لغة واحدة (التي هي أساس الحضارة) ولهم تاريخ وتراث واحد ونحن نعلم أن هذا عكس الواقع. كل هذا جعلها وكأنها متصارعة مع (الحضارة الإسلامية) أي أنه أنكر وجود الحضارة العربية، مع إيماننا من أن العروبة والإسلام صنوان لا يفترقان. لكن مع ذلك فإن للحضارة العربية خصوصيتها ومكانتها ومجدها.

من ذلك يتضح أن هناك حرباً معلنة ضد العرب سلاحها الرئيسي (الغزو الثقافي الغربي) بمختلف عناصره وأدواته التي يشهرونها ويسعون من ورائها إلى عدم السماح للأمة العربية كي تنهض من جديد وتواصل ما بدأته، يندرج ضمنها جهود الصهيونية في تحقيق هدفهم ذلك.

لقد عبر هنتنجتون عن آرائه تلك في بحث له Clash of civilization نشرته مجلة Foreign Affairs في صيف عام 1993 ومما جاء فيه فيما يخص موضوعنا هذا:

«ستظل الدولة والأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، لكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها مسارات مختلفة حيث سيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل».

ثم يقول:

«إن النزاع وفق خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية مستمر منذ

1300 سنة، وإن التفاعل العسكري الذي يمتد عمره قروناً بين الغرب والإسلام ليس من المرجح أن ينحسر، بل يصبح أكثر خطراً».

ويعتبر التفاعل بين الإسلام والغرب صدام حضارات.

ثم يعرب هنتنجتون عن مخاوفه بشكل أكثر وضوحاً حين يقول: إن النسق الأخطر للتعاون بين بلدان غير غربية هو الترابط الإسلامي ـ الآسيوي الذي تشكل للوقوف في وجه المصالح والقيم الغربية.

وربما اعتبر البعض من الغربيين الوقوف بوجه التعنت الغربي ومحاولة فرض هيمنتهم على الغرب تعصباً ومعاداة، كما هو الحال في رد جين كيركباتريك الأستاذ في جامعة جورج تاون على بحث هنتنجتون ـ (حتمية التحديث التقاليد والتغيير) فهو يقول:

«ولا شك في أن هناك خلافات اجتماعية وثقافية وسياسية مهمة قائمة بين الحضارتين الآسيوية واليهودية المسيحية (لاحظ دمجه لليهودية مع المسيحية). لكن أهم الخلافات التي تطول المسلمين وأكثرها تفجراً موجودة داخل العالم الإسلامي ـ في ما بين الأشخاص والأحزاب والحكومات المتسمين على نحو معقول بالاعتدال وعدم التطلع إلى التوسع وعدم العنف من جانب، والمعادين للحداثة والغرب والمتعصبين إلى أقصى حد والداعين إلى التوسع والعنف من جانب آخر».

وقد عبر كيشوري محبوباني ممثل سنغافورة الدائم في الأمم المتحدة عن ذلك في معرض رده على هنتنجتون، عن رغبة الغرب في الهيمنة في قوله:

«الواقع أن الغرب يستخدم المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرق تبقي على الهيمنة الغربية وتحمي المصالح الغربية وتروج القيم السياسية والاقتصادية الغربية»[10].

إن أعداء الأمة العربية يعرفون جيداً أن الأمة لها رصيد حضاري وعلمي كبيرين تمكنت من بنائهما خلال مراحل ثلاث تتمثل في:

1 ـ النظام المعرفي الذي تحمله اللغة العربية وقد كان يؤسس وحدة المجال التداولي والحقل المعرفي للفكر على عهد الرسول (ص) ـ والخلفاء الراشدين والدولة الأموية. وقد نجم عنه علوم للنحو واللغة والفقه والكلام

والبلاغة وأصبح يكرس رؤية للعالم قائمة على الانفصال واللاسببية ومنهاجاً في انتاج المعرفة قوامه قياس الغائب على الشاهد، وبدأت مسيرة البحث العلمي والسجال العقلي.

2 ـ النظام المعرفي العرفاني الذي أصبح موروثاً ثقافياً في الدائرة العربية ورثتها منذ العصر الأموي ونشط في العصر العباسي الأول حين أخذ يحتل مواقع أساسية مثل الكيمياء وعلم النجوم والفلسفة والتصوف والطب والهندسة.

3 ـ النظام المعرفي البرهاني: الذي دخل الثقافة العربية الإسلامية مع الترجمة منذ عهد المأمون واستفاد من العلوم الفلسفية وأضافوا إليه رؤيا عربية علمية عمقت هذه المعارف والعلوم.

لكن هذا البناء المعرفي قد توقف بسبب السيطرة الاستعمارية وما تبعها من بطش وتكريس للتخلف طيلة أكثر من خمسة قرون ابتداء من الاستعمار العثماني وامتداداً إلى الاستعمار الأوروبي سواء البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي أو الإسباني وغيره.

وهذا نابع من حرصهم على استمرار نهبهم للثروات الطبيعية من النفط والمعادن الأخرى والاحتفاظ بالودائع المالية في بنوكهم مع استمرار الوطن العربي سوقاً رائجة لمصنوعاتهم وسلاحهم. لذا لا بد من استمرار التخلف والتبعية الاقتصادية والفكرية والسياسية وحسب رأيهم وهذا لا يمكن تحقيقه إلاّ (بالغزو الثقافي الغربي) للوطن العربي[11].

٤ ـ وسائل الغزو الثقافي الغربي:

يسعى الغرب تؤازره الصهيونية في تحقيق الغزو الثقافي للوطن العربي بوسائل عديدة من أهمها:

أ ـ الهيمنة الإتصالية عبر الأقمار الصناعية (لا سيما الأمريكية) إلى محاولة أمركة وأوربة الوطن العربي اجتماعياً، ويكمن الخطر الحقيقي الناجم عن بث المواد والبرامج الوافدة في محاولات بث الاغتراب بين شباب الأمة العربية وتفريغهم من القيم والآمال والطموحات التي يحملونها، بدعوى عدم توافر الإمكانيات اللازمة لتحقيق كل ذلك[12]،

ب ـ استخدام وسائل مختلفة ومتباينة وطرائق سلمية أو عنيفة كنشر القيم الاستهلاكية، وأنماط التفكير والسلوك أو التأثير على قيم ومبادىء الممارسة

السياسية لدى الثقافات الأخرى أو تبديل منظوماتها العقائدية والروحية وهذه الوسائل قد تكون أكثر فعالية في تحقيق سيطرة مجتمع على مجتمع آخر من الوسائل العسكرية أو السياسية المباشرة[13].

ج ـ السعي إلى رفض الثقافة العربية الإسلامية والتشكيك في قدراتها والشعور بفقدان الذات ومحو الهوية أو تذويبها بما يمكن تسميته (بتسوس الشخصية) الذي ينعكس في الشعور بالوحدة والخوف وعدم الإحساس بتكامل الشخصية وهذا يؤدي إلى عدم الالتزام والانحلال والتفكك. وهذا يتأتى من محاولة الغرب إلى إدخال الوهن والضعف في الروح العربية وذلك بزعزعة الثقة في عقيدتهم التي ترفض الكفر والذل والهوان والاستعمار[14].

د ـ التطبيع مع الكيان الصهيوني والدعوى إليها تحمل دعوى تعكس قدراً من التطبيع، وبغض النظر عن وجود التباين والاختلاف والمواجهة، تطلب إلى العرب وحدهم أن يتنازلوا عن رؤاهم ومفاهيمهم. وألا يتمسك المثقف العربي بثوابت الأمة ولا يمثل عقلها وثقافتها، ومع ذلك هناك من يفلسف الأمر بقصد تهوين عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني. ضمن أسف شديد أصبحنا نقرأ مثل هذه الكتابات: بل إن بعضاً منا أخذ يظهر حتى في التقارير الإستراتيجية، كما هو الحال فيما كتبه أحد الكتاب المعروفين في مصر في مقدمة له في التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1994، الذي يصدره سنوياً مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام[15] إشادة بكتاب صدر في القاهرة عام 1994[16]، يشجع على التطبيع مع الكيان الصهيوني، بل ويدعو إلى الاستمرار والايغال فيه، لأنه حسب رأيه وحسب رأي السيد ياسين الذي يؤيده «لا توجد خطورة في التطبيع وينقل عنه ما يأتي (إن احتمال أن يتأثر المجتمع العربي، المتدين بطبعه والمحمل بثقافة تراثية إسلامية ومسيحية، بالثقافة اليهودية الوافدة من إسرائيل وهو أمر لا يقع في دائرة الاحتمالات الممكنة. كذلك فإن احتمال أن يتأثر الأدب ـ العربي شكلاً ومضموناً والذي يجمع بين الأصالة العربية واستمزاج التجارب في الآداب العالمية بالأدب العربي)».

ولهذا فالبحراوي يقرر (أن أولى هذه الإيجابيات في المشكلة هو عدم النظرة بعمومية إلى الثقافة الإسرائيلية وكأنها كتلة واحدة صماء ليس فيها أي تمايز بين التيارات الفكرية التي تنطوي عليها ويصفها بأنها مسطحة وغير علمية).

ثم يستنتج إيجابية ثانية من التطبيع (حسب رأيه) وهي: المطالبة بأن يكون العرب أكثر إيجابية في صياغة إستراتيجية ثقافية من شأنها إضعاف هذه الثقافة (أي ثقافة مقاومة التطبيع) لإفساح الطريق أمام (ثقافة السلام الإسرائيلية) لتصبح هي الثقافة السائدة في الساحة الإسرائيلية. وهذا الهدف يحتاج (حسب رأي المؤلف) إلى جهود منسقة لتغيير اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي. وكأنه يطلب من الشعب العربي أن يسعى لكسب الصهاينة لتغيير رأيهم نحو العرب إضافة إلى اغتصابهم لأرضهم.

هـ ـ الإستعانة بسلاح الغزو الثقافي باعتباره شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد، بدلاً من الاستعمار المباشر الذي تخلت عنه الدول الاستعمارية والذي بواسطته تتمكن تلك الدول من شد المستعمرات السابقة إلى مراكز الهيمنة العالمية في إطار من التبعية: التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية والتي تأتي نتيجة للغزو الثقافي.

٥ ـ مخاطر الغزو الثقافي:

يتعرض الوطن العربي إلى مخاطر كثيرة من جراء الغزو الثقافي الغربي الذي يستهدف الأمة العربية في كيانها ووجودها وتتمثل هذه المخاطر بما يأتي:

أ ـ إن خطورة هذا الغزو الجديد تتمثل في تصميم تصورات وممارسات ثقافية وأنماط من السلوك بواسطة الوسائل السمعية والبصرية وبواسطة الأفلام السينمائية والتلفزيونية وشرائط الفيديو، وكذلك في البث عبر الأقمار الصناعية، مما سيكون له بالغ الأثر على كل مقومات الخصوصية الثقافية من: قيم وأذواق وأنماط سلوك، والذي سينعكس حتماً وبصورة مباشرة على الفكر العربي ذاته، الذي لا يمكن أن يكون عربياً إلاّ إذا انتمى إلى الثقافة العربية، وليس مجرد أن يحمله عربي، لأن الثقافة هي التي تمنحه الخصوصية والانتماء إلى الأمة.

ب ـ سينجم عن الغزو الثقافي في حالة تمكنه من تنفيذ أهدافه، تجذر الإزدواجية في ثقافتنا وسلوكنا العربي بصورة تهدد كيان الأمة العربية، وليس من المستبعد أن نتوقع أن يزداد التمزق في مجتمعنا العربي داخل القطر الواحد[17] بين فئات متناسقة مستسلمة لهذا الغزو (كما مرّ معنا) وفئات رافضة متثبتة بمواقع خلفية (كما يوجد في بعض أقطار المغرب العربي)

وفئات أخرى تطلب العالمية وترى الخصوصية في الطائفية وليس في القومية.

جـ ـ التأثيرات السيئة للغزو على مستوى الاقتصاد والعادات الاستهلاكية والتي تهدف إليه شركات الإعلانات الأمريكية والأوروبية تلك التي تبثها محطات البث التلفزي عبر الأقمار الصناعية لتلك الدول وغيرها والتي هي بدون شك ستؤثر على أذواق الناس وتحدد سلوكهم الاقتصادي، مما ستنعكس آثارها على عقولهم ووعيهم السياسي والاجتماعي وتوجهاتهم في المساهمة في الإنتاج الاقتصادي، بحيث أصبحت نسبة كبيرة من سكان عدد من الأقطار العربية تعزف عن العمل وتفسح المجال أمام القوى الأجنبية للحلول محلها، كما هو الحال الآن في منطقة الخليج العربي، حيث قدر عدد العمال الأجانب في السعودية لوحدها بين (6 ـ 9) مليون عامل، وأن 70 ـ 80٪ من الأيدي العاملة في كل من قطر والإمارات والكويت هم عمال غير عرب، وهو بدون شك يأتي كأثر سيىء مضاف إلى الآثار التي ذكرت.

د ـ هيمنة الثقافة العالمية التي يتلقاها المثقفون العرب، فيجترون قضايا (الفكر العربي) ومشاكله ومستجداته في إطار من التبعية والانسلاخ عن الذات، وربما باستسلام وانبهار وتنكر للهوية القومية، فعلى سبيل المثال يمكن أن نضرب مثالاً على ذلك بمدى تأثير القومية الغربية على عقول الأطفال وتصوراتهم وسلوكهم، وفي لغتهم أيضاً حتى صار التوجه الثقافي الذي ترمي هذه الأفلام وتكرسه هو المثل والقدوة لهم، وهذا فيه خطر كبير على جيل المستقبل في وطننا العربي.

٦ ـ ما ينبغي على الأمة القيام به رداً على التحدي:

الأمة العربية وهي تواجه تحدياً حضارياً خطيراً، من جراء الغزو الثقافي المبرمج الموجه ضدها، عليها القيام بإجراءات رداً على هذا التحدي على المدى الطويل، وإجراءات سريعة لمحاربة أي تأثير لهذا الغزو، كان له نتائج سلبية على البرامج التعليمية أو العادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي والاستهلاكي والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

أ ـ الاهتمام بالمناهج والبرامج التعليمية في الوطن العربي، بحيث نتمكن من

إنتاج عقول قادرة على مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل وبما يمكنها من تجاوز الضعف والتخلف الذي نلاحظه في العديد من المضامين التعليمية. وينبغي أن تتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الاضطلاع بهذه المهمة من خلال إعداد برامج تعرض على وزراء التربية العرب لإقرارها والأخذ بها.

ب ـ الاعتراف من قبل جميع الحكومات العربية على أن التعليم حق مقدس وينبغي توفيره لكل مواطن بما لا يقل عن التعليم الأساسي حتى السنة التاسعة من التعليم، وعدم السماح والمساس به أو التساهل فيه. وعند تحقيق ذلك فإن هذا يشجع أكبر عدد من المواطنين العرب التمتع بمزيد من المعرفة التي تؤهلهم اكتساب الحصانة المطلوبة ضد الغزو الثقافي الموجه ضد الأمة وحضارتها وتقاليدها.

جـ ـ الوقوف بصلابة ضد أية محاولة للتطبيع بكافة أشكاله سواء كان ثقافياً أم أدبياً أو حتى على مستوى التعاون الاقتصادي أم البرامجي وهي النبرة التي أصبحنا نسمعها في الوقت الحاضر بصيغ ملتوية كالشراكة المتوسطية أو السوق الشرق أوسطية، لأن كل شيء وراءه الكيان الصهيوني هو شر على الأمة العربية.

د ـ إعداد برنامج عربي مشترك تساهم به كافة الأقطار العربية ويبث من خلال قناة تلفزية فضائية (عربسات وغيرها)، على أن تتصف تلك القناة بمستوى فكري وفني وثقافي يعبر عن أحاسيس المواطن العربي وعن طموحاته وآماله، وربما يمكنها من اجتذاب المشاهد العربي ويبعده عن الغزو الإعلامي والثقافي الغربي الموجه عبر الأقمار الصناعية.

هـ ـ السعي إلى تحقيق التوافق والتكامل بين البلدان العربية في إطار من الثقافة المتبادلة والعمل المشترك في الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية، لأن مستقبل العرب رهين بما يستطيعون قطعه من خطوات مثمرة على طريق التضامن والتكامل العربيين، وهي خطوات لا بأس في جعلها تسبق تحقيق الوحدة العربية الشاملة المطلوبة التي بدونها لا يمكن للعرب أن يعيدوا مجدهم وحضارتهم وقوتهم ومكانتهم بين الأمم.

مصادر الفصل التاسع

(1) د. فؤاد شاهين، علم الاجتماع ومفهوم الثقافة، مجلة الفكر العربي العدد (1)، 1980، ص 61.

(2) د. عبد الله عبد الدايم، أزمة الثقافة في الوطن العربي، مجلة الفكر العربي العدد (3)، 1978، ص 4.

(3) المصدر نفسه، ص 5.

(4) د. إحسان عباس، الأصالة في الثقافة القومية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد (15)، آذار، 1981، ص 6.

(5) د. أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، دار الآداب، بيروت، 1978، ص 202.

(6) د. جلال عبد الله معوض، النظريات العربية للتنمية السياسية مع إشارة خاصة إلى المشكلات الثقافية في العملية الإنمائية، معهد البحوث والدراسات العربية ـ بغداد، 1983، ص53.

(7) جلال عبد الله معوض، موضع المتغير الثقافي من الظاهرة الإنمائية في المنطقة العربية، ندوة (البعد الثقافي لمشكلة الإنماء في الوطن العربي)، معهد البحوث والدراسات، بغداد، 1984، ص 52.

(8) د. إبراهيم أبو لغد، الاستعمار وأزمة التطور في الوطن العربي، مجلة الأصالة، قسنطينة، مطبعة البعث، عدد (25)، 1975، ص 271.

(9) صدام الحضارات، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت 1995 (ترجمة لبحث هنتنجتون والردود عليه) ص 17.

(10) المصدر نفسه، ص 60.

(11) د. محيي الدين اللاذقاني النظام الثقافي جذوره التاريخية وآفاقه المستقبلية، مجلة المستقبل، العالم الإسلامي، العدد 17 شتاء 96 ص 11.

ـ د. محمد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 59.

(12) د. صابر سليمان عمران، آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة العربية من خلال الأقمار الصناعية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، عدد 17، 1996، ص 54 ـ 55.

(13) د. برهان غليون، اغتيال العقل، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 117.

(14) محيي الدين الألواني، مزالق التحدي العقدي وسبل التغلب عليها، مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي، الرياض، 1987، ص 147 ـ 149.

(15) السيد ياسين، (مقدمة) في التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1994، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، القاهرة، 1995، ص 16 ـ 17.

(16) د. إبراهيم البحراوي، الثقافة العربية، ثقافة الصراع الإسرائيلية، دار الزهراء، القاهرة، 1994.

(17) د. محمد عابد الجابري، مصدر سابق، ص 77.

الفصل العاشر

العولمة: مفهومها وتداعياتها على الوطن العربي

أولاً ـ مقدمة في مفهوم العولمة:

تسعى العولمة إلى فرض الهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، مما يفضي إلى تذويب الدولة القومية بحيث تفقد سيادتها[1]. وهذا الأمر يتم السعي إلى تحقيقه عن طريق نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع إلى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية.

وذلك لكون العولمة ما هي إلا محاولة جديدة لفرض الهيمنة الإمبريالية على الدول النامية، ومنها وطننا العربي. هذه الدول التي كان لها دور مميز في مقارعة السيطرة الإستعمارية وهذا يتم حسب مخططاتهم من خلال رأسمالية السوق والشركات متعددة الجنسية، إضافة إلى تدشين الحروب واستخدام العنف والتهديد بالإبادة الجماعية لشعوب الدول النامية.

فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها، وهي أول ما ظهرت في الولايات المتحدة أي أنها تدعو إلى توسيع النموذج الأمريكي.

ولذا فهناك من الباحثين من يقرن بين العولمة وبين (الأمركة) أي نشر وتعميم الطابع الأمريكي، ومن هنا يمكن القول بأن العولمة اليوم تعني ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس[2].

ومن الباحثين من يقول بأن العولمة هي الدرجة العليا في علاقات الهيمنة،

التبعية الامبريالية، وهي لحظة التتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، الذي خرج من رحم الدولة الوطنية وما برحت هذه تعيد انتاجه داخل حدودها وخارجها على السواء[3].

وفي الوطن العربي فإن العولمة تهدف إلى السيطرة على النفط العربي وضرب الفكر القومي وتشويه الثقافة العربية والحيلولة دون قيام الوحدة العربية، يساعدهم في ذلك المحاولات المستمرة لترويج ثقافة الاختراق التي تقوم على جملة أوهام هدفها التطبيع ثم الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير[4].

فالعالم اليوم وفق هذه الدعوة التي تسعى العولمة إلى تحقيقها يعيش في نظام عالمي منفلت، يدعو إلى تفتيت الكيانات الوطنية السياسية في سبيل التأكيد على مركزية الولايات المتحدة وهيمنتها باعتبارها الدولة المحورية في هذا النظام.

ومن هنا فإن تأكيد هوية الأمة، وتوطيد التلاحم والتواصل مع شعوب العالم الثالث في هذا الوقت بالذات يبدو وكأنه سلاح حيوي في معركتنا الوطنية والقومية والحضارية في مواجهة القوى الإستعمارية والصهيونية.

لذا فإن القلق بدأ يساور الحريصين على مصلحة الأمة لما ستؤول إليه أوضاع الأمة العربية المتمزقة في ضوء المتغيرات المستقبلية السريعة، فلقد دفع العرب ثمناً باهظاً إزاء متغيرات القرن العشرين وتبدلاته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فضاعت عليهم فرصة (القومية والحضارية) سواء في التحديات التي جابهتهم خارجياً أم من خلال الأزمات والتناقضات والصراعات التي كانوا وما زالوا يعانون منها[5].

أما صادق العظم فإنه يعرّفها على أنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظلّ هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي التبادل غير المتكافئ[6].

ثانياً ـ أوهام مناصرو العولمة:

على أن هناك من الباحثين من يعطي للعولمة مفهوماً عائماً يريد من ورائه مسك العصا في الوسط فلا هو من المؤيدين لها ولا هو من الرافضين فيقول[7].

«إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بد من أن نضع

في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها: الأولى تتعلق بانتشار المعلومات، والثانية تذويب الحدود بين الدول، والثالثة زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات ثم يقول:

هناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل وهي اتجاهات تقف ضد مسار التأريخ ولن يتاح لها النجاح، وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظ باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة. وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة وتدرك سلفاً أن العولمة عملية تأريخية حقاً».

مع أنه يشير أن تقرير الحزب الإشتراكي الفرنسي الصادر في 3 أبريل 1996 بعنوان (العولمة وأوروبا وفرنسا) قد تضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية، فضلاً عن ذلك بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للدولة.

وهذان الباحثان الألمانيان هانس بيتر مارتين وهارالد شومان يصدران كتاباً بعنوان (فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية)[8] بأربعمائة صفحة يضمناه هجوماً كاسحاً على العولمة، كما أشارا فيه من أن القرن القادم سيشهد 20٪ من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أما النسبة الباقية 80٪ فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة الذين لن يمكنهم العيش إلاً من خلال الإحسان والتبرعات.

كما أشارا إلى أن الجزء الأعظم من العالم يتحول (وخلافاً للتوحد التلفزيوني بفعل الأقمار الصناعية) إلى جزر منفصلة، وإلى عالم بؤس وفاقة، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة، وينوهان بهذا الخصوص إلى أن مساعدات التنمية التي كانت تعطى للبلاد النامية قد أصبحت في خبر كان. وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وموت حوار الشمال والجنوب ودخول الدول النامية في النفق المسدود للمديونية[9].

إذن فالذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون في خطأ فادح؛ فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوي على عملية «تحرير» من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الأمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة

يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب وتشنج.

كل هذا يصور على أنه جزء لا يتجزأ من (ظاهرة العولمة) كما يصوّر كل من يقف في وجه العولمة على أنه يقف في الحقيقة ضد كل هذه الصور من صور الاستعباد: استعباد الدولة، استعباد الجهل والفقر واستعباد التعصب[10]. وهو أمر يمكن وصفه كمن يدس السم في العسل لأن العالم سيكون جميلاً لو كان هذا كله صحيحاً، ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك، بل لعلها عكس هذا بالضبط.

متى تبينا واقتنعنا بأن (العولمة) هي عولمة نمط معين من الحياة، أداتها الأساسية الآن هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذي يصوّر العولمة على أنها عملية (تحرر) من مختلف صور الاستعباد هو محض خرافة[11].

بل إن الذين يزعمون بأن القبول بالعولمة أمر حتمي، ما هو إلاّ تعبير عن اليأس من أي محاولة للوقوف في وجهها، أو لا يبدو لكونه أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة.

فالعولمة هي عولمة حضارة أو ثقافة بعينها، والحضارة هي بدورها تعبير عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة معينة من الأمم ولكن لا يمكن وصف أي حضارة منها (بالعالمية) أو يخولها باكتساح العالم[12].

وفي نظرهم أن (الخصخصة) التي هي جزء من العولمة تؤدي إلى ترشيق الدولة من كل مؤسساتها مما يجعلها خفيفة الظل، وهذا جزء من فلسفة معتمدة على المركزية الغربية، وأنها تعمل وكأنها حكومة عالمية محضية كمؤسسة، تعمل كشبكة عنكبوتية لها ارتباطاتها بدول وشركات كبرى وشركات متعددة الجنسيات، وتعد قادة المستقبل كونهم من صناع العولمة الجديدة.

وهناك من يرى في العولمة اتجاهاً متزايداً نحو تقسيم العمل وانتشار الثقافة الحديثة من مراكزها في العالم المتقدم اقتصادياً، إلى أقصى أطراف الأرض ومن ثم زيادة الإنتاج أضعافاً مضاعفة وهو في سبيل ذلك مستعد لأن يغفر للعولمة أي تأثير سلبي في الهوية الثقافية يمكن أن ينتج عنها، بل قد يذهب إلى حدّ القول بأن الهوية الثقافية سوف تفيد من العولمة بدلاً من أن تضار منها[13].

وهذا في حقيقة الأمر ليس سوى وهم وضرب من الخيال.

ثالثاً ـ تداعيات العولمة على الوطن العربي:

إن العامل الأساسي المسؤول عن نشأة (ظاهرة العولمة) واستمرارها وتسارعها هو التقدم التكنولوجي، الذي يكاد يكون من أكثر العوامل المسببة لانتشارها ولكن هذا التطور التقني لم يستخدم في صالح البشرية، ولو كان كذلك، لكانت النتائج غير ذلك.

والذي يحصل هو أن التقدم التكنولوجي قد استخدم كأداة للقهر، على أن هذا الجزع مما يحدث للهوية الثقافية للأمة لا ينطوي بالضرورة على موقف رجعي متخلف كما يظن البعض، ولا يتضمن بالضرورة دعوة إلى رفض كل تقدم تكنولوجي والعودة إلى ماضٍ ذهبي أو التمسك بحاضر بغيض. فلا أحد ينكر ما للتطور التقني من دور مهم، ولكن ينبغي ألا يكون على حساب الشعوب وهويتها القومية واستقلاليتها. ولأن العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية[14].

لذا فإن تداعياتها على الوطن العربي يمكن إجمالها بما يأتي:

1 ـ الاستغلال الاقتصادي:

عندما يسود تيار العولمة الجديدة وتنشط الشركات متعددة الجنسيات، هذه الشركات العملاقة التي بلغ عددها (37500) شركة تتحكم في 207,000 شركة فرعية تبلغ قيمة مبيعات فروعها الأجنبية وحدها ما يساوي حجم التجارة العالمية لعام 1990، وكذلك الاستثمارات الخارجية التي بلغ مجموعها عام 1997 (100 ترليون دولار)، وتسعى العولمة إلى تقديس الاستهلاك السريع والترفيه وتشجيع المضاربة في البورصات على أسهم وسندات من أجل تشغيل تلك الكتلة المخيفة المتحركة من الأموال[15].

وعندما تبدأ العولمة في بلدان العالم الثالث ومنها الوطن العربي، فعليها أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات، فالأسوار الجمركية يجري هدمها، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه والإشتراكية تصبح مضغة في الأفواه، وإعادة توزيع الدخل وما يعطي من دعم للسلع الضرورية يُقال أنه يتعارض تعارضاً صريحاً مع اعتبارات الكفاءة ومضر بالتنمية. وعلى الدولة أن تقوم بتفكيك نفسها وأن تصنع العالم بقلة أهميتها، وعليها تسليم مهامها

ووظائفها، لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات وتعمل لحسابها. أي أنها تسلم أهلها للأجنبي ليفعل لهم ما يشاء وكل هذا يتطلب سمات قد يعبر عنها باسم (الدولة الرخوة The Soft state)[16].

2 ـ اختراق ثقافة الأمة:

بما أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت وتوجد وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة[17].

لذا فالعولمة ليست سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة في ميدان الاتصال وهي التتويج التأريخي لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ إنطلاق عملية الغزو الاستعماري[18].

فالعولمة تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأمة، ثقافة جديدة تماماً، تختلف عن مفهوم الهوية الثقافية القومية التي يشترك فيها جميع أبناء الوطن العربي، مما لا يلغي الخصوصية الوطنية التي تهدف إلى إغناء وإخصاب الثقافة العربية القومية.

3 ـ تسعى الولايات المتحدة عن طريق العولمة إلى عولمة دراسة المنطقة العربية واعتبارها شأناً أمريكياً خاصاً، وأن للولايات المتحدة الحق في أن توجه برامج التدريس والتدريب والبحث في هذه المنطقة، وفي أن تنظر إلى دورها في السياسة الدولية كما تشاء، وفي أن تعبئ إمكانات مجتمعها المادية والبشرية ومؤسساته لتحقق مصالحها القومية والبعيدة[19]. مستثمرة بذلك إمكاناتها المادية ومؤسساتها الهائلة (برامج دراسية أو تدريبية ومشروعات بحث، وخطط نشر وتنظيم مؤتمرات وعقد ندوات وحلقات بحث، ووسائل إعلام ومؤسسات خاصة فورد وروكفلر وغيرها) مع وجود عدد كاف من الباحثين الذين يستطيعون تنفيذ برامجها.

4 ـ يريد صانعو مشروع العولمة الرئيسيون، من دوائر سياسية وشركات متعددة الجنسية واحتكارات إعلامية وفضائية وثقافية، أن يتجه إلى تجاهل القواعد

الدولية التي استقر عليها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والتي نجمت عن مناخ التوازن في القوى ووجود فرص متعددة لبلدان العالم الثالث تتيح الإستفادة من الإمكانات التقنية والاقتصادية، ويحاولون تأسيس قواعد لعب دولية جديدة تقوم على ضرورة تماسك العالم الغربي ومؤسسات العولمة في مواجهة الأطراف الضعيفة، فضلاً عن أساليب الهيمنة القصيرة الأمد التي تشعل حرباً ضده مستغلة التناقضات والتناظرات ومفجرة للصراعات السياسية والأيديولوجية والمذهبية والدينية[20]. وهو ما يحصل في العديد من الأقطار العربية بتأثير من تلك الجهات.

رابعاً: ما المطلوب عربياً لمواجهة العولمة:

1 ـ لا بد أن العمل الجدي من أجل تعزيز الأمن القومي العربي لدرء أي خطر يواجهه ومنها خطر العولمة، وذلك عن طريق إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية تهدف إلى تأمين أمن الدول العربية من داخل النظام العربي بدلاً من استيراده من امريكا كما يحصل الآن لبعض الأقطار العربية. كما ينبغي مؤازرة الأقطار العربية والوقوف إلى جانبها ضد أي إجراء تفرضه عليها الدول المتغطرسة، مثل الحصارات المفروضة على العراق وليبيا والسودان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

2 ـ إنشاء اتحاد عربي يضم الأقطار العربية وفق مشروع قومي يهدف إلى:

إنشاء سوق عربية مشتركة تستند قضية هذه السوق إلى الهوية العربية والانتماء القومي. ودعم الأمن القومي العربي وجعل المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة في مقدمة الأوليات لتكون هذه الأقطار بعيدة عن حالة التبعية إلى الخارج ومحققة أعلى درجة من الاستقلالية في القرار العربي، ولكي تجعل من الدول العربية أكثر تقارباً في صيغة كتلة اقتصادية يمكنها أن تنافس بقية الكتل الاقتصادية في العالم.

3 ـ ينبغي على الأقطار العربية أن تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية عربية تنمي الإنسان والثروات، وأن تكون هذه التنمية وفق خطة مشتركة متفق عليها، وعلى درجة كبيرة من الاستقلالية وتهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات المرحلة الراهنة. وبما يمكن الوطن العربي من الابتعاد عن براثن العولمة.

مصادر الفصل العاشر

(1) نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، 7/ 1997، ص 31.

(2) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران 1997، ص 135.

(3) د. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة، أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 3/ 1998، ص 92.

(4) سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، ص 234.

(5) د. محمد عابد الجابري، ندوة (العرب والعولمة) كانون الأول، 1997، مجلة المستقبل العربي، شباط 1998، ص 175.

(6) صادق جلال العظم، ما هي العولمة (ورقة بحثية) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996.

(7) السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، 2/ 1998، ص 12 ـ 13.

(8) هانس بيتر مارتين وهارولد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية ترجمة د. عدنان عباس، عالم المعرفة، أكتوبر 1998، ص 11.

(9) جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد (258)، 2/ 1998، ص 31.

(10) المصدر نفسه، ص 32.

(11) جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، المستقبل العربي، العدد 234، 8/ 1998، ص 58.

(12) سيار الجميل، المصدر السابق، ص 236 ـ 237.

(13) مسعود ضاهر، صدام الحضارات لمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، الإتحاد،

نيسان، 1997، ص 23.

(14) أحمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة، المستقبل العربي، العدد 240، 2/ 1999، ص 8.

(15) جلال أمين، العولمة والدولة، مصدر سابق، ص 30.

(16) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، العدد 228، 2/ 1998، ص 14.

(17) بلقزيز، مصدر سابق، ص 98.

(18) عبد الغني أصطيف، الإستشراف الإسرائيلي من النهضة إلى السقوط عولمة دراسات المنطقة، المستقبل العربي، العدد 233، 7/ 1998، ص 35.

(19) أحمد ثابت، مصدر سابق، ص 13.

(20) محمد الأطرش، العرب والعولمة من العمل، المستقبل العربي، العدد 329، 3/ 1998، ص 111.

الفصل الحادي عشر

الأمن العربي والترتيبات الدولية الجديدة

إن تناول موضوع مهم وشائك يحمل عنوانين لموضوعين واسعين كثر الحديث بشأنهما، أحدهما يخص الأمن العربي الذي يعتبر وفق المعطيات الحاضرة (بسبب الظروف الراهنة) بدلاً من الأمن القومي العربي، بموجب الترتيبات الدولية الجديدة التي يطلق عليها مصطلح (النظام الدولي الجديد).

ولذا فإن هذا الفصل معني بالإجابة على تساؤلات متعددة تمثل فرضيات له. وسيحاول الباحث إثبات تلك الفرضيات وتحليلها وفق المعطيات العلمية بما يتوافق مع مفهوم الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس.

وبناء على ذلك سيتناول البحث العديد من المحاور وهي:

1 ـ لماذا الأمن العربي وليس الأمن القومي العربي.

2 ـ لماذا لا يعتبر نظاماً دولياً جديداً، وما هي مستلزمات النظام الدولي.

3 ـ ما المقصود بالترتيبات الدولية الجديدة.

4 ـ ما هي الانعكاسات الدولية على النظام العربي.

5 ـ ما هي وسائل تنفيذ المخططات الدولية في الوطن العربي.

أولاً: الأمن العربي والأمن القومي

الأمن مفهوم مركب، وهو تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، يحمل بين جوانبه عناصر الحماية للمصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافية (الأحداث والأرض) لكل المعضلات التي تواجه الموجود لأية أمة من الأمم[1].

ولذا فالأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها. وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية ضد التهديدات الخارجية[2].

بينما يشير تعبير الأمن القومي إلى المصالح والقيم والتهديدات المشتركة للأمة العربية، وكيفية الرد الجمعي على تلك التهديدات.

ولذا فإن مفهوم الأمن القومي العربي عند تطبيقه على المستوى العربي، يعاني من مشكلة تتمثل أساساً في غياب الإرادة السياسية وجهاز صنع القرار الأمني على المستوى العربي وذلك بسبب التعدد السياسي للدول والنظم العربية، وكيف يمكن تحقيق ذلك في واقع انقسام الوطن العربي إلى دول مستقلة ذات سيادة لها نظم سياسية وقيادات متعددة ومختلفة في بعض الأحيان، وذات توجهات سياسية واقتصادية ودولية متباينة، وأن لبعضها تحالفات دولية. وأن هناك وجوداً وتسهيلات عسكرية لدول كبرى على أراضيها[3].

يُضاف إلى ذلك أن الأمن القومي العربي يصيبه الوهن من جبهتين رئيسيتين، إحداهما تسلط تحديات قادمة من أطراف خارج الجغرافية السياسية العربية التقليدية، والثانية تفرز خلافات داخلية يتحمل العرب أنفسهم مسؤوليتها. وإن تحديات الجبهة الخارجية وإن كانت بحد ذاتها خالقة لخلافات عربية ـ عربية، فإن لها من السمات ما يجعلها مختلفة عن خلافات الجبهة الداخلية[4].

إن الخطر المحدق بالأمة العربية (في الوقت الراهن على أقل تقدير) هو غياب القرار السياسي العربي، والذي هو أساس الأمن القومي المتعدد الأطراف، وقد يظن البعض أنه بعيد المنال في ظل الظروف الحالية لوقت ليس بالوقت القصير[5].

وهذا ما يذكرنا بالقول المأثور «إن ألد أعداء الأمة ليس أولئك القابعون وراء الحدود، بل القابعون داخل حدودها»[6].

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الأمن القومي، هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية. أما «التأمين الذاتي» فهو الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء نظام من النظم السياسية[7].

ولذا فإن هناك منهجين لتحديد الأمن القومي:

الأول: يتحدد من منطق أن الأمن القومي تعبير عن الأمة الواحدة التي رغم التجزئة السياسية تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه تهديدات وأخطاراً متماثلة. وهو ما يتماشى مع التوجه القومي السليم. إلاّ أنه يمثل قفزة كبيرة على الواقع الذي تعيشه الأمة العربية.

والثاني: بما يتوافق مع الواقع العربي من داخله وتحديد هذه المتضمنات من واقع المواثيق والقرارات التي أقرتها الحكومات العربية. وخاصة اتفاقية الدفاع العربي المشترك في نيسان 1950، وقرارات القمة العربية. تلك المواثيق والقرارات التي لا تنفذ، وأدى من جراء ذلك إلى اختلال نظام العلاقات العربية، الذي جاء بسبب غياب إرادة عربية موحدة، وغياب ذكر موحد للإرادة السياسية العربية في شكل دولة قائد أو تحالف بين دولتين. مما جعل المصالح القطرية والجزئية هي المتغلبة على المصالح القومية والشاملة.

ثانياً: هل يوجد نظام دولي جديد

كثر الحديث عن ظهور (نظام دولي جديد) بعد العدوان الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على العراق في السابع عشر من كانون الثاني 1991. والذي تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يشكل أحد القطبين العملاقين في العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية. مما جعل أميركا تنتهز الفرصة للاستفراد بالعالم، والتي تماثل الاستعمار القديم بكافة أهدافه ووسائله، والتي منها السيطرة على المناطق الاستراتيجية والمهمة للانتفاع مما تتميز به من إمكانات موقعية وموارد وعوائد مالية.

ولذا لا بد أن نضع المعايير التي يستوجب توفرها في النظام الدولي حتى يستحق تسميته (بالنظام الدولي) وهي:

1 ـ وجود بنية مستقرة من القيم الدولية المقبولة عالمياً تراعي مصالح الدول الصغيرة والنامية، ذات القدرات العسكرية القليلة والمتمتعة بقدرات وأهمية إستراتيجية كبيرة، أو تضم أراضيها موارد طبيعية مهمة.

2 ـ العمل على إيجاد مؤسسات قائمة على التزامات قانونية تنسق مع تلك القيم وتستطيع التعامل معها بقدر مقبول من الفعالية في إحقاق الحق، وضمان

السيادة والاستقلال لجميع الدول. وليس على أساس المصالح وما تمليه من مواقف متأرجحة، بحيث لا تؤدي إلى احتلال بنما وضرب العراق والوقوف متفرجين إزاء ما يعاني منه الشعب الفلسطيني وفي البوسنة والهرسك وغيرها.

3 ـ المحافظة على استمرارية المنهج الذي تعالج بموجبه القضايا الدولية. فقد أعطى انتصار الغرب في الحرب الباردة بين المعسكرين وانهيار المعسكر الاشتراكي، أعطى للغرب إيحاء وكأن النتيجة النهائية لمعركة الصراع السياسي بين المعسكرين والدول المحسوبة على كليهما قد انتهت. ولذا بدأ الغرب بقيادة الولايات المتحدة يستفرد بالوضع الدولي ويملي الكثير من المواقف والقرارات الدولية من خلال مجلس الأمن الدولي على العالم. وهذه حالة لا يمكن أن تستمر خاصة وأنها مكلفة مادياً على المدى البعيد ومرهقة عسكرياً، ومرفوضة من أغلب دول العالم. وسوف لن تستمر طويلاً لأن الشعوب لا بدّ أن تقول كلمتها وتدافع عن سيادتها واستقلالها. وأخذت الأمور تكشف عن ذلك بشكل واضح خلال السنتين الماضيتين اللتين تلتا العدوان على العراق (حرب الخليج) ومنها الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة حول اتفاقية (الغات) والخشية من نهوض العملاق الألماني. ولذا فلا يمكن أن نطلق على حالة مؤقتة (نظاماً دولياً) فهو لا يعدو كونه ترتيبات دولية تسعى إلى فرض الهيمنة الاستعمارية.

4 ـ لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تصوراً متكاملاً لدور الأمم المتحدة في المنظومة الدولية، وللهيكل المؤسسي المرغوب للنظام الدولي. ومما يمكن استنتاجه من الموقف الأمريكي في هذا الصدد هو معارضة التوسع الوظيفي لمنظومة الأمم المتحدة. والدعوة لتركيز السلطة في هذه المنظومة داخل مجلس الأمن مما يؤدي إلى تهميش دور الجمعية العامة والهياكل الوظيفية للمنظمة. ومن المؤكد في هذا الإطار أن الولايات المتحدة لن تسمح للمنظمة الدولية باتخاذ مواقف تتعارض مع مواقفها هي أو القيام بمبادرات أو اتخاذ توجهات تتعارض مع مصالحها أو توجهاتها نحو قضايا السياسة الدولية، التي تهمها بصورة قوية[8]، وأقرب مثل على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من إرسال قوة عسكرية قوامها 30 ألف مقاتل

مع معدات وأسلحة متطورة إلى الصومال، عن طريق تمرير موافقة شكلية اتخذت في مجلس الأمن الدولي، مع إشراك قوات رمزية من دول أخرى معها.

وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي، والتي ركزت الولايات المتحدة جهودها في فرض سيطرتها عليها في الفترة القريبة الماضية، توافقاً مع رغبتها في فرض السيطرة على كل المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

وهذا ما يعيد الى الأذهان الخطوط الخمسة المعتمدة للاستراتيجية الامريكية وهي:

الدبلوماسية والسياسة المرتبطة بإرادتها، الدولار، القوات الامريكية، قوات الحلفاء والحرب بالنيابة ثم أخيراً الجندي الامريكي[9].

ثالثاً: ما المقصود بالترتيبات الدولية

يبدو من مجريات الأمور أن المقصود بالنظام الدولي الجديد، هو الانتقال إلى نظام القطب الواحد (الولايات المتحدة) وفق مفهوم دولي إمبراطوري للأمن. ليس بمعنى الأمن الجماعي الذي ينبثق عن ميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً في الفصل السابع المتعلق بإجراءات القمع والمنع ومواجهة العدوان أو التهديد به (كما أشار هذا الفصل) ولكن بمعنى الأمن الكوني Universal Security الذي يعكس الرؤية الأمريكية دون سواها[10]، وبما ينسجم مع مصالحها وأطماعها. وهذا ما يؤكد كون هذه الإجراءات التي يطلق عليها مصطلح (النظام الدولي) هي بمثابة ترتيبات دولية بزعامة الولايات المتحدة، تستخدمها وقت الحاجة لتمرير سيطرتها وفرض هيمنتها على أي جزء من العالم تختاره، تحت ذريعة أن مجلس الأمن الدولي قد خولها أو سمح لها بذلك.

ومن أولى مستلزمات تدخل الأمم المتحدة أن تكون القوات تحت قيادة الأمم المتحدة، وهذا ما لا تسمح به الولايات المتحدة، فهي مصرة على أن ترسل قوات معظمها أمريكية وتحت قيادة أمريكية ويشارك معها قوات رمزية للتغطية فقط.

لقد أسفرت (حرب الخليج) الحرب العدوانية على العراق عن نتائج سلبية

على مفهوم ومضمون الأمن القومي العربي وعلى مصادر تهديده، وعلى سياسات صيانته وحمايته ومن هذه النتائج السلبية على مفهوم الأمن القومي العربي، تحييد قوة العراق وإضعافه بعدما كان قوة ردع للكيان الصهيوني وعنصر موازنة في منطقة الشرق الأوسط.

كما أدت إلى حدوث ظاهرة جزر قومي لا يمكن تجاهلها تمثلت في إحلال الطروحات القطرية محل المبادئ والأفكار القومية، وشيوع الصراعات الداخلية والإقليمية. وتحول في السياسات العربية تجاه إسرائيل وتحول واضح لدى دول الخليج العربية نحو إعطاء أولوية لضمانات الأمن العالمية على حساب أية ضمانات أو سياسات وطنية أو قومية. والتحول إلى عامل ترغيب للولايات المتحدة لكي تستمر في حمايتها لأمن تلك الدول.

رابعاً: ما هي الانعكاسات الدولية على النظام العربي

إن كل دولة عربية في الوطن العربي تتمتع بقدر من «القدرة الناقصة» إلاّ أن هذه القدرات الناقصة تتكامل مع بعضها البعض[11]. ولذا فإن المصالح الحيوية للوطن العربي هي مجموع المصالح الحيوية لوحداته السياسية القطرية، وبالتالي فإن مقولة (الأمن القومي العربي) تصبح بمثابة مقولة قابلة للقسمة.

وعليه فإن النظام الإقليمي العربي في الوطن العربي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية مما يجعله يتمتع بنمط معين من التفاعل بين أطرافه من موريتانيا وحتى عمان[12]. وقد أطلق هذا التعبير من قبل المفكرين العرب بدافع قبول واقع استمرار الدول الوطنية أو القطرية مع استمرار التمسك بروابط خاصة بين العرب في كل مكان.

وهذا النظام العربي (الإقليمي) لا بدّ من تميزه بنمط معين من التفاعل بين أطرافه، غير أنه يعتبر هذا المعنى مفتوحاً: أي أن علاقات أي مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً يمكن أن تشكل نظاماً بدرجات[13]، فقد يكون النظام الإقليمي فضفاضاً للغاية وقد يكون متماسكاً.

ومن حيث المعنى العلمي المجرد المتوافق مع العلاقات الدولية: فإن النظام الإقليمي العربي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أنه يقسم بنمطية وكثافة التفاعلات، مما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية

الأجزاء وبما يؤدي أن يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز.

ولاعتبار النظام العربي نظاماً من الناحية التحليلية ينبغي وجود توافق بينه وبين النظام الدولي، وقدر واضح من الانقطاع في ذات الوقت[14]. ومعنى الانقطاع هنا هو تميز نمط التفاعل بين مجموعة الدول المعنية بما يضع حدوداً بينها ككتلة مترابطة.

وهنا سيتم التركيز على العلاقة بين النظام الدولي وما يسوده من ترتيبات وبين النظام العربي:

1 ـ إن الترتيبات الدولية الجديدة تسمح للولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بفرض مصالحها على الوطن العربي ومضاعفة الظلم الدولي الواقع على الأمة العربية.

2 ـ إن الوطن العربي بأطرافه المتأثرة يقع أمام مفترق طرق ثلاثة: إما انهيار النظام العربي أو اضمحلاله أو تحديثه وإنهاضه[15].

3 ـ إن التكيف الفعّال مع البيئة الدولية يعني إما إهدار الحقوق العربية بما يفضي إلى تآكل الهوية الجماعية العربية والتوحيد التلقائي مع النظام العربي، أو انفلات الصراع مع الغرب من جانب أطراف عربية معينة، مع استمرار التحالف معه من جانب أطراف أخرى. وينطوي هذا الاحتمال الأخير، على انقسام الوطن العربي حول الموقف من الغرب، انقساماً يؤدي إلى احتمال حدوث حرب أهلية عربية تتسبب في أزمات وصراعات داخل الوطن العربي.

ولا يمكن تفادي ذلك إلاّ باستكشاف صياغة عربية مناسبة للتأقلم الجماعي الفعّال لإنهاض النظام العربي.

4 ـ يساهم السعي في إضعاف أحد الأقطار العربية أو تكتل بعضاً منها أمام الأقطار الأخرى إلى زعزعة الاستقرار المحلي ويهدد ثبات السلام في المنطقة، كما أنه يعزز فرض التدخل الصهيوني والغربي في النزاعات العربية ـ العربية بحجة الحفاظ على الوضع القائم[16].

5 ـ حدوث هبوط لمكانة العرب وفق ما يسمى (بالنظام الدولي الجديد) وهي

المكانة التي أصبحت تقوم على القدرة التقنية والتنظيمية. ويبدو هذا الخطر محدقاً بدرجة أكبر في مجال التقنية العسكرية. إذ ذهبت الحروب التي وقعت على الساحة العربية في الثمانينات والتسعينات وإن الطابع الحاسم الذي اتسمت به تلك الحروب هو الاعتماد على التقنية المتطورة. ولذا نجد أن ذلك الخطر يتضاعف عندما تفرض الرقابة أو المنع على المنافذ المتاحة أمام العرب ويحظر عليهم استيراد التقنية المتطورة ومنها التقنية العسكرية عندما لا تراعى مصلحة الغرب في الوطن العربي، وفق ما أعلنه الرئيس الأمريكي في عام 1991 بمنع نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى منطقة الشرق الأوسط (وبالطبع عدا الكيان الصهيوني).

6 - يعاني الوطن العربي من نتائج الفجوة بين بروز منظومة دولية جديدة تتسم بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وعدم القدرة على إيجاد نظام مؤسسي دولي. وبسبب النصيب الكبير للوطن العربي، من عوامل الفوضى في العلاقات الإقليمية خاصة وأن القضية المركزية للأمة العربية (فلسطين) تحتاج إلى جهود دولية متعددة وواسعة، وبدون المحافظة على ثوابت معينة تزداد عوامل الاضطراب والتخبط في العالم.

7 - بحجة تكييف بعض الأقطار العربية مع البيئة الدولية من خلال التعامل مع الترتيبات الدولية الجديدة، يمكن أن تتنازل تلك الأقطار عن جزء من وظائف السيادة الوطنية داخل أراضيها. وذلك بسبب عدم قدرتها على إيجاد صياغات فكرية وسياسية للتكيف مع الأحداث التاريخية والسياسية السائدة بما يضمن سلامة الفكر العربي، وبما يسمح ببناء نظام عربي فعّال.

خامساً: ما هي وسائل تنفيذ المخططات الدولية في الوطن العربي

إن الحرص على المصالح القومية العربية وتحقيق أهداف الأمة تقتضي أن تتكاتف جميع الجهود في الوطن العربي في سبيل خلق حالة من التضافر والتكامل، ومنع أي تدخل من القوى الأجنبية في سيادة الأقطار العربية، أو أي خرق لحالة أمنها. واعتبار أي اعتداء على أي جزء من الوطن العربي من قبل تلك القوى وكأنه عدوان على جميعه.

إلاّ أن الواقع العربي لا يشير إلى ذلك، بل العكس فإن المخططات الدولية المعادية لمصلحة الأمة، ليست سوى ضرب من ذلك، بل يمكن القول وكما

أشار أحد الكتاب العرب أن مؤتمرات القمة قد تحولت مؤخراً إلى محافل تقدم فيها التبريرات لتقديم التسهيلات لقوى أجنبية تعتدي على حرمة الوطن العربي وتدنس أراضيه.

فقد أورد «أن القمة العربية التي اجتمعت في القاهرة في 9 آب (أغسطس) 1990 قد اجتمعت في إطار الخط الذي رسمه بوش (الرئيس الأمريكي) على الرمال، والذي جاء في تصريحه الشهير الذي قال فيه «إنني رسمت خطاً على الرمال» وهي الخطة التي عرفت فيما بعد بالخطة (1002 ـ 90) أي عاصفة الصحراء، خطة الغزو الأمريكي للمنطقة العربية[17]».

ويمكن تشخيص أهم الوسائل التي ساعدت وما زالت تساعد على تنفيذ تلك المخططات فيما يأتي:

1 ـ المصالح الجيوبولتيكية المتعارضة، وما ينشأ عنها من منافسات حول الزعامة العربية أو مركز الصدارة في النظام العربي[18] وما ينجم عنها من التناقضات الأيديولوجية بين النظم العربية الحاكمة. إن الملمح السائد في التاريخ الحديث للعلاقات بين الدول العربية هو الصراع حول القيادة باسم الوحدة العربية[19].

2 ـ تبعية بعض النظم العربية لقوى خارجية، خاصة القوى الإمبريالية الغربية، لأنها تنطلق من المصالح الأساسية لتلك الأنظمة العربية الحاكمة.

3 ـ تميز النظام العربي بثنائيات متضادة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، دول المواجهة مع الكيان الصهيوني ودول الدعم، دول القلب ودول الهامش، الدول الحديثة والدول التقليدية، الدول التقدمية والدول الرجعية، وهذا مما يجعل التقارب وتوحيد الجهود من الأمور الصعبة. لأن ذلك يؤدي إلى تعميق الخلافات وازديادها. «مما يصعب التعهد بالتزامات قطعية أو تنفيذ الالتزامات عندما تقطعها الدول على نفسها في ميدان الأمن القومي، وهو الميدان الذي يتقاطع ويتداخل مع أمن النظم العربية»[20].

4 ـ قبول رسمي عام بفشل النظام الإقليمي العربي أو يتوقع انهياره انهياراً كلياً. ومؤشرات ذلك توقف العمل العربي المشترك في مجالاته كافة، لا تنسيق عربي في الأمن أو الاقتصاد أو السياسة. وندرة عقد اجتماعات القمة العربية، وعدم الاهتمام بتنفيذ أية عهود أو وعود لتنشيط جامعة الدول

العربية. مع كثرة التصريحات من قبل المسؤولين العرب حول ضرورة إعادة النظر في النظام العربي وسلوكياته وقواعده. بل إن البعض اعتبر إعلان دمشق بمثابة نواة النظام الإقليمي الجديد[21] رغم فشله وظهور عوامل التشكيك بين أعضائه بعضهم بالبعض الآخر.

5 ـ توفر قدر كبير من الرغبة الصريحة حيناً والخجولة حيناً آخر، لبناء علاقة قوية مع دول الجوار (تركيا وإسرائيل) رغم عدائها الظاهر للأمة العربية. وهذا ما يتم على حساب العلاقات العربية ـ العربية. ولا يخفى أن جزءاً لا بأس به من هذه الرغبة ليس عربي المنبع بقدر ما هو نتيجة ضغوط وإغراءات من خارج المنطقة.

6 ـ المشكلات الداخلية مثل الأقليّات القومية والدينية كالزنوج والبربر والأكراد والأقباط والتعدد الديني والمذهبي، والذي لا يمثل أية مشكلة في الوطن العربي لتسامح العرب والمسلمين مع الجميع. إلا أن القوى الخارجية بدأت تستغل مثل هذه الظاهرات يعاونها في ذلك بعض ضعاف النفوس ممن ضعفت روحهم الوطنية.

7 ـ التناقض الاقتصادي الصارخ بين أجزاء الوطن العربي، متمثلاً في دول نفطية خليجية متخمة أدت تخمتها إلى التبلد القومي وعدم الإحساس بما تعانيه الجماهير العربية المحرومة، وأخرى مدقعة الفقر. وثالثة وسط . ومما زاد من حدة التوتر الاجتماعي وذلك التناقض، المدن التجارية المتحذلقة، والقُرى الجبلية المنعزلة.

8 ـ ضعف المؤسسات السياسية العربية، وضعف الشعور القومي العربي، وسيادة الإقليمية محلها والتأثر السلبي الكبير لبعض الأقطار على القيم التقليدية والأنظمة الاجتماعية.

9 ـ بسبب سيادة الديانة الإسلامية في الوطن العربي، فإن هناك محاولات تبذل من قبل قوى خارجية تترصد في الأمة العربية، لتسييس الإسلام وتأسيس أحزاب ومنظمات تتبرقع بالدين الإسلامي. علماً بأن الصهيونية والماسونية أخذت تستثمر بعضها بطريقة مناهضة لأهداف الأمة.

10 ـ حدوث فوضى إقليمية: جزئية أو شاملة، ويقوم هذا الاحتمال على استمرار اضمحلال النظام العربي، وعدم استقرار النظم الإقليمية البديلة المحتملة

بسبب التعارض الثقافي والمعارضة الداخلية. وانفجار تناقضات جديدة بين نظم الحكم العربية. ويمكن أن يحدث ذلك بسبب تراكم القرارات التي نشأت وتعمقت مع الحرب الأميركية ضد العراق. كما يمكن أن يحدث بسبب تغيرات سياسية عميقة في بعض الأقطار العربية واتجاه نظم حكم جديدة فيها (إسلامية أو قومية أو مزيج من هذا وذاك) لأحداث انقلاب جذري في الأوضاع الإقليمية. وقد يكون هذا الاحتمال مرجحاً إذا ما نشأت حالة فوضى مماثلة في النظام الدولي[22].

استنتاجات الفصل

إن الأمن العربي قد أصيب بعد العدوان الأميركي على العراق بضعف وشرخ كبيرين سواء كان بالنسبة للدول التي استسلمت للمخططات الأمريكية والدول الغربية الأخرى، مما جعلها تسمح لها بفرض هيمنتها على أراضيها واستخدام تلك الأراضي بشن عدوان مسلح على دولة عربية أخرى. أو بفرض الهيمنة على ثرواتها النفطية.

أو الدول التي رفضت الهيمنة، مما أدى بها إلى أن تعاني من شدة الحصار والمضايقة السياسية والاقتصادية أو في محاولة التدخل السافر في شؤونها الداخلية في محاولة واضحة لإضعافها.

وفي كلا الحالتين وصل الوطن العربي إلى حالة من التمزق والاختلاف لم يشهد لها مثيل.

وكشف هذا الفصل أن ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، ما هو إلاً ترتيبات أوجدتها الولايات المتحدة الأمريكية تحت هذه التسمية، القصد منها فرض السيطرة الاستعمارية والهيمنة الدولية التي تستند على سيطرة القطب الواحد.

كما ظهر من البحث وجود نظام عربي يتميز بثنائيات متضادة بين دول فقيرة وأخرى غنية ودول مواجهة ودول دعم مع الكيان الصهيوني ودول القطب ودول الهامش. هذا بجانب ظهور ضعف في المؤسسات السياسية العربية. أما الناحية الإيجابية الرئيسية التي هي في صالح الأمة العربية فقد تمثلت في أن الشعب العربي استطاع التعرف (وهي حالة لم يسبق لها أن حصلت) على طبيعة الأنظمة العربية التي كانت متسترة على ولائها واصطفافها مع الغرب والصهيونية. مما

جعلها تكشف عن أهدافها الحقيقية وهذا عنصر مهم سوف يمكّن الحركات والأحزاب الثورية أن تستثمر هذا الجانب المهم في محاربة تلك الأنظمة والتضييق عليها وإضعافها أو تغييرها.

مصادر الفصل الحادي عشر

(1) رفعت لقوشة، مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي، شؤون عربية، ص 18.

(2) منتدى الفكر العربي، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، بحث د. علي الدين هلال، عمان، 1986، ص 21.

(3) المصدر نفسه، ص 27.

(4) د. كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص 198.

(5) أمين هويدي، باب المندب والأمن القومي العربي، مجلة الباحث العربي، العدد (10)، 1987، ص 55.

(6) حافظ إسماعيل، تعقيب حول «توصيف النظام العربي المعاصر»، مجلة الباحث العربي، العدد (16)، 1988، ص 53.

(7) أمين هويدي، في السياسة والأمن معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 35.

(8) د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، العدد (158)، 1992، ص 25 ـ 251.

(9) هانسون د. بالدوين، إستراتيجية الغد، الإستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة 2000، ترجمة محمد خيري، القاهرة 1972، ص 300.

(10) د. عبد المنعم المشاط، الأمن القومي في المرحلة الراهنة، مجلة شؤون عربية، العدد (70)، حزيران، 1992، ص 18.

(11) أمين هويدي، في السياسة والأمن، ص 27.

(12) جميل مطرود ود. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 28.

(13) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي، 1985، الأهرام، القاهرة، 1986، ص 110.

(14) د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي، المصدر نفسه، ص 16.

(15) المصدر نفسه، ص 223.

(16) أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، بعض التحديات الإستراتيجية العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (10)، 1992، ص 12.

(17) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص 423 ـ 424.

(18) جميل مطر ووليد نوري، الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن، المستقبل العربي، العدد (100)، 1987، ص 104.

(19) P.J.Vatititois, Arab and Region al Politics, In the Middle East, London, 1984, P. 79.

(20) د. محمد السيد سعيد، الجامعة العربية بين أمن النظم والأمن القومي، مجلة المنار، العدد الأول، 1985، ص 16 ـ 17.

(21) جميل مطر، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (18)، نيسان، 1992، ص 12.

(22) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي، 1991، القاهرة، 1992، ص 249.

الفصل الثاني عشر

المستقبل الجيوبولتيكي للوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية 1991، والعدوان الأميركي على العراق في 17 كانون الثاني 1991، هذان الحدثان اللذان استغلتهما الولايات الولايات المتحدة الأمريكية، كذريعة لكي تعلن على العالم عن ولادة ما أسمته (بالنظام الدولي الجديد) الذي كان في حقيقة الأمر نهجاً استعمارياً من نوع جديد، يهدف إلى إحكام السيطرة على الثروة النفطية العربية والتي تشكل نسبة 60٪ من الاحتياطي العالمي. كما أن الذي سميً نظام يتكون من رأس كاسح وجسم كسيح، يقوم على عدم الاعتداد بالمقهورين لصالح القاهرين ويستند إلى نوع من الانتقائية.

ومنذ أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية استفرادها في الزعامة والسيطرة على قرارات المنظمة الدولية ومجلس الأمن الدولي لفترة محدودة، والأمة العربية تواجه أزمة حادة تنال من عمق عمليات وتفاعلات التعاون العربي المشترك في كافة المجالات. ويبرز في هذا الصدد المجال الأمني الذاتي والقدرة الجماعية على ردع الأعداء واحتواء مكامن الخطر الحالي والمحتمل في المستقبل[1].

ولكي نستطيع استشراف المستقبل الجيوبولتيكي للوطن العربي، لا بدّ من إلقاء الضوء على المتغيرات الدولية المحيطة به والمؤثرة على واقعه المعاصر.

أولاً: واقع الأمة العربية المعاصر

1 ـ يعاني الشعب العربي في معظم الأقطار العربية من أزمات ثقة مستحكمة، أزمة ثقة بالذات العربية كذات جماعية. وأزمة ثقة بين بعضهم البعض.

ويرجع ذلك إلى تصرف العديد من الأنظمة الحاكمة التي لا تقدر للمصلحة القومية ما تتطلبه من تحقيق للوحدة العربية التي هي كفيلة بحل جميع المشاكل العربية[2] والقضاء على أي خطر خارجي يوجه إلى أية بقعة عربية.

2 ـ كما أن هناك بعثرة على مستوى النظام العربي، حيث بدأت هذه البعثرة عندما اهتز تمسك العرب بالهوية القومية، واتجهوا إلى البحث عن هويات أخرى تحل محلّ هويتهم العربية أو تسبقها في أولويات الانتماء كالتي أصبحنا نسمع عنها مثل:

أ ـ المشروع الشرق أوسطية: الذي يهدف إلى إعادة تنظيم المنطقة في شكل جديد يسمح باستيعاب بعض الأقطار العربية في نظام يضم كل من تركيا وإسرائيل وعدداً من البلدان الأخرى. مما سيؤدي إلى وجود أقطار عربية متناثرة بلا فكرة تجمع بينها، وكل منها فاقد القدرة على توليد فكرة تجمع تياراته الداخلية، وهو ما ينجم عنه زعزعة الأمن القومي العربي وخلق حالة عدم الاستقرار. كما أن من ضمن أهدافه تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي بين دول الخليج العربي ومصر وأطراف أخرى مثل تركيا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

ب ـ الشراكة المتوسطية: وهو المشروع الذي يوازي المشروع السابق ولكنه بدعم أوروبي، والذي يهدف إلى سلخ عدد من الأقطار العربية جنوب البحر المتوسط في شمال أفريقيا ويستثني البعض الآخر مثل الجماهيرية الليبية، ويدمجها مع الأقطار الأوروبية في شمال البحر المتوسط. دون التفكير أو الاهتمام بالمصلحة القومية العربية، وما تتطلبه تلك الأهداف من مستلزمات الإتحاد أو التوحد.

3 ـ إن النظام العربي يتصف اليوم في كونه من أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الحاصلة على الصعيد البنيوي والقيمي بعد انتهاء الحرب الباردة. وهو يتميز عن الأنظمة الأخرى في أنه كان البيئة التي حصل في وسطها أزمة الخليج والعدوان الأميركي على العراق مما أدى إلى تداعيات إقليمية ودولية على الصعيدين القيمي والبنيوي[3] (إظهار مدى هشاشة هذا النظام وقلّة تماسكه).

4 ـ زيادة هائلة في إجراءات التقوقع القطري في مواجهة الأقطار العربية الأخرى

والاهتمام بتكريس الحواجز والإجراءات الحدودية بين هذه الأقطار، مع زيادة القيود المفروضة على انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال العربية إلى أقطار أخرى. فبينما تبلغ الأموال العربية لدى الدول الأجنبية حوالي 750 مليار بما فيها 200 مليار دولار أموال للقطاع الخاص العربي مهربة إلى خارج الوطن العربي.

حيث تتوزع الأموال في الخارج كما يأتي: 37٪ ودائع مصرفية في بنوك أمريكية وأوروبية، و31٪ محافظ مالية واستثمارات، و8٪ أوراق حكومية والباقي قروض[4] لدول أخرى غير عربية.

5 ـ اتضحت علامات الوهن العربي بشكل جلي من خلال الحديث الغربي المكثف عن ضرورة إنشاء بنية أمنية جديدة في المنطقة الخليجية وبطريق غير مباشر لكامل المنطقة العربية. ولم تكن هذه الفكرة لتقفز إلى الأذهان لولا وجود الاختلافات الكامنة في الأنظمة العربية التي تؤدي إلى حدوث ردود فعل غير متوقعة ينجم عنها تناقض شديد بين الأهداف القطرية والقومية[5].

6 ـ إن العدوان الذي شنته قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة على الشعب العراقي عام 1991، لم يكن في واقع الأمر حدثاً عابراً يمكن نسيانه أو تناسيه بسهولة من قبل أي مواطن عربي عاش ظروف هذه الأزمة.

وكما هو معلوم، فإن هذه الحرب كشفت عن أوراق متعددة كانت تُلعبُ ضد الأمة العربية، كما فضحت مخططات واستراتيجيات كانت تضع من أجل إضعاف العرب وتعميق تجزئتهم. وهذه المخططات يمكن اختزالها ضمن المناورة الكبرى أو سياسة الهيمنة التي انتهجتها القوى الإمبريالية بتنسيق مع الصهيونية ضد العرب والمسلمين[6].

وفي الوطن العربي وحيث ضغوط وتهديدات وفرض عقوبات على الأقطار التي شعرت تلك القوى المعادية أنها تستلهم روح الأمة، وتبني منهجها مستندة إلى الحضارة العربية وعمق أصالتها، وإلى ما تحتويه الأمة العربية في نفوس أبنائها من مشاعر جياشة تناضل في سبيل وحدتها وعزتها ومجدها. ولذا فقد تحينت تلك القوى أية فرصة سانحة لإيذائها، فشنت عدوانها على العراق

وحاصرته، وضربت الجماهيرية الليبية بالطائرات وفرضت عليها حصاراً جوياً وتقنياً، وحاصرت السودان وتآمرت مع قوى إقليمية في شن حرب ضده.

ثانياً: التحديات التي تواجه الوطن العربي

1 ـ الداخلية:

من أخطر التحديات الداخلية التي تواجهها أمتنا العربية هي:

أ ـ العجز الكبير في تحقيق الأمن الغذائي لمعظم الأقطار العربية والذي يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة وصلت إلى 25 مليار دولار عام 1993[7] لاستيراد ما تحتاج إليه من الخارج. فرغم أن الوطن العربي يضم 197 مليون هكتار من الأراضي الزراعية إلاَّ أن ما يستثمر منها لا يصل إلاَّ إلى 30٪ منها. يُضاف إلى ذلك أن المياه المتاحة في الوطن العربي والبالغة 296 مليار متر مكعب مهددة هي الأخرى بعدم كفايتها وبسوء نوعيتها مستقبلاً. إذ تقدر كمية النقص منها سنة 2030 بـ (55) مليار م^3، وبازدياد تلوث العديد من مصادر المياه، وتهديدها من قبل قوى إقليمية سيرد ذكرها لاحقاً.

وهذا يعني أن الوطن العربي مهدد من قبل الدول التي تمونه بالمواد الغذائية باستخدام هذا الأمر كسلاح ضده يهدد أمنه.

ب ـ مما يلفت النظر أن العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية علاقات ضعيفة، وخاصة في مجال التبادل التجاري بين الدول العربية والتي لا تزيد نسبتها عن 9,2٪ لعام 1994 من إجمالي التجارة الخارجية. وهذا يعني أن الاقتصاد العربي يعاني من حالة اختراق يتمثل في درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي نحو الخارج، خاصة نحو مراكز الرأسمالية المتقدمة التي تسعى من أجل تهميش وزنه في المحيط الدولي من أجل مصلحتها.

ج ـ ما زال الوطن العربي يعاني من ارتفاع نسبة الأمية، حيث تراوحت هذه النسبة بين 20٪ و70٪ من مجموع السكان الذين هم في عمر التعليم. وخاصة في أقطار تعاني من انخفاض الناتج القومي فيها مثل الصومال والسودان وموريتانيا. يضاف إلى ذلك انخفاض نسبة التعليم بين الإناث وخاصة التعليم الثانوي والتي تتراوح بين 10 ـ 45٪ فقط كمعدل لسنوات 1987 ـ 1990 وخاصة في الدول العربية ذات الثقل السكاني[8].

ويعاني الوطن العربي من انخفاض نسبة ما يخصص للبحث العلمي، حيث بلغت هذه النسبة 0,7٪ فقط من الناتج القومي، على العكس مما خصص لشراء الأسلحة، حيث بلغت المبالغ المصروفة ألف مليار دولار خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وشكلت نسبة تراوحت بين 13,3٪ و11٪ من الناتج القومي للمدة من 1982 وحتى 1990[(9)] وهي مشكلة كبيرة تشكل تحدياً خطيراً لأمن الأمة ومستقبلها.

2 ـ التحديات الإقليمية:

أ ـ من أولى التحديات الإقليمية التي يواجهها الوطن العربي يتمثل في تركيا التي كان دورها مع الوطن العربي مبنياً على انتهاز الفرصة للحصول على مكاسب وتعويضات وصلت إلى عدة مليارات من الدولارات من الولايات المتحدة، مقابل السماح لها باستخدام القواعد العسكرية (خاصة قاعدة أنجرليك) التي استخدمها الحلفاء لتوجيه ضربات إلى العراق. وكذلك توفير الحماية لقوات المطرقة التي ابتدعتها أميركا وبريطانيا بحجة توفير الحماية لأكراد العراق.

كما تحاول تركيا استخدام المياه كورقة سياسية ضاغطة ضد كل من سوريا والعراق، عن طريق تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) من دون الالتزام بمبادئ القانون الدولي أو اتفاقية هلسنكي لعام 1966 الخاصة بالأنهار الدولية، وهي ساعية إلى إنقاص كمية المياه المنسابة في نهر الفرات من 700 ـ 800م^3 / ثا إلى 200م^3 / ثا.

يضاف إلى ذلك أن تركيا قد انتهكت حرمة الأراضي العراقية لمرات عديدة كان آخرها الهجوم الواسع على شمال العراق بتاريخ 14 مايو 1997، من دون أن تحسب أي حساب للعلاقات العربية. وتركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي، وهي على استعداد تام للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الوطن العربي، كما حصل خلال زيارة مدير المخابرات الأمريكية لها أثناء (أزمة الخليج)، حيث زودته بكل المعلومات التي لديها عن القوات والمناطق العسكرية العراقية[(10)].

ولعل من أخطر التحديات الموجهة ضد الأمة العربية من تركيا الاتفاقيات التي عقدتها مع الكيان الصهيوني والمتمثلة في إجراء المناورات العسكرية

المشتركة. وبرنامج التعاون في صناعة وتطوير الأسلحة، وتبادل المعلومات العسكرية بين الجانبين.

وهي لا تأبه بعلاقات الجوار مع الوطن العربي. ولا بالروابط الإسلامية المشتركة، إضافة إلى المصالح الاقتصادية، فهي مثلاً قد أعلنت على لسان وزير الطاقة والمعادن الذي زار بغداد في 9/ 5/ 1997، أن تركيا قد خسرت من جراء الحصار المفروض على العراق 35 مليار دولار، فكيف بمصالحها الأخرى في الأقطار العربية مجتمعة. هذه المصالح التي يؤكد عليها رجال الأعمال الأتراك بعد تضاؤل إمكانية انضمام تركيا للأسرة الأوروبية(11).

ب ـ إيران:

إن لإيران تاريخاً حافلاً من المشاكل الحدودية مع الوطن العربي، يتمثل في أطماعها في منطقة الخليج العربي والجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) والبحرين، إضافة إلى مشاكلها الحدودية مع العراق. ورغم تغيير نظام الحكم فيها إلاّ أن هذا النهج، ما زال مستمراً، وهي تتحين الفرص، لأخذ دورها في أي ترتيب في منطقة الخليج العربي. واستمرت في محاولتها للدخول في صياغة نظام إقليمي يحقق تلك الأهداف التي تتوافق مع نهجها التوسعي في منطقة الخليج العربي المجاورة لها.

ومن تلك المحاولات ما يأتي:

1 ـ تغليب النزعة الإمبراطورية على سلوكها تجاه منطقة الخليج العربي خاصة محاولاتها التوسعية في أجزاء من منطقة الخليج وفي جزره المهمة.

2 ـ الإستفادة من وجود أقليات تناصرها في دول الخليج العربي والعمل على فتح الأسواق للأيدي العاملة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها.

3 ـ محاولاتها المستمرة لحلّ مجلس التعاون الخليجي (رغم ما يكتنفه من ضعف) واقتراحها إقامة نظام أمني تشارك فيه، على أن يكون لها اليد العليا في التحالف الجديد باعتبارها قوة خليجية يحسب لها حسابها (حسب رأيها).

4 ـ تأكيدها المستمر على أن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، في محاولة منها لاعتبار نفسها كطرف ذي شأن في المنطقة العربية.

ج ـ أثيوبيا:

لقد نجحت الولايات المتحدة في أن تجعل منها دولة تنطلق منها مشاريعها الخبيثة ضد الوطن العربي وتمثل ذلك في:

ـ مساعدة المتمردين في جنوب السودان في شن الهجوم العسكري على جنوب شرقي السودان بالتنسيق مع أريتريا وكينيا.

ـ تنفيذ مشروع أمريكي في طريقه إلى التنفيذ يقوم على حجز 50 مليار متر مكعب من مياه النيل البالغة 80 مليار متر مكعب والتي تنبع من أراضيها وخاصة التي تجري في النيل الأزرق.

د ـ رغم وجود تحديات إقليمية أخرى غير التي ذكرناها، إلاّ أني آثرت أن أقتصر في الحديث على ما ذكر لأهميتها وكونها أكثر خطورة من غيرها.

ويبقى الخطر الصهيوني المستند على قوة الولايات المتحدة الأمريكية والذي تناولناه ضمن ذلك التحدي هو أكثر تأثيراً. والذي يحاول دائماً السعي إلى إغلاق الطريق أمام العرب لمنعهم من إقامة أي تكوين أو نظام أو إتحاد يحقق الأمن العربي. ولذا فقد ظهر ذلك من إعلان حاييم هارتزغ عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية رسمياً، وهو الأمر الذي حرصت (إسرائيل) على إخفائه وإحاطته بهالة من السرية والغموض[12]، مما يؤكد ما ذهبنا إليه من محاولتهم إقناع العرب أنهم لا يملكون قوة ردع مشابهة وأن عليهم الإستسلام بعد انتهاء الحرب الباردة بين القوتين وذلك لتحطيم المشروع النهضوي القومي العربي.

3 ـ التحديات الدولية:

أ ـ من أولى المتغيرات الدولية المؤثرة سلباً على الوطن العربي، ما درج على تسميته بالنظام العالمي الجديد والذي لا يعدو كونه نوعاً من الوهم أو الخديعة، ذلك لأن ما سمي بالنظام الدولي الجديد هو نظام أمريكي في المقام الأول وغربي في المقام الثاني يتم فرضه على العالم قسراً[13]. وهكذا فإن ما يجري في الوقت الراهن على المستوى الدولي هو عملية إعادة صياغة للمبادئ القديمة في شكل قوالب جديدة تحت غطاء الشرعية الدولية[14].

وفي حقيقة الأمر أن العالم وفق المعايير التي وضعتها الولايات المتحدة

الأمريكية يسير نحو الفوضى، وهو ما ذهب إليه أندريه فونتين في مقاله الذي كتبه في وداع عام 1992، وذلك بسبب تعدد القيم في العالم وتنافرها وغموضها وتناقضها وكونها إنتقائية في التطبيق والتي أكثر ما تضرر منها الدول العربية مثل العراق وليبيا والسودان.

فقد كان واضحاً من طرح بوش لمصطلح (النظام العالمي الجديد) في 16/1/ 1991 أنه يريد نظاماً تنفرد فيه الولايات المتحدة بالقيادة، وتعمل فيه باسم (الشرعية الدولية) مستخدمة منظمة الأمم المتحدة. وقد عبَّر أيريل كويل رئيس تحرير كريستيان ساينس مونيتور في مقال نشره في مارس 1991 عن ذلك بقوله: إن بوش يريد إيجاد مخرج لاستخدام الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى لحل الأزمات وتجميع تحالفات متوازنة لتسوس العالم وتقوم بدور الشرطي العالمي[16].

ب ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

ويبقى عداء الولايات المتحدة للعرب من بين كل شعوب الأرض مستمراً وهذا يرجع حسب رأي (برهان غليون) لأربعة أسباب[17]:

1 ـ الموقع الإستراتيجي والحساس للوطن العربي والمحاولات مستمرة للسيطرة عليه.

2 ـ النفط وحاجة الغرب إليه والسيطرة عليه انتاجاً وتسويقاً.

3 ـ إسرائيل وحاجة الغرب لها، وعقدة الضمير الغربية تجاهها.

4 ـ الحسابات التاريخية والحضارية في الصراع بين الإسلام والغرب.

ويمكن إضافة الدور الصهيوني مع الإستراتيجية الأمريكية في تحقيق أمرين هامين:

أ ـ تدمير القوة العراقية العسكرية والاقتصادية، مع احتفاظ إسرائيل بأسلحة ذات دمار شامل.

ب ـ تحقيق عقد معاهدات تصالحية مع الفلسطينيين وأطراف عربية أخرى.

وهكذا إذاً لا بدّ من ركائز أساسية على الولايات المتحدة إتاحتها من أجل

خلق بيئة تلائم أهدافها، وأهم تلك الركائز التي تحاول الولايات المتحدة استثمارها في المنطقة العربية[18]:

أ ـ أن تكون الكلمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية ولها الحق في أن تشاور حلفاءها لبناء المصالح.

ب ـ تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بحراً وجواً وبراً.

ج ـ فصل الدول العربية التي يطلق عليها بالمشرق العربي عن الدول العربية في أفريقيا، بهدف القضاء على أي تكامل عربي أو أي دور متكامل في أمن المنطقة.

د ـ تخويف عدد من الأنظمة العربية وإقناعها بضرورة قبول الترتيبات الأمنية وفق المنظور الأمريكي ضماناً لمنع حدوث ما يهدد مصالحها في المستقبل حسب زعمها.

آفاق المستقبل في ضوء التحديات:

نحن نؤمن أن أمتنا العربية، أمة حيّة ذات تراث وحضارة ومجد وقد قوّى من خصائصها تلك ما أوجده الدين الإسلامي من عناصر القوة المتمثلة بالقيم العليا والفضائل التي يتحلى بها أبناء الشعب العربي. ولذا فإن آفاق المستقبل تتطلب القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات رداً على التحديات التي تواجهها الأمة والتي من أهمها:

1 ـ السعي إلى تطبيق مفهوم الأمن القومي في ضوء المتغيرات الدولية المحيطة بالوطن العربي، فالأمن القومي ليس الأمن العسكري فحسب، بل هو القدرة الشاملة للأمة جميعها بما فيه الأمن الاقتصادي (خاصة الغذائي والمائي) والسياسي والاجتماعي ثم المؤسسي والعسكري. وعلى أن ينظر إليه على أنه كل لا يتجزأ، يستمد قوته من مشروع نهضوي مستقبلي قادر على خلق التعبئة لجميع أبناء الأمة، وليس كما نلاحظه اليوم وكما تشير إليه الأرقام من تراجع مذهل في الأداء الاقتصادي والتنموي، إذ لم يصل المعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي خلال مدة (1980 ـ 1991) في ثلاث دول فقط 3,5٪ وسجل عدد كبير من الأقطار العربية معدلات سالبة[19].

وإن 73 مليون شخص من العرب يعيشون دون خط الفقر، وقدر حجم المديونية العربية لعام 1996 (156,9) مليار دولار، وتبلغ قيمة خدمة الدين السنوي 16 مليار دولار[20].

2 ـ لقد أصبح من الواجب التفكير بصيغة قومية (إتحادية) غير الصيغة المتعثرة المتمثلة بالجامعة العربية والتي مضى على تأسيسها أكثر من نصف قرن وعجزت عن تلبية رغبات الشعب العربي وتحقيق آماله في الوحدة العربية.

إن أية خطوة إتحادية وخاصة في المجال الاقتصادي والثقافي والعسكري، تُعد خطوة متقدمة، يمكن أن تهيئ الوطن العربي لكي يكوّن كتلة دولية يمكن أن تجد لنفسها مكاناً في المحفل الدولي، والذي بات يموج ببحر من الكتل العملاقة سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وهي خطوة تقربه من تحقيق الوحدة العربية الأمل المنشود للجماهير العربية.

3 ـ ينبغي تفعيل دور الجامعة العربية مرحلياً في معالجة الأزمات التي تحدث بين أطراف عربية وأخرى أجنبية سواء دولية أو إقليمية. حيث إن دور الجامعة العربية أصبح وكأنه ملزم بالقرارات العقابية الدولية بل والإستسلام لها، كما هو الحال في الحصار المفروض على كل من العراق وليبيا، وعدم قيام الجامعة العربية بتحريك أي ساكن، فمن المعيب أن تكون أطرافاً غير عربية لها دور في التحرك يفوق دور الجامعة العربية.

4 ـ إن دور الجامعة العربية في حماية وتمتين الأمن القومي لم يكن بالمستوى المطلوب سواء من خلالها أو من خلال منظماتها المتخصصة في المجالات التربوية والاقتصادية والإعلامية والثقافية. مما يتطلبه وضع الحلول لهذه المعضلة المزمنة والمؤثرة سلباً على الآفاق المستقبلية للأمة العربية بتبني برنامج طموح يحقق الأهداف المنشودة لأبناء الأمة.

5 ـ التأكيد على السعي في إقامة التجمعات الاقتصادية القومية، والتي تقوم على مفهوم الأمن التكاملي الشمولي فوق القطري (الوطني) والذي مما لا ريب فيه أن هذا الاتجاه يفاقم أزمة الدولة القطرية في الوطن العربي بعد انكشاف عجزها الفاضح على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والإنمائية. مع الأخذ بنظر الاعتبار الثورة العلمية والتقنية الحديثة في مجال الاتصالات وعلم الفضاء والإلكترونات التي تساعد على تطوير بني الأمة[21].

6 ـ الحذر من استمرار حالة التشتت والبعثرة العربية، مما يؤدي إلى فشل الأقطار العربية في صنع توازن إستراتيجي يحمي حقوقها ويمنع الكيان الصهيوني من التوسع على حساب الأرض العربية، خاصة وأن ذلك الكيان يرفع شعاراً قديماً ويسعى إلى تحقيقه مفاده أن (أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل).

ولذا لا بدّ من إيجاد تجمع لطلائع الثورة العربية المناضلة وجماهيرها العريضة، التي تناضل من أجل تحرير الشعب العربي وتقف بوجه التطبيع والإستسلام، وتسعى إلى خلق الرفاهية للفئات التي تعمل من أجل استغلال الثروات العربية بأيدٍ وطنية بعيدة عن الشركات الإحتكارية والقوى المتغطرسة المستغلة. هذه الغطرسة الأمريكية التي بدأت تواجه معارضة دولية بدأت في الاتفاق بين روسيا الإتحادية والصين على معارضة تفردها في النظام الدولي، وما تلاه من الإتفاقية التي عقدت في أول مايو بين الصين وفرنسا والتي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض. وهي فرصة ينبغي على الوطن العربي استثمارها لصالحه.

مصادر الفصل الثاني عشر

(1) مراد إبراهيم الدسوقي، تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991، ص 132.

(2) جميل مطر، مستقبل النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد 158، نيسان 1992، ص 11.

(3) ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 165، 11/ 1992، ص 30.

(4) رضا هلال، لعبة البترودولار، الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، القاهرة، 1992، ص 61.

(5) الدسوقي، مصدر سابق، ص 104.

(6) المختار مطيع، النظام العربي بعد حرب الخليج، واقع وآفاق، مجلة الوحدة، العدد 90، مارس 1992، ص 33.

(7) الأمانة العامة للجامعة العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، أيلول 1995، ص 221.

(8) د. صبري فارس الهيتي، الزيادة السكانية السريعة وانعكاساتها على الواقع التربوي في الوطن العربي، بحث أُلقي في الندوة التربوية التي عقدها إتحاد المعلمين العرب، دمشق، يوليو 1995.

(9) عبد الرزاق فارس الفارس، السلاح والخبز: الاتفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 171، 5/ 1993، ص 21.

(10) عماد جاد، دول الجوار الجغرافي، حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، ينارير 1991، ص 76.

(11) ـ مؤسسة الأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1994، القاهرة، 1995، ص 145.

ـ التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1992، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1993، ص 143 ـ 144.

(12) د. وليد محمد عبد الناصر. الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق أوسطية،

السياسة الدولية، العدد 119، يناير 1995، ص 137.

(13) د. حسنين توفيق إبراهيم، الفكر العربي وإشكالية النظام الجديد، دراسة تحليلية نقدية. مجلة شؤون عربية. العدد 69، مارس 1992، ص 3.

(14) مختار عزيز ووجيه كوثراني، القضية العالمية والهيمنة على منابع النفط، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 8، 1991، ص 111.

(15) سمير أمين، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية إلى أين، المستقبل العربي، العدد 170، 1993، ص 21.

(16) د. أحمد صدقي الدجاني، وجهة نظر عربية في النظام العالمي الجديد، مجلة شؤون عربية، العدد 74، يونيو 1993، ص 40.

(17) برهان غليون، حرب المواجهة والإستراتيجية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 148، 1991، ص 5 ـ 7.

(18) سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط، إزاء النظام الدولي القادم، من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات، مجلة المسقبل العربي. 1995، ص 22.

(19) الأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية لعام 1995، ص 194 ـ 195.

(20) جاسم محمد عبد الغني، المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 139، 1990، ص 8.

(21) عصام نعمان، العرب والعصر، رؤية قومية للخروج من الهزيمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 158، إبريل 1992، ص 33 ـ 34.

الفصل الثالث عشر

الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي

إن الأبعاد الإستراتيجية الناجمة من محاولة احتواء الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة بعد العدوان على العراق) قد أفرزت العديد من الأحداث، حيث إن الولايات المتحدة، التي قامت بالعديد من الإجراءات أو أعلنت أنها تنوي القيام بها مستقبلاً بقصد احتواء هذه المنطقة الحيوية من العالم والتي تحتوي على ما يقرب من ثلثي الاحتياطي النفطي في العالم.

وسنحاول في هذا الفصل بحث كل من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة والخطوات التي اتخذتها بقصد الاحتواء، أو المشاريع الإستراتيجية المستقبلية التي رسمتها لتحقيق هذه الغاية حيثما استطاعت إلى تحقيق ذلك.

أولاً: سعي الولايات المتحدة للسيطرة على النفط الخليجي (إنتاجاً وتسويقاً)

تدرك الولايات المتحدة أنها مقبلة على إفلاس نتيجة لما تعانيه من ارتفاع في معدلات العجز والديون الفيدرالية: حيث وصل دين الولايات المتحدة عام 1995 (6,56 ترليون دولار) وبفوائد تصل إلى 619 مليار دولار أي ما يعادل 85٪ من عائدات الضرائب بكل مصادرها، علماً بأن دينها في عام 1964 كان 316 مليار دولار، ارتفع عام 1988 إلى 2,6 ترليون دولار[1]. أما معدلات العجز فقد بلغت عام 1995 (850 مليار دولار) ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول الآتي:

جدول رقم (23)
معدلات العجز والديون الفيدرالية الأمريكية[2] (مليار دولار)

السنة	معدلات العجز	الديون	فوائد الديون
1985	202,8	1823,1	179
1990	386,8	3211	252,3
1995	850	6560	619,1
2000	1966	13021	1520,7

وهذا الأمر دفع كلاً من هاري فيجي وجيرالد سوانسون مؤلفا كتاب الإفلاس 1995 (الانهيار القادم لأمريكا) إلى القول:

«لم يدُر بخلد الأمريكيين أن أميركا ستمر في عام 1995 بمرحلة أسوء بكثير من مرحلة الكساد العظيم Great Depression والتي سادت في ثلاثينيات هذا القرن».

ومما زاد في سوء الحال انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى وخاصة اليابانية والألمانية. مما أدى إلى إعلان البنوك المركزية اليابانية والأوروبية أنها لن تستمر في دعم الدولار في أسواق المال العالمية.

ومنذ عام 1986 بدأت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية تعاني عجزاً، ولقد فاقم هذا الاتجاه تقليص المنح الفيدرالية. أما ديون المستهلكين، فقد وصلت إلى (4) ترليون دولار، بينما قلصت الدفعات على القروض المداخيل الفردية. وكان دين الشركات المساهمة أكثر سوءاً فحالما بدأت فترة التسعينات ذهب حوالي 90٪ من مجمل دخل تلك الشركات الأمريكية، بعد دفع الضرائب لدفع الفوائد على ديونها. ولذا بلغ الدين العام والدين الخاص 180٪ من الدخل القومي الإجمالي. وهذا مستوى لم تبلغه منذ الثلاثينات[3].

وقد كانت الرغبة في الاستثمار وتكاثف عناصر رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى الأيدي العاملة الرخيصة المتوافرة في المكسيك عاملاً أساسياً في الترغيب باتفاقية النافتا. ويؤدي أيضاً إلى فتح أسواق المكسيك أمام أسواق

صناعة الخدمات المصرفية الأمريكية، إضافة إلى الاستثمارت المباشرة في هذه الصناعة.

كما سعت الولايات المتحدة للانفتاح تجاه آسيا، إذ أنها لا تسمح له بالإفلات من يدها، رغم أنها لم تحقق نجاحاً في قمة الباسفيك (أيبك A. P.E.C) في كانون الأول عام 1994 في مدينة (سياتل) والتي ضمت سبع عشرة دولة هي (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واستراليا ونيوزيلندا والصين واليابان وهونغ كونغ وغينيا الجديدة وتايوان وبروناي وماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة والفليبين (كوريا الجنوبية وتايلاند))، لكنها لم تحقق نتائج إيجابية وتلح واشنطن بشدة على ضرورة اتخاذ طوكيو لإجراءات محددة في مجال رفع القيود التجارية المفروضة على المعاملات فيما بين الجانبين. ويعكس الرغبة في زيادة الصادرات ودفع عجلة الاقتصاد الأمريكي جنباً إلى جنب مع الرغبة في تقليص العجز التجاري المتضخم لصالح اليابان[4].

إلاَّ أن سعي الولايات المتحدة هذا يصطدم مع رغبة دول الباسفيك وخاصة الصين واليابان وماليزيا واندونيسيا في أن تكوّن سوقاً مع بعضها بعيدة عن الضغوط الأمريكية من خلال الأيبك. وهذا ما أغضب الولايات المتحدة ودفعها إلى اتخاذ العديد من الإجراءات ومنها التشديد على الاستمرار في السيطرة على نفط الخليج العربي.

ولذا فقد أدركت الولايات المتحدة أن هناك خطراً شديداً في المدى المتوسط والبعيد على مصالحها الاقتصادية موجه إليها من أوروبا الغربية واليابان وأنه ينبغي السيطرة على نفط الخليج لصون هذه المصالح.

وإن هذه المصالح تتمثل في حماية حركة التجارة مع منطقة الخليج العربي وبقية أقطار الشرق الأوسط من خلال[5]:

1 ـ اعتماد إجراءات تحافظ على أسعار منخفضة لمبيعات النفط.

2 ـ بناء مؤسسات تجعل أرباح مبيعات النفط تستخدم في مجالات تضمن تحسين البنية التحتية لهذه الدول، لتضمن استرجاع مبالغ مبيعات النفط.

3 ـ السعي نحو إدخال الشركات الأمريكية ضمن نسيج الحياة اليومية لهذه الدول.

4 ـ الاحتفاظ بالدور الأمريكي والنفوذ الأمريكي في المجال الاقتصادي على درجة عالية من الفاعلية.

5 ـ الحفاظ على الحدود السياسية القائمة في بلدان المنطقة العربية للحفاظ على التجزئة التي تلائم مصالحها، وتعطل مشاريع التنمية في هذه الدول، وكذلك منع توحيد الشعب العربي الذي يكوّن عقبة كأداء تواجه المصالح الأمريكية في الوطن العربي.

6 ـ تطور أشكال من التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة وأصدقائها من الدول العربية. ويتمثل ذلك في القيام بمناورات عسكرية مشتركة (ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية وقوات التعاون الخليجي).

إن هذه الإجراءات تهدف إلى تمكين الولايات المتحدة من السيطرة على 61٪ من الاحتياطي النفطي العالمي الموجود في منطقة الخليج العربي وسيكون ذلك أمراً بالغ الأهمية لتحقيق تفوقها في المعركة مع الغرب واليابان.

ولذا فقد أشار تقرير الوكالة الدولية للطاقة إلى حلّ مشكلة الطاقة بإحداث زيادة في إنتاج الشرق الأوسط من النفط لزيادة من 20 مليون برميل إلى 45 مليون برميل عام 2010، ومعنى ذلك أن الاحتواء العسكري سيكون مرتبطاً بالاعتماد الدائم والمستمر لحياة كل شخص(6).

ومن ذلك فقد بدت الولايات المتحدة أكبر الفائزين من عدوانها بعد أم المعارك، فقد حصلت على ما كانت تنشده باستمرار وهو حضورها العسكري بالخليج لحماية مناطق الإنتاج النفطي وبعد انتصارها على الاتحاد السوفياتي يمكنها أن تبدو القوة العظمى الوحيدة. إلاّ أن الأزمة قد كشفت عن ضعفها الاقتصادي، لأنها عجزت عن تمويل القوات العسكرية ضد العراق التي أرسلتها إلى الخليج(7) كما عبر عن ذلك هنري لورانس.

يُضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة ومنذ عام 1941 تعيش على الاقتصاد الحربي، فإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلاّ إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي. ويذهب عدد من الباحثين منهم بول سويزي وهاري ماغدوف، إلى أن الولايات المتحدة دائماً ما تلجأ إلى الحروب لاستعادة نموها ولتأمين العمل للجميع(8). وتأتي جهودها الحثيثة في السيطرة على الثروة النفطية في الوطن العربي في مقدمة أهدافها تلك.

ولذا فإن الولايات المتحدة تحاول وبكل جهودها إلى المحافظة على استقرار استحواذها على نفط الخليج العربي في دول المجلس، وتحاول فرض سيطرتها على بقية الاحتياطي النفطي في العراق وإيران.

بناء على هذه المخططات الأمريكية المستقبلية فقد حاولت الولايات المتحدة بكل جهدها إلى تقوية عملية انهيار محركات العروبة لدى حُكام الدول الخليجية، ومنعتها من الوضوح على أكبر وجه. ولذا فقد مضى الحُكام لتلك الدويلات في عملية تعلم سياسية أدت إلى تغير في التوجهات والأدوات. فالسياسات العروبية المعلنة لا تشكل قيداً كما كان الاعتقاد. فكما رأى زعماء آخرين يسعون إلى المصالح الخاصة لدولهم، فإنهم لا يألون جهداً في تحويل محرمات الأمس إلى واقع اليوم[9].

وأخذ الإستراتيجيون الأمريكان يبحثون عن آراء إستراتيجية ونظريات للتعامل مع الواقع الجديد، لكي يضمنوا سيطرتهم على الثروات النفطية، لإبقاء منطقة الخليج العربي تحت سيطرتهم العسكرية والاقتصادية. وهذا ما يتضح في (نظرية الاحتواء المزدوج) والردود التي قبلت بشأنها، وما أفضى ذلك إلى نتائج وتصورات تخدم أهدافهم في المنطقة.

ثانياً: نظرية الاحتواء المزدوج

وتأكيداً على أهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أطلق (مارتن أنديك) مدير قسم الشرق الأوسط لمجلس الأمن القومي سابقاً ونائب وزيرة الخارجية حالياً، رأياً أسماه بعض الباحثين (بالنظرية) أطلق عليه (بالاحتواء المزدوج) وهي التي اعتبرها العديدون بمثابة إستراتيجية تتبعها الإدارة الأمريكية تجاه العراق وإيران.

وفي ندوة عقدت خلال شهر مارس 1994 في إحدى قاعات الكونغرس حول السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وترأسها جورج ماكفرن رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط، أُتيحت الفرصة لمارتن أنديك لأول مرة أن يفصِّل نظريته حيث قال[10]:

«إن السياسة الأمريكية لا تتجاهل توازن القوى في منطقة الخليج بل هي تنطلق من [تحليل توازن القوى في الخليج] من أن كلاً من العراق وإيران ينتهجان

سياسات معادية بصورة أساسية للولايات المتحدة. وإن السياسة الأمريكية في السابق لجأت إلى تأييد أحد هذين البلدين اللذين يشكلان قوة إقليمية».

وهو يرى أن تلك السياسة لم تكن جيدة إن لم تكن مدمرة فيما ترتب عليها من آثار. وإن كان هدف هذه السياسة ما يزال قائماً في الإبقاء على توازن يتوافق مع المصالح الأمريكية ومصالح أصدقائها في الشرق الأوسط.

ويضع أنديك مزايا تبني هذه السياسة في الآتي[11]:

1 - انتفاء وجود أي معارضة قوية من قبل قوة عظمى بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفياتي. وبالتالي أدى إلى قلب الموازين لصالح أمريكا بصورة كبيرة جداً.

2 - كان من نتائج العدوان على العراق أن أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر إقداماً على الدخول في ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة عما قبل.

3 - ساعد الإطار الإستراتيجي الأوسع مدى تعزيز هذه الاتجاهات الإيجابية والمعنى بذلك توازن القوى الأشمل في المنطقة، الذي يمكن لأمريكا في ظله من الاعتماد على تأييد وصداقة القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة وهي مصر وتركيا وإسرائيل والسعودية. ومن نتائج إقرار السلام بين (إسرائيل) وجيرانها العرب بصورة تفيد سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران.

ويرى انديك أن هذه الإجراءات، وتقدم المفاوضات بين الصهاينة والعرب، يساعد على تقوية أصدقاء الولايات المتحدة، وهو ما يساعد (حسب رأيه) على عزل العراق وإيران. وهو يقر أن الاحتواء المزدوج لا يعني أن سياسة الولايات المتحدة تجاه كل من العراق وإيران متماثلة، لأن كلاً منهما يشكل تحديات مختلفة لمصالح أمريكا[12].

على أن هذه النظرية وجدت من أيدها منهم (أنطوني ليك) مستشار الأمن القومي الذي تبناها خلال مناظرة له مع المحلل الإستراتيجي (غريغوري جوس)، حيث تبنى ليك هذه النظرية التي طرحها أنديك مما يعني أن هذه النظرية أصبحت حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وهو يؤكد «بأن المبدأ

الإستراتيجي الأساسي في منطقة الخليج العربي هو تأسيس قوى مرغوب فيها بحيث تحمي المصالح الأوروبية الحساسة، وأمن الدول الصديقة، وتضمن تدفقاً حراً للنفط بأسعار مستقرة» وقد بلور هذه الأفكار في مقالة نشرها بعنوان (مجابهة الدول المعادية).

أما (غريغوري جوس) المحلل الإستراتيجي والذي نشر مقالاً بعنوان (عدم منطقية الاحتواء المزدوج) والتي نشرها في مجلة Foregin Affairs عدد آذار - نيسان 1994 وهو يرى أن: هذه النظرية تفتقر للمنطق لأن الفرضية الجيوبولتيكية خطأ. ويرى لذلك أن هذه السياسة تفتقر لحماس أصدقاء أميركا في المنطقة إذ لا تقدم إرشادات وتوجيهات وخططاً مستقبلية لأي تغيير في الخليج، كما أن السياسة الأمريكية تربط نفسها [في منطقة غير مستقرة أصلاً] ثم إن هذه السياسة تعطي أمريكا الدور الرئيسي لإدارة القضايا المهيمنة في المنطقة على الرغم من أنها تفتقر إلى القدرة على التأثير على الأحداث في البلدان.

وقد شاركه في هذا النقد كل من: «جراهام فوللر كبير المحللين في مؤسسة راند والذي شغل عدة مهام في وكالة المخابرات المركزية وله عدة دراسات ومؤلفات حول الشرق الأوسط والعراق والخليج العربي ومنها (دراسة حول العراق عام 2002) ثم انتوني كوردزمان: أستاذ دراسات الأمن القومي بجامعة جورج تاون وله دراسات عديدة في شؤون الشرق الأوسط وإيران.

وفيبي مار: أستاذ مشارك في معهد الدراسات الإستراتيجية والقومية والتي عملت في مجالات السياسة الخارجية وشؤون الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا(13).

ويصفها جراهام فوللر بالفشل لأنها تنظر إلى كل من العراق وإيران بنفس النظرة وتضعهما في نفس القالب.

ويرى انتوني كوردزمان في نقده (لإستراتيجية الاحتواء المزدوج) لأن الفرصة غير متاحة من الناحية الفعلية لمنع انتشار الأسلحة أو حصول أي من العراق وإيران على أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي فهو يدعو الولايات المتحدة إلى أن تتعايش مع هذه الحقائق لفترة طويلة وبذلك فإن سياسة الاحتواء لن توقف الدول عن سعيها نحو الحصول على هذه الأسلحة ما يعني بقاء التواجد الأمريكي في المنطقة باستمرار، خصوصاً في ظل تضاؤل الاحتمالات العلمية لبناء قوة خليجية قادرة على احتواء العراق وإيران عسكرياً.

وتعتقد فيبي أن حرب الخليج (العدوان على العراق) قد أدت إلى استعادة التوازن الذي كان سائداً في المنطقة من قبل، لكن لم تؤدِ إلى حلّ التوترات والمشكلات التي تعتري المنطقة. وتحث الولايات المتحدة على المحافظة على هذا التوازن حتى نهاية العقد الحالي عبر إدارة الصراع بدلاً من إيجاد حل له.

وإذاً فإن نظرية (الاحتواء المزدوج) جاءت بشكل سريع ومنحازة خاصة وأن صاحبها كان مديراً تنفيذياً لمنظمة (الأيباك) اللوبي الرسمي للحكومة الإسرائيلية، يثير قدراً من الريبة تجاه السرعة التي تمّ بها تقييم منطقة الخليج العربي وبالتالي تبني سياسات إستراتيجية نحوها. متناسياً أنه يجب النظر إلى الإستراتيجيات الخاصة بمنطقة الخليج العربي من خلال الثقب الخليجي الضيق حيث إن هامش المناورة السياسية في الخليج هو ضيق إلى حدّ كبير بفعل عوامل: الخلخلة السكانية والضعف البنيوي الخاص بارتفاع نسبة الأجانب من عدد السكان، والأمني المتعلق بضعف قدرة هذه الدول عسكرياً وأمنياً، ومن هنا فإن النظرة إلى عنصر (القدرة الخليجية) على المشاركة في مثل هذه السياسات التي قد تكون لها ردود فعل لا يمكن استيعابها خليجياً.

ولذا نرى أن الإستراتجيين الأمريكان يشيرون إلى اتباع ما أسموه (بالخيار الصيني) كنموذج للتعامل مع كل من العراق وإيران وهو النموذج القائم على الحوار والتفاهم المعتمد على المصالح المشتركة. وبإمكان أن تكون دول الخليج (السباقة) في تبني خيار (المصالح المشتركة) حول قضايا هامة كالنفط وتسويقه وأمن المنطقة السياسي.

ثالثاً: الاحتواء الأمريكي من خلال القوى الأمريكية

أ ـ الدور التركي:

يمكن ملاحظة ذلك من خلال سعي الولايات المتحدة للاستفادة من تركيا كنقطة ومنطلق للترتيبات الأمنية في المنطقة باعتبارها تستطيع تقديم التسهيلات والقواعد الجوية والمطارات للقوات الأمريكية، وهكذا فقد ذهبت التقديرات الأمريكية إلى أن تركيا سوف تكون القاعدة الصلبة في الترتيبات العسكرية في المنطقة، بالنظر إلى الاهتمام غير المعلن من قبل الولايات المتحدة بتحويلها إلى القوة الأمريكية الأولى في المنطقة لمواجهة العراق[14].

ويسعى التصور التركي إزاء نظام الشرق الأوسط المقترح إلى إعادة تشكيل المنطقة على نحو جديد، وذلك على أنقاض النظام العربي الذي تداعى وتساقط بعض عناصره أثناء العدوان الأميركي على العراق على نحو درامي. وإن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافية السياسية والأمنية للمنطقة لا يتم إلاّ عبر نظام الشرق الأوسط الذي ينطلق حسب التصور التركي من ضرورة إدخال دول الجوار بما فيها (إسرائيل)[15] وتركيا ومصر وسوريا والأردن، مما تستهدف منه وجودها الأمريكي في النظام الجديد وخاصة في منطقة الخليج العربي.

وبهذا التصور لمفهوم الأمن تريد تركيا إيجاد أرضية للدخول الاقتصادي إلى منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن اقتصادها يعاني الكثير من المشاكل، كما أن تأكيدها على أهمية دول المنطقة وحسب رغبتها تريد أن تزيل أية مخاوف أو شكوك خليجية حول احتمالات ممارسة قدر من الهيمنة أو النفوذ أو التأثير على شؤون المنطقة[16].

ولذا فإن من أهم ما تسعى إليه تركيا هو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الأمريكي فيما يسمى بمنطقة (الشرق الأوسط)، وذلك بالاستفادة من موقعها إزاء العراق وتؤيد تحويل المنطقة العربية إلى نظام إقليمي شرق أوسطي كبديل عن النظام الأمريكي العربي القائم على الرابطة القومية.

ب ـ مفهوما (نافذة الفرص) و(التحرك المتوازي):

على غرار ما بدأ به هنري كيسنجر في حملاته المكوكية إلى الأطراف المعنية بالصراع العربي الصهيوني والتي سميت بدبلوماسية الخطوة خطوة. جاء جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، بمفهوم (نافذة الفرص) ومعناها أن تبدأ الدول العربية بإجراءات لبناء الثقة التي تولد الطمأنينة لدى (إسرائيل) حتى يمكن الانطلاق منها إلى حلّ القضية الفلسطينية، وفي صدارة هذه الإجراءات إلغاء المقاطعة وحالة الحرب. وذلك قبل أن تلتزم (إسرائيل) صراحة بحقوق الشعب الفلسطيني في وطن يضم شتات أبنائه. أو قبولها لمبدأ الأرض مقابل السلام.

ثم أضاف خلال جولته الثانية ما أسماه (التحرك المتوازي) أي التفاوض بين الصهاينة والدول العربية من ناحية حول ترتيبات أمن إقليمية ونزع السلاح وإيجاد

جو من الثقة المتبادلة. على أن تجري مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين حول الضّفة الغربية وبينها وبين سوريا حول الجولان ومع لبنان حول جنوب لبنان ومع الأردن حول الحدود والمياه [17].

وقد تحقق (لإسرائيل) ذلك وسعت الى إستثمار العدوان الثلاثيني على العراق لتكريس التحالفات التي انشأتها بعد العدوان ولتوظيف تلك التحالفات، وقد ساعدها في ذلك فقدان منظمة التحرير الفلسطينية كافة ما أحرزته من مكاسب معنوية عظمى من جراء الانتفاضة في الأرض العربية المحتلة.

بل الأسوأ من ذلك كله أن إسرائيل تلقت دعماً عسكرياً ومادياً ضخماً لمجرد إحجامها عن الرد على الصواريخ العراقية التي ضربت بها أثناء العدوان على العراق. وعدم اكتراث لحيازتها للسلاح النووي، في الوقت الذي تصرّ به الولايات المتحدة على تجريد العراق من كافة أسلحته البيولوجية والكيماوية وقدراته النووية، والترويج بأن الجماهيرية الليبية تمتلك مصنعاً لصناعة الأسلحة الكيماوية وتوجيه ضربة إلى مصنع الشفاء السوداني لصناعة الأدوية بدعوى أنه يصنّع أسلحة كيماوية.

مصادر الفصل الثالث عشر

(1) هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الإفلاس 1995، الانهيار القادم لأمريكا، ترجمة محمد محمود دبور، الأهلية، عمان، 1993، ص 76، 77.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) نزيرة أفندي، ماذا تعني اتفاقية نافتا الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، نيسان، 1994، ص 129.

(5) التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1991، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 1071، 1992.

(6) مجلة الأفق، العدد (97) نيسان، 1994، ص 33.

(7) هنري لورانس، اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة د. عبد الحليم الأربد، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 1993، ص 506.

(8) إبراهيم كروان، المعضلات العربية في التسعينات، كسر المحرمات والبحث عن معالم الطريق، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، تموز 1994.

(9) د. علي الطراح، تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج، السياسة الدولية، العدد (117)، ص 207.

(10) مجلة الأفق، العدد (97)، ص 33.

(11) د. علي الطراح، مصدر سابق، ص 208.

(12) مجلة الأفق، مصدر سابق، ص 32.

(13) التقرير الإستراتيجي العربي، 1991، مصدر سابق، ص 131.

(14) نبيل فتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية، عدد 117، ص 64.

(15) التقرير الإستراتيجي، مصدر سابق، ص 137.

(16) د. درية شفيق بسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج ، الثوابت والمعطيات، مجلة الفكر العربي الإستراتيجي، العدد (14)، تموز، 1992، ص 104.

(17) د. صبري فارس الهيتي، المشروع الشرق أوسطي وأثره السلبي على الأمن العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لجامعة تكريت (الشرق الأوسط ومستقبل السياسة الدولية) نيسان 1994، ص 14.

محتويات الكتاب

تصميم الغلاف: علي شمس الدين

الجغرافيا السياسية

تعد الجغرافيا السياسية واحداً من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، لأنها تمثل خط التماس مع صانع القرار السياسي، والقائد العسكري في توجيه سياسة الدولة، وعلاقاتها الخارجية.

وبما أن وحدة الدراسة في «الفضاء الجيوبولتيكي» هي «الدولة» والدولة وفق هذا المنظور نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه، وأمن رعاياه من الأخطار الخارجية والداخلية. ويتمتع في الوقت نفسه بأدوات وتقنيّات، تكون في مقدمتها، قوة مسلحة قابلة للردع والإكراه.

وهذا الكتاب يحمل إضافات مهمّة، حيث يركز الباحث على مفاهيم حيوية مثل تحولات المنطقة العربية بعد حرب الخليج، والصراع الاستراتيجي على المياه، والنهر الصناعي العظيم في الجماهيرية.



دار الكتاب الجديد المتحدة

اوتوستراد شاتيلا - الطيونة، شارع هادي نصر الله - بناية فرحات وحجيج طابق 5
خليوي : 03/933989 - هاتف وفاكس 00961/1/542778

توزيع : دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية - زاوية الدهماني - السوق الأخضر
هاتف : 3338571 - 4449903 - 00218.21/4448750 فاكس : 00218.21/4442758
ص . ب : 13498 طرابلس - الجماهيرية العظمى

ISBN 9959-29-017-4

